ISN = 241361

Thesis
JZ
1310
.H32
2001

جامعة بيرزيت

كلية الدراسات العليا

برنامج الدراسات الدولية

ما بعد نظام أحادي القطبية : تقارب أو تباعد التحليلات

اعداد

لورد بطرس حبش

مكتبة جامعة بيرزيت
40370
BIRZEIT UNIVERSITY LIBRARY

إشراف

د.روجر هيكوك

" قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية من كلية الدراسات العليا من جامعة بيرزيت- فلسطين "

حزيران ٢٠٠١

ما بعد نظام أحادي القطبية :
تقارب أو تباعد التحليلات
After the Unipolar World System:
Convergence or Divergence of Analysis

رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة :

لورد بطرس أنطون حبش

تاريخ المناقشة :

٢٠٠١/٦/١١

Thesis
JZ
1310
.H32
2001

اشراف

د.روجر هيكوك

أعضاء لجنة المناقشة

د.فؤاد مغربي

د.جوني عاصي

"قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية من كلية الدراسات العليا من جامعة بيزيت- فلسطين"

ما بعد نظام أحادي القطبية :
تقارب أو تباعد التحليلات
After the Unipolar World System:
Convergence or Divergence of Analysis

رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة :

لورد بطرس أنطون حبش

تاريخ المناقشة

٢٠٠١/٦/١١

لجنة المناقشة

د.روجر هيكوك رئيسًا

د.فؤاد مغربي عضوًا د.جوني عاصي عضوًا

ما بعد نظام أحادي القطبية :

تقارب أو تباعد التحليلات

After the Unipolar World System: Convergence or Divergence of Analysis

رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة :

لورد بطرس أنطون حبش

تاريخ المناقشة

٢٠٠١/٦/١١

لجنة المناقشة

د.روجر هيكوك رئيسًا

د.فؤاد مغربي عضوًا د.جوني عاصي عضوًا

اهـــــــداء

إلى من أدين لهم بالعرفان على التشجيع والمساعدة .....

إلى من كانوا عوننا لي في رحلة الثلاث سنوات .....

إلى والدي الأحباء

إلى إخوتي وأصدقائي وأهلي .

إلى أساتذتي وخاصة

إلى روح البروفسير ابراهيم أبو لغد.

وإلى د.روجر هيكوك .

أهـــــــــدي هذه الدراسة

قائمة المحتويات

المقدمة

الفصل الأول :

مراجعة تاريخية لتطور النظام الدولي

الفصل الثاني :

نظام أحادي القطبية بين النظريات والتاريخ

الفصل الثالث :

شرق آسيا وعلاقتها بالولايات المتحدة

الفصل الرابع :

الاتحاد الاوروبي وعلاقته بالولايات المتحدة

الفصل الخامس :

تحليلات واستنتاجات.

قائمة المراجع

ملخص

إن هذه الرسالة تركز على التغييرات التي طرأت على النظام الدولي نتيجة لإنهيار الاتحاد السوفياتي أي على نظام أحادي القطبية حيث تهدف إلى الإجابة عن السؤال الافتراضي الولايات المتحدة ونظام أحادي القطبية إلى أين ؟ وذلك في محاولة استشرافية لتحديد المعالم المستقبلية للنظام الدولي ، إضافة الى تحديد الدولة الصاعدة .

تبين من خلال المراجعة التاريخية للنظام الدولي الذي كان سائدا منذ وستفاليا أن الدول الكبرى لم تسمح لأي دولة في الهيمنة على النظام الدولي بل تكتلت هذه الدول لصد أية دولة تحاول ذلك ، ونتيجة لذلك فشلت كل محاولات الهيمنة عبر فترة امتدت لأكثر من ٣٠٠ سنة. وأن الدول حافظت على نظام وستفاليا وحتى بانتقال القوة من المركز الاوروبي إلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في عام ١٩٤٥ استمر نظام التوازن ولكن بشكل كلاسيكي قائم على التوازن الثنائي بدل المتعدد .

اما فيما يتعلق ببعض النظريات الدولية التي تحاول تفسير التغيرات التي تطرأ على النظام الدولي . فنجد ان النظرية الواقعية ، وقسمًا من الواقعية الجديدة والذين يطلق عليهم الهجوميون متشائمين بمستقبل نظام أحادي القطبية ويرون أن التغير سوف يحصل على المدى القريب جدا. أما القسم الثاني من النظرية الواقعية فهي متفائلة نوعا ما وترجع الأمر الى تصرفات الولايات المتحدة حيث ترى أن إمكانية الاستمرار موجودة في حالة عدم قيام الولايات المتحدة بتهديد الدول الاخرى . ويشاطر الليبراليون هذه النظرية التفاؤل حيث يدعون الى الإحتفال بناهية التاريخ كما دعى فوكوياما ، أو على الأقل هم واثقين أن الديمقراطية سوف تنتشر . ولكن هذه النظرية لم تخف تشاؤمها من الصين الدولة الغير ديمقراطية .

أما النظريات الأخرى مثل انتقال القوى فهي تضع شروطًا لانتقال القوى وجود الدولة القوية التي تملك الامكانيات وغير الراضية ، أما الدائرة الطويلة فهي تضع أربع مراحل أمام الدولة العظمى قبل أن تصل إلى الانهيار .

كما ان النظريات لم تعط نتائج مؤكدة حول مستقبل النظام الدولي فكذلك الحال عند المؤرخين وعلماء الاجتماع الذين اعتمدت عليهم الباحثة . فإبن خلدون وإن تحدث عن الدولة البدوية ولكن وجدت شروط قد تنطبق على الولايات المتحدة فهي دولة حاولت الانفراد بالمجد بعد انتهاء الحرب الباردة محاولة نشر ثقافتها وفرضت هيمنتها على العالم متناسية أنها لم تكن وحدها بل كانت ضمن اطار ما يطلق عليه الغرب ، كما أن الولايات المتحدة من الناحية المالية تحولت من أكبر دائن إلى أكبر مدين أي انها بكلمات ابن خلدون تحولت إلى دولة الرفاهية وهذان الأمران يسببان انهيار الدولة حيث يطلق على الأول مصطلح الانفراد بالمجد. أما العامل الثاني فيطلق عليه ابن خلدون صفة الترف . أما الصفة الثالثة التي تحدث عنها ابن خلدون والتي تقود الدولة الى الإنهيار فهي غير واضح في تصرفات الولايات المتحدة وتتعلق بأن من طبيعة الملك الدعة والسكون ، فلا يبدو ان الولايات المتحدة تتجه بهذا الاتجاه حاليا وخاصة في فترة جورج بوش الابن .

أما توينبي فانه يعتبر أن الحضارة الغربية هي الحضارة الوحيدة المتبقية أي أنه إذا حدث انتقال في القوة فإن مركز القوة سوف يعود إلى الاتحاد الاوروبي ، وان بدا لنا أن الامر يدعو إلى التفاؤل ولكن هناك

نظرة التشاؤمية حول مستقبل الولايات المتحدة تنجلي عند توينبي عندما ننظر الى الولايات المتحدة على أنها تسعى الى العالمية لأنها إذا كانت كذلك فيعني أنها في المرحلة الثانية التي تمر بها الحضارات وبقي أمامها مرحلة أخيرة وهي الفراغ قبل أن تنهار . أما هانتغتون فعلى الرغم من أنه في كتاباته في ٨٩ عد ان الولايات المتحدة تملك قدرة هائلة على تجديد قوتها . ولكنه حذرها في كتابه صراع الحضارات انه اذا استمرت في مزاعمها العالمية فإن هذا سوف يقود إلى الحرب مع الدول الاخرى وعلى الاخص الصين . ويعتبر أن الحضارة الغربية قد بدأت في مرحلة الانهيار .

أما كنيدي فعلى الرغم من ربطه لبعض عوامل انهيار الدول العظمى بحال الولايات المتحدة مثل التوسع والامتداد المفرط والتراجع الاقتصادي وسوء الادارات الامريكية إلا أنه يرى أن الولايات المتحدة سوف تبقى بالغة الأهمية لفترة طويلة .

أما من حيث احتمالات الدول في شرق اسيا وخاصة الصين واليابان فيبدو أن حظوظ الصين أقوى من اليابان .فاليابان لم تحل مشاكلها القديمة مع الدول في شرق آسيا كما فعلت ألمانيا ، وهذا يدفع الدول في شرق آسيا الى عدم الاطمئنان ، إضافة إلى أنه مايزال هناك عوائق أمام تحول اليابان إلى دولة طبيعية في المجال العسكري فما زال هناك معارضة داخلية للتحول الى دولة عسكرية في الوقت الذي رفعت فيه الصين ميزانية الدفاع السنوية بنسبة ١٧% ، كما ان اليابان تعاني من أزمة اقتصادية مؤخرًا في الوقت الذي حققت فيه الصين تقدمًا اقتصاديا حتى أن البنك الدولي يتوقع أن تصبح الصين قوة اقتصادية في ٢٠١٠ .

كما أن الصين مرجحة للاصطادم مع الولايات المتحدة أكثر من اليابان . فاليابان لديها علاقات أمنية جيدة مع الولايات المتحدة على عكس الصين فقد أدى انهيار الاتحاد السوفياتي الى تغيير النظرة اليها من حليف ضد الشيوعية الى النظر إليها على أنها الخطر نفسه . ويزيد من حدة التوتر بين الولايات المتحدة والصين مشكلة تايوان التي تسعى الصين إلى إعادة ضمها اليه وتعارضه الولايات المتحدة. كما أن بطء التحول الديمقراطي في الصين يزيد من التوتر في العلاقات ويقرب الصين من روسيا في حالة أن التحول الديمقراطي فشل في الدولتين . ولكن اليابان والولايات المتحدة لديهم مشاكل اقتصادية بسبب العجز في الميزان التجاري لصالح اليابان مما يقرب اليابان من الصين .

إضافة إلى ذلك فإن منطقة شرق آسيا غير مستقرة وهناك إمكانية للصين للتوسع في ظل عدم وجود تجمع مؤسسي حقيقي في شرق اسيا يمنع هذا الصعود .

والعلاقات الامريكية الصينية تعتمد على الطريقة التي سوف تتعامل فيها الولايات المتحدة مع الصين فهل ستختار سياسة الاندماج ، الاحتواء أو الاثنين ؟

أما فيما يتعلق بمستقبل الاتحاد الاوروبي فالأمر يعتمد على المانيا وفرنسا لأنهم الثقل المحرك في الوقت الذي يختلفان فيه حول شكل الاتحاد الأوروبي فألمانيا تريد أن توسع الاتحاد الاوروبي وفرنسا تفضل تعميق الاتحاد الاوروبي. وإن كانت بريطانيا تشارك فرنسا في خوفها من المانيا إلا أنها تفضل توسيع الاتحاد ليبدو شكله هلاميا غير محدد ، والدول الصغيرة تتفق مع بريطانيا في تفضيلها بقاء الولايات المتحدة في أوروبا . ومن الأمور المهمة أن فرنسا هي أكثر دول الاتحاد الاوروبي رفضًا للهيمنة الأمريكية ولكنها مضطرة الى قبول الناتو اليوم لأنه أوروبا غير جاهزة بعد ففرنسا تقبل الناتو على أساس أنه يعني أوروبا غدًا .

إزاء هذه الاختلافات يبدو أن مستقبل الاتحاد الاوروبي غير واضح ولكن من مراجعة التطور الاقتصادي والخطوات التي قامت بها دول الاتحاد الاوروبي والتي تتمثل في العملة الموحدة والتي تعتبر خطوة غير رجعية حيث من غير الممكن الرجوع إلى عملة الدولة السابقة ، والخطوة الاخرى والتي تمثلت في إنشاء قوات التدخل السريع فعلى الرغم من أن هذه الخطوة في بدايتها ولكنها تشكل خطوة مهمة استقلالية عن الناتو الذي مازال يلعب دورًا كبيرًا في مستقبل اوروبا .

والنتيجة أنه امام الاتحاد الاوروبي خيارات إما إن يتطور بشكل هلامي ، أو بشكل محدد ويصل إلى الاتحاد الكامل ، أو أن يكون عبارة عن اتحاد أوروبي يتشكل من اتحادات مصغرة.

وعليه إذا أردنا أن نرتب الدول التي الناهضة من حيث احتمالاتها لتحدي الولايات المتحدة وجاهزيتها للحلول محلها فسوف يكون الترتيب بالشكل التالي الصين والاتحاد الاوروبي وأخيرًا اليابان . أما روسيا فانها تعاني من مشاكل اقتصادية : فساد ومديونية مما يجعلها غارقة في مشاكلها وبالتالي فإنه تم النظر الى روسيا على أنها عامل مساعد في تغيير الأوضاع وليس دولة مرشحة ، ولكن هذا لا يبعد أن هناك احتملات لاندلاع أزمة قوية بين الولايات المتحدة وروسيا حول توسع الناتو أو حول منظومة الصواريخ الجديدة التي تحاول الولايات المتحدة أن تحصل على موافقة روسيا عليها في الوقت الذي ترفض روسيا ذلك .

وتصل الباحثة إلى استنتاج أنه إذا ما أبعدنا احتمالات حدوث أزمات تتطور بشكل سريع لتحدث تغيير في النظام الدولي فإنه من غير مرجح حدوث ذلك على المدى القريب لأن الدول غير الراضية مثل الصين ، وفرنسا ليستا جاهزتين في الوقت الحالي وأنه كتقدير وسط فإن التغيير سوف يحدث قبل نهاية النصف الأول من القرن الحالي على اعتبار أن الصين هي الدولة المحتملة الأولى وهي تحتاج حسب النظرة التفاؤلية إلى ٣٠ سنة لتملك القوة المناسبة لتحدي الولايات المتحدة والباحثة اضافت ٢٠ سنة أخرى على أسوأ تقدير ليصبح بذلك ان التغيير سوف يحدث في الخمسين سنة القادمة .

Abstract

This Thesis focuses on the changes that occurred in the International order as a result of the Soviet Union collapse, that is, on a unipolar order. This thesis aims to answer the Hypothetical question: the United States and the unipolar order, to where? This is a survey attempt to delineate the future feature of the international order, in addition to delineating the risining state.

It was indicated through the historical review of the international order that had been prevailing since Westphalia that the great powers did not permit any state to have hegemony on the international order. Rather, these powers formed blocs to thwart any state that attempts to do so. As a result of this, the states preserved the Westphalia order even with the transfer of power from the European center to the United States and the Soviet Union in the 1945.

As for some theories of the international order that attempt to explain the changes that occurred in the international order, we find that that the realistic theory and part of the neo- realism who are called the attackers are pessimistic about the future of the unipolar order. As for the second part of the neo- realistic, they are somewhat optimistic. They refer the matter to the behaviors of the United States. They believe that the possibility of continuation exists when the United States does not threaten other countries. The liberalism theory shares this theory the optimism whereby they call for celebrating the end of history as Fokoyama did, or they are at least confident that democracy will spread. However, this theory did not conceal its pessimism about China, the undemocratic state.
As for the other theories such as the transfer of power, they put conditions for the transfer of power such as the existence of strong state which possesses the potentials and which are unsatisfied. As for long cycle, it puts four stages for the great power before it reaches the stage of collapse.

Also the theories of the international relations do not give assured results about the future of the international order. Such is the case with historians and sociologists on whom the researcher relied. Even Ibn- Kaldoun had talked about the Bedouin state; the researcher has found conditions that may apply to the United States. It is a country that attempts to monopolize glory after the end of the cold war; it attempted also to spread its culture and it imposed its hegemony on the world forgetting that it was not alone but it was within a certain framework, which is called the West. Also, financially, the United States was transformed from the biggest creditor to the biggest debtor. These two matters cause the collapse of the state the first is termed monopolize glory and the second factor is called the attribute of luxury. The third attribute which Ibn –Kaldoun talked about and which leads the state to collapse, is not clear in the behaviors of the United States and it is a related to the fact that the nature of the king is peaceableness and tranquility. It does not seem that the United States is going in this direction at the present especially during the term of George Bush.

As for Toynbee, he considers that Western civilization is the only living remaining civilization. That is, if a transfer of power occurs, then the center of power will return to Europe or Russia. Even if this calls for optimism the pessimistic view concerning the future of the United States is clear with Toynbee if we see that the United States is seeking universalism. If it is so, then this means that it is in the second stage through which civilizations go and it has one final stage to go of, which is emptiness before it collapses.
As for Huntington, although in his writing in 1889, he considered that the United States possesses an immense ability to renew its strength, he however warned it in his book The Struggle of Civilizations that if it continued in its international claims then this will lead to war with other state specially China. He considered that the West has begun the collapse stage.
As for Kennedy, although he relates some factors of the collapse of great powers to the condition of the United States such as expansion, extreme extension, economic recession, and bad American administrations, he however thinks that the United States will remain very extremely important for long period.

As for the possibilities of countries in East Asian especially China and Japan, it seems that the chances of China are stronger than those of Japan. Japan has not solved solve its old problems with the countries in East Asia. In addition, there are still impediments facing the transformation of Japan into a normal country in the military field. There is still internal resistance to the transformation into a military state at a time when China increased the annual defense budget by 17%. Also Japan is recently suffering from an economic crises at a time when China achieved economic progress that the International bank expects that china becomes an economic power in 2010.

Also china may collide with the United States more than Japan may. What increases the intensity of tension between the United States and China is the problem of Taiwan, which China seeks to reannex and this is opposed by the United States. Also the slow democratic transformation in China increases the tension in relations and makes China near to Russia in case the democratic transformation fails in both countries. For Japan has a good security relation with the United States on the contrary with China. The collapse of the Soviet Union has led to the change in the view towards it from an ally against Communism to viewing it as the danger itself. However that Japan and The United have economic problems due to the deficit in the trades balance in favor of Japan.
In addition to this, the East Asian region is not stable and there is a possibility for China to expand in the lack of a real institutional groping in East Asia that prevents this ascent. The United States - china relations depend also on the way that the United States will deal with China: shall it opt for the integration policy or containment or both?

Concerning the future of the European Union, this depends on Germany and France because they are the moving weight at a time they differ about the form of the European Union. Thus Germany wants to expand the European Union and France prefers to deepen it. Even if Britain shares France its fears of Germany, it however prefers to expand the European Union so that it appears to be gelatinous

and undefined. The smaller countries agree with Britain in its preferences that the United States remains in Europe.
Taking into consideration these differences, it seems that the future of the European Union is not clear One of the important matters is that France is the country in the European Union that most refuses the American hegemony but it is obliged to accept the NATO today because Europe is not ready yet. Thus France accepts NATO on the basis that it means Europe tomorrow. Taking into consideration these differences, it seems that the future of the European Union is not clear. However, from reviewing economic development and the steps taken by the countries of the European Union which are represented in the unified currency which is an irrevocable steps whereby it is not possible to revert to the former currency of the country, and the other step represented in establishing the rapid intervention force, although this step is in its beginning, it forms an important independent step from NATO which still plays an important role in the future of Europe.
The result is that the European Union has options: either it develops in a gelatinous way or in a defined way and reaches complete union or it becomes a European Union consisting of smaller unions.

Accordingly, if we want to put the countries in order of their potentials to challenge the United States and their readiness, the order a will be as follows: China, the European Union, and finally Japan. As for Russia, it suffers for economic problems: corruption and debts. This makes Russia immersed in its problems as a helping factor in changing the conditions but not as a candidate country. However, this does not exclude the possibility of the eruption of a strong crises between the United States and Russia concerning the expansion of the NATO or concerning the new rockets system which United States attempts to obtain the approval of Russia concerning it at a time when Russia refuses it.

The researcher reaches the conclusion that if we exclude the occurrence of crises that rapidly develop to cause a change in the world order, and then it is unlikely that this will happen in the near future because the unsatisfied countries such as China and France are not ready at the present time. As an average estimate, change will happen before the end of the first half of the present century taking into consideration that China is the first potential country. According to the optimistic view, it needs 30 years to posses the suitable forces to challenge the United States. The researcher added another 20 years on the worst estimate so the change will occur in the coming fifty years.

المقدمـــــة

لقد سيطرت مجريات الحرب الباردة على عقول السياسسيين والمحللين لأكثر من أربعين سـنة، وخـلال هذه الفترة ركزت جل كتاباتهم على العلاقات بين المعسكرين الرأسمالي والاشـتراكي . ولهـذا ليس من الغريب أن يهيمن على نظرية العلاقات الدولية الواقعية وفيما بعد تكرار لهذه المدرسة العسكرية وهي الواقعية الجديدة المتمثلة في كتابات والتز الـذي يـرى أن التوازن هو الأساس الذي يضمن السلام أو يقلل من احتمالات الحرب . ولكـن بإنهيار الاتحاد السوفياتي تعرضت النظرية الواقعية وتوازن القوى لاختبار ، فهذا الانهـيار أنهى أو جمد السمة التي تميزت بها العلاقات الدولية منذ معاهدة وستفاليا إلى عام ١٩٩٠ والتي كانت قائمة على التوازن وخصوصًا بين الدول الكبرى سواءً كـان هذا التوازن متعددًا حتى عام ١٩٤٤ أو ثنائيًا ١٩٤٥-١٩٩٠. فالحرب الباردة قد انتهت مـنذ عشـر سنين فأصبحت من التاريخ وجيل جديد يكبر دون أن يعرف عنها شيئًا. فقد دخلنـا في مرحلة جديدة تتمثل في نظام أحادي القطبية ، مع قوة واحدة مسيطرة.

ومـن هنا حاول الكتاب السياسيون تحليل هذا النظام الجديد فلو رجعنا إلى الكتابات التي تناولـت موضوع الولايات المتحدة ونظام أحادي القطبية سوف نرى الاهتمام الكبير في هـذا الموضوع وربما الذي يبرر اندفاع الباحثين في التحليل أنـه ليس هناك دولة خالدة وهذا ما يؤكده قول روسو ورد صموئيل هانتغتون عليه :

"إذا كانت سبارتا وروما هلكت ، فأي دولة يمكن أن نأمل أن تستمر للأبد " .

فيجيب صموئيل هانتغتون :

" لا دولة " (Huntington ,1989: 96)

ومع عدم إمكانية خلود أية دولة فالسؤال الذي يطرح نفسه ما هي النظريات التي تساعدنا فـي تفسير نظام أحادي القطبية و وإمكانية الولايات المتحدة في الاستمرار في قيادة هذا النظام ؟ وما هي الاحتمالات المستقبلية المبنية على اعتبارت نظرية ؟

ومـن أجـل الإجابـة عـن الأسئلة اختارت الباحثة ثلاثة مستويات من التحليل : أولاً الـنظريات الديناميكـية في العلاقات الدولية والتي تتمثل في الواقعية والواقعية الجديدة والليبرالية وانتقال القوة والدائرة الطويلة ، وثانيًا نظريات التطور التاريخي التي عرضها بعض علماء الاجتماع والمؤرخون أمثال ابن خلدون وتوينبي وهانتغتون وكنيدي . وأخيرًا واقـع علاقـات القوة في العالم المتمثل في منطقتي شرق آسيا ومفتاح هذه المنطقة هما

الصـــين واليابان وأوروبا الغربية ومفتاح هذه المنطقة تتمثل في ألمانيا وفرنسا ، وعلاقة هذه الدول مع كل من الولايات المتحدة وروسيا .

فـــالهدف من هذه الرسالة اذاً الوصول الى استنتاجات مبدئية فيما يتعلق بديناميكية النظام الدولـــي واحـــتملات تحركه من نظام أحادي القطبية اعتمادًا على الاعتبارات التاريخية والتجريبـــية ، والـــدول المرشـــحة لوضعية الدولة العظمى .وبالتالي فان الدافع من هذا التمرين هو بشكل مختصر محاولة إضافية إلى النظريات والدراسات التجريبية في مجال العلاقات الدولية .

أهمية الرسالة

مـــن جهـــة أهمية الرسالة فليس هناك ضرورة للحديث عن ذلك لأنها ذو أهمية واضحة ومباشرة من حيث حداثة الموضوع ونتائجه على الأمن والاستقرار في العالم . فالدول الأوروبـــية قضت سنوات طويلة محاولة الخروج من نظام الإمبراطوريات وتوجت هذا الـــتوجه فـــي معـــاهدة وستفاليا والتي كانت إحدى بنودها توازن القوى ، وبالتالي النظام الموجـــود حاليا هو استثنائي أو حتى فريد ويناقض ما حافظت عليه الدول الأوروبية لما يـــزيد عـــن ٣٠٠ ســـنة ولذا من الضروري البحث في هذا الموضوع. كما تأتي أهمية الموضـــوع من تأثير هذا النظام وانعكاساته على الأمن حيث أن نظام أحادي القطبية في رأي عدد كبير من الباحثين نظام غير آمن .

فرضية الرسالة

اختلفـــت آراء المحللـــين السياسيين حول مستقبل نظام أحادي القطبية والولايات المتحدة فمثلاً صموئيل هانتغتون رد في مقالة له ٨٩ على الذين يتوقعون انهيار الولايات المتحدة بأنهـــا تمـــر في حالة تجدد وليس في حالة انهيار . واعتبر الولايات المتحدة تملك قدرة عبقرية على تجديد نفسها (Huntington 1989, 96). أما الواقعيون الجدد المتمثلين في والـــتز ولايـــن فـــيرون أن أحادي القطبية هو مرحلة انتقالية مؤقتة لنظام آخر قائم على الـــتوازن ويؤكـــدون أن النظام سوف يتجه إلى التعدد في العقد الأول أو الثاني من هذا القـــرن(Mastanduo 1996, 142).أمـــا الواقعيون والذين يطلق عليه الدفاعيون والتي تتمثل كتاباتهم قي والت ونظرية توازن الرعب فيرون أن التحول ليس حتميًا وإنما يعتمد علـــى تصرفات الدولة المهيمنة والمسيطرة إذ يمكن أن تقنع الدول الأخرى أنه ليس من الضروري ان تتوازن معها(Mastanduo, 1996, 146) . أما كوبشان وكسينجر فيريان

أن القــوة الأمريكية ليست دائمة ونظام أحادي القطبية غير ثابت وعلى الولايات المتحدة من أجل أن تمد فترة الهيمنة أن تقوم بتوزيع المسؤوليات (Kupchan 1998, 77- 79). أما الليبرالية البنائية فترى أن النظام المؤسساتي الذي تم بناؤه لن ينهار مع نهاية الحرب الــباردة وأنــه للتغلــب على النظام الفوضوي اتبعت سياسة أمنية قائمة على الربــاط (Deudney and Ikenberry 1996, 124-126). بالاضافة الى ذلك هناك اختلاف بين المحللين حول الدول المتوقعة لمنافسة الولايات المتحدة .

فتعدد الآراء والنظريات دفع الباحثة إلى محاولة الإجابة عن السؤال الفرضي :

الولايات المتحدة ونظام أحادي القطبية إلى أين ؟

أما الأسئلة الفرعية التي سوف تتم الإجابة عنها فهي كآلاتي :

- من حيث المبدأ نظريا وتاريخيا هل نظام أحادي القطبية نظام مستقر ويستطيع الاستمرار لسنين طويلة ؟
- ما هي المؤشرات التي يمكن استنتاجها من خلال الرجوع للنظريات والتاريخ ويمكن ان تساعدنا في الاستشراف بوضع الولايات المتحدة ؟
- من هي الدول التي تملك قوة تؤهلها لتعمل توازن ضد الولايات المتحدة ؟
- أين موقع الولايات المتحدة هل هي في القمة ، الهبوط ؟

منهجية الرسالة

إن المنهجــية التي تم اللجوء إليها في هذه الرسالة قامت على استخدام العمليات التاريخية طويلة المدى ابتداءً من الفترة الحديثة المبكرة أي منذ وستفاليا . بالإضافة إلى هذا التوجه التاريخي تم الاشارة إلى الاستشرافات المختلفة المبنية على نظريات مختلفة في العلاقات الدولــية بالإضافة إلى مراجعة تحليلية لاستخلاص المؤشرات التي تتعلق بسقوط وانهيار الــدول أو الحضارات والتي ذكرها كل من ابن خلدون وتوينبي وهانتغتون وبول كنيدي وربطها بواقع الولايات المتحدة في بداية القرن الحادي والعشرين . وأخير وصف تحليلي لعلاقات القوة بين الدول الناهضة وهي الصين واليابان وألمانيا وفرنسا وروسيا واحتمالية منافستها للولايات المتحدة.

محتويات الرسالة

وفـــي الكـــتابة عـــن مستقبل نظام أحادي القطبية والولايات المتحدة وجدت الباحثة نفسها مضطرة للوقوف في محطات خمسٍ ، المحطة الأولى كانت عبارة عن مراجعة للعلاقات الدولية منذ وستفاليا الى عام ١٩٩٠ . وتم فيه التعرف على العلاقات إلى كانت قائمة بين الدول الكبرى ابتداءً من مرحلة تشكيل الدولة الحديثة وانتهاءً بانهيار الاتحاد السوفياتي . كمـــا تـــم إلقـــاء نظرة على محاولات الهيمنة من قبل الدول الكبرى في مراحل تاريخية مختلفة ورد الدول على هذه المحاولات .

أمـــا الفصـــل الثانـــي فقد تطرق إلى أشكال النظام الدولي . وتم فيه استعراض عددٍ من نظـــريات العلاقـــات الدولية والتي تتحدث عن انتقال القوة ومستقبل نظام أحادي القطبية وتطبـــيقها علـــى الولايـــات المتحدة. والنظريات التي تم مراجعتها هي النظرية الواقعية والواقعـــية الجديـــدة والليبرالية وانتقال القوة والدائرة الطويلة . كما تم في هذا الفصل الـــرجوع مـــرة أخـــرى لقـــراءة الـــتاريخ ولكن من وجهة نظر بعض علماء الاجتماع والمؤرخيـــن لتحليل أسباب أنهيار الدول والحضارات وهؤلاء المؤرخون هم ابن خلدون وتوينبي وهانتغتون وكنيدي.

أمـــا الفصـــل الثالـــث والـــرابع فقـــد خصصا لمعالجة احتمالات الدول الناهضة ووضع سيناريوهات أمام هذه الدول وعلاقاتها مع بعضها البعض . حيث خصص الثالث لمنطقة شـــرق آسيا وفيه تم تحليل إمكانية الدولتين الناهضتين الصين واليابان لتحدي الولايات المتحدة من خلال نظرة تحليلية لعلاقة رباعية تجمع إضافة إلى هاتين الدولتين الولايات المتحدة وروسيا .

أما الفصل الرابع فقد تطرق إلى المنطقة الثانية المؤهلة لكي تكون خلفا للولايات المتحدة. وفـــيه تم الحديث عن مستقبل الاتحاد الأوروبي بشكل مركز وليس عن احتمالات منفردة لأن أوروبـــا قـــد قطعت شوطا في تطوير نظام أقليمي مع التركيز على الدولتين اللتين تعتـــبران المفتاح لانجاح هذه المنظمة وهما المانيا وفرنسا . وفيه تم أيضا الحديث عن العلاقة الأمريكية الأوروبية ، والاحتمالات المستقبلية امام الاتحاد الأوروبي .

وفـــي الفصل الخامس والأخير حاولت الباحثة الإجابة عن السؤال الفرضي حول مستقبل نظـــام أحـــادي القطبـــية وذلك بالربط بين المؤشرات التي تم التوصل اليها عن طريق المـــراجعة النقدية للباحثة للتطورات التاريخية والنظريات وتحليلات المؤرخين وعلاقات القـــوى واحـــتمالات الدول الناهضة وتحليلاها حيث تم الخروج باستشراف حول مستقبل نظام أحادي القطبية .

المصادر والمراجع

إن انهـــيار الاتحـــاد السوفياتي جعل الكتاب والمحللين يركزون على الولايات المتحدة ، فكـــثرت كـــتاباتهم وتحلـــيلاتهم لقوة الولايات المتحدة ، عارضين الاحتمالات أمام الدول الآخـــرى . وهـــذا أدى الـــى كثرة المقالات التي تتحدث عن هذا الموضوع ، ولذا كان الاعـــتماد علـــى هـــذه المقلات أكثر من الكتب لحداثة الموضوع المطروح . إضافة إلى الاعـــتماد على مصادر هامة أخرى تم الحصول عليها بمتابعة آخر التطورات عن طريق الأنترنت والجرائد .

الفصل الأول

خلفية تاريخية لتطور النظام الدولي

١٦٤٨-١٩٩٠

مقدمة

إن العالم الذي نراه اليوم هو عبارة عن نتاج تفاعلات كثيرة عبر سنين طويلة . والسؤال الـذي يطرح نفسه هل هذه التفاعلات التاريخية تصلح كأساس نبني عليه تحليلنا لتفسير وفهـم العلاقـات الدولـية المسـتقبلية. والجواب على هذا السؤال نجده عند مدرستين : المدرسة الأولى يطلق عليها " suis generis" ومن روادها باربارا توشمان والفين توفلر واللـذان يـران أن الأحداث التاريخية نادرة ولا تتكرر . أما المدرسة الأخرى فهي " déjà vu " والتـي تجـادل أنه كلما تغيرت الأشياء كلما بقيت نفس الشيء . ومن رواد هـذه المدرسة والتز الذي يرى أن الأحداث تعيد نفسها بطريقة غير متناهية (Pearson and Rocheste 1992, 34) .

والباحـثة وإن كانت لا تتفق مع والتز بشكل كامل لأن الأحداث لا تتكرر بنفس الطريقة إلا أنها لا ترى أن الأحداث التاريخية هي أحداث نادرة فصحيح أنه حدثت تغيرات ولكن هـذا لا يمـنع تكرار الأحداث وهذا ما سوف يحاول هذا الفصل إلقاء الضوء عليه . وقد رأت الباحـثة أن تكون نقطة الانطلاق التاريخية من الفترة التي سميت بالتاريخ الحديث لأننا بذلك نكون أقرب إلى التغيرات التي طرأت على النظام الدولي.

سوف يتم تقسيم النظام الدولي خلال هذه القرون الثلاثة إلى مرحلتين، والتقسيم هذا نابع مـن المـنطقة التي تركزت فيها العلاقات الدولية فالمرحلة الأولى والتي امتدت من عام ١٦٤٨ -١٩٤٥ هـي المـرحلة الأوروبية حيث كان محور وأساس العلاقات هي الدول الأوروبية، أما في الفترة الثانية فقد انتقل المركز إلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وأصبحت الدول الأوروبية هي دول دائرة في فلك القطبين .

المرحلة الأولى : العلاقات الدولية من عام ١٦٤٨-١٩٤٥

إن الكتابة عن تاريخ أوروبا من الفترة ١٦٤٨ -١٩٤٥ هي من الأمور الصعبة وخاصة إذا حاولنا حصرها في الصفحات القليلة التالية . فتاريخ أوروبا زاخر ومليء بالمفاجآت والتغيرات . ولذلك ما سوف تحاول الباحثة فعله هو المرور على هذه الأحداث مع التركيز على توازن القوى الذي حاولت دول أوروبا إرساءه في علاقتها مع بعضها البعض والتصدي إلى محاولات الهيمنة وإعادة التوازن إلى الأسرة الأوروبية .

١- المحاولة الهابسبرغية في الهيمنة:

يعتبر عام ١٥٠٠ حسب أغلب الدارسين الحد الفاصل بين العصرين الحديث وما قبله(كنيدي ١٩٩٤، ٢١) . ولكن رغم ذلك فإن معاهدات "وستفاليا" تعتبر أهم مرحلة في تاريخ أوروبا وينظر إليها غالباً على أنها بداية نظام حديث في العلاقات الدولية (McKay and Scott 1983, 3) " لأن سلام وستفاليا بما تتضمنه من السعي نحو توازن القوى أعاض عن مسألة الحنين لمملكة العصور الوسطى بسلوى أن كل دولة ستشارك إلى حدٍ ما استتباب الآخرين وتطورهم" (كيسنجر ١٩٩٥، ٧٢-٧٣). وبذلك يمكننا القول أن معاهدات وستفاليا جاءت كنظام بديل عن المملكة الممتدة الشاسعة أي بديل عن فكرة الإمبراطورية الواحدة، فتوازن القوى يعني أن تتشارك الدول القوية في السيطرة.

بدايةً لابد من المرور السريع على الأحداث التي أنتجت معاهدة وستفاليا _ أو معاهدات Osnabruck and Munster _ التي أنهت حرب الثلاثين عاماً. فقبل قرن ونصف من هذا السلام كانت العلاقات في أوروبا قائمة على أساس محاولة آل هابسبرغ السيطرة وتحقيق الملكية العالمية(Mckay and Scott 1983, 1) .

وللعودة باختصار إلى هذه الأحداث نبدأها بانتخاب الملك شارل الخامس إمبراطورًا للإمبراطورية الجرمانية المقدسة في ١٥١٩ والذي استمر في الحكم حتى عام ١٥٥٩ حيث قسمت مملكته بين أخيه وابنه (Mckay and Scott 1983, 2) . ولكن محاولات الهيمنة لم تتوقف مع تقسيم المملكة إنما استمرت فلقد حاول الملك فيليب الثاني ابن شارل الخامس التوسع فأثار بمحاولاته التوسعية كلاً من فرنسا و إنكلترا، فقد حاول ضم

البرتغال عام ١٥٨٠ ودخل في حرب مع إنكلترا والتي كانت حربا تجارية على الرغم من تلونهـا بصـبغة دينية. وبلغ به الأمر أن حاول انتزاع عرش الملكة البريطانية اليزابيث ولكـنه فشـل في مسعاه وكان ذلك في عام ١٥٨٨ (فيشر ١٩٧٠، ٢٢١-٢٢٩). وأكمل الأسبان محاولاتهم للسيطرة في كل من فرنسا و أيرلندا والأراضي المنخفضة وفي أعالي البحار(فيشر ١٩٧٠، ٢٣٠-٢٣١).

كانـت هذه إشارات بسيطة وسريعة على المحاولات الهابسبرغية في السيطرة . أما الآن فسـوف يتم الحديث عن حرب الثلاثين عاماً والذي أشرت إليها سابقاً على أنها هي التي أنتجـت معـاهدات وستفاليا. بدأت الحرب الدينية عام ١٦١٨ في بوهيميا ثم انتقلت إلى جمـيع أنحاء أوروبا الوسطى وهذه الحرب على الرغم من أن طابعها الأولي كان دينيًا، ولكن مجريات أحداث الحرب عام ١٩٣٥ قلبت هذه المعايير فهذه الحرب هي في الأصل حـرب بين الدول الكاثوليكية والدول البروتستينية، ولكن في عام ١٩٣٥ انضمت فرنسا الكاثوليكية لتحارب إلى جانب الدول البروتستنينية، حيث حاربت إلى جانب كل من البلاد المنخفضـة والدنمارك والسويد وبعض الإمارات الألمانية ضد إسبانيا والنمسا الكاثوليكية (McKay and Scott 1983, 3). وبذلك فقدت الحـرب صبغتها الدينية الـتي تميزت بهـا أصـلا (فيشر ١٩٧٠، ٢٥٠). واستمرت هذه الحرب حتى عام ١٦٤٨، ولكن على المسار الإسباني الفرنسي استمرت عشر سنوات أخرى (Mckay and Scott 1983, 3)

معاهدة وستفاليا وتوازن القوى :

لـو عدنـا إلى معاهدات وستفاليا في عام ١٦٤٨ لوجدنا أنها لم تحقق تغيراً كبيراً على الأرض فالتغـيرات كانـت قلـيلة ومحـدودة بالنسبة للأراضي، ولكنها أنهت السيطرة الهابسـبرغية وخاصة من قبل الفرع الإسباني . وتم بهذه المعاهدة أيضًا القضاء على فكرة أن الإمبراطورية هي بحد ذاتها دولة حقيقية (Mckay and Scott 1983, 3-5). فلو نظرنا إلى دستور الإمبراطورية نفسها سوف نرى أن سلام وستفاليا ألغى أي قانون يمكـن أن يصـدر مـن قـبل الإمبراطورية، كما أن أمور الحرب والسلام يجب أن يتم المصادقة عليها من قبل أجزاء الإمبراطورية أما بخصوص الضرائب وطلب الجنود فهذه أمـور لا تستطيع الإمبراطورية أن تطـالب بها(Palmer and Colton 1965, 130). من هنا نرى أن الإمبراطورية وإن بقيت من الناحية الاسمية فقد ألغيت من الناحية الفعلية

فلقـــيام أي محاولة للهيمنة يلزم الجيوش والأموال ووجود القوة الفعلية أو القانونية ولكننا رأيـــنا أن الدستور قد أعطى الصلاحيات لأجزاء الإمبراطورية وألغى المصادر التي كان يعـــتمد عليها في الحرب مثل الضرائب وبالتالي يمكننا أن نقول إن نظام وستفاليا أنهى على الأقل الآمال الهابسبرغية في السيطرة وأرسى نظامًا قائمًا على التوازن وعدم التدخل فـــي الشـــؤون الداخلية للدول الأخرى. فالدول التي مثلت في وستفاليا كانت تعتبر وتمثل قوى منفصلة وهذا كان بمثابة اعتراف أنه لا توجد قوى أعلى أو رابطة مشتركة، فلم يعد هـــناك أحد يستطيع أن يتظاهر أن أوروبا لها مؤشرات اتحادية دينية أو سياسية. فحققت هـــذه المعاهدة بذلك التوازن السياسي والديني فقد أعادوا في هذا السلام ا لتأكيد على بند مهم من البنود التي أقرت في معاهدة اجزبوج وهو " أن الناس على دين ملوكهم" (فيشر ١٩٧٠، ٢٥٦-٢٥٧).

وبذلك يمكننا أن نقول أن توازن القوى ورفض الهيمنة غلب على الأهمية الدينية، فالتحول الفرنسي ضد إسبانيا كان بسبب الخوف من نجاح الهيمنة وإن كانت لفرنسا نفس الأطماع في السيطرة. وبالتالي تم تشكيل نظام عالمي حديث قائم على التوازن بغض النظر عن أية اعتبارات دينية.

٢-المحاولة الفرنسية في الهيمنة:

إذا كانـــت الفترة السابقة هي عصر آل هابسبرغ فإنه يمكننا أن نقول أن القرنين القادمين همـــا العصـــر الفرنسي أو الأحلام الفرنسية بحكم العالم وتحقيق الحكومة العالمية. حيث أضحت فرنسا تحت حكم لويس الرابع عشر أولاً وتحت حكم نابليون ثانياً قاب قوسين أو أدنى من السيطرة على أوروبا. فقد شهدت هذه الفترة هبوط بعض من القوى العظمى إلى الدرجـــة الثانية وهذه القوى هي إسبانيا وهولندا بينما برزت على الساحة الدولية في هذه الفـــترة دول كبرى وهي فرنسا وبريطانيا وبروسيا والنمسا . وهذه الدول كما سنرى هي التـــي فرضت الهيمنة على الشؤون الدولية من حيث الدبلوماسية والحرب، كما دخلت في حروب ائتلافية طويلة الأمد تميزت بالتغير السريع في تلك التحالفات. وسوف نرى أيضا كـــيف أن المساعي الفرنسية في هذين القرنين اصطدما بعقبة حالت دون تحقيق الحكومة العالمـــية وهـــي تحالف جميع القوى العظمى السابقة ضدها (كنيدي ١٩٩٤، ٢٤-٢٥). ففرنســـا التي أغلقت الطريق أمام الهيمنة الهابسبرغية عن طريق توازن القوى أصبحت

هـــي نفسها الخطر وهي الدولة الساعية إلى الملكية العالمية وبالتالي ميزان القوى سوف يوجه الآن ضد فرنسا (Palmer and Colton 1965, 154-155).

-أ- مرحلة لويس الرابع عشر:

بعـد حـرب الثلاثين عامًا ومعاهدات وستفاليا أصبحت كل من هولندا وإنكلترا وفرنسا اللاعبيـن الأساسـيين فـي النظام الدولي الأوروبي. ولكن لو فندنا هذه الدول لوجدنا أن هولندا قليلة من حيث السكان أما إنكلترا فكانت ضعيفة بسبب عدم الاتفاق الداخلي ولذلك كـان المجال مفتوحًا أمام فرنسا والتي كانت تملك القوة إلى لعب دور الفارض في النظام الدولـي. ولذلـك نجد أن العصر الذي تلا وستفاليا بنصف قرن أطلق عليه عهد لويس الـرابع عشـر(Palmer and Colton 1965, 133). فالدور الذي اختاره لويس الرابع عشـر هـو دور الإمـبراطور ومحاولـة بناء الإمبراطورية أي محاولة العودة بالقارة الأوروبية إلى عهد ما سبق وستفاليا.

وما سوف يتم سرده الآن هو كيف تصرفت الدول الأوروبية رداً على هذه المحاولة.

لابد من الإشارة إلى الحرب الذي نشبت بين إنكلترا وهولندا وهذه الحرب ابتدأت في عام ١٦٥٢ وانتهـت فـي عـام ١٦٧٤والتـي كانت عبارة عن حروب متقطعة كان سببها تجاريًـا (Palmer and Colton 1965, 140) . وفي الفترة التي قام بها لويس الرابع عشـر بغزو الأراضي المنخفضة كانت كل من هولندا وإنكلترا في مرحلة الحرب الثانية وكـان العداء بينهما قد وصل إلى مرحلة سافرة واستفاد لويس من ذلك فبدلا من أن يقدم العون إلى الأقاليم المتحدة كما وعد قام بالهجوم عليها عام ١٦٦٧ ادعاء منه بالأحقية على الأراضـي المنخفضـة عن طريق زوجته والتي كانت أخت ملك إسبانيا (كنيدي ١٩٩٤، ١٤٩-١٥٠). فكانت ردة الفعل البريطانية والهولندية على محاولة الهيمنة هذه أولاً بعقد صـلح مؤقـت بينهما، وثانيًا الاتحاد الثلاثي مع السويد، فنجحوا في إيقاف مبدئي للويس حيـث انسـحبت فرنسا من الأراضي المنخفضة كما تم التنازل الفرنسي بموجب معاهدة أكس لاشابيل عن المطالبة في إسبانيا وكان ذلك في سنة ١٦٦٨ (كنيدي ١٩٩٤، ١٥٠).

ولكـن يبدو أن هذا الإيقاف كان إيقافا مبدئيًا فقام لويس الرابع عشر مرة أخرى في عام ١٦٧٢ بغـزو الأراضـي المنخفضـة الإسـبانية وذلك بقوة بلغت خمسة أضعاف قوة الهولنديين وتمكن بذلك من احتلال ثلاث إمارات من أصل سبع إمارات (Palmer and

(Colton 1965, 141). كانـــت ردة الفعل الأوروبية على هذا التصرف أن انضمت كل مـــن الدانمارك وإسبانيا وإمبراطورية هابسبرغ وهولندا ضد السويد وفرنسا. أما إنكلترا فإنها وإن وقفت إلى جانب فرنسا بسبب حربها مع هولندا والتي كانت في مرحلتها الثالثة ولكنها غيرت موقفها بسبب الرفض الشعبي لهذا التحالف والحيطة من خطط لويس الرابع عشـــر في أوروبا (كنيدي ١٩٩٤، ١٥١). فكانت النتيجـــة للمحاولة الثانية للهيمنة إجبار لويـــس على توقيع مـــعاهدة " Nimwegen " في عام ١٩٧٨ وفيها تنازل الملك لويس عـــن هولندا ولكنه أخذ من إسبانيا ما يطلق عليه 'Franche Comte' (Palmer and Colton 1965, 166).

ويبدو أن الأحلام الإمبراطورية لا تنتهي لأن من يملك القوة سوف يبقى يحاول الخروج إلـــى الدائـــرة العالمية إلى أن يتم القضاء عليه نهائيًا. وهذا ما فعله لويس الرابع عشر فأعاد الكرة مرة أخرى ولكن هذه المرة أثارت محاولته قلق الهولنديين والأسبان والإنكليز على حدٍ سواء بسبب رغبته في توسيع حدود فرنسا الشمالية وفي أن يصبح حاكم أوروبا (كنيدي ١٩٩٤، ١٥٢). وهذه المرة حاول غزو الأراضي الألمانية وبما أن القلق ساور هـــذه الـــدول مجتمعة فاتحدت هذه الدول ضد فرنسا حيث بقيت فرنسا وحيدة في الميدان وكـــان هـــذا فـــي عـــام ١٨٨٩ (كنيدي ١٩٩٤، ١٥٣) فكانت النتيجة توقيع معاهدة " رايـــزوريك " Ryswick " فـــي عام ١٦٩٧. ولم تنجح محاولة لويس الرابع عشر حيث أعـــادت هذه الحرب الأمور كما كانت قبل هذه الحرب (Palmer and Colton 1965, 166).

لكـــن التحالف السابق بين الدول وإن نجح في الحد مبدئيًا من الأحلام الفرنسية فشل في إنهـــاء نصف القرن الفرنسي. وبالتالي أوروبا لن تهدأ إلا بإعادة التوازن وهذا ما حدث في عام ١٧١٣. حيث تم القضاء على المحاولات الفرنسية نهائيًا وقد جاءت نهاية الأحلام الفرنســـية على اثر المحاولة لغزو الأراضي المنخفضة فابتدأت الحرب في ١٧٠١ حيث قـــام لويس الرابع عشر باكتساح هذه الأراضي نيابة عن حفيده الذي عرض عليه وراثة العـــرش الإســـباني (كنيدي ١٩٩٤، ١٥٥). فأهاج هذا السلوك ومعه استفزازات عديدة آنذاك بريطانيا وهولندا ومنحها حجة قوية للانضمام إلى النمسا في سنة ١٧٠١ في صلح تحالفـــي آخـــر لصـــد أطماع لويس حيث سميت هذه الحرب " بحرب العرش الإسباني" (كنـــيدي ١٩٩٤، ١٥٥) والتـــي استمرت ١١ عامًا وأنهت الأحلام الفرنسية وخاصة تلك

المـــتعلقة بلويس الرابع عشر بإعادة أوروبا إلى ما قبل وستفاليا. وبالتالي جاءت معاهدة أوترخـــت "UTRECHT" لتعـــيد نظام توازن القوى حيث صدت الأطماع الفرنسية بـــالإعلان أنـــه لا يمكن أن يكون حاكم واحد لكل من فرنسا وأسبانيا حيث تم الاعتراف بحكم حفيد الملك لويس الرابع عشر ملكًا على أسبانيا. وبالتالي كانت الحرب نفسها السبب الرئيس لخسارة قوة فرنسا فأنتجت الفقر والبؤس (Palmer and Colton 1965, 170-171).

أمـــا فـــترة مـــا بين ١٧١٣ إلى ١٧٤٠ يمكن اعتبارها أنها فترة سلام نسبي في أوروبا الغربية (Palmer and Colten 1965, 235) . فلقد هيأ الانفراج في العلاقات الأنكلو-فرنسية ضماناً لتوازن القوة الأوروبية العسكرية والسياسية والاقتصادية دام حوالي عقدين بعـــد عام ١٧١٥(كنيدي ١٩٩٤، ١٦١). ولكن فترة الهدوء النسبي لم تستمر طويلاً وذلك بســـبب المحاولـــة الفرنســـية الجديدة في الهيمنة ولكن الذي يختلف هذه المرة هو القائد، فالحـــالم الجديـــد هو لويس الخامس عشر والذي بدأ محاولته هذه بتخفيف العلاقات مع بريطانـــيا. ومـــع هـــذا التغيير آثرت بريطانيا العزلة ولم تقم بأي عمل ردًا على الهجوم الفرنسي على الممتلكات النمساوية في اللورين ولكن المصالح التجارية لعبت دورًا كبيرًا فـــي عودة بريطانيا المعتزلة إلى حلبة الصراع الأوروبي في ١٧٣٣. أما فرنسا فلتحقيق مآربهـــا تحالفت مع إسبانيا (كنيدي ١٩٩٤، ١٦١-١٦٢) . وبذلك مع حلول عام ١٧٤٠ عـــادت كل طاقات الدول في أوروبا الغربية لتسخر من جديد من أجل الصراع العسكري (Palmer and Colton 1965, 235) . وهذه الحرب استمرت من عام ١٧٤٠-١٧٦٣ ، وقســـمت حســـب المؤرخين إلى حربين : الأولى وأطلق عليها حرب الوراثة النمساوية واستمرت من عام ١٧٤٠-١٧٤٨، أما الثانية أطلق عليها حرب سبع السنوات واستمرت من عام ١٧٥٦-١٧٦٣ (Palmer and Colton 1965, 244) .

ب- مرحلة نابليون بونابرت:

في بداية الفترة التي تلت سقوط الباستيل، لم يكترث الفرنسيون لغير الصراعات الداخلية. فالاضـــطرابات الناشئة في باريس والأقاليم الأخرى أعطت لفرنسا شأنًا قليلاً في سياسات القوى الأوروبية وهذا خفف القلق الذي انتاب الحكومات الأجنبية من التطرف الذي سيطر على سياسة فرنسا (كنيدي ١٩٩٤، ١٨٠). ولكن هذا الأمر ما لبث أن تغير مع الاتجاهات

العدوانـــية والتـــي تجلـــت بشكل واضح في العام ١٧٩٣ عندما هددت الجيوش الفرنسية أراضي الراين والبلدان المنخفضة وإيطاليا وقد كشفت هذه المحاولات أن الصراع قد بلغ جمـــيع أبعـــاده الإستراتيجية والأيدلوجية(كنيدي ١٩٩٤، ١٨١). وبذلك عادت فرنسا في أعقاب الثورة لسيرتها الأولى من الشمولية وشنت عدة حروب لإذاعة أفكارها الجمهورية في أوروبا فهددت بالسيطرة على أوروبا. فدفعتها جيوشها وحماسها الأيدلوجي إلى اجتياح الدول رغبةً منها في تحقيق مبادئ الثورة الفرنسية المتمثلة في التحرر والعالمية والعدالة والأخـــوة (كسينجر ١٩٩٥، ٩٥). وهذا ما دفع أوروبا إلى العودة مجددا إلى التحالف المضـــاد لإعـــادة الـــتوازن الأوروبي فدخلت دول أوروبا في حرب مع الثورة الفرنسية واستمرت الحرب _ مع توقف واحد فعلي هو في عام ١٨٠٢- ١٨٠٣_ إلى أن هزمت فرنسا نهائيًا في عام ١٨١٥(Mckay and Scott 1983, 272).

ففترة الحروب هذه والتي دامت الربع قرن كان لها أثر واضح في تاريخ أوروبا فالحاجة إلـــى التنســـيق العســـكري ضـــد فرنســـا أدى إلى إنتاج تعاون قريب بين الدول الكبرى (Mckay and Scott 1983, 272).فتحالفـــت كل مـــن بريطانيا وروسيا وبروسيا وإمـــبراطورية هابســـبرغ وسمي هذا بالتحالف الأول واستمر من عام ١٧٩٣-١٧٩٥. ولكـــن النتيجة كانت خسارة هذا التحالف الحرب أمام فرنسا (كنيدي ١٩٩٤، ١٨١). أما أسباب فشل هذا الحلف يعود إلى أن اهتمـــام الدول كـــان منصبًا أكثر على متابعة أمور أراضيـــها (Mckay and Scott 1983, 284). بالإضافـــة إلى أن دولاً مـــن التحالف لـــم يـــأخذوا الخطر الفرنسي في البداية على محمـــل الجد (كنيدي ١٩٩٤ ١٨٢). فتفكك الـــتحالف نتـــيجة انســـحاب بروسيا من الحرب ولحقتهما إسبانيا ومعظم الدول الألمانية الصـــغيرة، كما انضمت كل من هولندا وإسبانيا إلى الحلف الفرنسي Mckay and) Scott 1983, 285-286). وعلى الرغم من أننا سوف نرى أن الدول الأوروبية في هذه الفـــترة قد تنقلت بين التوازن والتحالف مع الطرف القوي ولكن بقي التوازن هو الأساس وذلـــك لأن الدولة القوية لن ترضى إلا بالتوسع على حساب الآخرين وحتى على حساب حلفائها .

هذا كان بالنسبة للتحالف الأول أما التحالف الثاني فلم يكن أحسن حظًا من التحالف الأول. فضـــم كلاً من الإمبراطورية العثمانية وبروسيا وبريطانيا والنمسا وروسيا. ولكن الذي يمـــيز هـــذا التحالف هو أن الدول المتحالفة على الرغم من وجود الخلاقات بينها ولكنها

آثـــرت التوازن ضد الهيمنة، فقد كان هناك عداء تقليدي بين بروسيا والنمسا في أوروبا الشـــرقية، كمـــا أن العلاقات الإنكليزية البروسية كانت باردة بسبب الحياد وانسحابها من التحالف الأول. أما العلاقات الإنكليزية النمساوية فقد كانت في حالة توتر منذ التوقيع على معـــاهدة "Campo Formio" مع فرنسا وعدم تسديد النمسا للديون التي اقترضتها من الســـوق المالـــي الإنكلـــيزي سنة ١٧٩٠ فقد أجلت النمسا تسديد الديون في عام ١٧٩٧ (McKay and Scott 1983, 292).

ومن خلال هذا التحالف نرى أن النزاعات بين الدول تقل أهميتها مع وجود خطر الهيمنة أو محاولـــة تهديد لتوازن القوى. وهذا ما حصل أيضًا بين هولندا وبريطانيا عندما سديت خلافـــاتهم واتحـــدوا ضد فرنسا. ولكن نتيجة هذا التحالف كانت مثل سابقه فقد أجبرت النمســـا علـــى معـــاهدة السلام سنة١٨٠١ . أما روسيا والدانمارك والسويد وبروسيا فقد انضـــمت إلى الحياد وبريطانيا وقعت معاهدة سلام مع فرنسا سلام "Amiens" وذلك في عـــام١٨٠٢. ولكن هذا السلام لم يكن إلا عبارة عن هدنة، فهذه المعاهدات كانت ناتجة عن تعب المحاربين وليس نتاج عملية تصالح (Mckay and Scott 1983, 302) .

ومادام هذا التحالف لم يقض على آمال فرنسا بالأحلام الإمبراطورية فإن الحرب سوف تســـتمر لأن الحـــروب السابقة تركت فرنسا مسيطرة في أوروبا. ففي عام ١٨١٢ حكم نابلـــيون إمـــبراطورية كبـــيرة وســـيطر على أوروبا إلى حد لم يوازه أحد منذ العصر الرومانـــي. وهذا جعل نابليون المتحكم الأول في الدبلوماسية الأوروبية ما بين معاهدة " Amiens" في عام ١٨٠٢ إلى مؤتمر فينا عام ١٨١٥. وبالتالي اجبر ذلك كلاً من النمسا وبروسيا إلى التسليم بمطالب نابليون الأرضية (Mckay and Scott 1983, 303) .

أما بريطانيا التي وقعت على معاهدة مع فرنسا فإن هذا المعاهدة لم تستمر سوى عام واحد فقد نشبت الحرب في عام ١٩٠٣ وذلك لأن المعاهدة لم تعط لإنكلترا القدرة على تحسين أحوالهـــا الاقتصادية بسبب اتباع نابليون سياسة الحماية للأسواق الفرنسية واستمراره في سياســـته التوســـعية في أوروبا (Mckay and Scott 1983, 304). أما باقي الدول فقد تأرجحـــت فـــي علاقاتها مع فرنسا من العدائية إلى التحالف وذلك كالآتي:في عام ١٨٠٥ انضـــمت النمســـا إلـــى تحـــالف مـــع بريطانيا واكتمل التحالف بانضمام روسيا للحلف (Palmer and Colton 1965, 380). ولكـــن النمســـا وروســـيا ما لبثت أن هزمت،

فتحولت روسيا من معاد لفرنسا إلى طرف متحالف معها ودام هذا التحالف خمس سنوات . (Mckay and Scott 1983, 315-318) .

وإضافة إلى ما حدث فإن إسبانيا وإيطاليا والبلدان المنخفضة أصبحت كلها بلدانا سائرة في فلك فرنسا. أما الإمبراطورية الرومانية المقدسة فكانت تلفظ أنفاسها . وبالتالي بقيت إنكلترا أو " أمة الدكاكين" كما يسمونها في وجه نابليون والوسيلة التي حاول نابليون اتباعها هو إخضاع إنكلترا عن طريق فرض حصار اقتصادي عليها وذلك بسبب اعتماد بريطانيا على بناء السفن التجارية التي تحتاج إلى المواد الخام من أوروبا، كما أن انخفاض إيراداتها سيقطع عليها إمكانية توفير العملة الصعبة اللازمة لتقديم الإعانات لأي حليف لها وشراء السلع اللازمة لتجهيز جيوشها(كنيدي ١٩٩٤، ١٩٠). وأثر هذا الحصار على عملية التوازن يمكن أن يوضح بالأرقام إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن بريطانيا دفعت لإغراء روسيا والنمسا لتشكيل الحلف الثلاثي مبلغ ١. ٧٥ مليون جنيه لكل ١٠٠ ألف رجل يرسل إلى الميدان لمواجهة فرنسا (كنيدي ١٩٩٤، ١٩٠). ولكن بريطانيا استطاعت أن تجتاز هذه المحنة وساعدها على ذلك اندلاع ثورة في إسبانيا ضد التسلط الفرنسي والتعامل البريطاني مع أسواق أسيا وإفريقيا والهند الغربية والشرق الأدنى. إضافة إلى الاستعداد البريطاني التام للدخول في الثورة الصناعية وعائدات الضرائب والقروض من الأسواق المالية كل ذلك ساعد بريطانيا برغم صغر حجمها من تحمل تكاليف الحرب بصورة أفضل من الإمبراطورية الفرنسية (كنيدي ١٩٩٤، ١٩٣-١٩٥). وفي عام ١٨٠٩ شنت النمسا الحرب على فرنسا ولكن كانت النتيجة هزيمة النمسا ووقعت معاهدة سلام "Sclidnbrunn " وكانت مهينة لهابسبرغ فلقد اضطرت النمسا إلى التنازل عن أجزاء من الأراضي (Mckay and Scott 1983, 225) . ومع هذه الخسارة تحولت اتجاهات النمساويين من العداء مع فرنسا إلى محاولة الدخول في التحالف معها، أي من التوازن ضد إلى التحالف مع فرنسا فقد أعلن Metternich " نستطيع أن نسعى إلى أمننا فقط بتكييف أنفسنا مع النظام الفرنسي" (Mckay and Scott 1983, 330). وبالتالي تحولت النمسا ضد روسيا فشاركت نابليون في الحرب عام ١٨١٢ ضد روسيا التي كانت حليفة لفرنسا ولكن التحالف الروسي الفرنسي لم يكن ليدوم فقد كان حلفا مؤقتاً، والسبب هو أنه كان لروسيا أهداف للتوسع في البلقان ولكن فرنسا منعتها. كما أن نابليون قام بغزو روسيا فتحالفت روسيا

مع بروسيا ومع استمرار الغزو الفرنسي عقد الحلف الرابع بين كل من إسبانيا وبريطانيا والـبرتغال وروسيا وبروسيا والسويد وانضمت لهم النمسا في ١٨١٣/١٠/١٢ (Mckay and Scott 1983, 338). وكانـت نتـيجة الحرب انتصار التحالف. وفي عام ١٨١٥ حاول نابليون مرة أخرى بعد عودته المفاجئة من المنفى القيام بالسيطرة والعودة للحروب إلا أن الحلفـاء عادوا وتغلبوا عليه في واترلو في ١٨١٥/٦/١٨ . وبالتالي هزم نابليون وعاش بقية حياته في سجن في بريطانيا (Mckay and Scott 1983, 338)

ونتيجة لهذا الحرب عقدت معاهدة فينا والتي صممت ليس فقط لمنع الثورات بل لمنع أي دولة من السيطرة وخلق توازن دائم والذي يعتقد أنه أحسن ضمان للسلام (Mckay and Scott 1983, 339) . فقد تم في هذه المعاهدة العودة إلى نظام تم العمل فيه منذ وستفاليا ١٦٤٨ بين الدول الكبرى (Mckay and Scott 1983, 341) .

وبالتالي أثبتت أحداث فترة ١٧٩٣ –١٨١٥ أن القبضة الفردية للهيمنة على أوروبا غدت أمـراً مـزعجًا وأن أبسـط التغيرات الإقليمية بحاجة إلى مصادقة أغلب أعضاء الأسرة الأوروبية (كنيدي ١٩٩٤، ٢٠٦).

والمحاولـة النابليونية للهيمنة ألقت الضوء على بعض الأمور المهمة منها أن الدول التي اتبعـت سياسة التحالف مع فرنسا الدولة المهيمنة عادت وتخلت عن هذه السياسة لصالح سياسـة أقـوى وهي سياسة توازن القوى، لأن التحالف مع القوي هي سياسة مؤقتة أما الخطـوط العريضة للسياسة الأوروبية فهي التوازن ضد الهيمنة. أما الدولة القوية وهي بريطانـيا فلـم تتبع سياسة التحالف مع فرنسا وإنما اتبعتها الدول الضعيفة أو المنهزمة . وإن من يملك القوة عادة يستخدمها خارج حدود دولته .

أما فيما يتعلق بالنظام الذي تلا مؤتمر فينا فيمكن القول أن المفاوضين الخمسة" النمسا وبروسيا وروسيا وبريطانيا وفرنسا" نجحوا في المهام التي أنيطت بهم حيث عاشت أوروبا غداة مؤتمر فينا، فترة من استتباب السلام لم تألفه قط. فلم تضرم أي حرب بين القوى العظمى على مدى أربعين سنة أو في الستين سنة التي تلت حرب القرم عـام ١٨٥٤ (كسينجر ١٩٩٥، ١٠٣). وعند الحديث عن السلام واستتابه لا بد من الإشارة إلى الحلف المقدس الذي تشكل من الأسر الأوروبية الشرقية بروسيا والنمسا وروسيا وهو الميثاق الذي أعده القيصر الروسي. فقد كان هذا الحلف المقدس الصيغة الأصل في تسوية فينا فهذا الاسم استقطب الانتباه لضرورته العلمية التي اقتضت إضفاء عنصر

التقييد الأخلاقي في العلاقة بين كبرى الدول (كسينجر١٩٩٥، ١٠٨-١١٠). وعلى الرغم من غياب الحروب الطويلة بين القوى العظمى لكن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال نهاية الصراعات ولكنه حصلت نقله حيث أن الحروب خف وطيسها باتجاه الغزو الأمريكي والأوروبي لشعوب الأقل تطورًا مع استمرار الحروب بين الدول الكبرى حول مسائل الهوية القومية والحدود الإقليمية. ولكن هذه الحروب كانت عبارة عن حرب قصيرة من ناحية الفترة وسعة نطاقها وبالتالي يكاد يطلق عليها حرب كبرى مثل الحرب النمساوية الفرنسية وحرب توحيد ألمانيا وحرب القرم (كنيدي ١٩٩٤، ٢١١-٢١٣) .

و لابد من الإشارة إلى أن نابليون وبسمارك الذين كرها نظام ميترنيخ سعيا إلى قلب تسوية فينا رأساً على عقب (كسينجر ١٩٩٥، ١٤١). فعدم الرضا هذا قاد نابليون الثالث وبسمارك لشن حروب وتأييد حروب بين الدول. ولكن دور بريطانيا أسهم في الحفاظ على نظام التوازن .

من خلال ما سبق يمكن القول أن أوروبا لم تنجرف إلى حروب طويلة كما فعلت في السابق وقد ساعد في البداية مؤتمر فينا والاتحاد المقدس ولكن بعد أن انتهى التحالف المقدس مع حرب القرم، أسهم الدور الذي لعبته بريطانيا في استتباب التوازن فهي أوقفت ألمانيا عندما حاولت أن تشن حربا وقائية ضد فرنسا حيث أقنعت تحذيرات لندن بسمارك أن أية تغييرات أخرى في الميزان الأوروبي ستجابه بمعارضة جدًا قوية (كنيدي ١٩٩٤، ٢٨٧). فلقد لعبت بريطانيا دور الموازن وقد ساعدها في ذلك عدم سعيها للغنائم الإقليمية في أوروبا. فقد كانت تنتقي الخلافات الأوروبية وتتدخل لأن لها في هذه البقعة نفعاً يتحلى في التوازن (كسينجر١٩٩٥، ١٣٢-١٣٤). وكذلك كان للدور الذي قامت به ألمانيا وخاصة دبلوماسية بسمارك في ٧٠-٨٠ من القرن التاسع عشر دور كبير في رأب الخلافات التي كان من الممكن أن تؤدي إلى حروب بين الدول الكبرى (كنيدي ١٩٩٤، ٢٨٩). فقد اتبع بسمارك استراتيجية القائلة أن وجدت جماعة من خمسة لاعبين فالخير أن تقف في جانب الثلاثة فتحالفت مع روسيا والنمسا لتكون المجموعة الثلاثية والتي تميزت بعدائها لفرنسا. أما بريطانيا في هذه الفترة فقد كانت غارقة في عزلتها. وبالتالي كانت بوابة السلام عن طريق العلاقة الألمانية الروسية (كسينجر ١٩٩٥، ١٩٩) فلقد نهج بسمارك في العشرين سنة تقريبًا من حكمه لألمانيا سياسة لم يختل معها ميزان القوى بتاتًا (كسينجر ١٩٩٥، ٢٠٨) .

٣-المحاولة الألمانية في الهيمنة :

وباستقالة بسمارك تغيرت الأوضاع حيث بدأ غليوم الإمبراطور الألماني الشاب يساند أنصار الحرب الوقائية ضد روسيا ويدعم بحزم أكبر مطابع النمسا وهنغاريا في البلدان البلقانية (دريفوس، ماركس و بوادوفان ١٩٩٥، ٣٢٣). كما أن الفترة ما بين ١٨٩٠-١٩٠٧ شهدت الكثير من الاضطرابات السياسية. ولم تنجح المؤتمرات السلمية التي عقدت في لاهاي عام ١٨٩٩و١٩٠٧ في فرض الحد من السلاح واللجوء للتحكيم (دريفوس، ماركس، و بوادوفان ١٩٩٥، ٣٢٨-٣٢٩).

ليس ثمة شخص يستطيع أن يتصور احتمالية تكتل بريطانيا وفرنسا وروسيا تحت حلف واحد وهو الذي حصل تحديدًا بعد مرور عشر سنوات كان سببه الدبلوماسية الألمانية اللحوحة المولعة بالتهديد(كسينجر ١٩٩٥، ٢٥١). فعلى الرغم من استمرار إيطاليا بالتحالف الثلاثي مع النمسا وألمانيا وقيامها بتجديده . ولكنه ضعف فقد عقد في عام ١٨٩٨ اتفاق تجاري فرنسي إيطالي وفي عام ١٩٠٢ عقدت إيطاليا اتفاقًا سياسيًا مع فرنسا عدل الوضع حيث احتفظت إيطاليا بحيادها (دريفوس، ماركس، وبوادوفان ١٩٩٥، ٣٣٠-٣٣١). كما وقعت فرنسا وروسيا على الحلف الودي الذي نص على تبادل المساعدة الدبلوماسية بينهما، وتبع هذا الحلف توقيع اتفاقية عسكرية عام ١٨٩٤ وافقت فيها فرنسا على مساعدة روسيا لو هاجمتها ألمانيا منفردة أو معها النمسا، وعلى روسيا بالمقابل أن تدعم فرنسا في حالة تعرضها لهجوم ألماني أو إيطالي (كسينجر ١٩٩٥، ٢٦٦-٢٦٧). وتمهيداً للوفاق الثلاثي بين إنكلترا وفرنسا وروسيا عقدت كل من إنكلترا وفرنسا اتفاقيات استعمارية في ١٩٠٤/٤/١٨ (دريفوس، ماكس، وبودوافان ١٩٩٥، ٣٣٣). فعلى الرغم من العداء الإنكليزي الروسي لكن الخوف من مناورات برلين على أثر أزمة المغرب والتي كانت تهدف إلى إقامة تحالف تجاري واسع، أحدثت التقارب الإنكليزي الروسي حيث وقع في عام ١٩٠٧ الوفاق الثلاثي الفرنسي الإنكليزي الروسي (دريفوس، ماركس، وبودوافان ١٩٩٥، ٣٣٣).

ومع تغير الأحلاف وانقسام الدول الأوروبية إلى كتلتين وإيقاظ العصبية القومية في كل من فرنسا وألمانيا ساهم كل ذلك في زيادة التوتر، فعادت قضية الالزاس واللورين للظهور. ففي ألمانيا انتشرت فكرة الحرب الضرورية الملحة وبدأ بذلك تسابق التسلح، وهذا التسابق لم يكن حكرًا على الدول الكبيرة فحتى الدول الصغيرة دخلت في عصر

التسلح . وكما ذكرنا سابقا أهمية العامل الاقتصادي في الدخول في حروب فقد لعب هذا العامل دورا هاما في زيادة السخط والتوتر الإنكليزي الفرنسي على ألمانيا فقد أدى التفوق الاقتصادي الألماني والمزاحمات الاقتصادية والمالية في تسميم الأجواء إلى حد كبير(دريفوس،ماركس، و بوادفان ١٩٩٥، ٣٢٨-٣٤٢).

أما الآن لابد من المرور سريعًا على الأزمات التي ساهمت في اندلاع الحرب العالمية الأولى:

١- أزمة مراكش عام ١٩٠٤-١٩٠٥ فقد أرادت ألمانيا بهذه الأزمة أن تعمل على توطيد نفوذها في مراكش ولكن ألمانيا لم تنل من هذه الأزمة سوى نجاح جزئي(رونوفن ١٩٨٠، ٢٩).

٢- الأزمة البلقانية عام ١٩٠٨ -١٩٠٩ حيث ضمت النمسا البوسنة والهرسك ولكن لم تندلع الحرب بسبب عدم وقوف فرنسا وبريطانيا أو عدم استعدادهم لشن حرب ضد النمسا وألمانيا (كسينجر ١٩٩٥، ٢٩٥) ولذلك اضطرت صربيا للقبول بهذا الضم وكذلك اضطرت روسيا إلى التراجع (رونوفن ١٩٨٠، ٢٩).

٣- الأزمة الثالثة هي أزمة اغادير عام ١٩١١ وسبب هذه الأزمة رغبة ألمانيا في الحصول على تعويضات وجعل الفرنسيين يدفعون ثم رضاهم (رونوفن ١٩٨٠، ٢٩). فحصلت ألمانيا على الكونغو في ٣ تشرين الثاني عام ١٩١١(كسينجر ١٩٩٥ ، ٢٩٥).

أما الحادث المباشر الذي أدى إلى اندلاع الحرب هو قتل الارشيدوق فرديناد الوريث لعرش النمسا في أثناء زيارته إلى سرايفو وقد حملت النمسا الصرب مسؤولية حادث الاغتيال فوجهت النمسا لصربيا إنذارا يتضمن عددًا من الشروط . فقبلت صربيا الشروط ماعدا الشرط السادس فأعلنت النمسا الحرب على صربيا . فأعلنت روسيا من جهتها حالة التأهب وكان هذا موجها ضد النمسا ولكن ألمانيا طلبت وقف حالة التأهب فردت روسيا بإعلان حالة التأهب التام. فأعلنت ألمانيا التعبئة العامة وكذلك فرنسا وأعلنت ألمانيا الحرب على روسيا (رونوفن ١٩٨٠، ٤٠-٤٢) .

وبالتالي يعتبر الأول من آب /١٩١٤ نهاية عهد طويل من السلام في أوروبا وباستثناء بعض النزاعات المحلية والحرب الفرنسية الألمانية في عام ١٨٧٠-١٨٧١ فقد عرفت أوروبا استقرارًا طويلاً منذ مؤتمر فينا (دريفوس، ماركس، وبوادوفان ١٩٩٥، ٣٦٥) واتسعت رقعة الحرب حيث حصلت ألمانيا على حليف جديد عام ١٩١٤ حيث انضمت تركيا للحرب. وفي ١٩١٥ دخلت بلغاريا مع التحالف الألماني، أما دول الوفاق فقد حصلت على حلفاء ففي عام ١٩١٥ دخلت إيطاليا الحرب وفي عام ١٩١٦ رومانيا (رونوفن ١٩٨٠، ٥١). ومجريات الحرب امتدت حتى عام ١٩١٧ دون حدوث نتيجة حاسمة، ولكن في هذا العام حدث أمران غيرا مجريات الحرب (رونوفن ١٩٨٠، ٦٨). ففي عام ١٩١٧ تدخلت الولايات المتحدة والتي قدمت أولاً مساعدات اقتصادية ثم وضعت تحت تصرف الحلفاء بضع مئات من الألوف من الرجال على الجبهة الغربية. أما الحادث الثاني فهو حدوث الثورة البلشفية حيث قبلت روسيا توقيع معاهدة برست ليتوفسك في إذار١٩١٨ (دريفوس، ماركس، وبوادوفان ١٩٩٥، ٣٦٨).

وعلى الرغم من الانسحاب الروسي الذي أثر على دول الحلفاء لصالح الدول المركزية ولكن دخول الولايات المتحدة كان له تأثير كبير فقد حول دول الوفاق من الدفاع إلى الهجوم. ففي ٢٦ أيلول ١٩١٨ تقدمت القيادة البلغارية بطلب هدنة، وفي ٢٨ أيلول وقعت الهدنة وقدمت شروط الهدنة إلى النمسا فوافقت عليها في ٢ تشرين الثاني وطلبت ألمانيا الهدنة من الرئيس ويلسن ووافقت على شروطه ووقعت الهدنة في ١١/١١ /١٩١٨ (رونوفن ١٩٨٠، ١٠٦ -١٠٧). وبذلك نرى أنه لأول مرة منذ وستفاليا لم يعد التوازن أوروبيًا بحتًا وإنما دخلت قوى جديدة لعبة التوازن . فقد أسهم دخول الولايات المتحدة في قلب التوازن لصالح دول الحلفاء وبالتالي الانتصار بالحرب .

ولكن رغم نهاية الحرب وقول رئيس الوزراء ديفيد لويد جورج عند توقيعه الهدنة مع ألمانيا " إننا وصلنا في هذا الصباح القدري إلى نهاية جميع الحروب" ولكن حقيقة " ما توصلوا إليه لم يكن أكثر من هدنة لعقدين فقط، فما كاد العقدان ينتهيان حتى غرقت أوروبا مجدداً في حرب أشد دموية" (كسينجر ١٩٩٥، ٣٢٩).

وبالتالي لم يكن ما أرسوه سوى فترة مؤقتة من السلام وذلك لأسباب كثيرة منها:

١- أن النظام والاستقرار كانا يعتمدان على التوازن القائم أو على رعاية معاهدة السلام . ففيما سبق رأينا كيف أن مؤتمر فينا أسس الحلف المقدس وهذا الحلف ضمن لسنوات

عديـــدة السلام. وعندما انحل هذا الحلف حلت بريطانيا العظمى كحام لميزان القوى محل هـــذا الحلـــف، كما دعمت ألمانيا وسياسة بسمارك المتوازنة السلام. ولكن إذا نظرنا إلى معـــاهدة ســـلام فرساي فنجد أن الحلفاء المنتصرين الذين يفترض أن يضمنوا السلام قد تفـــرقوا فالولايات المتحدة قد عادت إلى عزلتها (كسينجر ١٩٩٥، ٣٤٦). أما بريطانيا وفرنســـا واللتيـــن آلت إليهما الشؤون الدولية إبان حقبة العشرينات وما بعدها بعد عزلة أمـــريكا وانهيار روسيا بالثورة البلشفية وخسارة ألمانيا (كنيدي ١٩٩٤، ٤٢٠-٤٢١) لم تـــتحالف لضمان السلام وذلك بسبب الخوف البريطاني من التحالف مع فرنسا. وذلك لأن بريطانـــيا اعتـــبرت أن احتلال الراين يعتبر نقطة وثوب على أوروبا الوسطى وبالتالي تلاشت آمال الحفاظ على ميزان القوى في أوروبا لأن بريطانيا اعتبرت فرنسا هي التهديد وأصبحت تنظر إلى ألمانيا لموازنة فرنسا (كسينجر ١٩٩٥، ٣٨٠-٣٨٢) . وبالتالي نرى أن المخاوف القديمة بين البلدين منعتهما من القيام بالدور المطلوب منهما .

-٢- أمـــا الســـبب الثانـــي هـــو غـــياب أعظم اللاعبين عن المشاركة في النظام، فإذا أرادت مـــعاهدات

ا لصلح أن تؤسس وتوطد نظامًا جديدًا أو توازنًا أوروبيًا فكان لابد أن يشمل كل اللاعبين الأساســـيين. ولكن معاهدة فرساي تجاهلت قضية خطيرة وهي غياب روسيا وهذا ما أكده لويد جورج حين قال يجب الاهتمام بالقضية الروسية لأن كل تسوية تجري دون أخذ هذه الناحـــية بعـــــين الاعتبار تعتبر ناقصة (رونوفن ١٩٨٠، ١٢٧). فكيف إذا أضيفت لروسيا كل من الولايا ت المتحدة وألمانيا وهذا ما أكده كسينجر:

" الـــنظام الـــذي وضـــع فشل لأنه لم يشتمل على ثلاثة من أقوى البلدان في العالم وهي الولايـــات المـــتحدة التـــي رفضت الانضمام للعصبة والاتحاد السوفيتي الذي لقي معاملة المنبوذيـــن وألمانـــيا (كسينجر ١٩٩٥، ٣٨٠). فالولايات المتحدة التي أعادت التوازن لأوروبا في ١٩١٧-١٩١٨ قد انسحبت من هذا التوازن .

-٣- كمـــا أن هناك خللاً في معاهدة السلام نفسها، فمعاهدة الصلح كانت بنودها أثقل من أن تحقـــق الصـــلح وأقـــل تشددًا لتحقق إخضاعًا دائما. فلم يكن الأمر سهلاً لكي يتم تحقيق موازنـــة بين ألمانيا الراضية والخاضعة (كسينجر ١٩٩٥، ٣٩٨) . وبالتالي بعد مضي خمـــس سنوات اقترحت ألمانيا تأجيل دفع التعويضات وتلاشت أي آلية للتدقيق على نزع

السـلاح ودفـع التعويضات وأدت معاهدة فرساي من الناحية الفعلية إلى حرب عصابات دولية وليس نظامًا دوليًا (كسينجر ١٩٩٥، ٣٩٢).

الفترة ما بين العشرينات والثلاثينات:

أطلـق الكتاب على هذه الفترة هدنة العشرين عامًا (كنيدي ١٩٩٤، ٤٤٠). وملخص هذه الفـترة أن مـيزان القـوى الأوروبي القديم لم يعمل على تكبيل التوسع الألماني فالنمسا تلاشت وفرنسا وإيطاليا ضعيفة . أما أمريكا وبريطانيا فقد كان لديهما نفور من التدخل في أوروبـا وعدم الموافقة على الجهود الفرنسية التي ترمي إلى إبقاء ألمانيا بشكلها الضعيف (كنـيدي ١٩٩٤، ٤٣٧). كمـا أن عصـبة الأمم أصابها الوهن والضعف، فهي فقدت أهميتها بعدم انضمام الولايات المتحدة ونبذ الاتحاد السوفيتي واقتصارها على دولة معينة في بداية العصبة وعدم اتفاق فرنسا وبريطانيا بشأن صيغة العصبة (كنيدي ١٩٩٤، ٤٣٩). وواضـح أن فشل العصبة كان يعني فشلاً لنظام كانت تحاول الولايات المتحدة إرساءه وهـو نظـام الأمـن الجماعـي التـي حاولت ترجمته إلى أرض الواقع بالعصبة ولكنّ الأوروبيّين فضلوا التوازن واستمروا يلعبون وفق أساس توازن القوى وليس نظام الأمن الجماعي .

والأمـر الواضـح أن النظام الجديد افتقر إلى الدعائم الثلاث التي تميزت بها معاهدة فينا فـالدول لم تعقد سلامًا للصلح مع ألمانيا كما فعلت مع فرنسا (كسينجر ١٩٩٥، ٣٦٧) بل اعتبرت ألمانيا المسؤولة عن الحرب فالمادة ٢٣١ من معاهدة فرساي تحمل اعترافًا من ألمانـيا بجرم إثارة الحرب(رونوفن ١٩٨٠، ١٢٥). أما توازن القوى والذي هو الدعامة الثانية لم يكن موجودًا أصلاً مع تنصل معظم الدول.

وفـي هذه الفترة سادت البطالة والتضخم في النظام البرجوازي في ألمانيا، فوجدت أفكار إقامـة أنظمة فاشية تربة خصبة لها لدى هذه الجماعات لا سيما في الأمم المهزومة مثل ألمانـيا والمجر ولاح أيضا في اليابان أن الصراع والقوة هي السمات التي يجب أن تبرز وأن الولسـونية هـي من العقائد الخاطئة وأن أفكار التعاون بين الأمم عفا عليها الزمن (كنـيدي ١٩٩٤، ٤٣٢). إزاء هذه الأجواء ظهرت الأنظمة الفاشية في كل من إيطاليا وألمانـيا والـيابان. وبالتالـي ارتقاء هتلر إلى سدة الحكم لم يكن سوى تعجيل الاندفاع الألمانـي نحو التصرفات الثورية . كما أن دول الحلفاء ساهموا في هذا التعجيل والسبب

يعود إلى قيام أمريكا وبريطانيا بدعم ألمانيا ضد التوجه الفرنسي لإضعافها فأدى ذلك إلى تقوية ألمانيا، ففي ١٩٢٤ على أثر التحكيم في قضية التعويضات الألمانية تدخلت أمريكا وقدمت قروضًا بمقدار ملياري دولار إلى ألمانيا وهكذا كانت أمريكا هي التي تدفع تعويضات ألمانيا واستغلت ألمانيا ذلك فوظفت الفائض من القروض الأمريكية في تحديث صناعتها (كسينجر ١٩٩٥، ٤١٤). أما المراقبة على التسلح فقد خفت واندفعت ألمانيا في بناء القوات المسلحة (كنيدي ١٩٩٤، ٤٦٣). وكانت كل تطورات الأحداث تشير إلى أن المعاهدات والاتفاقات التي عقدت ما كانت تحقق إلا نجاح مؤقت، مثل معاهدة لوكارنو ١٩٢٥ التي تضمنت وعدًا بإبقاء الحدود الأرضية كما هي فيما يتعلق بحدود ألمانيا مع فرنسا بلجيكا، وكذلك محاولات عام ١٩٢٦ الوصول إلى تفاهم ألماني فرنسي، لم تنجح إلا نجاحا مؤقتا (رونوفن ١٩٨٠، ٢٤٧-٢٤٨). فهذه السياسات التوفيقية لم تؤد إلى النتائج المرجوة ففي الانتخابات العامة التي جرت في ١١ أيلول ١٩٣٠ حصل النازيون وهم ألد المعادين لفرنسا على ما يزيد عن ٦ ملايين صوت
و ١٠٩ مقاعد في البرلمان.

ويمكننا القول أن الأزمة الاقتصادية ساهمت في إشعال الحرب فتجدد الأفكار التوسعية في اليابان ترتبط بالقلق الاقتصادي والاجتماعي الذي عانته البلاد بين ٢٢-٢٩ (رونوفن ١٩٩٨٠، ٢٨٩). فقامت اليابان بتحسين أحوالها الاقتصادية بغزو منشوريا والهجوم على الصين وتطور الأمر عام ١٩٣٤ إلى مطالبة اليابان بأن لا تقدم الدول الأوروبية أو الولايات المتحدة مساعدات إلى الصين مقابل توحيدها. كما طالبت في العام نفسه إلغاء معاهدة ١٩٢٢ البحرية، فهذه المعاهدة كانت تخول اليابان إنشاء أسطول قوامه ¾ الأسطول الأمريكي أو الأسطول الإنكليزي، ولكن اليابان طالبت الحصول على المساواة التامة . أما من حيث تصرفات الدول الكبرى ردًا على ذلك فلم يكن على المستوى فقد اكتفت الولايات المتحدة بزيادة أسطولها الحربي واعترفت بروسيا لأنها فكرت أنها قد تحتاج إلى روسيا ضد اليابان في تصفية الشرق الأقصى. وأقصى ما ذهبت إليه هو إرسال مذكرات إلى اليابان في ١٩٣٤و٣٥ ١٩. أما بريطانيا فكان رد فعلها بنفس الوتيرة فقد قدمت للصين مساعدة مالية للإسراع في إنشائها الداخلي. وهكذا نرى عدم وجود اتفاق بين الدول الكبرى حتى عام ١٩٣٦ (رونوفن ١٩٨٠، ٣٧٩). أما هتلر فقد استفاد من عدم وجود الرد المناسب لإيقاف اليابان فمضى بسياسته، فأول الأمور الذي قام بها قطع

علاقات ألمانيا مع عصبة الأمم، ثم فرض الخدمة العسكرية الإجبارية في ١٩٣٥ . وفي ٣٦ دخلت الجيوش الألمانية منطقة رينانيا منزوعة السلاح (رونوفن ١٩٨٠، ٣٧٩).

هذا بالنسبة لألمانيا واليابان أما بالنسبة لإيطاليا فقد تميز موقفها بالانقلاب والتغيير ففي بداية الأمر حاولت أن تجري تعديلاً على معاهدة السلام وفي المرحلة الثانية حاولت التقرب من إنكلترا وفرنسا ولكن بسبب سياسة الدول الغربية في الحبشة اتجهت نحو التقارب مع ألمانيا (رونوفن ١٩٨٠، ٣٩٨). فقد عارضت فرنسا وإنكلترا ضم إيطاليا للحبشة فأدى ذلك إلى تحويل إيطاليا من التحالف معهما إلى حليف مع ألمانيا (رونوفن ١٩٨٠، ٤١٧). فقد رأينا كيف أن الدول فشلت في اتخاذ موقف موحد وانعكس ذلك أيضا على نظام الأمن الجماعي المتمثل في عصبة الأمم، فهذه الهيئة فشلت في اتخاذ أي إجراء ضد الدول التي خرقت هذا النظام (كنيدي ١٩٩٤، ٥١٠). فهذا دليل على خواء مفهوم الأمن الجماعي (كسينجر ١٩٩٥، ٤٣٨) .

وإزاء هذا الخواء تباين موقف الدول الكبرى، ففي٣٦ تم تشكيل الكتلة الألمانية – اليابانية – الإيطالية. فتشكلت الكتلة هذه على أثر الاتفاق الجرماني- الياباني في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٣٦، أما على المسار الإيطالي الجرماني فقد بدأت المحادثات من عام ٣٦ ولكن تتويج هذا الاتفاق جاء في ٦ تشرين الثاني ١٩٣٧ (رونوفن ١٩٨٠، ٤٣١-٤٣٢).

أما روسيا فقد عقدت اتفاقا مع فرنسا في عام ١٩٣٥، والولايات المتحدة من جهتها تابعت سياستها الحيادية والدليل على ذلك هو قانون الحياد الذي صوت عليه في ١٩٣٥(رونوفن ١٩٨٠، ٤٣٣-٤٣٥).

وإزاء هذا الانقسام تابع هتلر سياسته وتم تتويجها بسياسته التوسعية وقد ساعده على ذلك الاتفاق الإنكليزي الألماني الذي سمح لألمانيا بإعادة رينانا الحيادية وأيدت إنكلترا موقف هتلر. أما فرنسا فقد اكتفت باحتجاج دبلوماسي. وكان هذا بمثابة اختبار لأوروبا وتصرفاتها ودل هذا التصرف السلبي من قبل الدول الكبرى على أن هتلر يستطيع أن يتصرف دون مخاطر، فقام بدعم الفاشيين الأسبان وتابع أعماله بضم النمسا عام ١٩٣٨ واتجه إلى تصفية تشيكوسلوفاكية بحجة الوضع في منطقة السويدت، وكل هذا طمأن هتلر أن الدول الكبرى لن تحرك ساكناً والذي أكد له ذلك هو اتفاق ميونيخ (دريفوس، ماركس، وبوادوفان ١٩٩٥، ٤١٨). فقد حصل هتلر في ميونيخ على منطقة سويدت، وبعد أسابيع تم في ميونيخ أيضا عقد معاهدة صداقة ألمانية بريطانية ثم ألمانية فرنسية .

ولكـــن هـــذه المعـــاهدات واتفاقات الصداقة لم تكن سوى تصريح له ليستمرّ في سياسته التوسعية فقام بضم كامل للدول التشيكية مخترقًا بذلك اتفاقيات ميونيخ وذهب إلى أبعد من ذلـــك فـــأخذ يطالـــب بجعل دانتريغ مدينة حرة تحت رقابة عصبة الأمم وفي الواقع كان يـــريدها تحـــت السيطرة النازية (دريفوس، ماركس، وبوادوفان ١٩٩٥، ٤٢٧-٤٢٨). وبالتالـــي كان الموقف الفرنسي يتسم بسياسة الترضية باحتراس على أمل إشباع شهوات ألمانيا، أما بريطانيا فقد اندفعت بحماس في هذا الاتجاه (كسينجر ١٩٩٥، ٤٧٠). ولكن الأمـــر اختلف حيث لم تعد بريطانيا أو فرنسا تتبعا سياسة الترضية ومع قيام هتلر بنقض اتفاقـــية ميونـــيخ أصبح اندلاع حرب عالمية ثانية مسألة وقت ليس إلا (كسينجر ١٩٩٥، ٤٨٦).

وبالتالـــي سوف نرى كيف أن الدول الأوروبية ستعود إلى مسألة التوازن بعد سنوات من التهدئة مع ألمانيا، والأعمال التي قام بها هتلر يثبت أن من يمتلك القوة سوف يعمل على التوســـع خارج حدوده الإقليمية ولن يردعه سوف التحالف ضد التوسع واعادة التوازن . وبهذه الأعمال تم ترسيخ انقسام العالم كتلين، أما السوفيت ففاجأوا الفرنسيين والبريطانيين وذلـــك بعقدهم اتفاقًا مع ألمانيا في عام ١٩٣٩ حيث تم الاتفاق على تقاسم بولندا وتضمن الاتفاق أن لا يقوم أي منها بالهجوم على الآخر(Macdonald and Staton 1997, 7).

مجريات الحرب:

بـــدأت الحرب بالهجوم الألماني على بولونيا واستطاع الألمان التفوق على البولونيين في غضون عشرة أيام حيث اندفعوا إلى مشارف وارسو (دريفوس، ماركس وبوادفان ١٩٩٥ ، ٤٩٥). وفـــي غضـــون ثلاثة أسابيع فقط استسلمت بولونيا وذلك في أيلول عام ١٩٣٩ (رونوفن ١٩٨٠، ٥٠٨).

ودون الدخول في مجريات الحرب وتفاصيلها الدقيقة سوف أحاول المرور السريع على الأحـــداث فحـــتى عـــام ١٩٤٠ لم تكن الحرب قد وصلت إلى أقصى مداها وكانت هناك محـــاولات وعـــروض للسلام (دريفوس، ماركس، و بوادوفان ١٩١٥، ٤٣٠). فبعد أن حصل توقف في شتاء ٣٩-٤٠ استيقظت الحرب مجددًا في نيسان ١٩٤٠ عندما توغلت الجـــيوش الألمانـــية في الدانمارك والنورفيج. واستسلمت الدانمارك دون كفاح وحاولت النورفـــيج المقاومة وهبت دول الحلفاء لنجدتهم حيث تمت عمليات إنزال إنكليزية فرنسية

ولكن هذا لم ينجح (رونوفن ١٩٨٠، ٥١٠-٥١٦). وفي ١٠ أيار تحول الألمان للهجوم على الجبهة الغربية فقد قام هتلر بالهجوم على فرنسا خارقًا حياد بلجيكا وهولندا (رونوفن، ١٩٨٠، ٥١٣). وفي ٢٨ أيار استسلم البلجيكيون وتراجع الجيش الفرنسي واستطاع هتلر دخول باريس، وفي ١٦ حزيران عقدت الحكومة الفرنسية هدنة مع ألمانيا وإيطاليا _التي كانت قد دخلت الحرب في ١٠ حزيران_ ولكن الجنرال ديغول أعلن من لندن استمرار المقاومة (رونوفن ١٩٨٠، ٥١٣-٥١٦).

من وجهة نظر هتلر حتى تنتهي الحرب كان لابد من إخضاع إنكلترا فعرض على بريطانيا السلام في أول الأمر ولكنها رفضت وأعلنت أنها سوف تستمر في القتال . وهكذا أعلن هتلر في آب بدء المعركة مع إنكلترا وتمكن الدفاع الجوي البريطاني من الانتصار على سلاح الجو الألماني بفضل روح المقاومة البريطانية (دريفوس، ماركس وبوادوفان ١٩٩٥، ٤٣١). ولجأ الألمان بعد ذلك إلى القيام ببعض الغارات الكبرى في تواريخ متباعدة، وإزاء كل ذلك عدل الألمان عن فكرة القيام بعملية إنزال في إنكلترا (رونوفن١٩٨٠، ٥٢٢). وإزاء هذا التغيير في الخطة لجأت ألمانيا لمحاربة إنكلترا عن طريق الغواصات وحققت في عام ١٩٤١ نتائج هامة . هذا على صعيد الجبهة الألمانية أما على الصعيد الإيطالي ففي عام ١٩٤٠ قام الإيطاليون بهجوم ضد مصر واستطاعوا احتلالها، ولكنهم خرجوا منها مع الهجوم الإنكليزي. كما قامت إيطاليا بالهجوم على اليونان وتعرضت لخسائر كبيرة فأرسل الألمان الجيوش التي استطاعت هزيمة الإنكليز واحتلال اليونان وإعادة يوغوسلافيا التي كان قد حصل انقلاب فيها على الحكومة التي أعطت ضمانات لإيطاليا وألمانيا (رونوفن ١٩٨٠، ٥٢٤ -٥٢٦).

وكما ذكر سابقا أن سياسة التحالف مع القوي لا تفيد الدول التي تتحالف مع الدولة التي تحاول الهيمنة، فكما أن هذه السياسة التي اتبعها الروس مع نابليون لم تضمن لهم الأمن أو تحقيق أهدافهم فتم تكرار السيناريو مرة ثانية مع هتلر وروسيا فهذا التحالف لم يلبث أن تم نقضه . فهتلر منذ عام ١٩٤٠ كان يبحث عن تسوية للوضع مع السوفيت وكان يعتقد أن إخضاع روسيا يزيد من عزلة إنكلترا خاصة مع المساعدة الأمريكية القليلة وظن أن ذلك سيدفع إنكلترا إلى المفاوضة. ومن جانب آخر كان هتلر مهتمًا ألا يبادر الاتحاد السوفيتي إلى الهجوم واستنادًا إلى ذلك قام هتلر في ٢٢ حزيران عام ١٩٤٠ بالهجوم على الجيش الأحمر (دريفوس، ماركس، وبوادوفان ١٩٩٥، ٤٣٤). وهذا الهجوم

حقق في بدايته انتصارًا بالنسبة للألمانيين ولكن الألمان لم يستمروا في التفوق ففي شتاء ٤١-٤٢ تراجعوا بعد أن كانوا قريبين من موسكو وعلى الرغم من معاودتهم الهجوم في ربيع ١٩٤٢ لكنهم لم يحققوا الانتصارات التي حققوها في ١٩٤١ (دريفوس، ماركس، وبوادوفان ١٩٩٥، ٥٣٦) .

وكما ساعد تدخل الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى فقد أعيدت الكرة مرة أخرى فقد اعتبر هذا التدخل هو الحدث الثاني -بعد هجوم ألمانيا على الاتحاد السوفيتي - الذي بدل مجرى الحرب تمامًا . أما سبب دخول الولايات المتحدة الحرب فكان يعود إلى الخوف من الهيمنة الألمانية وأثرها على التجارة الأمريكية والتوسع الياباني التجاري وسيطرتها وتوغلها الاقتصادي نحو جزر الهند الشرقية التي تعتبر مستودعًا للمواد الأولية. ولكن التدخل الأمريكي دفاعًا عن مصالحها اتخذ في البداية شكل مساعدات فقط لبريطانيا ولكن الذي أشعل الحرب وفتح الجبهة الأمريكية هو قيام اليابان بضرب ميناء بيرل هاربير (رونوفن ١٩٨٠، ٥١٧-٥٣٩).

وإذا ما أضفنا إلى هذا التدخل الهزائم التي بدأت تلحق بالجيش الألماني فمع شتاء ٤٢-٤٣ أجبر القائد رومل على الانسحاب من ليبيا ثم من تونس كما تم إخراج الألمان من الأراضي الأفريقية ووجهوا أيضًا المصير نفسه في الاتحاد السوفيتي (دريفوس، ماركس، وبوادوفان ١٩٩٥، ٤٣٨). وتابعت دول الحلفاء تقدمها وقامت في عام ١٩٤٣ بنزول في صقلية وفي إيطاليا الجنوبية في أيلول ١٩٤٣، الأمر الذي أدى إلى استقالة موسوليني وإقامة حكومة جديدة أبرمت الهدنة مع دول الحلفاء. وعقد في طهران اجتماع بين روزفلت وتشرشل وستالين وتقرر فيه مهاجمة الحصن الأوروبي في ثلاث جبهات الغرب والجنوب والشرق. فبدءوا هجومهم على إيطاليا ثم قاموا بعمليات إنزال في فرنسا وهجوم روسي في ٢٣ حزيران ١٩٤٤ (رونوفن، ١٩٨٠، ٥٤٣-٥٤٤). واستطاع الحلفاء بذلك استرجاع معظم الأراضي التي احتلتها ألمانيا بولونيا وهنغاريا واليونان(دريفوس، ماركس، وبوادوفان ١٩٩٥، ٤٣٩) واستمر ذلك إلى أن استسلمت ألمانيا في ٧ أيار ١٩٤٤ (رونوفن ١٩٨٠، ٥٤٤).

استنتاجات:

١-كرست نهاية الحرب العالمية الثانية نهاية أوروبا من الناحية الدبلوماسية (دريفوس، ماركس، وبوادوفان ١٩٩٥، ٤٤١). وبذلك يمكن القول أن الفاشية ساهمت في أفول نجم أوروبا (دريفوس، ماركس، وبوادوفان١٩٩٥، ٤١٩).

٢-انتقل الثقل والمركز من أوروبا إلى الولايات المتحدة التي آثرت العزلة بعد الحرب العالمية الأولى ولكن خيارها بعد الحرب العالمية الثانية اتجه إلى لعب دور قيادي للنظام الجديد، وشاركها في هذا الاتجاه العملاق السوفيتي الذي خرج من عزلته، وهذا التغيير في مركز صنع القرار العالمي وتشكيل النظام الجديد يمكن ملاحظته من خلال الاطلاع على الهدن التي تم توقيعها حيث كان البريطانيون والفرنسيّون مجرد ملحقين (دريفوس، ماركس، بوادوفان ١٩٩٥، ٤٤١).

٣-بدأ ما يسمى بالعصر النووي، فقيام أمريكا بإلقاء القنابل النووية على هيروشيما ونجازاكي كان بمثابة إعلان عن بدأ نظام جديد قائم على الأسلحة النووية. وبذلك ظهر في النظام الدولي مفهوم جديد أضيف على توازن القوى الأوروبي القديم وهو توازن الرعب.

٤- كان من نتائج الحرب تشكيل منظمة عالمية كما حدث بعد الحرب العالمية الأولى . فقد تم تشكيلها في مؤتمر سان فرنسيسكو عام ١٩٤٥ قائمة على أساس التعاون عند الحرب(Palmer and Colton 1965, 889).

المرحلة الثانية : من الحرب الباردة حتى انهيار الاتحاد السوفيتي :

إن الاستنتاجات السابقة تعني إعادة تشكيل نظام وستفاليا من المتعدد إلى الثنائي وغياب أوروبا . والسؤال الذي يطرح نفسه هل التغيير مقتصر على شكل النظام أم هل هو مرحلة انتقالية لنظام آخر؟ . وهذا ما سوف يحاول هذا الجزء من الحرب الباردة الإجابة عنه .

على الرغم من أن مجلس الأمن أقر بوجود خمس دول عظمى دائمة العضوية فإن الحرب وتأثيرها تركت فقط دولتين عظميين تملكان القدرة والقوة وهما الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة(Palmer and Colton 1965, 891).

والوصف الذي توقعه المخططون العسكريون الأمريكيون والذي جاء في إحدى وثائقهم السياسية أثبت صحته فقد جاء فيه " ستأتي النهاية الناجحة لهذه الحرب مع أعدائنا الحاليين

بعـــالم متغير إلى غور عميق في القوة العسكرية الوطنية النسبية إنه التغير الأقرب مكانة بعـــالم ما بعد سقوط روما وأكثر اختلافًا عن أي تغيير آخر حدث في ألف خمسمائة عامًا التالية... وستغدو الولايات المتحدة وكذلك الاتحاد السوفيتي بعد أن تندحر اليابان القوتين العســكريتين الوحيدتيــن مــن الطــراز الأول، وهذا راجع إلى طبيعة الموقع والامتداد الجغرافــي لكلــيهما، إضافة إلى إمكاناتهما الواسعة في نطاق التسليــح" (كنيدي ١٩٩٤، ٥٤٤). وبالتالــي تشكل نظام وتوازن جديد، فقد كان التوازن كما ذكر سابقا قائما على الــتوازن ضد الدول المهيمنة توازن أوتوماتيكي أما التوازن الجديد فهو قائم على توازن ثنائــي القطبــية بيــن الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. وهذا التوازن هو نتاج حالة تعارض من الناحية النظرية، فالاتحاد السوفيتي يمثل الاتجاه الشيوعي والولايات المتحدة تمــثل الرأسمالية ففي الحرب العالمية الثانية الذي جمعهما هو وجود العدو الألماني ولكن مع غياب هذا العدو وانهزامه عادت الاختلافات لتطفوا على جو العلاقات (Macdonald and Staton 1997, 3).

وبذلك دخل العالم في حرب أطلق عليها "حرب باردة ". هذه الحرب التي لم تندلع ابتدأت مــع نهاية الحرب العالمية الثانية أي منذ عام ١٩٤٥ وانتهت عام ١٩٨٩ . ولكن تأثير هــذه الحرب على الرغم من عدم اندلاعها شملت العالم كله وأدت إلى اندلاع حروب في مناطق كثيــرة والقليل من الــدول بقيت غير متورطــة في الحــرب (Macdonald and Staton 1997, 3)

وبدايــة انقسام أوروبا كان مع امتلاك الاتحاد السوفيتي لقوة عسكرية في أوروبا الشرقية والذي كان بمثابة تهديد للأمن الأوروبي الغربي فهزيمة اليابان وألمانيا والتي كانت كقوة مراقبة على الاتحاد السوفيتي أدى إلى تدعيم موقف الاتحاد السوفيتي على الأقل في المدى القريــب(Painter 1999, 5) . كمــا أن انهــزام ألمانيا وضعف بريطانيا وفرنسا رفع احتمالية اتحاد دول أوروبا الرأسمالية تحت القيادة الأمريكية (Painter 1999, 6). ومع هــذا التقســيم بــدأت حمّى التسلح، فامتلاك الولايات المتحدة للسلاح النووي دفع الاتحاد الســوفيتي إلــى امتلاك مثل هذا السلاح فأجرى أول تجربة نووية في عام ١٩٤٩ وبذلك يمكــن أن يقال أن العالم دخل فترة خطيرة حيث بدأ تسابق التسلح (Macdonald and Staton 1996, 5) .

لقد ظن الرئيس روزفلت أنه يمكن تحقيق خطط الولايات المتحدة والتي تتمثل في خلق جو اقتصادي مفتوح معها مع انضمام العالم الثالث، ولكن قوة وتأثر الاتحاد السوفيتي وتولي

تـــرومان الحكـــم بـــاعدت هـــذه الاحتمالات (Painter 1999, 14-5). كما أن الاتحاد الســـوفيتي جرى في سياسة التباعد فقد كان يأمل في إقامة منطقة عازلة ضد أي احتمالية ألمانـــية بـــالهجوم، ولكن إقامة منطقة تأثير في أوروبا الشرقية كان ضد ما تطمـــح إليه الولايـــات المـــتحدة . وبذلـــك مضى الاتحاد السوفيتي في سياسة تقوية نفسه فأعاد بناء الاقتصاد المدمر، وتم تقوية الجيش وتطوير السلاح النووي (Painter 1999, 15) .

وبالتالـــي مـــع وجـــود هذه الهوة ومع الخوف من الخطر السوفيتي الذي سيبقى مع بقاء أوروبـــا ضعيفة بدأت الولايات المتحدة في عام ١٩٤٨ خطة مارشال من أجل إعادة بناء أوروبا، كما قدمت المساعدات للدول المهددة بالخطر الشيوعي فقام الكونغرس بإعطاء ٤٠٠مليون دولار لليونان وتركيا للتسلح(Macdonald and Staton 1997, 12). وتم تدعـــيم الأمن الأوروبي بالاتجاه العسكري أيضا حيث عقدت معاهدة بر وكسل، وفي ٢٤ نيسان ١٩٤٩ وقعت معاهدة شمال الأطلسي التي جمعت فرنسا وبريطانيا العظمى وهولندا وبلجـــيكا ولوكمسبرج والولايات المتحدة وكندا وايرلندا والنرويج والدانمارك والبرتغال وإيطاليا . وتم توثيق عرى هذه المعاهدة بإنشاء منظمة معاهدة شمال الأطلسي في عام ١٩٥٢ (دريفـــوس، مـــاركس، وبوادوفـــان ١٩٩٥، ٤٤٩) . وفي المقابل قام الاتحاد السوفيتي بتشكيل ما سمي ب "Commform" والذي أنشئ لمساعدة الأحزاب الشيوعية للعمـــل معًـــا والـــتعاون و ثـــم إنشـــاء" Comecon" في عام ١٩٤٩ لتشجيع التعاون الاقتصـــادي بين الدول الشيوعية (Macdonald and Staton 1997, 12-13). وبهذه الإجراءات تم التقسيم للعالم.

أما تاريخ العلاقات الأمريكية السوفيتية فقد مر بعدة أزمات سوف تحاول الباحثة المرور السريع عليه :

الأزمة الأولى : قيام الاتحاد السوفيتي بمحاصرة الأراضي في برلين من عام ١٩٤٨ إلى ١٩٤٩/٥ وانتهت الأزمة بإجبار الاتحاد السوفيتي على رفع الحصار وتم تقسيم ألمانيا إلى دولتيـــن واحدة ضمن الفلك السوفيتي والأخرى ضمن الفلك الأمريكي (Painter 1999: 23).

الأزمة الثانية: قامت في كوريا دولتان واحدة ضمن الفلك السوفيتي والأخرى ضمن الفلك الأمريكـــي . وفي عام ١٩٥٠هددت كوريا الجنوبية بغزو كوريا الشمالية . وقامت كوريا الشـــمالية بغـــزو كوريـــا الجنوبـــية وعندها قامت الولايات المتحدة بدعوة الأمم المتحدة

لمعارضة الغزو، وكان تصرف الولايات المتحدة هذا له علاقة بفوز الشيوعيين في الصين عام ١٩٤٩ وامتلاك روسيا للسلاح النووي فشعر الأمريكيون أنهم بدءوا يفقدون السيطرة ويخسرون الحرب الباردة. وبذلك دعم الأمريكان إرسال قوات متعددة الجنسيات إلى كوريا وتقدمت هذه القوات باتجاه كوريا الشمالية واتجهت بالقرب من الحدود الصينية . ولكن الرئيس ترومان كان حذرًا ولم يوافق على إعادة غزو الصين وتم حل المسألة بتوقف الحرب في ١٩٥١/١١ وفي ١٩٥٣ وضع خط سلام بين حدود الشمال والجنوب (Macdonald and Staton 1997، 22-23).

أما الفترة ما بين ١٩٥٢-١٩٦٠ فقد شهدت نموا كبيرًا في المساعدات الأمريكية للدول الدائرة في فلكها فقد وصلت مساعداتها لأوروبا إلى ٥،٢١ بليون دولار مع نهاية الستينات، كما قدمت المساعدات إلى اليابان وكوريا وتايوان، وعقدت اتفاقية أمنية مع اليابان وتايوان. أما الاتحاد السوفيتي فمع قيام محاولات انقلابية في كل من بولندا وهنغاريا والتصدي لهم، قام بإتباع سياسة كسب الولاء بدعم الاقتصاد وزيادة المساعدات (Painter 1999, 38). بالإضافة إلى اتباع سياسة المساعدات خلال الخمسينات والستينات عملت كل منهما على بناء مخزون من الأسلحة النووية هذا الوضع أطلق عليها مصطلح " MAD " الدمار المشترك المؤكد (Macdonald and Staton 1997, 29). كما عملت الدولتان العظمتان على الإبقاء على مجال الدول الدائرة في فلكهما، فقام الاتحاد السوفيتي بالقضاء على الثورة في هنغاريا في١٩٥٦ وفي تشيكوسلوفاكيا في ٦٨ . وكذلك فعلت الولايات المتحدة فقامت بدعم الجيوش التي كانت من اليسار خارج الحكومة في غواتيمالا في عام ١٩٥٤، وفي ٧٣ عملت على المساهمة في خلع سلفادور الرئيس التشيلي لأنه كان من الاشتراكيين (Macdonald and Staton 1997, 31-33) .

الأزمة الثالثة : كادت الأزمة الكوبية في ١٩٦٢ أن تؤدي إلى اندلاع حرب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وهذه الأزمة بدأت مع تولي كاسترو للحكم في كوبا حيث سعى إلى إلغاء أي تأثير لأي دولة على بلده فقام بالسيطرة على الأراضي المملوكة من قبل الولايات المتحدة في كوبا، وفي ٦١ قام الرئيس الأمريكي كنيدي بدعم حملة ضد كوبا(Macdonald and Staton 1997, 36). ومع فشل هذه الحملة حاولت أمريكا الضغط على كاسترو عن طريق فرض الحصار والقيام بمحاولات لاغتياله وعزله دبلوماسيًا والقيام بمناورات عسكرية. وفي المقابل كان السوفيتيين يدعمون كاسترو وقرر

الرئيس السوفيتي نشر أسلحة نووية متوسطة المدى في كوبا(Painter 1999, 54). وكان السوفيتيين يرون في نصب الأسلحة النووية هذه موازنة للأسلحة النووية المنصوبة ضد الاتحاد السوفيتي في تركيا (Macdonald and Staton 1997, 37).

ولكن تم تدارك الأمر وحلت الأزمة سلميا حيث قام الاتحاد السوفيتي بإزالة الأسلحة النووية والآلاف من الجنود والقنابل بالمقابل إنهاء الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة لإجبار الاتحاد السوفيتي على الرضوخ والتعهد بعدم غزو كوبا. كما أنه كان هناك اتفاق سري تضمن إزالة الأسلحة النووية الأمريكية الموجودة في تركيا (Painter 1999، 55)

لابد من الإشارة السريعة إلى الحرب الفيتنامية التي دخلتها الولايات المتحدة خوفًا من سيطرة الشيوعية فهي كانت تؤمن أن انهيار هذه الدولة سوف يؤدي إلى انهيار متتابع للدول الأخرى " نظرية دومنيو". كما أن فرنسا طلبت مساعدة الولايات المتحدة ولكن النتيجة لم تكن لصالح الولايات المتحدة التي تكبدت الخسائر الفادحة وتم التوقيع على معاهدة في ١٩٧٣ وفي خلال سنتين تمكنت القوات الفيتنامية الشمالية من غزو الجنوب واحتلاله (Macdonald and Staton 1997, 40-41)

وفي المرحلة الممتدة من السبعينات إلى الثمانينات سوف نجد أن الدولتين استمرتا في الصراع من أجل الأولية ولكن دون الدخول في حرب وجهًا لوجه (Macdonald and Staton 1996, 72). ويظهر أن التوجه الأمريكي بالانسحاب من فيتنام قد رافقه تغيير في السياسة الأمريكية فنكسون وكسينجر كانا يؤمنان أنه لابد من اتباع سياسة جديدة وذلك بسبب هبوط التفوق الاستراتيجي الأمريكي على الاتحاد السوفيتي وترافقه بالتحدي للسيطرة والهيمنة الأمريكية الاقتصادية من قبل أوروبا الغربية واليابان (Painter 1999, 68). وفي هذه الفترة يمكننا أن نقول أن العلاقات بين الدولتين تقدمت للأمام خطوة واحدة ولكنها بالمقابل تراجعت خطوتين فقد بدأت منذ نهاية الستينات محادثات سميت ب"Salt" "بخصوص تحديد الأسلحة . وفي١٩٧١ تم الاتفاق على معاهدة تجنب الهجوم النووي بشكل حادثي، أما في ١٩٧٢ تم الاتفاق على إيقاف تصنيع الأسلحة النووية، وفي ١٩٧٣ زار الرئيس نيكسون الاتحاد السوفيتي، في ١٩٧٤ تم الاتفاق على تخفيض التجارب النووية الأرضية، في ١٩٧٥ تمت معاهدة هلسنكي حيث تم الاعتراف بوجود الحدود في أوروبا وفي هذا العام تم هناك عمل مهمة مشتركة بين الدولتين في القضاء.

إلا أن الـتراجع بدأ في ١٩٧٩ عندما قام الاتحاد السوفيتي بغزو أفغانستان، وردًا على ذلـك لم تصادق الولايات المتحدة على معاهدة "SALT". كما أنه في العام التالي قاطعت الولايات المتحدة وحلفاؤها الألعاب الأولمبية في موسكو. وكانت هذه بداية الرجوع للوراء والتي توجت بانتخاب ريغان الذي كان مصممًا على الوقوف بحزم أمام الاتحاد السوفيتي وبذلـك عادت المصروفات الدفاعية للولايات المتحدة بالزيادة . وفي ١٩٨٤ تم الإعلان عن " حرب النجوم" وهي عبارة عن أسلحة صممت لتدمير الأسلحة النووية القارية. وفي نفـس العـام وصلت سفينة نووية إلى أوروبا وقام الدبلوماسيون الروس بالانسحاب من المحادثات في جنيفا احتجاجًاعلى ذلك (Macdonald and Staton 1997، 44-45) .

ولكن هذه المحادثات وهذا الانفراج لم يكن يعني بأي حال من الأحوال أن الحروب هدأت ولكـن كمـا ذكـر سابقًا لم تتخذ الحرب الباردة في هذه الفترة طبيعة المواجهة المباشرة والدلـيل علـى ذلـك أنـه في عام واحد وهو ١٩٨٣ زودت الولايات المتحدة ٢٠ دولة بالأسـلحة بيـنما الاتحـاد السوفيتي زود ١٣ دولة . كما أنه بالرغم من المحادثات فإن احتياطي الأسلحة ازداد (Macdonald and Staton 1997, 45-46). ولكن هذا الإنفاق علـى التسـلح إضـافة إلى دعم الدول أثر على الاقتصاد في الدولتين فخلال السبعينات والثمانيـنات ١٠% من ميزانية الدولة في الولايات المتحدة كانت متجهة نحو الدفاع و ٢٠ % في الاتحاد السوفيتي. ولكن الاتحاد السوفيتي تضرر أكثر فانخفض احتياطي العمل (Macdonald and Staton 1979, 48) .

أمـا الآن فسـوف يـتم الحديث عن المرحلة الأخيرة من الحرب الباردة التي توجت في ١٩٨٩ بإعلان نهاية الحرب الباردة.

بداية نهاية الحرب الباردة كانت بقدوم ميخائيل غورباتشوف إلى السلطة فقد أصبح رئيسًا للاتحـاد السوفيتي في ١٩٨٥. وفي ١٩٨٦ أعلن غورباتشوف تغييراً في سياسته فأعلن أن الاتحـاد السوفيتي سيعمل على إلغاء الأسلحة النووية حتى نهاية ٢٠٠٠. وفي ١٩٨٦ تقابل كل من غورباتشوف وريغان، وفي ١٩٨٧ زار غورباتشوف الولايات المتحدة وتم التوقـيع علـى معاهدة "INF" والتي تمنع كل الأسلحة النووية والمتوسطة المدى. وفي ١٩٨٨ زار ريغـان الاتحاد السوفيتي، وفي نفس العام اجتمع كل من بوش وغوباتشوف وأعلنوا نهاية الحرب الباردة. وفي ١٩٩٠ توحدت ألمانيا الشرقية والغربية، وفي ١٩٩١

انقسم الاتحاد السوفيتي للعديد من الدول المستقلة (Macdonald and Staton 1997, 50-55).

واضح من خلال الصفحات السابقة أن الحرب الباردة كانت نمطًا من أنماط التوازن الكلاسيكي أي أن وستفاليا استمرت ولكن بطريقة معدلة وذلك بإخراج نظام التوازن من الاحتكار الأوروبي إلى الاحتكار الأمريكي السوفيتي . أي أن القاعدة الأساسية لوستفاليا استمرت والتغيير إنما طرأ على الشكل وليس الجوهر .

ويمكننا تلخيص محاولات الهيمنة التي مرت على النظام الدولي منذ وستفاليا بالجدول التالي:

اسم الدولة التي حاولت الهيمنة	الفترة الهيمنة	الرد العالمي	نتيجة هذه المحاولة	النظام الذي شكل	
آل هابسبرغ شارل الخامس	١٦٤٨-١٩٥٥	حرب الثلاثين عاما	فشل المحاولة	توازن متعدد القوى- معاهدة وستفاليا	
فرنسا لويس الرابع عشر	١٦٦٧-١٧١٣	حرب العرش الإسباني	فشل المحاولة	توازن متعدد القوى معاهدة أوترخت	
فرنسا نابليون	١٧٩٤-١٨١٥	تحالف الرابع	فشل المحاولة	توازن متعدد القوى معاهدة فينا	
ألمانيا غليوم الثاني	١٨٩٠-١٩١٩	الحرب العامية الأولى	فشل المحاولة	توازن متعدد القوى معاهدة فرساي	
ألمانيا هتلر	١٩٣٠-١٩٤٥	الحرب العالمية الثانية	فشل المحاولة	توازن ثنائي القوى	

وبكلمـــات أخـــرى إن عام ١٦٤٨ كان بداية عهد جديد . وهذا العهد قائم على التوازن . والـــتوازن كمـــا رأينا كان مقامًا على الإجماع العام ضد الدولة التي تحاول الهيمنة مثل محاولـــة نابليون أو على الموازن الحكيم وقد لعبت بريطانيا وألمانيا هذا الدور ببراعة. والفترات التي لم يكن فيها توازن حدثت فيها في بعض الأحيان حروب صغيرة مثل حرب القـــرم أو حـــروب عالمية كما هو الحال في الفترة ما بعد ١٨٩٠ حيث أدت إلى حرب عالمـــية أولى . والحرب الباردة لم تشكل خروجًا عن هذا العهد بل تغير شكل التوازن من المتعدد إلى الثنائي.

والســـؤال الذي يطرح نفسه الآن في ظل التغير الذي طرأ على النظام الدولي بتحوله إلى نظـــام أحادي القطبية هل هذا يعني موت نظام وستفاليا إلى الأبد ؟ أما أن المسألة مجرد مـــرحلة انتقالـــية وأن التوازن سوف يعود لا محالة. هذا هو السؤال الذي سوف تحاول الباحثة الإجابة عنه في هذه الرسالة .

الفصل الثاني

نظام أحادي القطبية بين النظريات والتاريخ

تـــناول الفصل السابق الحديث عن تحرك النظام الدولي منذ وستفاليا حتى عام ١٩٩٠ . وكان رغم تغيرات بنيوية عديدة نظامًا قائمًا على التوازن . فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة أرادت بعد الحرب العالمية الأولى أن يكون هذا النظام قائمًا على الأمن الجماعي بدل من التوازن، ولكنها لم تستطع أن تفرض نظام ويلسون القائم على الأمن الجماعي إذ دخلـــت الولايـــات المتحدة عام ١٩٤٥ لعبة التوازن والحرب الباردة لأكثر من خمسة عقود.

ولكـــن هذا التوازن الذي سطر الخطوط العريضة للنظام الدولي لأكثر من خمسة عقود تعرض لمحاولة اختبار مع بداية العقد الأخير من القرن العشـــرين . فمع انهيار الاتحاد السوفيتي كثرت الكتابات التي حاولت تفسير النظام الدولي واستشراف مستقبله .

ولـــذا ســـوف تحـــاول الباحـــثة فـــي هذا الفصل تناول آراء بعض الكّتاب والمحللين والمؤرخين السياسيين الذين حاولوا تحليل شكل النظام وأسباب انهيار الدول في محاولة للخروج بمؤشرات قد تفيد في استشراف مستقبل النظام الدولي .

أشكال النظام الدولي :

كان لابد من التعرف أولا إلى التصنيفات التي وضعها المحللون السياسيون لأشكال النظام السياسي، وبداية لا بد من الإشارة إلى أن المفكرين السياسيين اختلفوا في تقسيمهم لأشكال النظام الدولي .

الطـــريقة الأولـــى:إحـــدى الطـــرق المســـتخدمة لوصـــف الـــنظام الدولـــي هـــي SystemicApproach وضمن هذا الإطار تقسم الأنظمة إلى ثلاثة أشكال :

الشـــكل الأول : توازن القوى وهو أكثر الأنظمة استمرارًا في تنظيم العلاقات الدولية في تاريخ الدولة الحديث (Padelford and Lincoln 1967, 32) .

الشـــكل الثانـــي : ثنائـــي القطبـــية أي عندما تكون القوى مسيطرة عليها من قبل قوتين مركزيتيـــن وهـــذا المصطلح بدأ مع الحرب الباردة بين الدول الشيوعية وغير الشيوعية (Padelford and Lincoln 1967, 34) .

الشـــكل الثالـــث : العالمية، وهذا الشكل يمكن رؤيته تاريخيًا في الإمبراطورية الرومانية فـــروما فـــي الوقت الذي كانت تملك فيه القوة استطاعت أن تشكل ما يسمى العالمية وان تدخـــل ما كان يسمى بالعالم في نظامها القانوني والنظامي (Padelford and Lincoln 1967, 35).

الطريقة الثانية : والتي تقسم النظام الدولي إلى أربعة أنماط :

١-نظام أحادي القطبية بشكل الدولة المهيمنة التقليدية أو الدولة الفيدرالية العالمية.

٢-نظـــام ثنائـــي القطبية ويقوم على التقليل من قوة المعسكر الآخر . وذلك بزيادة قوته مقارنـــة مع الطرف الآخر وضم أكبر قدر من الأطراف للمعسكر، ومنع أي أطراف من الانضمام للطرف الآخر .

٣-نظـــام ثلاثي الأقطاب وشروط اللعبة هو إقامة علاقات جيدة مع اللاعبان الآخران أو على الأقل تجنب العدائية معهما . وفي نفس الوقت منع علاقات التعاون الوثيق بينهما .

٤-نظـــام متعدد الأقطاب ويقوم على منع أي طرف أو تحالف من الهيمنة . ولتحقيق ذلك قد يكون بالتفاوض أو استخدام القوة(Rourke and Boyer 2000, 54) .

الطـــريق الثالثة : يضعها فردريك هارتمن والذي يرى أن هنالك خمسة حلول للقوة وكل حل يمثل طريقة لتنظيم القوى والدول تختار الطريقة التي تريدها والطرق هي :

١- الحيادية ٢- الأمن الجماعي ٣- توازن القوى

فـــي ظل هذه الأنماط الثلاثة تبقى الدول محتفظة بكيانها ولكن في النظامين المتبقيين تفقد الدولـــة كـــيانها، والنظاميـــن همـــا الإمبراطورية العالمية والفيدرالية العالمية الـــطوعية (Hartmann 1957, 281-282)

النظام الدولي الحالي :

يـــبدو أنـــه ليس هناك اتفاق بين المفكرين والمحللين السياسيين على شكل النظام الدولي الحالـــي، فنرى أن قسمًا منهم اعتبره ثنائي القطبية وخاصة الذين ينظرون إلى العالم من ناحـــية الغـــرب والبقـــية مثل Kishor Mahbubani في مقالته الغرب والبقية. ويؤكد مارشـــمير على هذه النظرة من خلال تعريفه للقطب . فمن وجهة نظره القطب هو الذي

يملك القدرة على الدفاع عن نفسه ضد الدولة القائدة . وإذا أخذنا بهذا التعريف فالنظام هو ثنائـــي أو مـــتعدد، ثنائي على اعتبار روسيا تملك القدرة للدفاع عن نفسها، ومتعدد على أســـاس أنه يمكن إضافة الصين أو من يملكون الأسلحة النووية . ويمكن رؤيته على أنه متعدد أيضا إذا شاطرنا هانتغتون وجهة نظره أنه سيكون هناك صراع بين الحضارات. وهـــناك مـــن رآه على انه ثلاثي القطبية اعتمادًا على التحليل من الناحية الاقتصادية فمع الولايـــات المـــتحدة هناك اليابان وألمانيا ومن هؤلاء جارتن وثوراو . وهذا ما تحدث به الرئـــيس الأمريكـــي في قمة طوكيو في ٩٣ حيث تحدث عن عالم ثلاثي بقيادة الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا (Schweller 1999, 37-39).

أما الذين عرفوا النظام على أنه أحادي القطبية فإنهم انطلقوا من رؤيتهم للنظام من خلال مجمـــوع العوامـــل السابقة الاقتصادية والعسكرية والأيدلوجي. وهذا ما يشير إليه راندل ســـكويلر " أنـــه باســـتعمال الأبعاد المختلفة لقياس القطبية فإن النظام الحالي هو أحادي القطبية، فعلى الرغم من أن بعض الدول تمتلك قوة اقتصادية هائلة وآخرون قوة عسكرية عظمـــى وجمهـــور كبير فإن الولايات المتحدة فقط تمتلك قدرة في الثلاثة أبعاد "1999, (Schweller 39). وهـــذا ما يؤكده أيضا لاين كريستفور وويل فورث وستيفن كراسنر حيث يرون النظام على أنه أحادي القطبية وإن لم يكن تركيز القوة كبيرًا بيد دولة واحدة . فكراسنر يقول:

" الـــنظام الحالـــي هـــو مفلطح مع وجود قمة واحدة "(Schweller 1999, 37) . أما فوكوياما فقـــد اعتـــبره انه أحادي القطبية، وذلك بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتصار الليبرالية.

والباحـــثة انطلقت في الرسالة هذه من أن النظام الحالي هو نظام أحادي القطبية والدليل على ذلك هو التفوق الأمريكي في العديد من المجالات العسكرية والاقتصادية ــ وان كان هـــناك تـــراجع اقتصـــادي ــ وان لـــم يكـــن بـــنفس الدرجة التي تفوقت فيه الدول أو الإمبراطوريات سابقًا على الدول المنافسة ولكن هذا لا يلغي نظام أحادي القطبية .

أولا : نظريات العلاقات الدولية ونظام أحادي القطبية :

بدايـــة لا بد أن نتطرق إلى النظريات التي تعاملت مع موضوع القوة وتوزيعها . وأولى هذه النظريات في العلاقات الدولية هي :

النظرية الواقعية

تـــنطلق هـــذه النظرية من فرضيات أساسية والتي تدور في محورها حول الدولة والتي تعتـــبرها هـــذه النظرية هي اللاعب السياسي الأساسي. وهذه الدول تتصرف مثل الأفراد بطـــريقة عقلانية لتحقيق الأهداف والمصالح الوطنية وهي تعيش في ظل النظام العالمي الذي يفتقر إلى الحكومة المركزية ويتصف بالفوضوية .

والـــنظرية الواقعـــية والكتّاب الواقعيون والواقعيون الجدد ركزوا على ما يسمى توازن القوى. فالواقعيون أمنوا أن النظام لا يمكن إلا أن يكون متوازناً. أما الحالات التي يكون فـــيها الـــنظام غـــير متوازن فهي حالات استثنائية، فالدول لا يمكن أن تقبل هذا النظام. وللتعرف إلى التفاصيل أكثر كان لا بد من المرور السريع والمتعمق على هذه النظرية .

مورجنتاو :

ركز مورجنتاو على مسألة توازن القوى ورأى أن الفشل في تطبيق نظام توازن القوى لا يعود إلى خطأ النظام ولكن يرجع إلى الشروط الخاصة والتي يجب أن تعمل فيها (Morgenthau 1967, 161) . ويـــرى مورجنـــتاو أن توازن القوى هي عملية تلقائية تتشـــكل بطـــريقة أوتوماتيكـــية فعندما يحدث انقطاع في التوازن من قبل قوة خارجية أو يحدث تغيير في واحدة من عناصره فإن النظام يظهر ميلاً لإعادة التشكل لنظامه الأصلي أو يتم تشكيل توازن جديد (Morgenthau 1967, 1 62) .

أي أن الأســـاس هو التوازن ولا يمكن أن يقوم هذا النظام الدولي إلا على هذا الأساس، ومـــن هـــذا المنطلق نراه يرفض نظام أحادى القطبية ويعتبره وسيلة للتعدي على حقوق ومصـــالح الآخريـــن إذ يقول " بدون التوازن بين العناصر المشكلة له فإن عنصرًا واحدًا ســـوف يـــرقى فوق الآخرين ويعتدي على مصـــــالحهم وحقوقهم ومحتمل أن يدمرهم " (Morgenthau 1967, 163).

ووضـــع مورجنـــتاو وسيلتين لعودة النظام المتوازن إما بتقليل وهدم قوة الخصم أو عن طـــريق زيـــادة قوة الدولة ويتم ذلك بالطرق التالية : التقسيم والحكم، أو التعويض، أو التســـليح، أو الأحلاف . بالإضافة إلى هذه الطرق فإنه وضع رد فعل جماعي للدول التي تحاول الهيمنة يقوم على التوازن ضد الدولة التي تحاول أن تفرض هيمنتها والنتيجة تكون بالعودة إلى حالة التوازن كما هو موضح بالشكل التالي:-

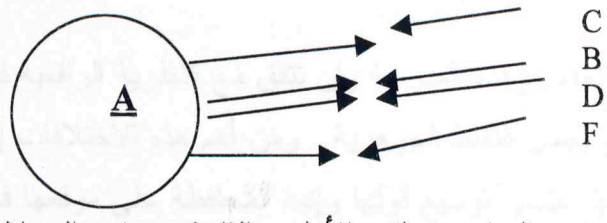

إذن هـــذه هـــي الطـــرق لتحقيق التوازن ولكن الأولى والثانية هي من الوسائل القديمة فالتقســـيم هي من الوسائل التي اعتمدتها فرنسا ضد ألمانيا والاتحاد السوفيتي ضد أوروبا ولكـــن هذه الوسيلة لم يعد بالإمكان استعمالها الآن لأن كل دول تتمتع بنوع من السيادة والســـيطرة علـــى إقليمها وبالتالي مع التطور الذي حدث في العلاقات بين الدول لم يعد بالإمكـــان اســـتخدام هذه الوسيلة . كما أن سياسة التعويض كانت متبعة بشكل كبير في القرنيـــن الثامـــن والتاسع عشر ولكن الآن حدود الدول معروفة وبالتالي لا يمكن أن يقام بالتقســـيم بحجـــة الحفـــاظ علـــى التوازن كما جرى في معاهدة أوترخت حيث تم تقسيم الممتلكات الأسبانية بين آل هابسبرغ وبوربون. ومع هذا التحليل يبقى الاحتمالان القائمان لتحقيق التوازن هما التسلح والتحالف ضد الدولة المهيمنة.

هذا بالنسبة للنظام الدولي ولكن ماذا بشأن الدول التي تنبأ مورجنتاو أنها سوف تلعب دورًا في النظام الدولي . على الرغم من أن موجنتاو كتب كتابه في فترة الحرب البادرة، ولكن ذلـــك لم يمنعه من التطرق إلى الدولة التي يمكن أن يصبح لها شأن في المستقبل. والدولة التـــي أشار إليها في كتابه " القوة بين الدول " هي الصين، فقد اعتبرها تمتلك الإمكانيات فهي تمتلك الفضاء والثروة الطبيعية وعدد كبير من الرجال الذين بدءوا في استعمال القوة السياسية والتكنولوجيا الحديثة والأخلاق الحميدة . واعتبر أن هذه الأمة الناهضة سوف تكـــون قوة تمتلك الأدوات التكنولوجية الحديثة في الوقت الحاضر أو في المستقبل القريب وخاصة القوة النووية (Morgenthau 1967, 346) .

وخلاصـــة مـــن وجهة نظر مورجنتاو نظام أحادي القطبية هو ليس بنظام ولا يمكن أن يســـتمر. فتوازن القوة هو النظام الذي يتشكل باستمرار وبالتالي فإن نظام أحادي القطبية

سـوف يستبدل بنظام متوازن . أحادي القطبية أو سيطرة دولة واحدة معناها التعدي على مصـالح الآخريـن وحقوقهم. الطرق التي تنسجم مع الواقع الحالي للتغيير والعودة لنظام الـتوازن هـي بـالأحلاف التحالف ضد الدولة المسيطرة " أو التسلح، والدولة المحتلمة للبروز كقوة جديدة هي الصين .

والتز :

يعتبر والتز من الواقعيين الجدد. وهذه المدرسة وإن تتفق مع النظرية الواقعية في بعض الأمور لكنها تختلف معها في بعض النقاط الجوهرية . ومن أهم هذه الاختلافات إن اهتمام الـدول الأول لـيس منصـبًا علـى توسيع قوتها وإنما المحافظة على موقعها في النظام (Kapstein and Mastanduno 1999, 25). والمحافظـة وتحسين موقع الدولة عند والـتز يتم بعدم فرض أية دولة هيمنتها على النظام الدولي والتصدي لهذه المحاولة، ولذا نـراه يفترض أن الدول تعمل ضد أي دولة تحاول السيطرة وبالتالي نظام التوازن سوف يتشكل تلقائيًا وبشكل حتمي (Kapstein and Mastanduno 1999, 9) لأن توافر نظام مـتوازن يقـوم على شرطين هما من طبيعة النظام الأول فوضوية النظام والثاني وجود وحدات تسعى إلى البقاء (Waltz 1979, 121). وآلية التوازن حسب والتز تحصل لأن الطـرف القـوي لا يتحد مع الطرف القوي الآخر من اجل تقوية قوتهما وإنما يبحث كل منهما عن حليف ليساعدهما (Waltz 1979, 126) . واستنادًا إلى ذلك فإن الدول التي سوف تسعى إلى التوازن هي الدول القوية لأن الدول الضعيفة تبحث عن تحالف مع الدول القويـة. أما بالنسبة للدولة الثانية في الترتيب إن كانت حرة في الاختيار فإنها تنضم إلى الطـرف الضـعيف والـذي هو أكثر أمنا ويضمن لها الدفاع عن مصالحها ويحول دون حصول الهجوم عليها (Waltz 1979, 126-127) .

مـن هـذا المنطلق يرى والتز أن نظام أحادي القطبية هو أقل الأنظمة استقرارا، فالدول القويـة لا تتصـرف عادة بطريقة معتدلة مقيدة وحتى في حالة تصرفها بذلك فإن الدول الأصـغر سـوف تقلق على مستقبلها في ظل عدم وجود نظام للمراقبة والتوازن. فالدولة المسـيطرة تعرف المفاهيم حسب مصالحها ولذا حتى لو ادعت أنها تنشر السلام وتسعى للعـدل، فالسـلام والعـدل معـرف حسب مفاهيـم الدولـة القويـة (Waltz 1997, 915-916).

ويرجع والتز تصرفات ودوافع الدولة إلى التوازن على أساس نظرية Sameness of the Competitors فالدول تلجأ إلى تقليد غيرها مدفوعة بدافع التنافس (Waltz 1979, 128).

وبينما يرى والتز أن التوازن عبارة عن سياسة خارجية تفرض على رجل الدولة لأن رجل الدولة لا يملك الإمكانيات التي تجعله يؤثر في النظام فأغلب الأحداث مفروضة على رجل الدولة (Viotti and Kauppi 1999, 51) يرى كيسنجر أن التوازن عبارة عن سياسة خارجية تشكل من قبل رجل الدولة . أما مورجنتاو فإنه يجمع بين وجهتي النظر السابقتين حيث يقول أن توازن القوى هو ميل في داخل النظام ولكنه في نفس الوقت يضيف ما الذي يجب على رئيس الدولة أن يفعله للمحافظة على توازن (Viotti and Kauppi 1993, 53) .

إذا الواقعية الجديدة ترفض نظام أحادي القطبية فهي تراه على أنه نظام هش ومتغير، وهذا ما دفع والتز ولاين كريستوفر إلى التنبؤ أن النظام سوف يتغير ويعاد إلى عصره السابق المتمثل في التوازن في وقت قريب حيث يرى كريستوفر أن هذا التحول سوف يحدث في العقد الأول أو الثاني من القرن الحادي والعشرين (Mastanduno 1999, 142).

كما أن الواقعية الجديدة ترى أنه مع نهاية الحرب الباردة وانتهاء التهديد السوفيتي العداء بين الدول الغربية سوف يظهر مجددًا وحلف الناتو سوف ينهار والاتجاه نحو الاتحاد الأوروبي سوف يحفظ. وهذا التغيير ينعكس كذلك على الناحية التجارية فالنظام التجاري الليبرالي سوف يتم استبداله بتجارة الحرب والتنافس التجاري المغلق. والنتيجة العامة النظام في الغرب سوف يعود إلى عهده السابق ما قبل الحرب العالمية الثانية والتي تتمثل صفاته في النزاع الاستراتيجي واقتصاد الحرب والأحلاف المتعادية وارتفاع في القومية وخطر الحرب (Deudney and Ikenberry 1999, 124).

أما بخصوص الدول التي يتنبأ بها الكتاب الواقعيون الجدد فهي كالآتي : اليابان حسب تحليل والتز، وألمانيا حسب ميرشيمير (Mastanduno 1999, 142) . أما لاين كريستوفر فقد أعطى الاحتمالية أولا لليابان ثم اتجه إلى الصين وكذلك كيسنجر فإنه يضع احتمالية الصين فيقول " تلوح الصين أسرع صعودًا بين جميع القوى العظمى فالصين

تستعرض اعظم ارتقاء نسبي في مكانتها مستندة إلى نسبة نمو اقتصادي تناهز ١٠ %، ومتحلية بتلاحم قومي مع اعتمادها قوة عسكرية جبارة " (كيسنجر ١٩٩٥، ٥٦٥).

ولو أردنا أن نجمل والتز ورأيه في الأحادي القطبية يمكن القول أن الواقعية الجديدة ترفض نظام أحادي القطبية لأنه نظام يفرض الهيمنة والتعدي على الآخرين . التوازن هو الأساس فالدول القوية سوف تلجأ إلى تحدي الدولة التي تحاول الهيمنة فالنتيجة إن السيطرة الأمريكية لن تستمر. فالدول القوية سوف تقلدها وتتصدى لها . فالهيمنة الأمريكية حسب الواقعية تؤدي إلى نمو قوة مضادة بشكل قوة عظمى جديدة وبالتالي الدول سوف تتحد وتتوازن ضد أمريكا. ويؤكد هذا الاتجاه الدراسة التي قام بها ديفيد فرومكين والتي توصل بها إلى انه من ١٠٠٠ سنة الدولة التي تصبح أقوى من جيرانها الدول المجاورة لها تتحد ضدها (Schweller 1999, 61) .

والت :

الواقعيون الجدد ينقسمون إلى قسمين القسم الأول وهم الذين تحدثنا عنهم سابقا ويطلق عليهم " Offensive " أما القسم الثاني يطلق عليهم "Defensive" . وعلى رأس هؤلاء الكتاب والت وسبب تسميتهم بالدفاعيين يرجع إلى وجهة نظرهم في الدولة القائدة، فوجودها استنادًا إليهم لا يكفي لكي تتحرك الدول الأخرى لتتوازن ضدها. ولكن لا بد من توافر عامل أساسي آخر وهو الأهم والمتمثل في قيام الدولة القائدة بتهديد الدول الأخرى. فوالت يرى أن التصرف باتجاه التوازن يمكن وصفه كرد فعل على التهديد لأن الدول العدوانية تعمل على استثارة الآخرين لتتوازن ضدها (Wohlforth 1999, 59). وبالتالي الدول تختار التوازن عندما يكون هناك عدم توازن مصحوب بتهديد (Schweller 1994, 7). ولذا ترى هذه الفئة أن نظام أحادي القطبية يستطيع أن يستمر لفترة أطول مما تراه توازن القوى (Mastanduno 1999, 146). وهذا يعتمد على السياسة التي سوف تتبعها الولايات المتحدة وهو أمر ليس حتميًا .

وملخص لنظرية توازن التهديد على الولايات المتحدة أن تتصرف بالشكل التالي إذا أرادت أن تمدد لحظة أحادي القطبية فعليها أن تتخذ قرارات تتسم ب " Multilateral " متعددة الجوانب، وقبل أن تتخذ أي قرار من الضروري أن تناقش توجهات السياسة الخارجية الأمريكية على المتحديين المحتملين للولايات المتحدة(Mastanduno 1999, 142).

جيلبين وليمبكي :

أما جيبلين وليمكي فينطلقان في تحليهما لتغير النظام الدولي من نظرية انتقال القوة والتي بدورهـــا تركز على الدول القوية حيث تفترض وجود شرطين لحدوث عملية الانتقال. وهذان الشرطان متعلقان بالدولة المتحدية للنظام الدولي القائم حيث يفترض أن تكون هذه الدولة غير راضية عن توزيع القوة ولكن هذا لا يكفي إذ لابد من امتلاك الدولة المتحدية الإمكانـــيات لـــتقوم بعملـــية التغيير. وعملية الانتقال تحدث إذاً مع التغيير في المصالح للأعضاء نتيجة التطور الاقتصادي التكنولوجي، إضافة إلى التغير في حساب المنفعة التي تجنى والتي يجب أن تتجاوز الخسارة . أما الطريقة التي تمت بها معظم عمليات التغيير كانـــت بطريقة الحرب والتي تنتهي عندها حلقة وتبدأ حلقة جديدة من التوازن (Giplin 1993, 149). والحـــروب عـــادة تخاض من اجل السيطرة على قواعد اللعبة أو على الوضع الحالي(Lemeke 1997, 24) .

وينطلق جيلبين في تحليله لعملية انتقال القوة من انحطاط الدولة المهيمنة حيث يشير إلى أنه في عملية الانحطاط هذه تحصل ما يطلق عليه حرب الهيمنة وذلك عندما تصل الدولة المـــتحدية والغير الرّاضية إلى درجة قريبة من الدولة المسيطرة (lebow 1995, 33) حيث يرى جيلبين أن الدولة الهابطة سوف تسعى إما للحرب الوقائية والتي تقوم بها وهي ما تزال تملك أفضلية عسكرية أو تقوم بالتوسع ضد طرف آخر على أمل الحصول على حدود آمنة . ويضع جيبلين أمام الدولة الهابطة عدة خيارات لتدارك هذا الوضع فعليها أن تتخلى عن بعض الالتزامات والتي ليست ضرورية أو أن تتحالف مع الدول التي لا تشكل تهديـــدًا لهـــا أو أن تتـــبع سياسة التهدئة Appeasement (lebow 1995, 34) . أما ليميكي فيرى أن السلام سوف يدوم لأن الدول المحتملة أوروبا واليابان هي دول ليبرالية وبالتالي من المستغرب أن تحدث بين هذه الدول حروب لأنها دول راضية، وروسيا الآن تـــتحرك باتجـــاه الليبرالـــية. والديمقراطية والخصخصة توسع الدول الراضية والدولة المحتملة الباقية هي الصين لأنها دولة غير ديمقراطية و GDP ينمو بصورة سريعة وبالتالي من المتوقع أن تصل الصين إلى مستوى نمو مماثل للولايات المتحدة في المستقبل القريب (Lemeke 1997, 30) . من هـــذا المنطلق يضـــع ليمكي استراتيجية قد تساعد الولايـــات المـــتحدة في تخطي هذه العقبة وتجاوز مشكلة الصين فعلى الولايات المتحدة والـــدول الديمقراطـــية الأخـــرى أن تســـتمر فـــي التعاون مع القيادة الصينية لتشجيع

الديمقراطـــية والليبرالـــية وان يساعدوا روسيا من اجل تحقيق الاستقرار والنمو في ظل ديمقراطية الأسواق (Lemeke 1997, 32).

وبالتالي حسب هذه النظرية التغيير يتم بهبوط الدولة القوية وصعود دولة إلى مصاف هذه الدولة القوية . أما نظام أحادي القطبية فهو آمن ومستمر مادامت الدول راضية ولا تملك القوة التي توازي الولايات المتحدة.

كانت وسينجر وفوكاياما :

إذا كانـــت النظريات السابقة نوعًا ما متشائمة بخصوص نظام أحادي القطبية فإن الكتاب الليبراليـــين متفائلون إلى درجة أنهم يدعون إلى الاحتفال . فكانت مثلا ينطلق في تحليله مـــن النظرية الليبرالية حيث يرى أنه مع بداية القرن التاسع عشر ابتدأ النمو البطيء لما أطلـــق علـــيه كانت " الفيدرالية الهادئة " Pacific federation " وبالتالي بتأسيس هذا الاتحـــاد انشـــأ بين المجتمعات الليبرالية سلام نابع من القيود السلمية التي تفرضها الدول الليبرالية وهذا الاتحاد يتشكل من أكثر من ٤٠ دولة ليبرالية(Doyle 1993, 268) .

أمـــا ســـينجر وويلدافيســـكي فإنهم يقسمون العالم إلى منطقتين "منطقة سلام " و "منطقة اضطراب" مكونة من الدول الديمقراطية المتطورة الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، أما الـــدول البقـــية فإنها تدخل ضمن التصنيف الثاني . والدول الديمقراطية هذه تمتلك القوة وبالتالـــي لـــيس هـــناك داع للخوف من الدول غير ديمقراطية. من ناحية ثانية إن الدول الديمقراطـــية فـــي تزايد وبالتالي من المتوقع ان تدخل الدول الأخرى في منطقة السلام (Lemeke 1997, 29) . والمفكـــرون الليبراليون لم يتوقفوا في تفاؤلهم عند حد تقسيم العـــالم إلـــى منطقتين ولكنهم يذهبون في تفاؤلهم إلى حد القول إننا وصلنا نهاية التاريخ، حيـــث يرى فوكاياما أن النهاية هذه نابعة من انتصار الليبرالية (Doyle 1995, 90) . وهـــذا معناه أن الليبرالية أنهت التناقض الذي كان يدفع الأفراد عبر التاريخ إلى الاقتتال (Doyle 1995, 90) .

والكـــتاب يستشـــهدون بذلك من التاريخ فالدول الديمقراطية منذ سبعينات القرن السابق لم تشـــن حـــربًا بيـــنها(Doyle 1995, 96). وهذا بالتالي يشكل قاعدة متينة لحلف شمال الأطلسي والمعاهدة مع اليابان ويدفع احتمال السلام (Doyle 1993, 268). ويشيرون إلـــى أنـــه حـــتى لو حدثت حرب فإن الاحتمال الوحيد أن تحدث الحرب مع الدول غير الديمقراطـــية، لأن الـــدول الليبرالـــية الديموقراطية سوف تقف في جانب واحد ضد هذه

الدول. وبالتالي حسب هذه النظرية طريق الانتقال تكون بالقوة إذا كانت الدولة المتحدية هي الصين أو اليابان بشكل أقل " لأنها دولة شبه ديمقراطية " فاليابان بالنسبة لليابانيين أهم من الليبرالية كما أن ثقافتهم تعرف المجتمع بشكل أكثر أهمية من الفردية Doyle (1995, 102). أما إذا كانت ألمانيا أو فرنسا أو أية دولة ليبرالية أخرى فإن الانتقال سوف يحدث بطريقة سلمية .

وحسب هذا التحليل يبدو أنهم لا يرون التغيير في النظام الدولي قريب . فهم لا يتحدثون عن نظام أحادي القطبية وإنما ينطلقون في تحليلهم ورؤيتهم للنظام من تقسيمه إلى دول ليبرالية ديمقراطية وغير ديمقراطية .

مولدوسكي :

انطلق مولدوسكي في تحليله للتغيرات التي تحدث في النظام الدولي من نظرية الدائرة الطويلة . فقد حاول في نظريته هذه تفسير النماذج القيادية منذ عام ١٤٩٤ وصنف خمسة مراحل قيادية مر بها النظام الدولي. ووضع أربعة ميزات لكل مرحلة قيادية وهي كالآتي:-

١- حرب عالمية ٢- امتداد وتوسع القوى العالمية

٣- عدم التركيز في القوة ٤- delegitimation of power

فالطريقة إذا التي تنتقل فيها القيادة إلى دولة أخرى هي الحرب. أما الدولة المحتملة للقيادة هي الدولة الحليفة للدولة القائدة . فنتيجة الحرب بين الدولة المهيمنة والدولة المتحدية هي خسارة كل منهما وتحول القيادة إلى الدولة الحليفة للدولة المهيمنة (Rosecrance 1987, 287-289) .

ويبدو من تصنيف مولدوسكي أن بداية أية فترة كانت بحرب عالمية وأن أطول فترة لأية قوة عالمية لم تمتد لأكثر من ٢٠٠ سنة والدولة الوحيدة التي استمرت لمرحلتين هي بريطانيا. واعتبر الكاتب أن الولايات المتحدة بدأت بهذه المرحلة من عام ١٩١٤- ؟ إلى فترة غير محددة وبالتالي حسب مولدوسكي الفترة الأولى للولايات المتحدة انتهت أي إنّ استمرار الولايات المتحدة في السيطرة يعتمد إذا كانت ستفعل مثل بريطانيا وتنتقل لمرحلة ثانية (Rosecrance 1987, 290). أما تنبؤات مولدوسكي للنظام القادم فإن القيادة في القرن الحادي والعشرين سوف تكون مختلفة فسوف تمارس من قبل أكثر من

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

دولة في نواحي مختلفة فيمكن أن يكون هناك تحالف قيـــــادي (Rosecrance 1987, 290).

وملخص لهذه النظريات يمكن إجماله بالجدول التالي :

النظرية	كيف ينظر إلى نظام أحادي القطبية	عملية التغيير	طريقة التغيير
توازن القوى	غير مستقر	حتمـــية وتحدث عندما تحاول الدولة الهيمنة	باتحاد الدول ضد الدولة المهيمنة
توازن التهديد	يعـــتمد على تصرفات الدولة المهيمنة	التغيـــير لـــيس حتمـــيا فتهديد الدولة المسيطرة يقود إلى تغيير النظام	باتحاد الدول ضد الدولة المهيمنة
انتقال القوى	مستقر مادام ليس هناك تســـاو فـــي القوة بين الدولـــــة المســـيطرة والدول المتحدية	ليست حتمية وإنما تعتمد علـــى وجود دولة غير راضية عن النظام وفي نفس الوقت تمتلك القوة	الطريقة المتعارف عليها هي بالحرب .
الليبرالية	لا تـــنظر إلـــى نظام أحـــادي القطبية بشكل مفصـــل وإنما تعتبره نظامـــا مســـتقرا لان الولايـــات المتحدة هي دولة ليبرالية	هـــناك احتمالات لتغيير الـــنظام إذا كانت الدولة المـــتحدية هـــي غـــير ديمقراطية	الحرب إذا كانت الدولة غـــير ديمقراطية انتقال ســـلمي إذا كانت الدولة ديمقراطية
الدائـــــــرة الطويلة	مســـتقر إلى أن تنتهي الدورة الاعتيادية .	التغيير حتمي ولكن بعد انتهاء المدة المحددة	الحرب

ثانيا : المؤرخون ونظام أحادي القطبية

لقـد تحدثنا في القسم الأول من الفصل عن النظريات والآن سوف تنتقل الباحثة للحديث عن المؤرخين والكتاب السياسيين الذين تناولوا بكتاباتهم أسباب انهيار الدول والطرق التي سوف يحدث بها الانهيار .

ابن خلدون:

علـى الـرغم مـن أن ابن خلدون يعد من المؤرخين الإسلاميين، وعلى الرغم من أنه يـتحدث عن البدو ولكن الفرضية الأساسية التي انطلقت منها الباحثة عندما استعانت بابن خلـدون أنه تحدث عن الأجيال أي الإنسان وبما أن الأبحاث العلمية أثبتت انه ليس هناك اختلاف بين البدوي (العربي) وبين الإنسان الغربي فإنه يمكننا الاستعانة بتحليلاته.

ينطلق ابن خلدون في تحليله لعمر الدولة من التشابه بين الإنسان والدولة، فكما أن هناك عمـرا افتراضيًا للإنسان فكذلك الدولة لها عمر افتراضي . فكما يقول ابن خلدون " إن الدولـة في الغالب لا تعدو أعمار ثلاثة أجيال والجيل هو عمر شخص واحد من العمر الوسط " (ابن خلدون ١٩٧١، ١٤٢) . وهذا العمر الافتراضي يضعه بناء على حساباته انه في خلال ١٢٠ عاما يمر على الدولة ثلاثة أجيال وهذه الأجيال هي التي ترفع الدولة وهي نفسها التي تهدمها . فالجيل الأول هو الذي يقود الدولة إلى الانتصار والمركز الأول بيـنما الجيل الثالث هو الذي ينهي الدولة ، أما الجيل الثاني فهو مرحلة انتقالية بين جيل الانتصار وجيل الانهيار.

وعـندما يـتحدث ابـن خلـدون عن انهيار الدولة فإنه يضع عدة عوامل لضعف الدولة وانهيارها وهذه العوامل تتلخص في ثلاث نقاط هي :-

- إن طبيعة الملك الانفراد بالمجد.
- إن طبيعة الملك الترف .
- إن طبيعة الملك الدعة والسكون (ابن خلدون ١٩٧١، ١٣٩-١٤٠) .

طبيعة الملك الانفراد بالمجد :

وفي سياق حديثه عن هذا العامل يشير ابن خلدون إلى أن الملك يقام أساسا على تغلب عصبية على باقي العصبيات وبالتالي تستولي على الملك وتسيطر على العصبيات (ابـــن خلـــدون ١٩٧١، ١٣٩) وبالتالي فإن العصبيات الأخرى تندرج جميعها تحت إطـــار العصبية التي تغلب . ولكن الأمر حسب ابن خلدون لا يستمر على هذا المنوال حيث تعود المشكلة عندما يحدث ما يطلق عليه ابن خلدون " خلق التأله الذي في طبـــاع البشـــر " (ابـــن خلدون ١٩٧١، ١٣٩)، حيث ينفرد الحاكم بالأمور ويبعد العصبيات الأخرى عن المساهمة في الحكم وهذا إن طال حسب ابن خلدون لا يتعدى الملك الثاني والثالـــث ويعتمد على ممانعة العصبيات وقوتها (ابن خلدون١٩٧١، ١٣٩) . وآراء ابن خلدون يمكن أن تنطبق على الحالة التي وصلت إليها أراء المفكرين الغربيين حيث نرى فوكوياما يطلق على المرحلة الحالية نهاية التاريخ فكأن الغلبة والسيطرة الأمريكية هـــي أمـــر ثابت والمعروف أن النهاية والثبات هي صفة إلهية . وهذا التحليل يتفق مع الأوراق التي يصدرها البنتاغون والتي تشير إلى الرغبة في السيطرة الدائمة والمطلقة. ولكـــن حسب ابن خلدون الرغبة في السيطرة والإبقاء على التسلط والهيمنة لا تدوم إلى الأبد .

وهـــذا الانفراد بالمجد ومحاولة التأله يكون له توابعه حيث أن العصبيات التي يتكون منها الملـــك تعـــود للظهـــور وهذا يمكن ربطه نوعا ما بسيطرة الثقافة الليبرالية الديمقراطية فالولايـــات المتحدة هي الآن مستأثرة بالمجد وهذا الانتصـــــــار هو نتاج تعاون الكتلة الغربية الولايات المتحدة مع أوروبا الغربية. وحسب ابن خلدون ستكون النتيجة كالآتي : " انه مهما كان المجد مشتركًا بين العصابة وكان سعيهم له واحدا كانت هممهم في التغلب علـــى الغير والدب عن الحوزة أسوة في طموحها وقوة شكيمتها ومرماهم إلى العز وهم يســـتطيبون الموت في بناء مجدهم ويؤثرون الهلكة على فساده . وإذا انفرد الواحد منهم بـــالمجد قرع عصبيتهم وكبح أعنتهم واستأثر بالأموال دونهم فيتكاسلون عن الغزو وفشل ريحهم ورعوا الاستعباد ويأتي الجيل الثاني وهم يحسبون أن ما يأتيهم من عطاء هو أجرا من السلطان لهم على الحماية والعون " (ابن خلدون ١٩٧١، ١٤٠) .

وإذا طبقنا ذلك على حال الولايات المتحدة وأوروبا نجد أن هذا ما حصل فهما اتحدتا في وجه الاتحاد السوفيتي والأيدلوجية الاشتراكية دفاعًا عن الرأسمالية وحرية السوق وبالتالي

كان هدفهم موحدا لهم. ومع انهيار الاتحاد السوفيتي نكون قد دخلنا الجيل الثاني لأن العدو قـد زال والاستئثار بالمجد حصل من قبل الولايات المتحدة والخطوة الثانية المتوقعة من قـبل أوروبا الغربية هو الابتعاد عن خوض الحروب ويمكن أن ينعكس ذلك على حلف الناتو الحلف الدفاعي ضد حلف وارسو فهذا الحلف لم يعد له داع . وحسب الأرقام التي يطـرحها ابن خلدون فإن الولايات المتحدة قد دخلت المرحلة الثانية من ١٠ سنوات وبقي لها ٣٠ سنة حتى بداية الانهيار.

الطبيعة الثانية للملك هي الترف :

يرى ابن خلدون أن لكل دولة حدًا تبلغه وهذا الحد يحسب بمقدار قوة الدولة وعوائد الدولة التـي تـبلغها . وفي المرحلة الأولى من الحكم تتغلب الأمة على " من كان بأيديهم الملك فتكثر عوا ئدهم وثرواتهم " (ابن خلدون ١٩٧١، ١٣٩).

ولكـن الإسراف والترف يقود في النهاية إلى انهيار الدولة حيث يزيد إسراف الدولة على نفقاتهـا فيحصـل لديها عجز، مما يدفع الدولة إلى الانهيار . إن طبقت هذه الطبيعة على الولايـات المتحدة يمكن القول إن الولايات المتحدة لديها عجز ولكن هذا العجز لم يصل إلى حد أن يسبب للدولة الانهيار فهي طبقا لذلك في المرحلة الثانية .

طبيعة الملك تقتضي الدعة والسكون :

يـنطلق ابن خلدون من فرضيته أن السعي والمطالبة هي الطريقة التي تحصل بها الدولة على الملك ويتم لها الغلبـة (ابن خلدون ١٩٧١، ١٤٠) ولكن بعد تحقيق الغاية والمـلك فـإنـهم " ينصرفون عن المتاعب التي كانوا يتكلفونها في طلبها وآثروا الراحة والسكون والدعة ورجعوا إلى تحصيل ثمرات الملك ". ويستمر ذلك حسب ابن خلدون إلى أن تنتهي دولتهم (ابن خلدون ١٩٧١، ١٤٠) .

ولو طبق ذلك على الولايات المتحدة تكون في المرحلة الثانية لأن الغاية التي سعت إليها الولايـات المتحدة وهي التغلب على الاتحاد السوفيتي قد حققتها. وذلك يستمر حسب ابن خلدون إلى الجيل الثاني الذي يبقى إلى حد ما يحافظ على الغلبة إلى أن تتحول الدولة إلى الدعة والسكون مع الجيل الثالث .

جميع المؤشرات وحسب حسابات ابن خلدون الولايات المتحدة دخلت المر حلة الثانية قبل عشر سنوات وبالتالي بقي لها تقريبًا ثلاثون سنة قبل أن تبدأ عملية الانهيار .

توينبي وهانتغتون :

لقـد وجدت الباحثة أنه من المناسب الربط بين الكاتبين على الرغم من أنّ توينبي كتب كـتابه مـع بدايات القرن السابق أما هانتعتون فقد كتب كتابه في العقد الأخير من القرن السابق لأنّ الكاتبين اعتمدا على نفس وحدة التحليل وهي الحضارة .

يـرى توينبـي أن الحضارة تقوم ردًا على التحديات ثم تمر بمرحلة نمو تتضمن سيطرة مـتزايدة علـى بيئتها بفضل أقلية خلاقة يتبعها مرحلة صعوبات ثم قيام دولة شاملة وبعد ذلك يكون التفسخ (هانتغتون ١٩٩٨، ٧٣) . فتوينبي يحدد المعالم التي تمر بها الدولة قبل أن تنتهي بثلاث مراحل وذلك بالشكل بالترتيب التالي :-

- عصر الاضطرابات
- ظاهرة الدولة العالمية
- فراغ (توينبي ١٩٦٤، ٤١١) .

ويتضـح من كلام توينبي أن العالمية هي مرحلة وسطى وكذلك يراها هانتغتون إذ يعتبر أن العالمـية التـي تسـعى إلـيها الولايات المتحدة تدفع الدول الأخرى إلى تحديها وإلى الصـراع حيث يقول " أن مزاعم الغرب في العالمية تضعه بشكل متزايد في صراع مع الحضارات الأخرى وأخطرها مع الإسلام والصين" (هانتغتون ١٩٩٨، ٣٨) .

ويعتـبر هانتغـتون أن احتمالـية اسـتمرار التفوق الغربي يعتمد على قبول قادة العالم بالشخصـية متعددة الحضارات لسياسة الدولة وتعاونهم للحفاظ عليها (هانتغتون ١٩٩٨، ٣٨). وفي حالة استمرار الولايات المتحدة في محاولة السيطرة عن طريق العالمية النتيجة هـي دخول حرب وحسب هانتغتون الدول التي تدخل الحرب سوف تخسر والنتيجة هي تفـوق الحضـارات التـي لـم تدخل الحرب . ولكن بعيدا عن الحرب واحتمالاته يرى هانتغتون أن أولية الغرب سوف تتآكل وسوف تنتشر حضارات رئيسية عديدة على أساس إقليمي (هانتغتون ١٩٩٨، ١٣٥) .

واضح أن هانتغتون يرى أن هناك حضارات ما زالت على قيد الحياة على عكس توينبي الذي يرى أن الحضارة الغربية هي الحضارة الوحيدة الباقية على قيد الحياة حيث يعتبر توينبـي أن " الحضـارات الباقية على قيد الحياة هي حضارة المجتمع الغربي – الكيان الرئـيس لحضارة المسيحية الأرثوذكسية وحضارة المجتمع الإسلامي وحضارة المجتمع

الهـــندي، الكيان الرئيس من مجتمع الشرق الأقصى في الصين – اليابان، ثم الحضارات الـــثلاث المـــتعطلة البولونـــيزي والإسكيمو والبدو". ويشير توينبي إلى أن مجتمع البدو والبولونيزيـــين هما في سكرة الموت وأن سبعًا من الحضارات الثماني الباقية هي جميعها بدرجـــات مخـــتلفة تحـــت تهديد إما الإبادة أو الاندماج في المجتمع الثالث أي الحضارة الغربية وهناك ست من سبع حضـــــارات تحمل فعلا إمارات الانهيار الشامل والانحدار صوب التحلل (توينبي ١٩٦٠، ٤٠٩).

علـــى عكس هانتغتون الذي رأى العصر القادم هو عصر صراع حضاري والحضارات الرئيسية هي الصينية واليابانية والهندية والإسلامية وأمريكا اللاتينية وأفريقيا (هانتغتون ١٩٩٨، ٧٥– ٧٨) ويـــبدو أن الكاتـــب يصر على الصين حيث يشير الكاتب إلى أن " صـــعود الصين والتوكيد المتزايد لأكبر لاعب في تاريخ الإنسانية إن استمر سوف يخلق توتـــرًا شديدًا في الاستقرار العالمي في أوائل القرن الحادي والعشرين " . فبزوغ الصين كقـــوة مســـيطرة فـــي شرق وجنوب شرق آسيا سيكون ضد المصالح الأمريكية وبالتالي التوتر يقود إلى حرب (هانتغتون ١٩٩٨، ٥٠٥ – ٥٠٦) .

ورغـــم إصـــرار الكاتـــب على الصين واحتمال الحرب إلا أنه يضع سيناريو آخر يبدأه بالحضـــارة الغربية والتي تأثيرها النسبي يتدهور، أما الحضارات الآسيوية فتبسط قوتها الاقتصـــادية والعسكرية والسياسية في الوقت الذي ينفجر فيه الإسلام سكانيًا مع ما ينتج عـــن ذلك من عدم استقرار بالنسبة للدول الإسلامية وجيرانها. والحضارات غير الغربية عمومًـــا تؤكـــد ثقافتها الخاصة (هانتغتون ١٩٩٨، ٣٧) ويكمل هانتغتون استشرافه بأن الـــتماثل في توزيع النتاج الاقتصادي الصناعي بين الحضارات الرئيسية سوف يحدث في منتصـــف القرن الحادي والعشرين وبذلك ينهي معه التفوق الغربي الاقتصادي (هانتغتون ١٩٩٨، ١٤٤–١٤٥) . أمـــا من الناحية العسكرية فيرى هانتغتون أن الدول غير الغربية لـــن تحقق مقدرة مماثلة خلال العقود القادمة ولكنه في نفس الوقت يرى هانتغتون أنه " لا يـــبدو أن الولايـــات المتحدة لديها الإمكانيات العسكرية للوفاء بهذه الأهداف، أي الأهداف الكونـــية فقـــد تغير الهدف الأمريكي من ردع وقتال الاتحاد السوفيتي إلى أساس كوني" (هانتغـــتون ١٩٩٨، ١٤٩) أي أن النظام يميل إلى التوازن المتعدد بين الحضارات وأن الانهيار ابتدأ من الحرب العالمية الثانية (هانتغتون ١٩٩٨، ١٣٩–١٤٢).

يبدو أن هانتغتون يرى أن نظام أحادي القطبية لن يستمر فالحضارات الأخرى سوف تعيد توكيد نفسها، ولكن ماذا عن توينبي والذي اعتبر الحضارة الغربية هي الحضارة الوحيدة الباقية فكيف يمكننا معرفة مستقبل الولايات المتحدة ونظام أحادي القطبية فلا يمكننا التسليم بالديمومة للحضارة الغربية وبالتالي كان لابد من الاعتماد على تحليل توينبي نفسه فالحضارة تقوم حسب توينبي ردًا على التحديات ولكن عدم القدرة على الرد على التحديات لا يعني الانهيار الفوري للحضارة لأنه حسب توينبي عملية الانهيار تأخذ حسب الحضارات السابقة ثلاث دورات ونصف، الدورة تشمل نهضة وكسرة (الكسرة تعني عدم القدرة على الرد على التحديات) وبالتالي بعد ٣ دورات تكون الكسرة الرابع هي الأخيرة ولا تستطيع الحضارة النهوض بعدها(Toynbee 1956, 548-549) .

ويعتبر توينبي أن الدورة الأخيرة تكون مرتبطة بمحاولة إقامة الدولة العالمية حيث تتولى هذه الدولة تحقيق الوحدة السياسية لكيان الحضارة الاجتماعي ولا يعتبر توينبي إقامة الدولة العالمية " إلا صيفًا هنديًا " حيث يخفي هذا الصيف وراءه الخريف وينذر بالشتاء (توينبي ١٩٦٤، ٥)

وعلى الرغم من أن توينبي يرى أن الحضارة الغربية تختلف عن باقي الحضارات فإن هانتغتون يرى أن تقدم الغرب حتى الآن لم ينحرف بشكل كبير عن أنماط التطور التي كانت معروفة في الحضارات عبر التاريخ (هانتغتون ١٩٩٨، ٤٨٨). فهانتغتون يرفض التفوق الغربي المستمر، وهذا ما دفعه إلى القول انه " مقارنة مع حضارات أخرى انهارت وعلى الرغم من افتراض الحضارة الغربية أن التاريخ قد انتهى فليس هناك من سبب يشير إلى أن الحضارة الغربية سوف تخرج عن هذا السياق فقد كانت الحضارات السابقة تفترض أنها حالات خاصة " (هانتغتون ١٩٩٨، ٤٨٨). والتفوق والخلود هما وهم، ويتفق توينبي مع الفكرة و يدعو ذلك ب "سراب الخلود " حيث يصبح أهالي هذه الدول مقتنعين أن ما لديهم هو الشكل النهائي للمجتمع الإنساني، وبالتالي يفترضون أنهم يعلمون الحقيقة المطلقة. ولكن يبدو على الرغم من إيمان توينبي بسراب الخلود إلى انه يخلد الثقافة والحضارة الغربية .

ومن خلال ما سبق تبقى الوسيلة الوحيدة لمعرفة أين وصلت الحضارة الغربية مقارنة مع الدورة التي تمر بها الحضارات هي بالاعتماد على الفرضية أن ما تسعى إليه الولايات المتحدة هو العالمية وهذا حسب توينبي يضعها في المرحلة الأخيرة قبل الكسرة النهائية

وعلى الرغم من أن توينبي عندما يتحدث عن مفهوم الدولة العالمية عنده فإنه يتحدث عنها من منطلق احتلال العالم والقوة العسكرية (Toynbee 1956, 552) . ومن المعروف أن ظاهـرة احـتلال العـالم بالقوة العسكرية قد انتهت وحل محلها مفهوم العالمية بالمعنى الاقتصادي والثقافي وبالتالي يمكننا اعتبار أن الولايات المتحدة تسعى إلى العالمية والتفرد وبالتالـي لو سلمنا أن الولايات المتحدة تحاول السيطرة على العالم وفرض هيمنتها فإنها تكون قد دخلت في مرحلة التحلل الأخير وهذه تكون النهضة الأخيرة قبل الانهيار .

وهكـذا نرى أن توينبي يؤمن بالقدرة العبقرية للحضارة الغربية بينما هانتغتون أمن بذلك وخاصـة بقـوة الولايـات المتحدة في مقالته هبوط الولايات المتحدة أو تجددها في ٨٩ (Huntington1989)حيـث رأى الخطـر قادمًا من الاتحاد الأوروبي ولكن عاد وغير طـريقة تحلـيله هـذه واعتـبر من خلال السيناريو الحرب الذي وضعه أن الصين مع الحضـارات الأخـرى مثل الإسلامية وغيرها هي الخطر القادم وأن الولايات المتحدة لا تملك القدرة على فرض نفسها على العالم ولا تملك القدرة العبقرية .

كنيدي :

لقـد أشـار ليمكـي إلا أن كيـندي هو الشخص الوحيد الذي تنبأ بانهيار داخلي للاتحاد السوفيتي (lemeke 1997, 28). ولذا وجدت الباحثة أنه من المفيد الاعتماد على كنيدي وخاصة كتابه " نشوء وسقوط الدول العظمى " .

على الرغم من أن كنيدي يعتبر أن العامل الاقتصادي هو العامل الأساسي الذي ساهم في انهيار الدول والإمبراطوريات، إلا انه في الحديث عن الدول وانهيارها تعرض إلى أسباب أخـرى مسـاعدة وبالتالـي لجأت الباحثة إلى جمع العوامل التي تحدث عنها كنيدي في الجدول التالي :

الدولة	التوسع الكبير	أسباب داخلية	الجيش	أسباب اقتصادية
الصين	يظهر أن الصين توسعت بشكل يفوق طاقتها وانعكس ذلك على قدراتها فلم يعد بالإمكان الدفاع عن البلاد ، فتعرضت الجبهات الشمالية إلى التهديد المغولي فكان لا بد من تخصيص أكبر المصادر العسكرية الى تلك المناطق المكشوفة .وكان على الحكومة أن تتخذ إجراءات لرد هذا العدوان فكان ذلك على حساب قدرتها البحرية ، فقامت الدولة بإصدار مرسوم عام ١٤٣٦ منعت	يبدو أن الصين كانت تواجه مشاكل داخلية تتعلق بالبيروقراطية الكونفوشية والتي تعمقت أبان عصر آل منغ كرد فعل للامتعاض الذي حملوه ضد التغييرات التي أحدثها المغول على المجتمع الصيني عنوة ، وأصبح بالتالي جل اهتمام الموظفين هو استعادة الماضي والمحافظة عليه (كنيدي ١٩٩٤، ٢٧) ويبدو أن هذا اثر على التطور في البلاد .	تأثير الكونفوشية لم يتوقف عند البيروقراطية واستعادة أمجاد الماضي بل إن أثرهم امتد إلى الجيش أيضا . فالكونفوشية كانت تنظر إلى القوات المسلحة انه نشاط يرثى له وليس ضروريا إلا تخوفا من هجمات البرابرة والثورات الداخلية (كنيدي ١٩٩٤، ٢٧) وقد أثر ذلك على تحديث الجيش .	مصادرة أموال التجار حديثي الثراء بسبب اعتبارهم بأنهم يشكلون إهانة لطبقة الموظفين وبالتالي منعت أعمالهم (كنيدي ، ١٩٩٤: ٢٧)

	فيه بناء السفن القادرة على الإبحار عبر المحيطات وصدر قرار أيضا بحظر وجود أية سفينة تحمل اكثر من شراعين في المحيطات والنتيجة كانت تآكل السفن الحربية . وشكل ذلك نهاية المطاف للأسطول الصيني. فالتوسع الكبير جعلها غير قادرة على صد الاعتداء فكان لا بد ان تقوم بحماية جبهة على حساب الأسطول الصيني (كنيدي ١٩٩٤، ٢٦ – ٢٧)			

الإمبراطورية العثمانية	الجيش التركي على عكس الجيش الصيني كان قادرا نوعا ما على حماية جبهاته المختلفة ولكن ذلك لا يعني بأية حال أن التوسع لم يؤثر في الدولة فعلى الرغم من أن الجيش التركي كان قادرا على حماية الجبهات العريضة ولكنه قل أن توسع دون أن يتكبد الخسائر الفادحة في الرجال والأموال فأرهقتهم تكاليف الحرب (كنيدي ١٩٩٤، ٩٤)	المشاكل الداخلية تتمثل في الانشقاق الديني والتحالف الشيعي الإيراني مع الدول الأوروبية(كنيدي١٩٩٤، ٢٤)	من المعروف أن الجيش لكي يقوم بدوره لابد من تحديثه ولكن الإمبراطورية العثمانية أهملت تحديث الجيش ولم تقم ببناء السفن عابرة المحيطات على النموذج البرتغالي (كنيدي ١٩٩٤، ٣٤)	يبدو أن الإهمال امتد إلى الناحية الاقتصادية . فالدولة لم تفكر في سبل المنفعة الاقتصادية (كنيدي١٩٩٤، ٣٤) كما أن قطاع الفلاحين تضرر بسبب تحول راضيهم الى مرتع للقطعان (كنيدي١٩٩٤، ٣٤)

الإمبراطورية الهابسبرغية	خاضت الإمبراطورية الهابسبرغية الحروب التوسعية فقد قادتها أطماعها إلى أزمات متعددة فمن ناحية أثقلت الحروب الطويلة كاهل الدولة ومصادرها النسبية بالأعباء المترتبة عليها سنة بعد أخرى وعقدا بعد آخر (كنيدي ١٩٩٤، ٤٧) . ومن ناحية أخرى تراصف الأعداء أمامها فالأطماع الهابسبرغية جعل الإمبراطورية دائمة الاشتباك مع دول أوروبية أخرى	أما من ناحية المشاكل الداخلية التي واجهتها الإمبراطورية فتمثلت في عدم وجود سلطة مركزية، فالحلقة الرابطة كان الملك نفسه. من ناحية أخرى الاتحاد بين الأقاليم جعل من العسير على الملك ان يجبي الضرائب من احدى مقاطعاته ليقاتل به الأخرى (كنيدي ١٩٩٤، ٦٨) . إضافة الى المشاكل السابقة نجد أن الغضب إزداد على المنح الإستثنائية لتمويل متطلبات الحرب في إيطاليا وألمانيا وترافق ذلك مع السخط الديني والمصاعب التجارية ليتولد شعور عام بكراهية الحكم الإسباني	كان عدم الاهتمام بالجيش وتحديثه سببا في إنهيار الإمبراطوريات السابقة ولكننا نجد هنا أن السبب مختلف فكثرة الإنفاق على الجيش له نتائجه السلبية أيضا. فالإنفاق الهائل على الجيش، وزيادة التكاليف الهائلة وعدد الجيوش، وبناء الأساطيل شكلت نقطة ضعف حقيقية لنظام هابسبرغ. فالإنفاق على الجيش انعكس على الدولة مما أصاب الأسعار بالتضخم ورغم هذا التضخم لم ينخفض الإنفاق الحكومي على الجيش (كنيدي١٩٩٤، ٥٧-٥٨).	أن الحروب التوسعية كان لها أثار سلبية على الاقتصاد فإضطرت الإمبراطورية إلى الاقتراض فرهنت عوائدها لسنوات طويلة لصالح المؤسسات المصرفية. ولسداد الديون ولمتابعة الحرب لجأت الدولة الى مصادرة أموال الصفوة والإستيلاء على الممتلكات الإسبانية (كنيدي ١٩٩٤، ٦٠) النتيجة هي انحطاط الدولة البطيء طويل الأمد لأنها تنفق اكثر من مقدار عوائدها بمرتين أو ثلاثة . لم يقتصر الأمر على ذلك بل قامت الدولة باتخاذ الإجراءات الأقتصادية ذات الأثر الرجعي

	بينما حصل الأوروبيون على فترات انتعاش (كنيدي ١٩٩٤، ٦٢-٦٣) .	(كنيدي ١٩٩٤، ٦٩) .		التي تبنتها الحكومة واستغلال دافعي الضرائب القشتاليين. إضافة إلى ذلك إن جو المملكة لم يكن مشجعا على التجارة (كنيدي ١٩٩٤، ٧٠).فقد ساهمت اسبانيا في تقليص النشاط التجاري وفرض الضرائب المرهقة كل ذلك افقدها القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية إضافة إلى تشريع القيود الجمركية بين الممالك الإسبانية أو إلحاق الضرر بالتجارة . فهي فشلت في إدراك أهمية الحفاظ وتدعيم الأسس الاقتصادية للآلة العسكرية القومية (كنيدي ١٩٨٨، ٧٤) .

ومن خلال عوامل المقارنة بين بريطانيا وفرنسا يمكن استخلاص بعض العوامل التي أسهمت في التفوق البريطاني على الفرنسي .

العامل الاقتصادي

بريطانيـــــا	فرنســـــــــــــا
إن النظام الإنكليزي ملك الأفضلية في عالم المال وهذا بدوره عزز قوة البلاد وقت الحرب ودعم استقراره السياسي ونموه الاقتصادي أيام السلم. ولم يتوقف الأمر عند ذلك بل قامت بريطانيا بتطوير إطار مؤسساتي سمح لها باستحصال القروض طويلة الأجل فأدى ذلك إلى انسيابية منتظمة لدفع الفوائد على الديون المستحقة. كما أسست بريطانيا مصرفا إنكليزيا سنة ١٦٩٤ . كل ذلك أدى إلى انتعاش الأسواق وتبادل الأسهم وتنظيم الدين القومي . ولتطوير الصناعة في البلاد قامت بريطانيا بدعم صناعتها وتضييق الخناق على صناعات الخصوم واستقطاب المستثمرين على الأسهم البريطانية وابقاء نسبة الديون منخفضة (كنيدي ١٩٩٤، ١١٣-١١٧). كل ذلك رافقه قدرة بريطانية على استغلال الموارد والبناء (كنيدي ١٩٩٤، ١١٩) .	في المقابل لم تعرف فرنسا نظاما سليما في التمويل فنظام جباية الضرائب قد تم استبداله في العصور الوسطى بلفيف من الهيئات مثل الحكومة ، البلدية .... فتولت هذه مهمة جمع العوائد والإشراف على احتكارات التاج مقابل نسبة من العوائد (كنيدي ١٩٩٤، ١١٧). ووضعت بذلك أموال جباية الضرائب في الجيوب الخاصة. ومن ناحية أخرى فإن الأموال لم تستغل في الاستثمار وانما أصحاب الأموال استغلوها للحصول على المناصب أو الحصول على دخل سنوي (كنيدي ١٩٩٤، ١١٩) كما أن فرض الضرائب ساهم في خلق تخلف في النمو الاقتصادي فقد ابتعدت الشركات الكبرى عن الإستثمار مما أدى الى الحد من المشاريع الكبرى (كنيدي ١٩٩٤، ١١٩).

ولذا يعتبر بول كنيدي أن سبب التفوق البريطاني على فرنسا هو أن نسبة النمو في الاقتصاد الفرنسي كانت أبطأ من نظيرتها في الاقتصاد البريطاني لسبب هو أن القطاع الزراعي وهو أكبر القطاعات في فرنسا لم يتغير إلا قليلا (كنيدي ١٩٩٤، ١٩٦) .

التوســـــــع

بريطانيـــــا	فرنســـــا
	التوسع الخارجي المفرط استمر حتى سنة ١٨١٥ رغم أن شرارة الانهيار للنظام الفرنسي بدأ مع نهاية ثمانينات القرن ١٨ وأدى ذلك بالاقتصاد الفرنسي الى درك أوطأ من خصمها الأقوى (كنيدي ١٩٩٤، ١٢٣) . فالحكومات الفرنسية كانت دائمة في حالة قتال في الفلاندرز وألمانيا وشمالي إيطاليا والهند الفرنسية ٠ فقد تأذت الحكومة الفرنسية بسبب التكاليف الباهظة للحرب التي ضاعفت الدين الحكومي الإجمالي إلى سبعة أضعاف (كنيدي ١٩٩٤، ١٥٨). فالحروب الفرنسية المتواصلة أصابت التجارة الفرنسية بأشد الأذى (كنيدي ١٩٩٤، ١٥٢).

الدولة	التوسع والحروب	الاقتصاد	الجيـــش
بريطانيا	لقد كانت الحروب والتوسع سببا في إضعاف الدول وهذا الأمر شمل بريطانيا أيضا. فالحرب العالمية الأولى واعتماد الحلفاء	انتقال مركز التمويل العالمي عبر الأطلسي بسبب ديون أوروبا القومية وصيرورة الولايات المتحدة اكبر أمة دائنة	التغييرات في التلقين العسكري والبحري الناشئة من توسع الصناعة قد اضعف موقع بريطانيا النسبي أكثر من غيرها ٠ فتأكل التفوق البريطاني الصناعي والتجاري والذي اعتمدت عليه القوة البريطانية البحرية

	على المساعدة المالية الامريكية لدعم المجهود الحربي كان نتيجته ضعف بريطانيا (كنيدي ١٩٩٤، ٤٠٨) اضافة الى ذلك انشغلت بريطانيا في صراع مع أكثر من عدوين في أوروبا فآل رجال الدولة البريطانية إلـــى الانخـــراط دبلومـــاسيـــا واستراتيجيا • فلم يعد بإستطاعة الإمبراطورية البريطانية أن تكون قوية في كل مكان (كنيدي ١٩٩٤، ٣٤٧) فقد حاكى الجيش البريطاني الدور الفيكتوري فأعتبر التهديد الروسي للهند أعظم تهديد كما أرسلت بريطانيا أسطولا رئيسا إلى سنغافورة إضافة إلى الدفاع عن ممتلكاتها أمام اليابان (كنيدي ١٩٩٤، ٤٨) ،	في العالم (كنيدي ١٩٨٨، ٤٢٧) أضعف من قوة بريطانيا الاقتصادية. إضافة إلى ذلك انخفضت حصة بريطانيا من التجارة العالمية والأرباح غير المنظورة من بناء السفن والتأمين واستثمارات ما وراء البحار فأصبحت بذلك عاجزة عن سد الفجوة التجارية المنظورة وبالتالي أصبحت تعيش على رأسمالها (كنيدي ١٩٩٤، ٤٨١) كما تباطأ نمو الإنتاج الصناعي بعد ان نما بمعدل سنوي ٤% انخفض الى ٥ر١ % سنويا في الفترة ١٨٧٥-١٨٩٤ أي أقل بكثير من منافسي الدول الرئيسية (كنيدي ١٩٩٤، ٣٤٥-٣٤٨). الطريقة التي ساهمت فيها	والعسكرية .

		بريطانيا في التوسع طويل الأمد للدول الأخرى سواء بإقامة وتطوير الصناعات الأجنبية وتشجيع الزراعة عن طريق العون المادي المتواصل أو من خلال إنشاء سكك الحديد والموانئ والبواخر والذي شجع بدوره منتجي أهم ما وراء البحار على منافسة الإنتاج البريطاني نفسه في العقود التي تلت (كنيدي ١٩٩٤، ٢٣٤) اعتمادها على التمويل الدولي إذ شكلت الصادرات في العقود الوسطى من القرن التاسع عشر ١/٥ الدخل القومي كما اعتمدت بريطانيا على المواد الأولية (كنيدي ١٩٩٤، ٢٣٥-٢٣٦).	

وبعـد تجمـيع العوامـل التي أسهمت في انهيار الإمبراطوريات لابد من محاولة تطبيق العوامل السابقة على الولايات المتحدة استنادا إلى كنيدي :

أولا :التوسع والامتداد :

الولايـات المتحدة تعاني مثل أسبانيا وبريطانيا حيث عانت إسبانيا عام ١٦٠٠ وبريطانيا عام ١٨٠٠ ممّا يسمى فرط الامتداد الإمبراطوري، أي أن الإمبراطوريتين كانتا وريثتي عدد كبير من الالتزامات الإستراتيجية التي قطعتها على نفسها قبل عقود خلت يوم كانت متمتعة بإمكانات سياسية واقتصادية وعسكرية جبارة تتيح لها التأثير على مسار الشؤون العالمـية. ويؤكـد كنيدي ذلك بقوله انه " على صناع القرار في واشنطن أن يواجهوا ويـتحملوا حقـيقة أن مجموع المصالح والالتزامات الكونية لأمريكا أصبحت اليوم أكبر بكثـير مما بوسع البلد الدفاع عنها جميعا في وقت واحد (كنيدي ١٩٩٤، ٧٨٣). فيشير كنـيدي إلـى أن المناطق التي تمتد فيها أمريكا يصعب على المرء مجرد ذكرها دون أن يلهـث فمثلاً المنطقة التي تمتد من المغرب غربا حتى أفغانستان شرقًا تواجه فيها أمريكا عددًا من الصراعات (كنيدي ١٩٩٤، ٧٨٤). وما يؤكد تحليله أن هيئة الأركان المشتركة والخبراء المدنيين يرون أن عدد القوات ليس كافيًا (كنيدي ١٩٨٨، ٧٩١) .

ثانيا : العامل الاقتصادي :

أما من ناحية العامل الاقتصادي فيشير كنيدي إلى تراجع صناعة البلد نسبيا بالقياس إلى الإنتاج العالمي وهذا التراجع لا يشمل فقط الصناعات القديمة كالمنسوجات والحديد والفولاذ وبناء السفن بل امتد إلى الحصص العالمية من الروبوتات ومعدات غزو الفضاء و السيارات والعدد الميكانيكية والحاسوب (كنيدي١٩٩٤، ٧٩٦-٧٩٧).وذلك انعكس على الفائض الأمريكي التجاري حيث تردى الفائض من بضائع التكنولوجيا الراقية من ٢٧ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ٤ مليارات دولار فقط عام ١٩٨٥ (كنيدي١٩٩٤، ٧٩٧).والأمر ليس مقتصرا على التجارة فمن المتوقع أن يحدث الفائض الغذائي العالمي تراجعًا حادًا في أسعار الصادرات الغذائية الأمريكية وطرد الكثيرين من المزارعين خارج ميدان هذه التجارة. وقد يؤدي ذلك إلى الموجات المطالبة بالحماية من قطاعات كثيرة من الاقتصاد الأمريكي وصفوف التجار والاتحادات والمزارعين لأنهم يرون أن المشاكل لا يمكن أن تحل إلا بتخلي أمريكا عن سياسة عدم التدخل ولجوئها إلى اتخاذ

إجراءات مضادة.فأمريكا اتبعت سياسة التجارة الحرة والمنافسة المفتوحة لأنها المستفيدة من ذلك. والآن مع الانحطاط يتوقع كنيدي حصول تغير في الرأي لصالح حماية السوق المحلي والمنتج المحلي(كنيدي ١٩٩٤، ٧٩٩).

وقد أدت كل المشاكل السابقة إلى إختلالات مالية فقد فقدت المنتجات الصناعية تنافسها الخارجي وانخفضت مبيعات الصادرات الزراعية مما أدى إلى إحداث عجز مرعب في التجارة المنظورة. والطريقة التي حلت بها أمريكا هذه الأزمة هي الاستدانة فتحولت بذلك من أكبر دائن إلى أكبر مدين (كنيدي ١٩٩٤، ٧٩٩).

ثالثا : العامل الداخلي :

أما من جانب آخر فيشير كنيدي إلى سوء الإدارات الأمريكية ففي عام ١٩٨٠ كان العجز ٥٩،٦ بينما وصل في عام ٨٥ إلى ٢٠٢،٨. والدين ارتفع من ٣ر٩١٤ إلى ١ر ٨٢٣ر١. ويشبه كنيدي سوء الإدارات بحال فرنسا في الثمانينات من القرن التاسع عشر حين ساهمت أزمتها المالية في خلق أزمتها السياسية (كنيدي ١٩٩٤، ٨٠٠).

رابعا : الجيش :

أما من ناحية الجيش والإنفاق فأيام ايزنهاور الإنفاق الدفاعي شكل ١٠% وكنيدي ٩% في الوقت الذي كانت فيه حصة أمريكا من الإنتاج والثروة الكونية تناهز ضعف ما هي عليه في الثمانينات وفي الوقت الذي لم يكن يواجه فيه الاقتصاد تحديات ضد مصنوعاته التقليدية أو عالية التكنولوجية. فلو قمنا بمقارنة حجم الإنفاق على الجيش مع اليابان الذي تخصص أقل للدفاع فإنها سوف يكون لدى اليابان جاهزية أكبر للاستثمار المدني (كنيدي ١٩٩٤، ٨٠٧)

كما أن هناك عاملاً آخر قد يؤثر سلبا لو حاولت الولايات المتحدة تخفيض الجيوش وهو أن الجيش الأمريكي يقوم باستيعاب العلماء والمهندسين في الجيش بينما الدول الأخرى يتم استيعابهم في المجال المدني. وبالتالي فإن حصة أمريكا سوف تنخفض من الصناعة العالمية بتراجع نسبة نموها الاقتصادي مقارنة مع الدول المهتمة بحاجات السوق واهتمامها قليل بتوريد الأموال إلى الشؤون الدفاعية (كنيدي ١٩٨٨، ٨٠٨).

بعد المقارنات التي عقدها كنيدي بين أمريكا ودول وإمبراطوريات انهارت يرى كنيدي ان الولايـــات المتحدة تشهد تراجع إلى الوضع الطبيعي وان اخفت القدرات العسكرية الهائلة هذا التراجع . أما من ناحية تنبؤه بمستقبل النظام فإن كنيدي يرى أن النظام سوف يتحول إلـــى مـــتعدد الأقطاب . ولأن كنيدي يرى أن حال الولايات المتحدة هي أفضل من حال بريطانـــيا وإســـبانيا فإنه يتوقع بقاء الولايات المتحدة بالغة الأهمية لحقبة طويلة (كنيدي ١٩٩٤، ٨١٠)

الفصل الثالث

شرق آسيا والولايات المتحدة

مقدمة

إن إحدى المشاكل التي واجهت العلاقات الدولية منذ نهوض اساريا واسبارتا هو كيفة تأقلم المجتمع الدولي مع الدولة القوية الطموحة(Kristof 93, 74). ففي الماضي نهوض دولة إلى مصاف الدول الكبرى عادة أعاد تشكيل النظام الدولي وقاد في العديد من المرات إلى حروب (Lieberthal 95, 36) . وبالتالي مستقبل الولايات المتحدة يعتمد على الدول الناهضة وتصرفاتها وعلى تصرفات الولايات المتحدة وتعاملها مع القوى الجديدة. ولذا كان لابد من أن تركز الباحثة على الدول الناهضة .

على الرغم من اختلاف الكتاب والمحللين السياسيين في تحديد الدول الناهضة وصعوبة التنبّوء في العلاقات الدولية إلا أنه يمكن تصنيف الدول التي قد تنافس الولايات المتحدة والدول هي : اليابان والصين وألمانيا وفرنسا. ومن خلال استعراض القوى الناهضة يتضح أن الدول التي نتحدث عنها تنحصر في منطقتين إقليميتين هما شرق أسيا، وأوروبا الغربية. وترى الباحثة أن النظر إلى هذه الدول من ناحية إقليمية سوف تخدم الاستنتاجات على أساس أن الدول التي تريد أن تصبح دولة رقم واحد لابد أن تنطلق من الإقليم أولاً قبل أن تنافس الدولة المسيطرة في العالم .

وهذا الفصل سوف يخصص لشرق آسيا أما الفصل التالي فسيخصص للاتحاد الأوروبي.

شرق آسيا والاتحاد الأوروبي :

وبما أنه تم تحديد المناطق الإقليمية التي سوف يتم الحديث عنها كان لابد من المرور السريع على الفرق بين شرق أسيا ودول أوروبا الغربية، هذا الفرق الذي قد يلعب دورًا كبيرًا في مستقبل المنطقتين الإقليميتين. ويمكن تلخيص الاستنتاج بالطريقة التالية إننا إذا كنا نتحدث عن شرق آسيا فإننا نتحدث عن مستقبل الدول بشكل فردي، أما عند حديثنا

عن غرب أوروبا فإننا نتحدث عن مستقبل الاتحاد الأوروبي مع التركيز على ألمانيا وفرنسا .وهذا يرجع إلى أن آسيا لم تطور نظام من المؤسسات خلال الحرب الباردة كما أنه لم يكن هناك مصالحة بين اليابان وآسيا، فنهاية الحرب الباردة أعادت النزاع التاريخي في أسيا (Nye 1997, 74) . كما أن الكتاب يتحدثون عن أوروبا الغربية على إنها قطعت شوطاً في ترويض دولها وتجاوزت إلى حد ما الخلافات بينها وإن كان بعض الكتاب يرون أن مستقبل أوروبا الغربية قد لا يستمر كذلك بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ولكن رأت الباحثة أن تورد هذه المقارنة وإن كانت تنطبق على مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى وقتنا هذا. وهذه المفارقة يتحدث عنها برغر حيث أشار إلى ثلاثة تحليلات تفسر سبب غياب النزاع بين الدول الصناعية في الغرب. أول هذه الأمور هي الطبيعة السلمية للدول الديمقراطية الليبرالية، وثانيها التأثير المعتدل للمؤسسات الدولية مثل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وأخيرا الاعتمادية الاقتصادية والعلاقة الاقتصادية العسكرية في عالم من الاعتمادية الاقتصادية المعقدة . ولكن عند عقد مقارنة بين أوروبا وآسيا هذه الأمور غير موجودة في آسيا فدولها غير ديمقراطية، كما أنه ليس هناك مؤسسات أو روابط اقتصادية يمكن أن يتم التعويل عليها (Berger 1993, 130).

شرق آسيا :

عندما نتحدث عن شرق آسيا فإننا نتحدث عن علاقة رباعية تشمل كل من الولايات المتحدة بصفتها تملك أكبر تواجد عسكري في المنطقة، وروسيا الوريثة للاتحاد السوفيتي بصفتها جزءًا من شرق آسيا بالإضافة إلى مصالحها في هذه المنطقة والخلافات الحدودية مع عدد من الدول الآسيوية، ثم اليابان والصين الدولتان المرشحتان لأن تلعبا دورا في النظام العالمي.

وعلى الرغم من أن منطقة شرق آسيا بدت هادئة ومسالمة مع نهاية حرب فيتنام ولكن الكتاب يرون أن مستقبل آسيا سوف يتغير فكريستوف يعتبر هذا السلام أنه هش، فالعداء يمكن أن يقطع هذا السلام. كما أن آسيا تواجه مشكلة اقتصادية والتي بدورها تزيد من خطر انفجار الأزمة، أضف إلى ذلك وجود الأنظمة غير المستقرة التي يمكن أن تحاول فرض شرعيتها من خلال اختيار القتال وجمع الشعب عن طريق المغامرات العسكرية

(Kristof 98, 38) . وهذا ما أكده روي حيث أشار إلى أن فترة ما بعد الحرب الباردة سوف تجلب تحديات أمنية جديدة لمنطقة شرق آسيا (Roy 94, 149).

وبما أن العلاقات في شرق آسيا متداخلة أي انه لا يمكن أن توضع السيناريوهات والاحتمالات المختلفة أمام اليابان والصين لكي تصبح دولة عظمى دون أن يتم الأخذ بعين الاعتبار العلاقات بينهما أو بين الدول السابقة . لذا رأت الباحثة أن يتم تقسيم هذا الفصل المحاور :

المحور الأول : العلاقات الأمريكية –الصينية والعلاقات الأمريكية – اليابانية .

المحور الثاني : العلاقات الروسية –الصينية والعلاقات الروسية – اليابانية .

المحور الثالث : العلاقات الصينية – الإقليمية والعلاقات اليابانية – الإقليمية .

المحور الرابع : العلاقات الصينية – اليابانية .

الصين :

تعددت آراء وتحليلات الكتاب عند الحديث عن الصين، وهذا التعدد يعكس صعوبة التعامل مع الصين وعدم وضوح مستقبل الصين وتعدد الآراء لم يكن مقتصرا على الناحية الاقتصادية بل تعدّاها إلى القوة العسكرية، المستقبل الديمقراطي للصين، مشاكل الصين الحدودية وعلى الأخص مع تايوان وفي بحر الصين الجنوبي والتعامل الأمريكي مع الصين. وهذا يضع المتتبع لقوة الصين في حيرة وتبدو عملية الاستشراف كلعبة شطرنج تعتمد على تصرف كل طرف فتأتي صعوبة عملية الاستشراف لأن ذلك يعتمد على من سيبدأ اللعبة ومن الذي سوف يرد وكيفية الرد . ولتوضيح قوة الصين لابد من استعراض التحليلات المختلفة . أول هذه التحليلات تشمل كيفية النظر إلى الصين فمثلا أرثر والدروم رأى في الصين دولة عدائية وشبهها بألمانيا، فالصين في نظره تسعى بنشاط إلى إخافة الولايات المتحدة مثلما هدفت ألمانيا إلى إخافة بريطانيا قبل الحرب العالمية الأولى مثل بناء الأسطول الخ(Nye 1997, 65). أما مونرو وبيرنستن فذهبا إلى أبعد من ذلك حيث اعتبرا أن الهدف ليس فقط إخافة الولايات المتحدة بل إنها تهدف إلى الإحلال محل الولايات المتحدة كدولة مسيطرة في آسيا وهذا ما تؤكده التصريحات والأفعال الصينية والتي تشير إلى ان الدولة تمتد كدولة عظمى على خصومة

مـــع الولايـــات المتحدة في منطقة الباسيفيك(Bernstein and Munro 1997, 19) . وبـــنفس الحدة يرى Shambaugh أن الصين دولة غير راضية تسعى إلى تغيير النظام العالمـــي والعلاقـــات بيـــن الدول. وعدم الرضى نابع حسب تحليله من أن الصين ترى القوانين على أنها وضعت من قبل الغرب عندما كانت ضعيفة وتؤمن أن التوزيع الحالي للقوة والموارد هو نظام منحاز لصالح الغرب. فالذي تسعى إليه الصين هو ليس الاحتلال فالـــتاريخ يدلنا أن الصين لا تسعى إلى احتلال الدول ماعدا الأراضي المتنازع عليها في جـــنوب بحـــر الصـــين وتـــايوان ولكـــن الـــذي تريده هو أن تصبح في أعـــلى الهرم (Shambaugh 96, 187). أما كريستوف فنظر إلى الصين نظرة إيجابية حيث نفى عنها الصـــفة العدائـــية فهـــي لا تـــريد الثأر ولكنها دولة طموحة فقط تسعى إلى لعـــب دور (Kristof 93, 74). أمـــا بعض الكتاب فإنهم لم يروا في الصين قوة أساسًا لتهدد النظام العالمـــي فمثلا روس رأى أن الصين ضعيفة وهي لا تستطيع أن تتحدى التوازن في أسيا وســـوف تـــبقى ضـــعيفة في القرن الحادي والعشرين، ولا يمكن اعتبارها تملك قدرات إستراتيجية أو دولة في المرتبة الثانية من حيث القوة (Ross 1997, 34) .

قوة الصين الاقتصادية والعسكرية :

إزاء هـــذه الـــنظرات المخـــتلفة للصـــين كان لابد من إلقاء نظرة إلى القوة الاقتصادية والعسكرية الصينية. ولكن قبل أن نبدأ الحديث عن الصين لابد من الإشارة إلى أنه عند الحديـــث عن الصين ينبغي الحديث عن إعادة توسع وليس نشوء لأن الصين كانت قائدة العـــالم من عام ٥٠٠إلى ١٥٠٠ (Nye 1997, 66) . فالصين من النظرة الأولى ترى علـــى أنها الدولة العظمى القادمة فهي تملك خمس سكان العالم، وهي موجودة في شرق آســـيا واقتصـــادها ينمو بشكل أسرع من أي اقتصاد عالمي، وهي ثالث دولة عالمية من الناحـــية النووية، ومسار التحديث الصيني يدل على أن الصين سوف تأخذ مكان الولايات المـــتحدة في GNP في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين (Klintworth and McLean 95, 66) .

أ- قوة الصين الاقتصادية:

ولمعـرفة قـوة الصين الحقيقية كان لابد من إلقاء نظرة فاحصة على قوة الصين ونبدأها بالقوة الاقتصادية فالكتاب لا يختلفون على أن الصين حققت نموا اقتصاديًا وهذا ما يؤكده ليبريـتل فالصـين حققـت نموًا اقتصاديًا سريعًا منذ عام ١٩٧٨ف GDP للفرد تضاعف مرتيـن . والـتجارة الخارجـية الصـينية نمـت بمقدار ١٦% كل سنة من ٧٨-٩٤ (Lieberthal 1995, 35). ومـن وجهة النظر هذه رأى كريستوف أن الصين يمكن أن تحـل محـل الولايات المتحدة في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين ومرجع ذلـك في رأيه إلى النمو الاقتصادي الصيني والذي هو أسرع مقارنة مع الدول الأخرى، ويضيف كريستوف عاملاً آخر إلى قوة الصين وهو انضمام تايوان وهونكونغ إلى الصين فإن الصين سوف تصبح أكبر مصدرة. كما ان هناك احتمالية أن هذا النمو الاقتصادي سوف يزيد المخصصات الدفاعية (Kristof 1993, 59-61) .

وهـذا مـا يتنبأ به البنك الدولي حيث يتوقع أن تصبح الصين قوة اقتصادية في ٢٠١٠، (Segal 94, 48). ويـؤكد عـليه ناي حيث يشير إلى أنه لو استمر النمو الصيني فسـوف تصـبح الدولة الثانية اقتصاديا وسوف تزداد قوتها الاقتصادية وحتى إذا لم تزد الصين ميزانية الدفاع كنسبة من GNP فالزيادة الهائلة في القدرة العسكرية سوف ترافق النمو الاقتصادي (Nye 1995, 91) . فالصين قامت بتحقيق نمو كبير اقتصاديًا وصل إلـى نسـبة ١٢، ٨ % فـي ٩٢ و١٣ % في ٩٣ مقارنة مع اليابان التي نمت ٣، ٣% فاقتصـادها سوف يتضاعف في السنوات القادمة (Roy 95, 153). وهذا ما رأته مجلة Economist والتي أشارت إلى أن قوة الصين الاقتصادية سوف تنمو بمقدار ٧-٨ % في العقد القادم (Nye 1997, 67) . أما نافع فإنه يتفق مع المحللين المتفائلين وإن كان يضـع فترة أطول للاقتصاد الصيني ليصل إلى الرقم واحد حيث يرى أنه لو طبقنا معيار الناتج القومي الإجمالي مقوما بالقيمة الشرائية للعملة المحلية بالمقارنة بالدولار الأمريكي، يكون الاقتصاد الصيني في الترتيب الثاني بعد الاقتصاد الأمريكي، وكذلك هو في المرتبة الثانية من حيث الضخامة . إضافة إلى عامل مهم أن الاستثمارات التي يجري تنفيذها في الصـين تنفذ وفق أحدث التكنولوجيا. وهذا يعني حسب نافع أن الاقتصاد الصيني سوف يصـبح رقم واحد في غضون الثلاثين سنة المقبلة فالعشر سنين الأولى هي لتأكيد مركزه الثاني والفترة الثانية التي تمتد من عشر إلى خمس عشرة سنة لتصبح أضخم اقتصاد على

وجـــه الأرض(نافع ١٩٩٩، ٢٧) . وهذا ما يؤكده التقرير الذي أصدرته أكاديمية العلوم الصـــينية حيـــث يتوقع التقرير أن تصبح الصين الدولة رقم واحد من حيث الناتج القومي الإجمالـــي خلال الفترة ما بين ٢٠٢٠ و٢٠٣٠. وعلى الرغم من أن الاقتصاد الصيني قد أبطأ نموه مع الأزمة الاقتصادية التي أصابت آسيا إلا أن نافع يرى أن هذا البطء لن يكون لـــه تأثير هائل بل إن الفرصة متاحة للصين لتعود إلى نموها السابق مع مؤشرات تشير إلـــى اســـتعادة دول النمور جزءًا من قوة الدفع الاقتصادي في أول القرن ٢١. كما أن الصـــين مـــنذ ٩٣ تفوقـــت علـــى الولايات المتحدة لتحتل المركز الأول كدولة مستقبلة للاستثمارات الأجنبية (نافع ١٩٩٩، ٤٣-٤٤). ويبدو أن الحكومة الصينية مصممة على المضي في النمو الاقتصادي وهذا ما أكده تقرير وزارة الخارجية الصينية حيث أشار إلى أن الصين سوف تحافظ على نمو سريع مقداره ما بين ٨-٩% سنويًا (نافع ١٩٩٩، ٥٦). وربمـــا هذا ما دفع روي إلى اعتبار أن أهم مشكلة تتحدى هذه المنطقة هو إمكانية امتداد الصـــين كقـــوة اقتصـــادية عظمى . وهذه القوة حسب رأيه يمكن ان تساهم في استقرار المنطقة وازدهارها أو أن تدفع الصين إلى تحدي اليابان للسيطرة على شرق آسيا (Roy 94, 149).

ولكـــن يظهـــر مـــن السيناريوهين اللذين وضعهما بنك التطوير الأسيوي (ADB)لنمو الاقتصـــاد الصـــيني أن هناك احتمالية لعدم استمرار النمو الصيني حيث يفترض أولاً أن الـــنمو سوف يكون ٧-٨% في العقد القادم، ويهبط إلى ٥-٦% في الفترة إلى ٢٠٢٠ . أما السيناريو المتشائم فيرى أن النمو الصيني سوف يهبط إلى ٤-٥%(Nye 1997, 68) وهـــذا بالتالي يقودنا إلى النظرة التشاؤمية وإلى أسباب هذا التشاؤم. إن القوة الاقتصادية الصـــينية فـــي نظر بعض الكتاب والمحللين تواجه المشاكل فعلى الرغم من اعترافهم بالقوة الصينية ولكن رأوا فيه معوقات يمكن أن تبطئ التقدم الاقتصادي فمثلا سيغال رأى أن الاقتصـــاد الصـــيني ســـوف يصبح أكبر اقتصاد عالمي في بعض المقاييس في بداية ٢٠٠٢.(Segal 94, 45) . فالصين حافظت على نمو ثابت مقداره ١٠% نمو سنوي في ١٣ سنة السابقة، ولكن المشكلة تكمن في أن الصين تختلف عن الولايات المتحدة واليابان ف GDP للفـــرد هـــو صغير وبالتالي هناك حاجة إلى الاستثمار الخارجي والتكنولوجيا وبالتالـــي الـــنمو الصيني ليس ثابتًا بدون النفاذ إلى الأسواق والأموال الأجنبية. ولكن من ناحية أخرى لا يمكن الاعتماد على أنه يمكن قطع الاعتمادية والتأثير في القرار الصيني

لأنـــه على الرغم من أن الصين تعتمد على الأموال الأجنبية إلا أن حجم السوق الصيني وصـــعوبة دفـــع دولة كبيرة بهذا الحجم إضافة إلى أن المستفيدين من التجارة مع الصين يكـــرهون ويعارضون الروابط القاسية (Segal 94, 48) ويشاطر كل من كلينت ورث ومـــوري ســـيجال فـــي نظرته إلى الصين من حيث الضعف الناجم عن دخل الفرد ولذا اعتبراها تحتاج على الأقل إلى خمسة عقود قبل أن تقارن مع الولايات المتحدة . فالصين مازالت دولة قيد التطور مهما كانت المقاييس فالدخل الفردي مازال دخلا قليلا. ففي عام ١٩٩٤ كانت الصين في المرتبة ١٤٣في الدخل الفردي . وهم يناقضون ريشارد بتس أن الصـــين سوف تجتاز الولايات المتحدة فهم يرون صعوبة أن تحقق الصين هذا التقدم لأن ذلك يحتاج إلى نمو اقتصادي ثابت ليصل إلى ٦٠٠٠ للفرد الواحد في عام ٢٠٥٠، وحتى إذا وصـــلت الصـــين إلى هذا الرقم فإن الولايات المتحدة سوف تكون قد تقدمت أيضا (Klintworth and McLean 95, 67).

أمـــا سيجال على الرغم من أنه يعترف بالقوة الصينية الاقتصادية الحالية ولكنه مستقبليًا يرى أنه من غير المحتمل أن تبقى كذلك ولذا يراها بعيدة عن السيطرة على شرق آسيا. فعلـــى الـــرغم من أن قوتها العسكرية والاقتصادية في زيادة ولكن بقاء الثبات في النمو الاقتصـــادي في الصين صعبا بسبب مركزية النظام السياسي والاقتصادي ولأنها مقيدة برؤســـاء ضعفاء والكثير من المشاكل والهجرة الداخلية . والنتيجة إنها في نظره أضعف مما تبدو من الوهلة الأولى (Segal 93, 111).

ومن المشاكل الأخرى التي قد تعيق النمو الاقتصادي الصيني هو عمر السكان الكبار في الســـن وهـــبوط المصادر الزراعية والنقص في الماء والغاز وانتشار التلوث والكوارث الطبيعـــية مـــثل الهزات الأرضية والفياضنات. كما أن هناك مشكلة أساسية سوف تواجه الصـــين وهـــي عدم كفاية الغذاء فعدد سكان الصين سوف يصل إلى١، ٥ بليون في عام ٢٠٢٠ فالصـــين تحـــتاج إلـــى ٩٠٠ مليون طن حبوب لتطعم السكان ولكنها في أحسن الأحـــوال لـــن تستطيع أن تنتج أكثر من ٦١٥ مليون طن وبالتالي هي بحاجة إلى الدول الأخرى لتكمل العجز في الغذاء. إضافة إلى أنه في عام ٢٠٠٠ سوف يكون هناك ٢٠٠ مليـــون عـــاطل عن العمل بناء على تقرير وزارة العمل الصينية (Klintworth and McLean 95, 67-70). أمـــا روس فيرى أن الصين ضعيفة ولا يمكن اعتبارها تملك قـــدرات إســـتراتيجية أو دولـــة في المرتبة الثانية من حيث القوة. ولكن رغم هذه النظرة

الضـــعيفة التـــي ينطلق منها روس في رؤية الصين لكنه يعترف أن الصين قادرة وتملك القـــدرة على تدمير المصالح الأمريكية (Ross 1997, 34) . ورغـــم أن روي اعتبـــر أن الصـــين تـــتفـــوق على اليابان وسوف تتجاوزها قبل أن تتسنى لها الفرصة لتتجاوز الولايـــات المتحدة. إلا أن الصين في نظره تعاني من مشاكل فهي مازالت فقيرة وتواجه العديـــد من التراجعات في طريق الرفاهية. بالإضافة إلا أنها تواجه خطر الانقسام إلى عـــدة دول، فالدولـــة تملك العديد من المرافق الاقتصادية، والنمو السكاني الكبير وتزايد الـــبطالة وصرف الأموال في مشاريع غير إنتاجية مثل حماية البيئة والإسكان والتضخم وتفشـــي الفســـاد كل هذا يعرض النمو الصيني للخطر (Roy 94, 153-154). ولكن عندما نتحدث عن الصين وقوتها لا يعني ذلك فقط القوة التي تملكها ولكن يمكن أن تشكل الصين خطرًا حتى في حالة ضعفها لأن انهيار النظام سوف يفرض على الشعب الصيني البؤس ويؤدي إلى عدم الاستقرار في السياسة الخارجية الصينية وينتج حكومة ديكتاتورية والتي تؤدي إلى الهجرة (Lampton and Conable 1992, 149).

وتلخيصًا لتأثير النمو الاقتصادي الصيني على العلاقات الأمريكية يمكن رؤيته من خلال تحلـــيل النظريات لتصرفات الصين فحسب النظرة الليبرالية النمو الاقتصادي يؤدي إلى تغيـــير الصـــين وتحويلها إلى دولة ديمقراطية سلمية. أما حسب النظرية الواقعية فالنمو الصـــيني يدفعهـــا نحـــو توسيع تأثيرها السياسي في المنطقة وبالتالي سوف تجحف بحق جيرانها. أما حسب نظرية الاعتمادية فإن الاعتمادية الصينية على الدول الأخرى وخاصة في مجال التمويل والتجارة والروابط الدبلوماسية مع الدول الأخرى سوف تمنع بكين من القيام بأي فعل يمكن أن يهاجم الحكومات الأجنبية أو يمنعها من الوصول إلى رأس المال والتكنولوجيا والأسواق (Roy 94, 156-158).

ب- القوة العسكرية الصينية :

وقـــبل الدخـــول فـــي الجـــدل حول الأرقام الصحيحة التي تصرف على الدفاع أو نظرة المحلليـــن إلـــى قوة الصين العسكرية يجب أن نذكر أن الصين الدولة النووية الوحيدة في شرق آسيا وثالث دولة نووية في العالم (Bernstein and Munro 1997, 26). وعند الحديث عن القوة العسكرية يبدو كما أنه ليس هناك اتفاق على استمرار النمو الاقتصادي الصـــيني كذلك ليس هناك اتفاق على الرقم الصحيح الذي يصرف على الجيش وعلى قوة

الصـــين العسكرية فمثلا برنستين ومونرو جادلا أن الرقم الرسمي يضرب في عشرة أي يصل إلى ٨٠٧ بليون دولار(Nye 1997, 68).

وبعـــض المحللين يرون أن قدرة الصين العسكرية ضعيفة ويرجعون الضعف العسكري الصـــيني إلـــى العـــتاد، فالمصدر الرئيس للجيش الصيني لتحديثه تكنولوجيا هو التصنيع العســـكري المعقد المتروك من قبل الاتحاد السوفيتي سابقا. وبالتالي يرى جالاجهر أنه علـــى الجـــنرالات الصـــينيين ألا ينســـوا عدم فائدة التسلح الروسي أثناء حرب الخليج (Gallagher 94, 192). وبالتـــالي الصين متـــأخرة عن الولايات المتـــحدة بعشرين أو ثلاثيـــن سنة في المجال التكنولوجي وتصميم الطائرات ..... الخ . ولكن الضعف حســـب رأي الكتاب ليس مقتصرا على العتاد ولكن عدم خوض الصين حروب لإعطائها خبرة، فالصين لم تدخل في آية حرب منذ الحرب الكورية على عكس الولايات المتحدة (Klintworth and McLean 1995, 67-70). وهـــذا مـــا دفع بهالا إلى رؤية قوة الصـــين العســـكرية علـــى أنها ضعيفة تفتقر إلى أسطول بحري فعال، معداتها العسكرية مهجـــورة وغير حديثة وهي لا تملك قوة جوية لتغطية الأسطول البحري (Bhalla 98, 207).

ويؤيـــده في هذه النظرة كل من ناتان وروس الذين يران أنه في المستقبل المرئي الصين تفـــتقر إلى الموارد لتنافس كدول متساوية عسكريًا مع الدول الأخرى أما Shambaugh فيرى أنه في أحسن الأحوال سوف تكون الصين مساوية لحلف الناتو في الثمانينات .

ولكـــن هـــناك من يرى أن الصين تملك قوة عسكرية فميشال ليندين يرى أن الصين هي دولـــة قـــادرة علـــى تحدي الولايات المتحدة في ١٠-٢٠ سنة القادمة . ويشاطره الرأي محـــرر جـــريدة "New Republic " الـــذي يرى أن الصين سوف تصبح دولة كبرى عسكرية على الأرض وأن المسألة مسألة عقود (Nye 1997, 69).أما لو أخذنا المسألة بالأرقام نجد أن ميزانية الصين الحقيقية ترتفع إلى ما يصل إلى ٨٧مليون دولار كل سنة أي ما يعادل ثلث ميزانية الولايات المتحدة و٧٥%من ميزانية اليابان. والنسبة ارتفعت بمقدار ١١، ٣% في ٩٦ عما كانت عليه في ٩٥ و١٤، ٦% في ٩٥ عن سنة ٩٤ . أي أن الصين مندمجة في بناء سريع وكثيف لقوتها العسكرية وازدادت على الرغم من انه في الأشـــهر الأخيرة من ٩٦ وبداية ٩٧ حدث تحرك وتحســـن في العلاقات والروابـــط مع الولايـــات المتحدة (Bernstein and Munro 1997, 25) . وبناءً على هذه المعطيات

يـــرى كل من مونرو وبرنستين أنه إذا استمرت الصين في التحديث فسوف تصبح الدولة الوحـــيدة القـــادرة على تحدي الولايات المتحدة في شرق آسيا، ولكن هذا التحديث حسب رأي الكاتبيـــن لا يقلـــل من قدرة الولايات المتحدة على التوازن مع قوة الصين الإقليمية الصـــاعدة (Bernstein and Munro 1997, 26). إضـــــافة إلى النظرة التفاؤلية هـــنـــاك عـــامل مـــهم يدفع الصين نحو العسكرية وهو أنه حاليا القياديون الصينيون لا يملكـــون الشـــجاعة لترك القوة العسكرية والمطـــالبة بـــالتعاون مع الولايـــات المتحدة (Lieberthal 95, 40). وقـــد رأى برنســـتون ومونـــرو أن سبب بناء القوة العسكرية الصينية هو العمل على تقليص التأثير الأمريكي لمنع اليابان والولايات المتحدة من احتواء الصين (Bernstein and Munro 1997, 19).

كمـــا أن هـــناك اندفاعًا صينيًا نحو التحديث والسبب هو الصدمة من حرب الخليج بعدما رأوا الفرق بين قدرتهم العسكرية وبين الدول الأخرى، مما دفع البلاد إلى الضغط السريع والمكلف في تحديث الجيش الصيني والمتضمنة التجارب النووية وتطوير المدى الطويل (Bernstein and Munro 1997, 19).

ما ذكر سابقاً يظهر بشكل جلي القوة الصينية العسكرية أو على الأقل الخطر الصيني لأنه مهما اختلفت التحليلات والنظرة إلى الصين تبقى الصين دولة تستطيع على الأقل أن تهدد الأمـــن والسلم في المنطقة فرغم أن ناي لا يوافق على التحليل الذي يقوم على أن الهدف الصـــيني علـــى المســـتوى القريـــب هو أن تحل محل الولايات المتحدة في آسيا وتحدي الولايـــات المـــتحدة كقائدة إلا أنه يرى انه يجب أن تؤخذ قوة الصين الاقتصادية على محمل الجد وكعامل جديد في المنطقة (Nye 1997, 70).

المحور الأول : العلاقات الأمريكية –الصينية والعلاقات الأمريكية – اليابانية:

بداية لابد من الإشارة إلى أهمية المنطقة للولايات المتحدة، فهي غامرت إلى حد الدخول في حروب في المنطقة ففي نصف القرن السابق دخلت الولايات المتحدة في ثلاث حروب لمنع أي قوة منفردة من الفوز بالصعود(Bernstein and Munro 1997, 21) . كما أن قســـم الدفاع الأمريكي جادل أنه على الولايات المتحدة أن تمنع أي دولة من الصعود إلى قوة إقليمية كبيرة أو عالمية تتحدى دور الولايات المتحدة القيادي أو قيمها أو تغير النظام العالمي المشكل(Klintworth and McLean 95, 66).

وقــبل الحديث عن العلاقات الأمريكية مع كل من الدولتين السابقتين لابد من الحديث عن المخطط الأمريكي المستقبلي الذي تضعه لوجودها في هذه المنطقة. أولاً لا بد من ذكر أن الوجــود الأمريكي في منطقة شرق آسيا هو الوجود العسكري الأقوى فبعد انهيار الاتحاد الســوفيتي وقــيام روسيا بسحب العديد من قوتها من المنطقة بقي الوجود الأمريكي هو الأقوى وخاصة مع غياب إطار يجمع الدول في شرق وجنوب آسيا. فالتحالف الأمريكي موجــود مــع خمس دول وثلاثة دول تزود الولايات المتحدة بتسهيلات تمكنها من تكملة التزاماتها في المنطقة(Nye 1995, 92) .

وبداية نتوقف لاستعراض الحلول التي وضعها ناي أمام الولايات المتحدة للتعامل مع آسيا والتــي تــتلخص في السيناريوهات التالية انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة واتباع إستراتيجية الأطلسي أو النصف القاري، السيناريو الثاني هو خلق حالة التوازن الإقليمي وهذا يتضمن الانسحاب من الأحلاف الخمسة من المنطقة وذلك لكي تسمح بتوازن القوى المحلــي . وبذلك تستطيع الولايات المتحدة أن تلعب بدولة ضد دولة ثانية وتعزل نفسها بشكل اسهل عن شؤون القارة. أما السيناريو الثالث فهو أن تقوم الولايات المتحدة بتشكيل مؤسســات أمنية، أي تشكيل تحالف لاحتواء الصين. أما الرابع هو خلق تحالف إقليمي . والخامس هو القيادة الأمريكية، ويبدو أن الإدارة الأمريكية قد قررت أن الخيار الخامس هــو أفضل الخيــارات للولايات المتحــدة والمنطــقة(Nye 1997, 75). ويظهر ذلك جليًا من خلال التقرير الذي صدر من قسم الدفاع الأمريكي في شباط ١٩٩٥ وحددت فيه معــالم العلاقــة المستقبلية مع شرق آسيا، فقد تحدثت هذه الوثيقة عن أربع نقاط أساسية أولاهــا الحفاظ على التواجد الأمريكي في منطقة شرق آسيا للعشرين سنة القادمة . ومن المفــيد ذكــره أن القوات الأمريكية الموجودة في المنطقة تقدر بمائة آلف مجموعة وهذه القــوات تسمح للولايات المتحدة أن تقاتل في حربين رئيستين في المنطقة (Nye 1997, 76). أما الإستراتيجية الثانية فتقوم على محاولة تطوير مؤسسات متعددة كآلية للتأكيد على القوة إضافة إلى تجديد التحالف مع اليابان على أساس التغيرات لما بعد الحرب الباردة . كمــا أشــار التقرير إلى تشجيع الصين على إعادة تعريف مصالحها بطرقة منسجمة مع الولايات المتحدة (Nye 1997, 76).

ويــبدو أن الولايــات المتحدة مصرة على البقاء في آسيا ويظهر ذلك من خلال نصوص الوثــيقة حيــث ربطت الوثيقة بين استمرار وجود الولايات المتحدة وبين الاستقرار في

المـــنطقة "فعلى الولايات المتحدة أن تبقى مندمجة في أسيا ملتزمة بالسلام ومكرسة لتقوية الأحلاف والصـــداقة" (Johnson and Keebn 95, 104) . ويبـــدو من التقـــرير ان الإدارة الأمريكية تنظر إلى التواجد الأمريكي في المنطقة على أنه ليس لخدمة مصالحها فقط فهي تعتبر أن كوريا الشمالية واليابان عندما يوفرون الاستضافة للقوات الأمريكية فإنهمـــا يساهمان في أمنهم وأمن المنطقة . كما أن التقرير يظهر أهمية المنطقة من حيث الـــتجارة حيـــث يشـــير إلى أهمية منطقة الباسيفيك بالنسبة للتجارة مع الولايات المتحدة فالمنطقة فيها ٤٠% من احتياطي البنوك العالمية (Johnson and Keebn 95, 104). ويبدو أن العديد من الكتاب والمحللين يتفقون مع التقرير من حيث أهمية التواجد الأمريكي في المنطقة فمثلا روس يرى أنه على الرغم من التخلف الصيني في المجال التكنولوجي والعســـكري فإنهـــا تســـتطيع أن تهدد المنطقة عن طريق تهديد القوات الأمريكية، أو ان تـــرفض التعاون مع مؤسسات دولية وهذا يتطلب من الولايات المتحدة أن تلتزم بمصادر إضافية للدفاع عن مصالحها(Ross1997, 38) .

بؤر التوتر في العلاقات الأمريكية الصينية :

إضـــافة إلى المشاكل الاقتصادية والتحديث العسكري الصيني هناك عدد من الأمور التي يمكـــن أن تـــرفع الـــتوتر بين الدولتين وأهم بؤر التوتر هذه هي تايوان ومشكلة التحول الديمقراطي في الصين .

أولا : تايوان :

تـــنظر الصين إلى مسألة تايوان نظرة خاصة فالاتحاد مع تايوان هو هدف وطني يعكس نوايـــا بكين لإعادة الحدود الصينية ولإنهاء الحرب الداخلية بين الحزب الشيوعي وحزب الصـــين الوطنـــي . فالمصلحة الصينية في تايوان تعكس الهدف من تأسيس حدود آمنة، فـــتايوان يمكن ان تخدم كحـــاملة للطائرات(Ross 1997, 39). كما أن فالصين ترفض استقلال تايوان لأنها تؤمن بنظرية الدومينو أي أن فقدان جزء واحد من الأراضي السيادية معـــناه بداية سقوط أجزاء أخرى (Christensen 96, 46) . ويتضـــح من المناورات العسكرية في ١٩٩٦ أن الصين مستعدة لأسوأ الاحتمالات (Ross 1997, 39).

ويمكـــن تلخـــيص موقف الأطراف من تايوان بشكل مختصر الصين تريد أن تسترجع تـــايوان وأن تضـــمها إليها . أما الولايات المتحدة فترفض أن تقوم الصين بضم تايوان

بطـــريقة إجـــبارية . ولـــذا إذا قامت الصين بغزو تايوان سوف يكون هناك ضغط على الولايـــات المتحدة لمنع أي عمل عسكري وإلا سوف تخسر مركزها كقوة عظمى حافظة للاســـتقرار في منطقة الباسيفيك(Bernstein and Munro 1997, 30). ورجح كل من مونرو وبرنستين ان تقوم الصين بمحاولة السيطرة على تايوان بالقوة (Bernstein and Munro 1997, 21) وهذا ما أكده أحد الخبراء في الشؤون الخارجية الصينية " تاريخيا القياديون الصينيون أمنوا بالقوة، القوة نجحت في تايامين، فهي أرعبت النخبة وهذا عبد الطـــرق للـــنمو الاقتصادي والاستقرار السياسي. كما أنه في نظام القيم الصيني السيادة والتوحـــيد الوطني والحفاظ على نظـــام الحكم دائما أقـــوى من الســـلام " (Bernstein and Munro 1997, 30). ولكن كلينتورث ومكلين لا يريان أن الولايات المتحدة سوف تســـعى إلى تجنب الخلافات مع الصين على تايوان، كما إنها لن تتدخل جسديًا في إحداث تصـــادم بيـــن الصـــين والدول الأخرى على جزيرة سبارتري في بحر الصين الجنوبي (Klintworth and Mclean 1995، 75) ولـــذا يرى الكاتبان أن هناك خلافات عديدة بيـــن الدولتين ولكن من الصعب رؤية سبب للحرب، فهناك احتمالية قليلة للنزاع المباشر يبن الولايات المتحدة والصين(Klintworth and Mclean 1995, 77) .

بينما يرى كريستين أنه على الولايات المتحدة أن تتخذ إجراءًا وقائيًا تمنع بموجبه تايوان مـــن الدخـــول إلى الأمم المتحدة، وفي المقابل على الولايات المتحدة ان تقدم المساعدات لتايوان (Christensen 96, 49).

ثانيا : الديمقراطية وحقوق الإنسان :

إن مشـــكلة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الصين تبدو من المشاكل العالقة بين الدولتين والتـــي يمكن أن تفجر أزمة فالولايات المتحدة تريد صين ديمقراطية وتعلق كثيرا على سجل حقوق الإنسان في الصين . ويبدو أن الولايات المتحدة تضغط على هذا الأمر لكي تضـــمن اســـتمرار قوتها وتبعد احتمالية التواجه مع الصين العدائية ولذا هي تضغط على الصـــين بكـــل قـــوة في هذا الجانب. ومن ناحيتها الصين ترفض ذلك وتعتبره تدخلا في الشؤون الداخلية.

ومن خلال النظر إلى سياسة الولايات المتحدة نجد أنه ليس هناك اتفاق عام على التعامل مـــع الصين وقضية الديمقراطية. فإذا نظرنا إلى الرئيس الأمريكي السابق نجده نوعًا ما

متفائلاً حيث يرى أن التغير الاقتصادي وتوفر المعلومات الخارجية سوف يؤدي إلى زيادة الـــروح الليبراليـــة مع الوقت (Nye 1997, 72). ولذا قام كلينتون بتغيير سياسة الربط بيـــن ســـجل حقوق الإنسان والدولة المفضلة للتجارة فهذه السياسة تعكس قبول الولايات المتحدة للنظرة الإستراتيجية أن التدخل الاقتصادي والثقافي مع الصين هو أفضل طريقة لجلب التطورات السياسية والاقتصادية في الصين والتعامل مع الصين ولذا قام في ٩٤/٥ بـــتجديد وضعية الصين كدولة مفضلة للتجارة . والدافع وراء هذه السياسة يوضحه رون برون سكرتير التجارة الذي قال أن العلاقات التجارية المبنية على الدبلوماسية هي أكثر نفعًـــا مـــن الضـــغط على موضوع حقوق الإنسان فإنه من الأفضل للولايات المتحدة أن تتنافس مع دول أخرى على إنشاء خط كهرباء وبالتالي الاستفادة من هذه الكهرباء من قبل الصـــينيين للقـــراءة وحضور التلفاز وامتصاص الأفكار الغربية لأن توقيف التجارة على أســـاس حقـــوق الإنسان يساعد فقط على تعزيز الشكوك لدى الصين عن الغرب ويضر بالشـــركات الأمريكـــية التـــي تهدف إلى العمل بالتجارة في اقتصاد ينمو بسرعة كبيرة (Klintworth and Mclean 1995, 78)

ولكـــن حـــتى هـــذه السياســـة ليس سببها فقط الإيمان بأن التدخل الاقتصادي قد يساعد الديمقراطـــية ولكـــن هناك سبب آخر وهو أن أكثر من ١٥٠ آلف أمريكي يعتمدون على التصدير بين الولايات المتحدة والصين. فالصين هي اكبر سوق وسوف يزيد الطلب على الصادرات الأمريكية في السنوات القادمة (Klintworth and Mclean 1995, 79) .

ولكـــن هذه السياسة من قبل كلينتون قوبلت بالانتقادات الشديدة من منطلق أنه على الرغم مـــن مـــرور عشرين عامًا على التحول إلى سياسة إعادة تشكيل السوق إلا ان الصين لم تـــتحول فقـــط إلـــى دولـــة غـــير ديمقراطية ولكنها أصبحت أكثر مصدر للتهديد للدول الديمقراطـــية (Pei 98, 68). وتـــبدو هـــذه النظرة التشاؤمية بشكل أوضح في مقالة في صـــحيفة نـــيويورك المنشقة حيث تشير إلى وجود مؤشرات قليلة على أن الاقتصاد وفر تغيرًا سياسيًا صلبًا . وهذا ما يؤكده الخبير والمراقب للصين "Doak Bornet"ان هناك تغـــيرًا حدث في الصين ولكن هذا التغير قد وصل أثره إلى معظم الصين إلا أنه لم يصل التشعبات السياسية (Nye 1997, 72). وينطلق كل من مونرو وبرنستون من نفس وجهة الـــنظر حيث يريان أنه من غير المتوقع أن تتحول الصين إلى دولة ديمقراطية في الوقت القريـــب وذلـــك لأسباب، فالتوجه الديمقراطي مخالف للتقاليد الصينية السياسية والثقافية، فالصين لم تطور مفهوم تقييد الحكومة ولا حماية الحقوق الفردية ولا استقلال للمحاكم أو

الإعـــلام. إضـــافة إلـــى ذلـــك فـــإن القـــيام بعملية الإصلاح الديمقراطي يتطلب تنازل البيروقراطيين عن بعض من قوتهم وليس هناك مؤشر على أنهم سوف يقوموا بذلك. كما أن تبنـــي الـــنظام الديمقراطـــي سوف يعني إطلاق الأمر للشعب وذلك سوف يؤدي إلى خســـارة مناطق تعد ضمن المصالح الوطنية ففي منطقة التبت إذا أعطيت للشعب الحرية فإنهم سوف يقومون بحركة انفصالية ومن جهة أخرى تبني الديمقراطية معناها الاعتراف بحقـــوق الشـــعب في تايوان لاقرار شكل النظام في المستقبل. ولذا يرى كل من مونرو وبرنيستن أن الرؤساء الصينيين لا يبدون رغبة في فقـــدان القوة والبرستيج والتي يمكن ان تـــؤدي إليه الديمقراطيـــة(Bernstein and Munro 1997, 29) . وهـــذا ما يؤكده باي حيث أشار في مقالته إلى أنه على الرغم من التقدم في المال ومأسسة القضاء وإعادة تشكيل معيار النخبة فإن الرؤساء رفضوا الديمقراطية وهذا الرفض نابع من خوفهم على الصـــين ومراكـــزهم (Pei 98, 78) . وإذا ما أضفنـــا ضـــعف الحزب الصيني سوف نـــدرك ســـبب الرفض الصيني فالهدف الصيني هو تقوية الحزب والاستمرار الحذر في إعـــادة التشكيل السياسية، فالمشاركة الديمقراطية السياسية لن تحدث إلا إذا شعر القياديين الصـــينيين بالاطمئنان على استمرار نظامهم السياسي (Pei 98, 81- 82). أما روي فإنه يضـــم صوته إلى المحللين السابقين حيث يرى أن الليبرالية في الصين هي من الأمور غـــير المحـــتملة علـــى المدى القريب، فالصين أبدت اهتمامًا قليلاً في الليبرالية السياسية وبالتالـــي الـــنظام المحـــتمل للصين هو النظام السلطوي المرن أي ان الدولة تقوم على الحرية الاقتصادية ولكنها تفرض القيود على الحرية السياسية وهذا النظام هو الأكثر قبولاً في النظام الغربي الديمقراطي(Roy 94, 157) .

ويبدو ان الولايات المتحدة إدارةً وشعبًا لا يدرك حسب لبيبرثال أن فرض الديمقراطية في الصين ليس مثل فرضه على هاييتي فعدد سكان الصين هو أكثر بثلاثة مرات من هاييتي (Lieberthal 95, 48). وربـــما هذا مـــا دفع الولايات المتحدة إلى اتباع أسلوب آخر فـــي الـــتعامل مع الصين وهو تسليح الدول في شرق آسيا فقد قامت في سنة ٩٢ بتوقيع اتفاقـــية لبيع الأسلحـــة إلى تايـــوان فقد قامـــت ببيع ١٥٠ طائرة من نوع f-16. كمـــا أن كـــل دول ASEAN تستعمل على الأقل بعض المعدات الأمريكية (Galbgher 94, 184) . فالـــتجارب التاريخية تشير إلى أن التبدل ليس سهلاً فمحاولات دنغ منذ ١٩٨٠

لإعطاء الصين نظامًا سياسيًا جديدًا ومبادئ عملية جديدة نجحت في إنتاج تقدم قوي ولكنها في كل مرحلة كانت تقابل بمعارضة قوية (Austin 95, 122).

ولابد من الإشارة إلى مشكلة أخرى يمكن أن تزيد من التوتر أيضا تتعلق بتوحيد كوريا لأن توحيد كوريا يعني أن تقوم الصين بمطالبة الولايات المتحدة بإجلاء قواتها عن شمال آسيا لكي تتجنب الحرب(Bernstein and Munro 1997, 31).

كيفية التعامل مع الصين الاندماج أو الاحتواء :

يبدو أن الحديث عن كيفية تعامل الغرب مع الصين ليس موضوعًا حديثًا، فالجدل الحاد في الغرب ودول آسيا عن كيفية التعامل مع الدراكون الذي صحا ليس جديدًا ف Shambaugh أشار إلى أن الجدل حول مدرستين: التداخل أو الاحتواء هو نفسه الجدل الذي كان قائما في عهد نيكسون والآن يعاد فتحه من جديد (Shambaugh 96, 180). ويبدو أن الذي أعاد فتح الموضوع من جديد هو دخول العلاقات الأمريكية الصينية مرحلة جديدة مع انهيار الاتحاد السوفيتي، فقبل انهياره كان ينظر إلى الصين كقوة في وجه الاتحاد السوفيتي ولكن مع التغيير الذي حدث في النظام العالمي أصبح ينظر إلى الصين نظرة مختلفة لا تقوم على ردع الاتحاد السوفيتي بل على أساس أنها تشكل خطرًا .

فبالرجوع تاريخيًا إلى العلاقات بين الدولتين نرى أن العلاقات الأمريكية الصينية هي من أهم العلاقات بين الدول الكبرى في منطقة آسيا منذ الحرب العالمية الثانية فهذه العلاقة ساهمت في المواجهة والتهديد بالحرب والاستعراض العسكري أكثر من أي علاقة بين أي دولتين في منطقة الباسيفيك ولكنها تضمنت أيضا فترات توافق وتعاون في حل المشاكل (Klintworth and Murray 1995, 65). وانتقالاً إلى السنوات الأخيرة وقبل انهيار الاتحاد السوفيتي نجد محطة مهمة ساهمت في توتر العلاقات وهي أحداث تايامين في ١٩٨٩ والتي أساءت إلى العلاقات الصينية الأمريكية حيث ساهمت في زيادة الصورة السلبية للصين حيث ارتفعت نسبة الصورة السلبية عن الصين عند الشعب الأمريكي إلى ٥٠% بينما انخفضت الصورة الإيجابية إلى ٤٠%، والأمر سيان بالنسبة لنظرة الصينيين إلى الأمريكيين فهذه النظرة موجودة أيضا عند النخبة الصينية السياسية بسبب الضغط الأمريكي على الصين لكي تقوم بالتغيير(Nye 1997, 66) .

نظامهـــا الاقتصادي والحفاظ على الجهود لتفي بالتزاماتها الاقتصادية وأن تستخدم القيادة بشكلها الإيجابـــي والحكيم لتحقيق المنفعة العالمية (Ross 1997, 43-44). ولكن رغم نصـــائح روس بإتـــباع سياسة الاندماج فليس هناك ضمانة لنجاح هذه السياسة فالولايات المـــتحدة سوف تجد نفسها في أوقات تحمي مصالحها الفردية وتواجدها في المنطقة ولكن يـــنظر إلى أن الولايات المتحدة تملك القوة لامتصاص الصين قبل أن تتبنى سياسة قاسية (Ross 1997, 44) . وهذا ما يؤكده Shambaugh حيث يرى أنه من الصعب إدخال الصين في السنوات القادمة، ولكن لا يوجد خيار فالخيار لعدم القيام بسياسة التدخل سوف يكلف غاليًا(Shambaugh 96, 209).

أمـــا كتاب آخرون فينطلقون من نظرة تشاؤمية لأنهم يرون أنه حتى بدون وجود الحرب بيـــن الولايات المتحدة والصين سوف يكونون أعداء في جو من العداء العالمي في العقد الأول فـــي القـــرن الحالي. كما أن التنافس بينهم سوف يجبر الدول الأخرى على أخذ جانـــب وهـــذا سوف يتضمن جميع وسائل المنافسة العالمية : القدرة العسكرية والتواجد الاقتصادي والتأثير على الدول الأخرى وقيمها وممارســـاتها (Bernstein and Munro 1997, 19). ويستدلون على هذا التوجه بتعزيز العلاقات الصينية الروسية وخاصة في مجـــال شراء الأسلحة المتقدمة ودعمها التكنولوجي والسياسي للدول الإسلامية في وسط آســـيا وشمال أفريقيا، فهي على اتصال مع دول لدى الكثير منها أهداف وفلسفة معادية للولايات المتحدة، والسيطرة الغربية(Bernstein and Munro 1997, 21). فيرون أن الوســـيلة هـــي الاحـــتواء والتقييد. وهناك من يرون أنه على الولايات المتحدة أن تتبع سياســـة معتدلة قائمة على دمج السياستين فأوكسنبرغ يرى أن على الولايات المتحدة أن تتبع سياسة تقوم على الإدماج والتقييد، أي انه عليها أن تتابع جهودها لإدماج الصين في مســـائل تتعلق بالاعتمادية العالمية وعندما تقوم الصين باختراق التزاماتهم الدولية للنظام الدولـــي يتم تبني سياسة التقييد (Oksenberg 91, 15). وهذا ما يؤكده روي حيث يميل أكثر إلى إتباع سياسة الإدماج مع عدم إغفال التحضيرات للرد على الصين في حالة قيام الصين بالتمرد، ويصل إلى هذا الاستنتاج لأنه يعتبر أن الوسائل الأخرى سوف يكون لها نـــتائج ســـلبية . فالوسيلة التي تقوم على قطع وإخماد التفوق الصين الاقتصادي وبالتالي السيطرة على تطورها كدولة والتي تتم عن طريق قطع الاتصال الاقتصادي مع الصين مثل السياسة الأمريكية اتجاه كوريا الشمالية،كوبا، وفيتنام (Roy 94, 166). يمكن أن

تقـود إلـى الحرب، لأنها تدفع بكين إلى محاولة تأسيس سيطرة مباشرة على المصادر الأجنبية والأسواق والتي تعتبر مهمة لوجودها، كما أن اليابان مثلا قامت بخرق الحصار الـذي فـرض على الصين بعد أحداث تايامين (Roy 94,158)

وبالتالي التخوف من عدم انضباط الكل، واستفادة دول على حساب دول أخرى يجعل هذه السياسـة غير ناجـعة (Roy 94, 166). وهذا ما يـؤكده ليبيرتيل فسيـاسة الاحتواء هـي سياسة فاشلة وسوف تكون نتيجتها تقسيم آسيا وتقوية القوميات الضيقة والتقليل من ازدهار المنطقة واحتمالية السلام في المنطقة (Lieberthal 95, 38). الخيار الثاني قطع إمكانيات القوة الصينية عن طريق التداخل الاقتصادي والذي يتضمن زيادة المحلية ضمن الحـدود الإقليمية للسيطرة. والهدف هو زيادة ارتباط الأفراد الصينيين مع الدول الأجنبية والتقلـيل من الارتباط مع الحكومة المركزية . ولكن هذا الخيار أيضا له مساوئ سلبية لأن ذلـك يمكـن أن يعزز القومية والخوف من الغرب ويؤثر على التحالف مع الولايات المـتحدة والدول الأخرى. ولذا يرى روي أن الحل بتشجيع وتطوير الصين اقتصاديًا وتشـجيع التصـرفات الإيجابية مع تشكيل حلف مضاد في حالة قيام الصين بتهديد الدول الأخـرى. وهـذا يتطلب من الدول الأخرى ومن ASEAN ان تكون مستعدة للرد على العدوانـية الصـينية فـي اقرب وقـت (Roy 94, 166-167). أمـا ويلسون فيرى أن الإسـتراتيجية هـو جلب الصين في اتفاقيات ثنائية ومتعددة واقتصادية وعلاقات سياسية والتـي سوف تخلق نوع من الاعتمادية وتجعل من المملكة الوسطى دولة مسؤولة وجارة متعاونة ودولة عظمى(Wilson1995, 102).

ولكـن يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أن إدخال الصين في النظام الدولي ليس سهلاً وهذا يرجع إلى أن الصين تشك بالمؤسسات الدولية وهي في كثير من المرات انضمت إلى مثل هذه المؤسسات لتجنب خسارة ماء الوجه والتأثير. ولكن الصين لن تسمح لهذه المؤسسات بمـنعها مـن تكملة تقدمها الاقتصادي والأمني (Christensen 96,38). بالإضافة إلى مشـكلة تتعلق بالإدارة الأمريكية وهي عدم تحديد الاتجاه في التعامل مع الصين أو عدم وجـود استراتيجية تتقيد الإدارة الأمريكية بها، ويظهر هذا التخبط في السياسة الأمريكية فعلـى الرغم من أن إدارة كلينتون اتبعت سياسة التداخل المكثف ولكن ذلك لم ينجح لأن كـل وكالـة في واشنطن تتبع سياسة خاصة بها اتجاه الصين وبتنسيق قليل بينهم، فبينما ممثلـي مكتب الولايات المتحدة للتجارة يهددون بفرض العقوبات على الدخول للأسواق،

قسم التجارة يمضي في زيادة الاستثمار في الصين . وبينما قسم الدولة يدين الصين على خـــرق حقوق الإنسان، قسم الدفاع يعمل بجد على تطوير روابط عسكرية مع الصين . إضـــافة إلـــى ذلك الرئيس الأمريكي ليس لديه ثقة في السياسة الصينية فالبيت الأبيض لم يفـــرض النظام على الرسميين في السياسة الأمريكية . ومن ناحية أخرى الشعب ليس له ثقـــة في التحول الديمقراطي يضاف إليه تصرف الكونغرس العدائي اتجاه الصين وتمثل ذلـــك فـــي موافقته على إعطاء فيزا للرئيس التايواني، وهذا العمل هو خرق للاتفاقية مع الصـــين، فـــبالرغم وعد الإدارة الأمريكية بعدم منح الفيزا إلا أن الكونغرس قام بإعطاء الفـــيزا. فواضـــح أن بعـــض أعضاء الكونغرس لو أعطيت لهم الفرصة لقاموا بتدمير العلاقـــات مـــع الصـــين والدليل على ذلك هو مطالبة الكونغرس في ١٩٩٥ بالاعتراف الأمريكي بتايوان (Lieberthal 95، 43-44).

ويـــبدو أن الكـــتاب والمحللين يخافون وإن ضمنيًا من أن تصبح المواجهة بين الولايات المـــتحدة والصين، ويعتبرون أن العلاقة في خطر لذا فهم يدعون الولايات المتحدة لتقوم بإدخـــال جهـــات أخرى في التعامل مع الصين. وهذا ما دفع ليبيرتل إلى دعوة الولايات لإتـــباع إســـتراتيجية تقـــوم علـــى إدخال الدول الأخرى وخاصة اليابان وأوروبا في المحاولات لنقل القياديين الصينيين . كما نصحها أن تستعمل تأثيرها في آسيا والمنظمات الدولية لتشجيع الآخرين للعمل باتجاه إدخال الصين في آسيا والمنظمات الدولية، ولكن هذا لا يعنـــي بأيـــة حال من الأحوال أن يتم تجاهل الأعمال الصينية التي تهدد النظام الدولي وإنمـــا الهدف هو إعطاء الصين صورة واضحة للتصرفات التي يمكن أن تنتج معارضة دولية(Lieberthal 95, 47) . وكذلك دعا كل من كونابل ولامبتون الولايات المتحدة لتقوم بعدد من السياسات عند التعامل مع الصين،أولا إدخال القياديين الصينيين والمنظمات في أعلى المستويات من المحادثات، وفي نفس الوقت أن تقوم بتطوير علاقات جيدة مع القياديين المحليين. ثانيًا أن تقوم بتطوير علاقاتها وروابطها الثقافية والاقتصادية مع تايوان وهونكونـــغ. وان تـــزيد مـــن الدعم الجماعي لسياستها الدولية، وأن لا تعمل من خلال سياســـتها الاقتصادية على ضرب الأصدقاء والأعداء فهونكونغ وتايوان تستعمل الصين لتصريف البضائع للخارج (Lampton and Conable 1992-1993, 147-148).

علـــى الرغم من انه طرأ تحسن قي العلاقات الأمريكية الصينية على واحدة من القضايا والتي كانت تثير التوتر بين البلدين وتدل على اتباع الإدارة الأمريكية سياسة الإدماج وهي

قضـــية الـــتجديد السنوي للدولة المفضلة تجاريا فقد تم حل هذا الإشكال حيث قام الرئيس الأمريكي بتوقيع قرار دائم يعطي الصين الأفضلية في التجارة . ولكن تبقى هناك مشاكل منها حماية الملكية الفردية فعلى الرغم من أن الصين قد وقعت على حماية الملكية الفردية ولكـــن يبقى مسألة التطبيق أمرا آخر . كما أن هناك مسألة حقوق الإنسان والديمقراطية والتي يمكن أن تثير العلاقات بين البلدين .

ولـــو حاولـــنا الاستدلال بتصرفات الصين مع الدول الأخرى في السنوات العشر الأخيرة نرى أنه من الصعب التكهن بالطريقة التي سوف تتعامل بها الصين مع الولايات المتحدة أو الـــدول الأخـــرى فعلى الرغم من أن تجربة الاعتمادية في هونكونغ أثبتت أن الصين يمكن تقييدها عن طريق الاعتمادية الاقتصادية (Segal 1996, 116). ولكن هل يمكن الاعـــتماد مستقبلاً على ذلك وخاصة أن الصين قد دخلت في مصادمات مع الفليبين على الـــرغم من أنها تحتاج إلى الاستثمارات والتكنولوجيا منها. وبالتالي ليس هناك دليل على التصـــرفات الصينية المستقبلية فالنمو الاقتصادي مرهون بالتطورات في المنطقة وقدرة الصـــين علـــى الاستمرار والتغلب على المشاكل الداخلية، وحتى لو نمت اقتصاديا تبقى مشـــكلة التصـــرفات الصينية فهل سوف تكون راضية أو عدائية؟ . يبدو أنه ليس هناك مؤشـــر واضـــح علـــى العلاقات بين البلدين يمكن الاعتماد عليه فحتى لو اعتمدنا على الـــتجارة بيـــن الولايـــات المتحدة والصين نرى أن التجارة تزايدت بينهما (Johnston 1999,275). والدليل على ذلك الرسم البياني التالي :

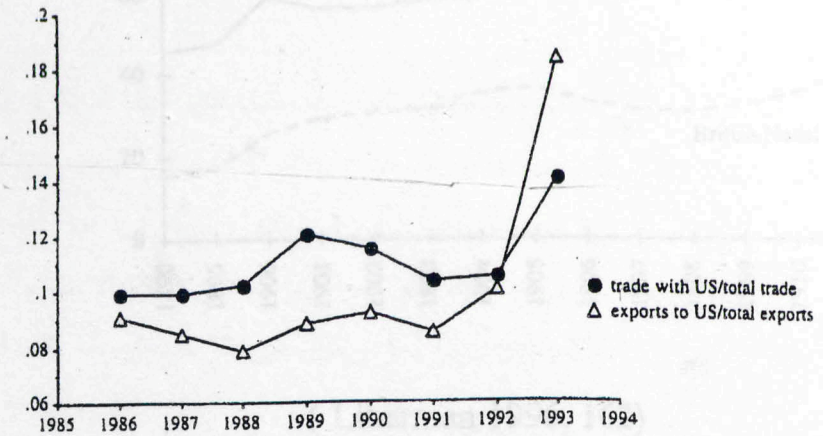

(Johnston 1999,275)

وحسب النظرية الواقعية قد يكون ذلك دليلا على أن الصين لا تتجه نحو التوازن ضد الولايات المتحدة لأنه لو كانت كذلك لابتعدت عن زيادة العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة بغض النظر عن المستفيد أكثر. وكذلك من ناحية الاعتمادية التجارية يمكن ان يشكل ذلك قيدًا مانعًا للحرب بين الدول . ولكن كل هذه الافتراضات يتم نفيها من خلال ليبرمان والذي قام بمراجعة تاريخية حيث وجد أن العلاقات التجارية بين بريطانيا وألمانيا قد زادت حتى في حالة التوتر فيما سبق الحرب العالمية الأولى، فعلى الرغم من أن التوتر وصل القمة ما بين ١٩٠٧-١٩١١ وعلى الرغم أيضًا من ان البريطانيين كانوا يكسبون أقل من ألمانيا، ولكن بريطانيا أبقت أسواقها مفتوحة ولم تكن هناك جمارك مفروضة على الصادرات المستورة على الرغم من أنّ التعرفة الجمركية الألمانية وصلت ١٣% (Liberman 1996, 162-164) . كما هو موضح في الرسمة التالية :

Figure 1. British Naval Spending and Anglo-German Trade, 1890–1913 (£ millions).

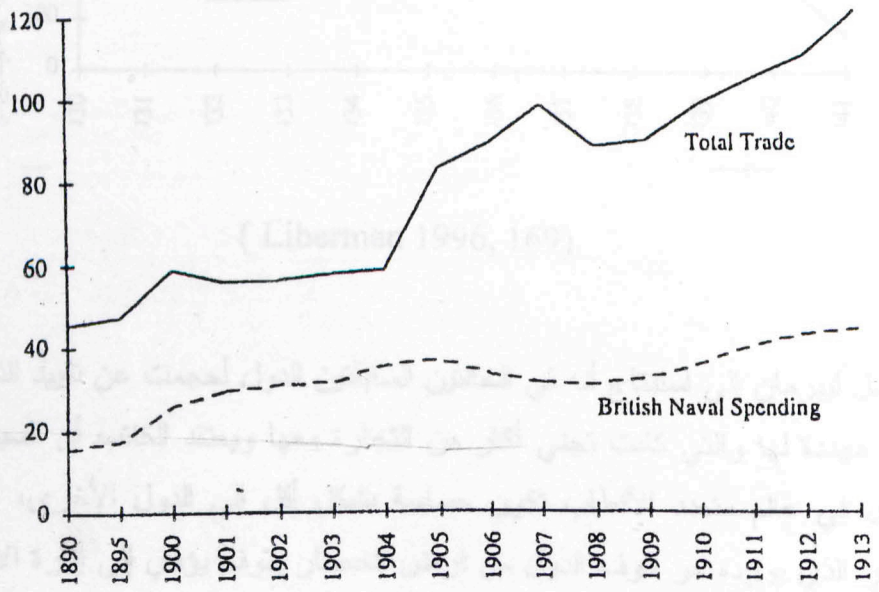

(Liberman 1996, 162)

وكذلـــك الأمـــر بالنسبة للتجارة بين اليابان والولايات المتحدة فعلى الرغم من أن الأمور تأزمت منذ الثلاثينات حيث انضمت اليابان إلى دول المحور في الحرب ولكن التجارة بين البلديـــن بقيـــت وتراوحـــت بيـــن ٦% في ١٩٣٠، ٨-٩% ٣١-٣٧، ٧% ٣٨-٣٩ (Liberman 1996, 167-169) . حيث ازدادت التجارة بينهما على الرغم من التوترات حيـــث اســـتمرت العلاقات التجارية حتى اندلعت الحرب بين الدولتين . كما هو موضح بالرسمة التالية :

Figure 2. U.S. Military Spending and U.S.-Japanese Trade, 1930–41 ($ millions).

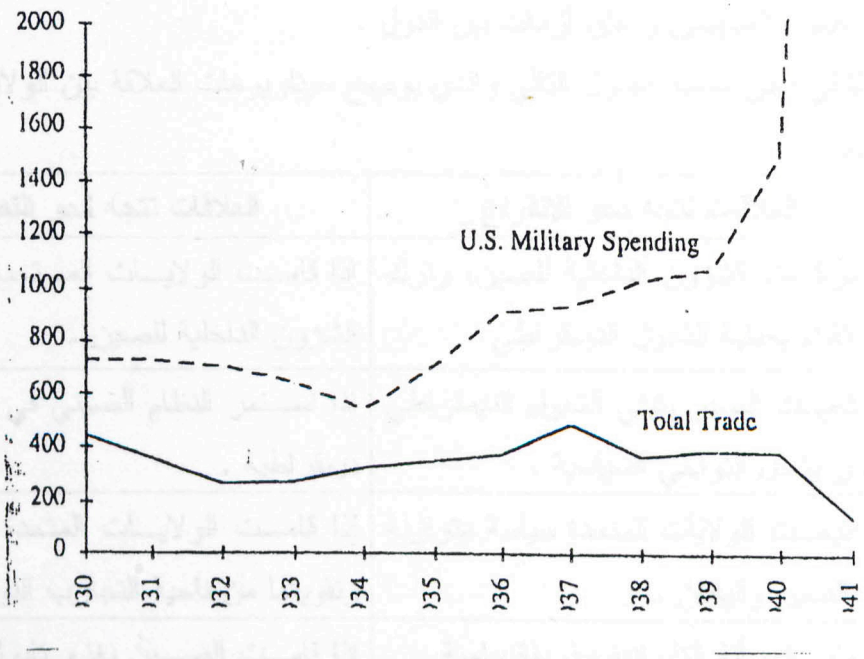

(Liberman 1996, 169)

ويصل ليبرمان إلى استنتاج أنه في الحالتين السابقتين الدول أحجمت عن تقييد التجارة مع دول مهددة لها والتي كانت تجني أكثر من التجارة معها ويعتقد الكاتب أن السبب هو أن الدول في عالم متعدد الأقطاب تكون حساسة بشكل أقل إلى الدول الأخرى، أما السبب الآخر الذي يورده هو خوف الدول من فرض الحصار سوف يؤدي إلى إثارة الاعتداء من قبل الأطتراف الأخـــرى (Liberman 1996, 173). ولكن على الرغم من هذا الاعتقاد

ترى الباحثة أن هذه الطريقة في التعامل يمكن أن تتكرر حتى في عالم ليس متعدد الأقطاب، وخاصة أن الكاتب قال أنه يوجد دليل طفيف على أن الرؤساء كانوا متأثرين بطريقة واعية من النظام الدولي، ولكن الكاتب يعتبر أنه مادام النظام هو متعدد فإنه من غير المحتمل إيجاد مرجع واضح تناقش هذه السياسات(Liberman 1996, 174) .

وبالتالي هذا يثبت صعوبة الاعتماد على المؤشرات والنظريات المطروحة .

ونهاية لا نستطيع القول أن ضعف الصين الاقتصادي أو قوتها جيد فإذا أصبحت الصين متطورة اقتصاديًا، المشكلة سوف تكون أن آسيا سوف تكون مستقرة ولكن ليست سعيدة لأن الصين غنية سوف تكون القوة المهيمنة في المنطقة وربما العالم (Betts 1993- 1994, 61). وضعفها أيضا يمكن أن يقود إلى عدم الاستقرار والتوتر لان ذلك يدفع إلى هجرة الصينيين ويخلق أزمات بين الدول .

وبالتالي يبقى أمامنا الجدول التالي والذي يوضح سيناريوهات العلاقة بين الولايات المتحدة والصين :

العلاقات تتجه نحو الانفراج	العلاقات تتجه نحو التصعيد
إذا تركت الشؤون الداخلية للصين، وترك لها القيام بعملية التحول الديمقراطي	إذا قامت الولايات المتحدة بالتدخل في الشؤون الداخلية للصين .
إذا قامت الصين بتبني التحول الديمقراطي والذي يشمل النواحي السياسية .	إذا استمر النظام الصيني في السياسة غير ديمقراطية .
إذا اتبعت الولايات المتحدة سياسة متوازنة بين الصين واليابان .	إذا قامت الولايات المتحدة بدعم اليابان وتقويتها من ناحية التجارب النووية .
إذا حلت المسألة التايوانية بطريقة سلمية	إذا قامت الصين بغزو تايوان أو محاولة استعمال القوة العسكرية.
	إذا قامت الولايات المتحدة بدعم تايوان .

العلاقات الأمريكية اليابانية :

العلاقـــة اليابانية الأمريكية هي قائمة على أساس الحماية الأمريكية الأمنية لليابان. ولكن الآن بعـــد انهيار الاتحاد السوفيتي كيف سيكون شكل هذه العلاقة مستقبليا ؟ هل ستستمر الولايات المتحدة في توفير سياسة الركوب الحر "Free Riding" لليابان ؟ وهل اليابان تريد التحول إلى دولة طبيعية أما أنها ستبقى على السياسة السابقة ؟ ولكن قبل الإجابة عن هـــذه التساؤلات سوف يتم استعراض آراء المحللين السياسيين في احتمالية اليابان في أن تصبح دولة كبرى. النظرة التشاؤمية حول مستقبل اليابان تمثلت في فونوباشي والذي رأى أنهـــا لا تملك المقومات لكي تصبح دولة كبرى فسكانها أعمارهم كبيرة، كما أنها لا تملـــك الأســـلحة الـــنووية، وهي دولة غير مصدرة للأسلحة واقتصادها في حالة تدهور (Funabashi 98, 26). إضافة إلى ذلك الدور الياباني استنادًا إلى فوناباشي اختلف عن الســـابق فاليابان في السابق كانت دولة متقدمة وتتنافس مع الغرب ولكن الوضع مختلف الآن فالـــيابان تجد نفسها في نفس أوضاع ومشاكل آسيا كما أن الغرب الآن يتعاملون مع آسيا بـــدون وسيـــط (Funabashi 98, 30). والنظرة التشاؤمية نجدها عند مـــاي الذي يرى أن اليابان لا تملك القدرة لأن تصبح دولة كبرى فهي لا تملك السلاح النووي. كما أنه من الناحية الاقتصادية حتى لو تجاوز GNP الياباني الأمريكي أو تساوى معه فإنGNP اليابانـــي يعكـــس تكالـــيف المعيشة اليابانية المرتفعة والتي هي أكثر ٤% من الولايات المتحدة. ويرى ماي أنه بالقيمة الشرائية الولايات المتحدة سوف تبقى وعلى الأرجح أعلى GNP بالنســـبة للفـــرد باستثناء سويسرا. فالولايات المتحدة تستطيع أن تحتجز نسبة من الثروة اليابانية حتى تغير اليابان سياستها (May 1993-1994, 182). أما روي فيعتبرها دولـــة عظمـــى هشـــة لأنهـــا تفتقر إلى المصادر الأولية فهي تعتمد على المواد الأولية المستوردة وعمالها من كبار السن فاليابان تقود العالم من حيث توقعات الحياة وهذا يؤدي إلـــى نســـبة عالية من المتقاعدين على العاملين . كما أن هناك هبوط حاد في رأس المال اليابانـــي بالإضافة إلى زيادة الاهتمام بالتجارة المغلقة الأمر الذي سوف يعرض الاقتصاد اليابانـــي للخـــطـــر لأن اليابان لا تملك أسواقًا داخـــلية لتصريف بضائعها (Roy 94, 150-151).

أمـــا الـــنظرة المعاكســـة المتفائلة فتتمثل في كريستوف الذي يرى أن اليابان هي الدولة المحتملة للقيادة الإقليمية فاقتصادها ثماني مرات حجم الاقتصاد الصيني ولكن الذي يعيق

الـــيابان من لعب الدور الدولي هو فشل اليابان في معالجة الماضي، ولذا مشاركة اليابان فـــي قوات حفظ السلام في كمبوديا بعث الخوف في نفوس الصينيين والكوريين، فاليابان لحد الآن لم تواجـــه الماضـــي كما فعلت ألمانيا (Kristof 98, 43).

تعـــددت آراء المحللـــين بالنسبة لعودة اليابان كدولة طبيعية، فالرجعيون يرون أن نهاية الحرب الباردة وزيادة القدرة العسكرية والتكنولوجيا تضع اليابان في موقع أن تصبح دولة عســـكرية عظمـــى كمـــا هي دولة اقتصادية. فانهيار التهديد الروسي وانشغال الولايات المـــتحدة بالمشاكل الداخلية أعطى لبعض اليابانيين المدى لتصرفات مستقلة أكثر من أي وقـــت مضـــى، كمـــا أن الـــتحالف الأمريكي الأمني تم أضعافه من قبل الانكسارات في الاقتصاد ونمو رؤية الولايات المتحدة كتهديد(Berger 1993, 119).

كمـــا أن كريســـتوف يرى أن الكثير من الشباب اليابانيين عبروا عن عدم رضاهم من ضـــعف الحكومـــة ويـــريدون من اليابان أن تصبح دولة كبرى(Kristof 98, 48). أما جورج فإنه يرى إمكانية للتحول ويرجع سبب ذلك إلى هبوط الولايات المتحدة لأن ذلك ســـوف يزيد الاتجاه نحو لعب اليابان دورًا في العالم وسوف يكون هناك ضرورة لأساس جديـــد فـــي العلاقـــة (George1991, 18). أما العديد من الواقعيين فإنهم أيدوا التوجه اليابانـــي العســـكري من منطلق أن هناك ميلاً تاريخيًا للدول القوية لتأسيس أنفسهم كقوة مهيمـــنة والتـــي تعرف القوانين بين الدول(Berger 1993, 120-121). وهذا ما يؤكده ليـــبارد وبـــريدمان اللذان يريان أن اليابان سوف تتصرف كباقي الدولة الناهضة تاريخيا وتحول قوتها الاقتصادية إلى عسكرية وأن تصبح دولة مهيمنة (Berger 1993, 122) . ممـــا دفعهما إلى الاستنتاج أن الحرب بين الولايات المتحدة واليابان هي حتمية . فالهدنة والصداقة سوف تنتهي بلعبة الحرب ضد الكل (Katzenstein and Okawara 1993, 89) . و Okazoki يؤيـــد الاتجاه نحو التوتر في العلاقات بين اليابان والولايات المتحدة استنادًا إلى التاريخ فقد عقد مقارنة بين اليابان وهولندا وعلاقة الأولى مع الولايات المتحدة والثانية مع بريطانيا فرأى أن سبب الصراع هو غيرة إنكلترا من الازدهار الهولندي وقد رأت هولندا أن وجود عدو مشترك والمشاركة الأيدلوجية وتشابه النظام السياسي سوف تجعل الحرب بين الدولتين ممكنة . ولكن الاستنتاج كان خاطئا فإنهيار التهديد الأسباني، غـــير الوضـــع فـــازدادت النظرة إلى الاقتصاد الهولندي كتهديد (Katzenstein and Okawara 93, 91) .

ونقـيض لهذه النظرة يرى كل من كاتزينتسن وأوكوراوا أن التغيير في السياسة الأمنية اليابانـية ينبع من التغييرات في الداخل أكثر من النظام الخارجي. ولذا هناك سبب بسيط للاعتقاد أن السياسة اليابانية سوف تتغير مع نهاية الحرب الباردة (Katzenstein and Okawara93, 117) . ويضاف إلى هذا الثقافة اليابانية ضد التسلح (Berger 1993, 131-132) فالجـيش الياباني ينظر إليه نظرة سلبية حيث يعتبر الشعب نفسه ضحايا الجيش الياباني الذي أدخلهم في حرب دون مراعاة للمعاناة، كما أن جميع الأحزاب تتفق علـى النظرة السلبية للجيش (Berger 1993, 136-137). فعلى الرغم من أن القانون الجديـد للتعاون الدولي السلمي في ١٩٩٢ سمح للقوات العسكرية اليابانية بأن ترسل إلى الخارج ولكن في نفس الوقت وضعت قيود والتي تقوم على توسيع السيطرة المدنية ومنع القـوات العسـكرية من الاتجـاه بعيدا عن السيطـرة (Berger 1993, 146). ويرى برغـر أنه من الصعب على اليابان أن تتجه إلى التسلح فحتى لو أراد القياديون ذلك فإن الأمر سوف يقابل بمعارضة شعبية ونخبوية . ولكن حتى هذه النظرة التفاؤلية عند برغر تخضع إلى احتمالات فإنه لو تعرضت اليابان إلى اعتداء ولم تقدم الولايات المتحدة لها يد العـون أو لم تقم بتهدئة العدو فإن اليابان يمكن أن تلجأ إلى خيار التسلح وإنتاج الأسلحة الـنووية (Berger 1993, 47-148). ويرى برغر أن شكل العلاقة المستقبلية يمكن أن تشتمل على علاقة أمنية يابانية إقليمية بالإضافة إلى العلاقة مع الولايات المتحدة، ويعتبر الكاتب إن هذه الطريقة هي الأفضـل لإبقاء السيـف الياباني في غمده (Berger 1993, 149). الخيارات أمام اليابان، الخيار الأول اتباع السياسة القديمة الاقتصادية. أما الخيار الثاني السعي إلى استراتيجية قائمة على دخول الأمم المتحدة، الخيار الثالث هو أن تصبح دولة طبيعية مع استقلال عسكري. ولكن يرى ناي أن الخيار الذي اختارته اليابان هو خيار الحفاظ على الحلف مع الولايات المتحدة (Nye 1995, 96). ولكن على الرغم من ذلـك لابد من الإشارة إلى أنه في السنوات الأخيرة ظهر في اليابان ثلاثة مدارس جمعيها تدعـم التغيـير. المدرسـة الأولى تؤيد عودة اليابان كدولة طبيعية ومسلحة ونشيطة في عمليات حفظ السلام، ولكن معتمدة على الأمريكيين في الناحية النووية . أما الثانية فتشير إلـى ضـرورة اعـتماد الـيابان على نفسها مع قدرات نووية محدودة، والثالثة تفضل المصـاريف المحدودة على الدفاع، والاستمرار في إنكار التوجه نحو السلاح النووي وتمتيـن العلاقة العسكرية مع الولايات . ويرى ستوكس أن هذا النقاش مازال محصورا

في فئة قليلة من المثقفين، البيروقراطيين وعناصر من القيادة . ولكن الكاتب مازال يرى ان أســـاس العلاقة الأمنية مع الولايات المتحدة تتآكل، وحسب الكاتب الأسباب التي سوف تدفـــع إلـــى ذلك هو عدم التوازن التجاري وحادثة أوكيناو والتي أثارت الشعب الياباني (Stokes 1996, 288-289). ويرى كل من جونسون وكيبن أن المصالح المشتركة بين الطرفيـــن غـــير مؤكدة فالتوتر الأمريكي الياباني سوف يستمر في الارتفاع في السنوات القادمة وهذا سوف يجلب الضغط على العلاقات الأمنية (Johnson and Keebn 95, 106) . بالإضـــافة إلى التغير وإن بدا محصورا بفئة معينة ولم يصل إلى الشعب إلا أن ســـتوك يشـــير إلـــى مسألة قد تأزم العلاقات وتتلخص في الإجابة التي يبتعد الأمريكيون واليابانـــيون عن الإجابة عنها هل الخطر الصيني هو الذي يربطهم ويحدد معالم العلاقة الأمنية المستقبلية، أما حماية آسيا من اليابان المتجددة ؟ (Stokes 1996, 286) .

ولكـــن إذا كـــان الاقتصاد هو المحرك الأساسي لليابان، فإنه من المؤكد أن اليابان ستأخذ بعيـــن الاعتبار تأثير الاتجاه نحو التسلح العسكري على اقتصادها، والسؤال الذي يطرح نفسه هل يؤثر ذلك على الاقتصاد الياباني ؟ يبدو أنه ليس هناك إجابة متفق عليها السؤال فروي يرى أنه إذا اختارت اليابان أن تبني قوتها العسكرية فإن ذلك سوف يساهم في تآكل قـــوة الـــيابان الاقتصـــادية (Roy 94, 150-151) . ولكن على النقيض من هذا الرأي يرى كل من ورد وديفيس ولوفداهل أن زيادة الإنفاق العسكري من غير المحتمل أن تكون مؤذية للاقتصاد الياباني(Ward, Davis, and Lofdahl 1995, 27).

من خلال ما سبق يبدو من الصعب تحديد المعالم المستقبلة الأمنية بين البلدين، ولكن يبدو أنـــه فـــي السنوات الأخيرة ظهر هناك تحسن أو على الأقل استمرار للتعاون الأمني بين البلديـــن ففي نيسان١٩٩٦ دعم كل من رئيس الوزراء الياباني والرئيس كلينتون بشكل علنـــي تشـــكيل مجموعـــة مشـــتركة لاعادة تعريف المعاهدة اليابانية الأمريكية كأساس لاستقرار المنطقة(Nye 1997, 77).

كمـــا يتضـــح من التقرير الذي صدر من وزارة الدفاع الأمريكية في ١٩٩٥ أن الولايات المـــتحدة تعـــنى بشـــكل كبـــير باليابان فقد وصف التقرير أهمية اليابان للسياسة الأمنية الأمريكـــية في آسيا بأنها مسمار العجلة، كما أن التقرير أوضح الأولوية الثنائية للعلاقات الأمريكية اليابانية على باقي العلاقات حيث أشار التقرير إلى أنه " ليس هناك علاقة ثنائية أهم من العلاقة مع اليابان فهي أساسية بالنسبة للأمن الباسيفيك وأهدافنا الأمنية العالمية .

فتحالفنا الأمني مع اليابان هو مسمار العجلة للسياسة الأمنية الأمريكية المقامة على أساس توسيع مجتمع ديمقراطية السوق "(Johnson and Keebn 95, 105).

ولكن يبدو أن الرغبة الأمريكية في الاحتفاظ بقواتها في اليابان لا تقتصر على حماية مصالحها الإستراتيجية، أو الحفاظ على الأمن في آسيا، ولكن هناك عامل مهم آخر أن اليابان تدفع تقريبًا كل تكاليف تواجد القوات حوالي ٧٠% من مجمل نفقات القوات، وبالتالي فإن نقل القوات إلى الولايات المتحدة سوف يرفع تكاليف نفقات الحكومة الأمريكية ولا يخفضها (Nye 1995, 98). ولذا يرى ناي أن التهديد بسحب الضمانات الأمريكية يمكن أن يجبر اليابان على تغيير إستراتيجيتها على المدى الطويل وبالتالي تتحرر من الضغط في المستقبل (Nye 1995, 99). وبرغر يرى أيضا أن اليابان مازالت على سياستها الأمنية السابقة فعلى الرغم من أن ميزانية الدفاع اليابانية ارتفعت بنسبة ٦، ٥% من سنة ١٩٨٧ وهي الآن في الترتيب الثالث من ناحية الصرف، ولكنه يفسر هذه الزيادة على أنها إستراتيجية تبنت في عام ١٩٧٠ لتقوية العلاقات العسكرية مع الولايات المتحدة أكثر من محاولة اتباع سياسة عسكرية يابانية. كما أن بناء القوة اليابانية أخذت بالتشاور مع الولايات المتحدة، فالقوات اليابانية صممت لتكملة القوات الأمريكية في المنطقة ويضيف إلى أنه بدون الضغوط الأمريكية من غير المحتمل أن تكون اليابان اتجهت إلى الزيادة في الميزانية، وأنه بعد نهاية الحرب الباردة اتجه هذا الرقم نحو الهبوط على الرغم من أن العديد من دول آسيا يستمرون في الاستثمار القوي في القوة العسكرية (Berger 1993, 126-127).

واضح من الترتيبات الأمنية الجديدة بين البلدين أن هناك تغيرًا في شكل هذه العلاقة وذلك لما تقتضيه المرحلة وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ولكن يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن هناك طرفًا ثالثًا يؤثر ويتأثر من هذه العلاقة الأمنية وتطوراتها وهو الصين . ولذا رأى كل من مونرو وبرنيستن إن ضعف اليابان لا يخدم المصالح الأمريكية وإنما يضعف التوازن ويهدد الاستقرار عن طريق خلق فراغ لا تستطيع الولايات المتحدة أن تسده، فضعف اليابان يفيد فقط الصين ولكن في نفس الوقت إن دفع اليابان يمكن أن يكون له رد فعل معاد لأمريكا. وحل هذه المعضلة سوف تكون مهمة الدبلوماسية الأمريكية في المدى القريب(Bernstein and Munro 1997, 32) . فالعلاقات الثنائية ليست هي العامل المقرر لشكل العلاقة الأمنية المستقبلية لأن الصين لها علاقة مباشرة مع أي تغير

يطـــرأ علـــى المنطقة. فلقد أصبح واضحا أن التحالف الياباني الأمريكي سوف يزيد من الـــتوتر مع بكين وخاصة البرنامج المشترك(TND)(Green and Self 96, 43-44). فالتوتر الصيني يزداد في حالتين: الأولى في حالة التوتر الأمريكي الياباني لأن ذلك يدفع الـــيابان إلـــى التســـلح، والثانية في حالة تقدم العلاقات بين البلدين وخاصة نظام التسلح TMD فإن التوتر الصيني يزداد (Christensen 1996, 48-49).

العلاقات الاقتصادية بين البلدين :

علـــى الرغم من أن الناحية الأمنية مهمة ,لها تأثير كبيرعلى شكل العلاقة المستقبلية بين البلديـــن إلا أنـــه يبقى الاقتصاد العامل الأهم في تطور العلاقات . والعلاقات الاقتصادية الأمريكـــية اليابانية يشوبها التعقيد والتوتر الواضح فكما لاحظنا سابقًا التوتر في التعاون العســـكري موجود ولكنه ليس واضحًا بل كامنًا ولا يشمل جميع الشعب أي أنه غير متفق علـــيه. ولكن عندما نتحدث عن الاقتصاد فالأمر مختلف تماما وخاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتـــبار ما قاله هانتغتون " منذ عقود اليابان تصرفت بطريقة متفقة مع النظرية الواقعية فـــي العلاقات الدولية، والتي تقوم على أن السياسة الدولية هي بالأساس فوضوية ولتأمين أمـــنها على الدول أن تتصرف لتوسيع قوتها . النظرية الواقعية ركزت على امتلاك القوة العســـكرية. الـــيابان قبلت افتراضات النظرية الواقعية ولكن طبقتها بشكل خالص على الناحية الاقتصادية " (Heginbotham and Samuels 1999, 183) . وإذا ما صحـــت هذه السياسة فإنـــهم يتبعون نظرية Mercantile Realism أي أن اليابان سوف تعمل علـــى التوازن ضد الدولة التي تشكل لها تهديداً اقتصاديًا وتكنولوجيًا (Heginbotham and Samuels 1999, 200) . وبالتالـــي بناءً على ذلك اليابان كانت مستعدة للتضحية بالقـــيمة العســـكرية مـــن أجل التكنولوجيا الاقتصادية، فاليابان تصرفت على أساس أن الاختراق للأسواق اليابانية وخاصة البضائع المصنعة كانت ترى على أساس تهديد سواء أكان هذا التهديد من قبل دولة حليفة أو عدوة (Heginbotham and Samuels 1999, 201).

وبـــناءً علـــى ذلك التهديد يأتي من الولايات المتحدة، ويبدو ذلك واضحًا من خلال تأزم العلاقـــات بيـــن البلدين والتي وصلت في ١٩٩٤ إلى حرب اقتصادية بين الطرفين وهذه الحرب لها علاقة بعدم التوازن في الميزان التجاري بين الولايات المتحدة واليابان، ففي

١٩٩٤الولايات المتحدة كان لديها عجز تجاري مع اليابان يقدر ب ٦٦بليون دولار، ٨٥ % منها عجز في السيارات وقطع السيارات . والولايات المتحدة كانت تشكو من أن سوق السيارات إلى اليابان مغلق أمامها، بينما الأجانب لهم ٣٧ % من السوق الأمريكي، مقارنة مـــع ٤، ٤% في الأسواق اليابانية . وفي إطار تقليص هذا العجز قامت الإدارة الأمريكية بالتهديد بفرض تعرفة جمركية مقدارها ١٠٠% على السيارات اليابانية الفاخرة المصدرة إلـــى الولايات المتحدة . وانتهت الأزمة بقبول الولايات المتحدة إعادة تشكيل التشريعات اليابانـــية وخطـــط صانعي السيارات الأمريكية كدليل على التقدم، وهذا جاء بعد الرفض الياباني من قبول الالتزام بزيادة الاستيراد من السيارات أو شراء قطع السيارات الأمريكية (Stokes 1996, 283-284). وهذا مؤشر إلى أن التوتر بين الطرفين على التجارة بين البلدين سوف يستمر ويمكن أن يكون شكلاً من أشكال الحرب بين البلدين، فقد سبق لليابان أن هـــددت الولايات المتحدة وأوروبا في ١٩٨٢ بالانضمام إلى المعسكر الشيوعي إذا لم تقـــم بتخفـــيف الضغوط عليها لفتح أسواقها (Heginbotham and Samuels 1999, 202) . وبالتالي هذا الضغط إذا استمر يمكن أن يدفع اليابان نحو الصين لكي تتخلص من الضـــغط الـــذي تـــتعرض له . ومشكلة الميزان التجاري ليست هي سبب التوتر الوحيد للعلاقات الاقتصادية بين البلدين فهناك مشكلة أخرى وهذه لها علاقة بآسيا، فاليابان لا تؤيـــد السياســـة الاقتصادية الأمريكية القائمـــة عـــلى "Laissez Faire" والتي تحاول الولايـــات المـــتحدة أن تنشـــرها فـــي آسيا، لأن من مصلحة اليابان الإبقاء على الوضع الاقتصادي القائم بالإضافة إلى التنافس بين رجال الأعمال الأمريكيين واليابانيين على عقد التحالفات مع القوة الاقتصادية الجديدة في المنطقة (Stokes 1996, 284-285).

العلاقات الأمريكية اليابانية المستقبلية :

على الرغم من أن كل من موشيزوكي وأوهانلون يريان أن التحالف الأمريكي الياباني مـــن غير المحتمل أن ينتهي قريبا (Mochizuki and O'hanlon 98, 127). ولكن لابـــد مـــن الإشـــارة إلى أن نهاية الحرب الباردة جلبت ضغوطًا على العلاقة الأمريكية اليابانـــية فليس هناك عقلانية من الوجود الأمريكي في اليابان وذلك على أثر غياب تهديد عســـكري، كما أن التوتر الاقتصادي بين الدولتين يرتفع . ومن ناحية أخرى إذا توحدت كوريا فسوف تكون هناك ضغوط داخلية لسحب القوات الأمريكية وهذا سوف يدفع اليابان

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

للمطالبة بتخفيض القوات الأمريكية الموجودة في اليابان والتي سوف تكون الدولة الوحيدة التـــي تستضيف القوات الأمريكية. وإذا حدث ذلك فإن الدولتين سوف تتجهان إلى أحلاف جديدة قائمة على أساس العلاقات السياسية أكثر من القوة العسكرية (Funabashi 98, 34). ويـــرى فوناباشـــي أن الحـــل الأمثل هو أن تعيد اليابان تعريف أولوياتها وسياستها ومصالحه بشكل أكثر وضوحًا. وأن يعمل على تقوية الروابط الأمنية،وكذلك الحوار بين الصـــين واليابان والولايات المتحدة . فدور طوكيو هو تصليح اتجاهات الهيمنة للولايات المتحدة والصين، وعليها أن تعمل على دفع الحوار الثلاثي في القضايا والتي تتعلق بالبيئة والـــتجارة والتخفيضات النووية وهذا كله يجب أن يتطور داخل المؤسسات المتعددة. وفي نفـــس الوقـــت علـــى الـــدول النووية أن تسمح لليـــابان وألمانيا بحضور اجتماعـــاتها (Funabashi 1998, 35) . وهناك مشكلة أخرى بين البلدين لديها جذور تاريخية فمعظم الأمريكييـــن يشعرون بأن لديهم الحق في مطالبة اليابان بسبب التاريخ، ويبدو أن التاريخ سوف يحكم السياسات الأمريكية لما بعد الحرب اتجاه اليابان. أما من ناحية اليابان فيرى هولـــبروك أنـــه على الرغم من أن اليابانيين يعترفون بالكرم الأمريكي لما بعد الحرب، ولكـــنهم يشـــعرون بشكل عام أنه ليس من حق الولايات المتحدة الاستمرار في المطالب القائمـــة علـــى أساس الإجبار من الماضي، بينما الأمريكيون يشعرون أن اليابانيين غير ممتنيـــن لهم أو أن لديهم دين لهم (Holbrooke 1991-1992, 42). وبالتالي كـــل هذه الأمـــور تدفـــع إلى التوتر بين البلدين في المستقبل إن لم يتم التعامل معها ومعالجتها، ويـــورد هولبروك سببًا سيكولوجيًا لتوتر العلاقات فيرى أن الغضب الأمريكي على عدم تكـــافؤ الـــتجارة مع اليابان ليس مثل الغضب على أوروبا ويرجع الكاتب السبب إلى أن اليابانييـــن هم افضل من الأمريكان في معظم الأمور التي افتخروا بها، من ناحية نوعية الإنتاج والعمل الجاد والتضحية والبناء العائلي القوي (Holbrooke 1991-1992, 43).

ويبدو أنه مثلما حدث نقاش في الولايات المتحدة عن كيفية التعامل مع الصين نرى أيضا أن الجـــدل امـــتد للـــيابان وكيفية التعامل مع القوة الاقتصادية اليابانية،والنقاش يدور بين التقليديين والرجعيين.

فالتقلـــيديون يعتـــبرون أنه من الخطأ التركيز على"Relative Gains " لأن ذلك يدمر العلاقـــة بين البلدين لأن الطرفين مستفيدان من التعامل وأن الاعتمادية بين البلدين تشير إلـــى أنـــه لا أحـــد يستطيع تدمير العلاقات الاقتصادية للاستفادة السياسية. أما الرجعيون

فـيرون أنه على الولايات المتحدة ان تكون حساسة لمسألة " Relative Gains " لأن زيـادة الاعـتمادية المالية الأمريكية على اليابان، سوف تتمكن من تقليل الدخل الحقيقي للولايـات المـتحدة وإعطاء اليابان أفضلية على التصرفات الأمريكية (Mastanduno 1991, 76-77)

أمـا إذا أخذت المسألة من الناحية الواقعية فإنه مع انهيار الاتحاد السوفيتي، ومع التراجع الاقتصادي الأمريكي فإن السياسة الأمريكية مع حلفائها سوف تتغير وتكون أكثر حساسة. فمـع تراجع الدولة المسيطرة فإنها سوف تشعر إنها لا تستطيع أن تتحمل وبالتالي تكون أقل تسامحًا مع حلفائها في مسألة الركوب المجاني والتي تعمل ضد مصالحها الاقتصادية (Mastanduno1991, 81). وقـد وصـل ماستندو إلى استنتـاج انه في الثمانينات كـانت الولايات المتحدة أقل حساسية لمسألة " Relative Gains "، ودخلت في أعمال مـع اليابان كانت لصالحها، فالولايات المتحدة ساهمت في تطوير ولادة الصناعة المدنية. ولكـن في منتصف الثمانينات بدت تظهر بوادر الحساسية من "Relative Gains" في عملـية أخـذ القرارات في السياسات الأمريكية، فبعض المسؤولين الأمريكيين خافوا أن الـتعامل الاقتصادي مع اليابان وحتى ان كانت المنفعة لكلا الطرفين سوف تكون لصالح اليابان . وظهرت سياسات استراتيجية للرد على هذا الخوف والتي تتضمن القيود على تكنولوجيا الطائرات . ويرى الكاتب أن هذا الخوف وإن لم يظهر على شكل سياسات فهذا راجع إلى السياسة الداخلية الأمريكية (Mastanduno 1996, 109).

ولكن ليبرمان يرى انه إذا أصبحت الولايات المتحدة أكثر صلابة في التفاوض مع اليابان وأوروبا فإنها سوف تعمل ذلك بعيدًا عن الاهتمام برفاهية اقتصادها ولكن الأمر له علاقة بالقوة العسكرية (Liberman 1996, 175).

العلاقات الأمريكية اليابانية لو أردنا أن ندخلها في لعبة الاحتمالات تكون كآلاتي :

العلاقات تتجه نحو الانفراج	العلاقات تتجه نحو التصعيد
إذا استمرت الصين بالسياسة التوسعية، وخاصة الخلاف على الأراضي، فعندها قد يسهم هذا في تقوية العلاقات الأمنية مع الولايات المتحدة	إذا قامت الولايات المتحدة بالضغط على اليابان لفتح أسواقها وفضلت اليابان الاقتصاد على الأمن .
إذا استمرت اليابان بالاعتماد على الولايات المتحدة في المجال العسكري، ولم تقم بالاعتماد على نفسها من الناحية الأمنية .	إذا نما الشعور القومي الياباني وازدادت الأصوات التي تدعو إلى أن تكون اليابان دولة طبيعية، وخاصة مع تزامن ذلك مع المطالب الأمريكية لليابان لكي تتحمل مسؤوليات أكبر.

المحور الثاني : العلاقات الروسية –الصينية والعلاقات الروسية – اليابانية .

تعتبر روسيا هي الدولة الرابعة المحورية والتي تساهم في رسم الملامح المستقبلية لشكل العلاقات بين الدول الثلاث السابقة. بدايةً لابد من الإشارة إلى أن تصرفات روسيا وعلاقاتها مع الصين واليابان تعتمد على الوضع الداخلي، فأمام روسيا ثلاثة احتمالات دولة سلطوية، دولة ضعيفة أو دولة ديمقراطية (Menon 1996, 60).

العلاقات الروسية الصينية :

بداية لا بد من أن نشير إلى أن روسيا والصين دولتان متشابهتان إلى حد ما فكلتاهما سيطر عليهما الحزب الشيوعي والذي أقصي عن الحكم في روسيا بينما لا يزال النظام الشيوعي هو القائم في الصين على الرغم من بوادر الضعف التي يمر بها. كما أن الدولتين بحاجة إلى المساعدات والاستثمارات والتكنولوجيا الغربية وهذا يدفع الدولتين نوعا ما إلى التعامل مع الغرب(Austin 95, 111) . ولكن هذا التشابه بين الدولتين لم يخرج العلاقة بين الدولتين من مسرح الاحتمالات فحتى العلاقات الصينية الروسية هي ليست مؤكدة وتعتمد على متغيرات منها العوامل الخارجية وبالأخص التصرفات

الأمريكية واليابانية حيث يعتبر باهالا أن التعاون الإستراتيجي الروسي الصيني هو الرد على التحالف الياباني الأمريكي واستعمال الولايات المتحدة ل ASAEN لاحتواء الصين. كما يرى الكاتب أن الذي يجمع الطرفين هو الرفض لتوسع حلف الناتو أو كما يصفه المحللون الصينيون الشهية الأمريكية نحو التوسع (Bhalla 98, 207) . وهذا ما صرح به أحد المسؤولين الصينيين " لن نتحدى الدول الأخرى، ولكن يجب أن نبقي قوتنا لهزيمة المتحدين من الهيمنة والاستثمار " (Austin 95, 116). فعلى الرغم من أن العداء للولايات المتحدة لا يعني الدعم للتحالف مع روسيا ولكنها تشكل الأساس للعلاقات بين الدولتين . فالمؤيدون للعلاقات مع روسيا ينطلقون من أن روسيا لن تتدخل في الشؤون الداخلية للصين كما فعلت الولايات المتحدة وحتى أن الشعب الصيني يرى أن العلاقات مع روسيا تشكل حماية ضد الضغط الأمريكي(Austin 95, 119) . ولذا نرى أن الاتفاقيات على التكنولوجيا ونقل السلاح حدثت في أوقات كانت الولايات المتحدة تمنع على الصين الوصول إلى تكنولوجيا السلاح، وبعد فترة من تثبيط العزيمة بين الدولتين (Austin 95,121). كما أنه من مصلحة الدولتين أن تشتركا في مصالح مشتركة كي تقللا من التوتر على الحدود بينهما للحفاظ على الاستقرار في كوريا ولمنع اليابان من أن تصبح دولة عسكرية مع قدرة عسكرية هجومية. فموسكو وبكين ليستا في وضع تنافسي أو صراع مع بعضهما (Huan 1991,157). إضافة إلى عامل قوي يجمعهما هو عدم رؤية اليابان معتمدة على نفسها عسكريًا ولذا في حالة اتجهت اليابان إلى الاعتماد على نفسها عسكريًا فإن البديل الوحيد أمام الصين هو الاتجاه إلى موسكو (Huan 1991, 158-159).

أمـــا المتغير الآخر هو نظام الحكم في كلا البلدين فروسيا السلطوية سوف تساعد الصين وسوف تقوم ببيع الأسلحة لها. أما روسيا الممزقة فسوف تكون ضعيفة لكي تقوم بالتوازن ضـــد الصين وبالتالي تلجأ إلى التهدئة (Menon 1996, 61) . فالخيارات أمام الدولتين هـــي واحدة إما دولة قاسية سلطوية أو دولة ديمقراطية تحاول أن تجد لنفسها مجالاً أوسع للحريات الشخصية والتي تتضمن حرية الخطـــاب، التجمع .... الخ (Austin 95,108) . لـــكـــن فـــي المستقبل القريب ضعف روسيا يسهل التعاون أكثر مع الصين عن طريق تخفيض التوتر والذي يمكن أن يقلق الصين. كما أن الصناعة الروسية المدنية هي ليست منافسًا عالميًا، والصناعة التي يمكن أن تنافس فيها روسيا هي صناعة الأسلحة ولكن هذه

الصـــناعة مجمدة خارجيًا، وبالتالي في حال سمح لهما بالبيع خارج العالم الغربي فيمكن لذلك أن يوتر العلاقات (Betts 1993-1994, 51).

ويظهر أنه مع انهيار الاتحاد السوفيتي وتحلل القوات الروسية قامت الصين بتأسيس سيطرة عسكرية على طول الحدود مع روسيا وعرضت وجود قوي في المنطقة (Ross 1997, 34). فمع انهيار الاتحاد السوفيتي زال الخطر والتهديد وزاد من قدرة الصين النسبية في آسيا(Bernstein and Munro 1997, 21) . فضعف الخطر الروسي ساهم في تحسين العلاقات ويمكن تتبع التحسن والتحول الكبير في العلاقات بين الدولتين بعد انهيار الاتحاد السوفيتي حيث نشأت علاقات جيدة بين الدولتين وخاصة انهما بحاجة إلى بعضهما في حالة السلم والتوسع والهيمنة. فالدولتان تسعيان إلى إحراز تطور اقتصادي وهذا يحتاج إلى ضمان الحدود الآمنة وهذه سمة مشتركة فليس من مصلحة الدولتين الدخول في نزاعات حدودية بينهما. ومن جانب آخر إذا حاولت أي منهما الهيمنة على المنطقة أو في حالة فشل التحول الديمقراطي في الدولتين فإنهما بحاجة إلى عدم الدخول في نزاع وخاصة على المدى القريب. فيبدو أن الدولتين تميلان إلى التقارب على الرغم من أنهما تفضلان استعمال مصطلح التقارب والتفاهم وذلك واضح من خلال ما قاله السفير الروسي في بكين أن العلاقات بين الدولتين يجب أن لا تؤذي مصالح دولة ثالثة وبالتالي طبيعة العلاقة ليست تحالفيه ولكن الدولتان اعتمادًا على وزير الخارجية الصين لن تدخلا في تحالف ضد بعضهم (Austin1995, 111). فقيام الصين بشراء الأسلحة الروسية والاتفاق على التعاون في المجال التكنولوجي وإعلان المبادئ التي تم التوقيع عليها بين الصين وروسيا والذي تضمن أن كلا الطرفين لن يدخلا في أي تحالف عسكري أو سياسي ضد بعضهما وأنه لن يتم التعرض للسيادة أو المصالح الأمنية للطرفين واتفاقيات لتوثيق العلاقات الثنائية والتي شملت التعاون العسكري ونمو الاستثمار أيضًا (Austin 1995, 112)توضح هذا التقارب. ولذا يرى أوستن أن العلاقات المستقبلية بين الدولتين هو الحفاظ على العلاقات الجيدة ولكن دون الظهور بشكل رسمي للحفاظ على التكنولوجيا والأسواق (Austin 1995, 123).

وهذا لا ينفي أن العلاقات بين الدولتين تشهد بعض التوترات. فهناك احتمالات لتوتر العلاقات بين البلدين خاصة إذا الصين اتجهت نحو الليبرالية وروسيا باتجاه عدم

الاستقرار السياسي الاقتصادي فإن التعاون بين الدولتين سوف ينقص وبشكل دراماتيكي (Austin 95, 124).

يمكن تلخيص احتمالات العلاقة بين الصين وروسيا بالجدول التالي:

العلاقات تتجه نحو التحسن	العلاقات تتجه نحو التصعيد
إذا قامت الولايات المتحدة بالتدخل في الشؤون الداخلية للبلدين أو حاولت الهيمنة .	إذا أصبحت إحدى الدولتين ديمقراطية والثانية سلطوية .
إذا بقيت الدولتان غير ديمقراطية، أو روسيا ضعيفة .	إذا حاولت الصين الهيمنة .

العلاقات الروسية اليابانية :

لاحظنا فيما سبق تحسن العلاقات الروسية الصينية ولكن هذا التحسن كما سنرى لم يطرأ على العلاقات بين روسيا واليابان . وبداية لابد من الإشارة إلى أن الدولتين لا تزالان تشكان ببعضهما، فهناك خلافاتهما الحدودية على الأراضي في جزيرة كوريل على الحدود الشرقية لبحر (Okholsk) . ومن ناحية ثانية إن الروابط الاقتصادية مازالت ضعيفة (Menon 1996, 59) . ويبدو أنه من الصعب حل المشاكل الحدودية بين الدولتين لأنها مرتبطة بعدم الاستقرار السياسي في روسيا فالأوضاع الداخلية غير المستقرة تجعل من الصعب اتخاذ أي قرار داخلي يخص التنازل عن الأراضي. فروسيا تصر على أنه لن يكون هناك حسم للمشكلة مع اليابان إلا أن يتم حل مشكلة جزيرة كوريل. ومن ناحية أخرى إن عدم الاستقرار السياسي في روسيا والتحول إلى دولة سلطوية يخدم العلاقة مع الصين على حساب اليابان (Menon 1996, 64).

ولكن على الرغم من النظرة التشاؤمية للعلاقات بين الدولتين يرى منون أن هناك عاملاً مهما يجمع الدولتين وهو التصدي للهيمنة الصينية لأن التقارب الروسي الياباني يجعل التعامل مع الهيمنة الصينية أمرا سهلا ويسهل عملية تطوير نظام متعاون في شمال شرق آسيا(Menon 1996, 59). ففي ظل الخوف من الماضي الياباني يرى منون أن احتواء الصين لكي يكون مقبولاً فلابد أن يتم على شكل تحالف إما مع كوريا الجنوبية أو

كوريا الموحدة ولكن بسبب العداء بين الدولتين فإن التحالف الروسي قد يساعد في تشكيل هذا الائتلاف (Menon 1996, 61).

ولكن على المدى القريب يبدو أنه ليس هناك حل لأن ذلك يتطلب تنازلات غير مستعد لها الطرفان. (Menon 96، 65-67). والأمر الذي يعقد المسألة هو أن اليابان لا تريد أن تقدم المساعدات لروسيا إلا بعد حل النزاع على الأرض (Menon 1996, 73).

ولكن يبقى محاولة نهوض الصين ومستقبل الوجود الأمريكي في اليابان الغير مؤكد يمكن أن يسهل عملية تطوير نظام متعاون في شمال شرق أسيا(Menon 1996, 59).

احتمالات العلاقة بين اليابان وروسيا تتلخص بالجدول التالي:

العلاقات تتجه نحو التحسن	العلاقات تتجه نحو التصعيد
إذا تم الاتفاق بين الدولتين على مشكلة الحدود، أو على الأقل تم التفاهم على تحسن العلاقات وبعد ذلك تحل المشكلة. إذا لم تقم اليابان بربط مشكلة الأرض بتقديم المساعدات لروسيا	إذا لم تحل المشاكل على الأراضي وقلت الثقة بين الدولتين .
محاولة الصين الهيمنة والتحالف الروسي الياباني لصد الهيمنة الصينية	

المحور الثالث : العلاقات الصينية – الإقليمية والعلاقات اليابانية – الإقليمية:

على الرغم من أن العلاقات المحورية تدور حول الدول الأربع السابقة إلا أنه لا يمكن إغفال عامل مهم يدخل في إطار رسم العلاقات المستقبلية وإن كان بوتيرة أقل . فمن ناحية العلاقات الإقليمية تلعب دورًا وخاصة إذا ما آخذنا بعين الاعتبار أن المنطقة غير مستقرة إقليميًا وإننا لا نتحدث عن سياسة موحدة لدول شرق آسيا . ومن ناحية أخرى أن العلاقات بين الدول في شرق آسيا قد تساهم في ترجيح كفة اليابان أو الصين .

وإذا ما حاولنا معرفة كفة من ترجح نجد أن بعض المحللين يرون أن العلاقة اليابانية الإقليمية هي أفضل ويرجحون الكفة اليابانية وبعض الكتاب يرون العكس. فروي مثلا يرى أن المنطقة سوف تكون في تكيف أفضل مع بناء الصين لقوتها والسبب يعود إلى التاريخ، فتاريخ العداء الصيني يشحب مقارنة مع التاريخ العدائي الياباني(Roy 94,155)

فهـناك نمو عسكري صيني في المنطقة ليس مرحب به مع نمو دفاعي كبير ولكن هناك معارضـة من قبل دول آسيا بسبب المشاركة اليابانية في قوات حفظ السلام . ولذا يرى روي أنـه لـيس هناك تحرك منطقي ضد الصين بأكثر من التهدئة، وأن المنطقة مستعدة للتسامح مع القوة العسكرية الصينية ولكن ليس من المحتمل أن يتم تشكيل تحالف متوازن ضـد الصـين إلا أن تقوم الصين بتهديد الدول الأخرى (Roy 1994, 153). فاليابان تواجـه مشـكلة كبـيرة في التعامل مع دول شرق آسيا ويرجع ذلك إلى فشل اليابان في التخلص من الإرث التاريخي الإمبريالي لليابان فعلى الرغم من مرور خمسين عامًا على الـتحول الياباني إلى دولة اقتصادية ومعتمدة على الولايات المتحدة في الجانب العسكري إلا أن ذلك لم يلغ الذاكرة الآسيوية . وهذا ما جعل كريستوف يرى أن صميم التوتر يعود إلـى عدم اعتذار اليابان عن الحرب، فمشاعر العداء لليابان من قبل الصينيين والكوريين لهـا جذور عميقة ومستمدة بشكل كبير من تصرفات اليابان قبل الحرب العالمية الثانية وعلـى الـيابان أن تنهي مسألة الماضي قبل أن تستطيع المنطقة أن تتقدم للأمام. ويرى كريسـتوف أنه لا يمكن التعويل على نهاية الجيل الحالي لتنتهي أزمة العداء لليابان لأن الكوريين مازالوا يتذكرون ما فعلته اليابان في القرن السادس عشر-38 ,Kristof 1998) (39. وبالتـالي المشـكلة بـاقية إلا أن تقـدم اليابان الاعتذار والتعويض للضحايا حتى يـتم بـناء الثقة وكسب القبول من الصين وكوريا كدولة مجاورة يوثق بها. وهناك عامل آخـر يضـاف إلـى العدائية وهو الحسد النابع من التفوق الاقتصادي والنجاح العسكري السابق (Kristof 1998, 42) .

إلا أن جونسـون وكيبين رأوا العكس حيث أشاروا إلى أن دول ASEAN نادوا بالقيادة اليابانـية . فسـنغافورة وفليبين وتايلاند هم عجلوا اليابان لإظهار القيادة الإقليمية . وهم مسـتعدون لـترك التاريخ وراءهم وتشجيع دور الموازن (Johnson and Keebn 95, 110). وهـذا التصـرف له علاقة بالصين، فالصين لديها العديد من المشاكل مع الدول الآسـيوية فهـناك مشاكل حدودية صينية مع معظم الدول المجاورة فهي على نزاع مع اليابان على جزيرة (Diaoyv/Senkaku) ،مع فيتنام على جزيرة (Paracel)، مع فيتنام وماليزيا والفليبين وبوني على جزيرة (Spartly) . ولديهـا خلاف أيضا مع فيتنـام على (Tonkin) (Ross 1997, 34). وهـذا مـا دفع روس إلى الاعتقاد أن التوسع الصيني وسيطرته على أراض تدعي الفليبين أنها لها أدى إلى تخوفات في المنطقة بكاملها وتعكر

العلاقات الصينية مع ASEAN (Ross 1997, 34). كمـا أن هناك تصـرفات صينية تـدل على أن الدول المجاورة يمكن أن تجد العيش مع القوة الصينية غير مرضي وذلك يـرجع إلى التصرفات الهجومية الصينية على العالم من وقت إلى وقت، فالصين أشارت إلـى أنها مستعدة لاستعمال القوة لتسوية الخلافات حتى في الأوقات التي لا تكون أرضها تحت الهجوم(Roy 1995, 156). والخوف الاكبر من الصين ينبع من النزاع على البحر الصـيني فالرغـبة في التوسع البحري يعكس الرغبة في الهيمنة. فالصين تسعى إلى أن تكـون الدولة الوحيدة التي تربط بين المحيط الهادئ والمحيط الهندي (Bernstein and Munro 1997, 30).

كمـا أنه مع الزيادة في الإنفاق العسكري الصيني يزداد الخوف الإقليمي من التصرفات الصينية فهذه الدول تخاف من أن تحاول الصين العودة إلى الإمبراطورية الصينية . ويبدو أن دول آسيا اختارت أن تتصرف مع الصين على أساس التهدئة (APPEASEMENT) أولا. والدلـيل على ذلك أن معظم دول آسيا باستثناء اليابان لم تعط أي رد سياسي على المشكلة في الصين، فلا دولة آسيوية انتقدت عملية الإخماد العنيفة للحركة الديمقراطية في الصين في ١٩٨٩ بل على العكس كوريا الشمالية وفيتنام والهند والباكستان أعربوا عن دعمهـم وتفهمهـم للإجـراءات الشديدة واتهموا الأجانب والغرب بالتدخل في الشؤون الداخلـية للصين . وحتى اليابان التي فرضت الحصار على الصين عادت بنوكها للتعامل مع بكين وهذا القرار كان مدعومًا من قبل الحكومة اليابانية(Huan 1991, 152) . كما أن دول شرق وجنوب آسيا اتفقت على اجتناب الغضب الصيني وتجنب المزيد من التوتر فـي المـنطقة إزاء المـناورات الصينية التي قامت بها في ١٩٩٦قرب ساحل تايوان. فالـيابان وصفت المناورات أنها غير سارة وأنها لا تشكل أية مشكلة للقانون الدولي لأنها تجري في بحار مفتوحة . وكذلك صدر في الفيلبين بيان هادئ دعا إلى التحفظ والحد من نطـاق العملـيات . أمـا تـايلاند فقد أيدت بكين، حيث أكدت على أحقيتها في إجراء المناورات داخـل حـدودها

(نـافع ١٩٩٩، ١٥١). بالإضـافة إلى ذلك لما دخلت الصين في نزاع مع إحدى دول ASEAN عـندما قامـت في ١٩٩٤ بإرسال تسعة قوارب بحرية إلى المنطقة المتنازع علـيها مع الفليبين وقامت باعتقال الصيادين الفلبيين والبناء في الجزيرة وبترك قوات في المـنطقة . دول آسـيا لم تقم بإدانة الصين على خرقها الاتفاق المعقود بينهم، بل قامت

العديـــد من الدول بإصدار تصاريح يتأسفون على تصاعد التوتر وينادون الأطراف إلى تجنـــب اســـتعمال القوة. ففي ٩٥ في اجتماع عادي للصين مع دول ASEAN قامت الدول بتسليم رسالة إلى الصين في الغذاء وبطريقة غير رسمية يطالبون فيها الصين بأن تنهـــي الوجود العسكري في الجزيرة ولكن الصين رفضت . ولذا نرى بوضوح كيف أن الدول لم تحرك ساكنًا على الخرق الصيني الواضح للتفاهم مع ASEAN بعدم استخدام القـــوة ضد أعضائها. كما يتضح أن الصين قامت بذلك رغم أنها تحتاج إلى التكنولوجيا والاستثمار من دولASEAN (Segal 1996, 121-123).

ولكن هذه السياسة المتبعة لا تنفي صعوبة معرفة الخيار الذي سوف تتبعه الدول الآسيوية مـــع الصين وذلك يرجع إلى عدم وجود سياسة موحدة لدول آسيا اتجاه الصين ولاختلاف المصالح الدول في شرق آسيا مع الصين (Segal 1996, 113). فالإطار الأمني والذي يعرف ب ARF لم يصل إلى مستوى إدارة النزاعات أو حل النزاعات (Bhalla 1998, 207) ، بل يوصف على أنه مثل نادي الغولف أو شجار لرجال مهذبين (Segal 1996, 115).

وربمـــا عـــدم قدرة دول شرق آسيا على التوحد دفعها إلى اتباع سياستين إضافيتين في الـــتعامل مع الصين . فإضافة إلى التهدئة وعدم الدخول في مواجهة مباشرة مع الصين تقـــوم دول شـــرق أسيا بتقديم المساعدة للتواجد الأمريكي فأي دعم للقوات الأمريكية هو موجـــه بطريقة غير مباشرة للصين لأن اليابان في حلف مع الولايات المتحدة، وربما هذا ما دفع جالاجهر إلى القول أن الصين هي الدولة المحتملة لأي تعاون عسكري. فاليابان بالـــرغم مـــن القوة الاقتصادية الهائلة ولكنها من المتوقع أن تبقى قزمًا عسكريًا مع بقاء المعاهدة الأمنية العسكرية مع الولايات المتحدة. فالخوف من احتمالية العنف في آسيا بعد الحرب الباردة جعل حكومة سنغافورة وماليزيا تعرض تسهيلات مينائية للولايات المتحدة (Gallagher 1994, 184) . أمـــا السياســـة الثالـــثة فهـــي التداخل الاقتصادي فدول ASAEN تحـــاول أيضـــا أن تخلق الرادع عن طريق الربط الاقتصادي مع الصين فقد قامت سنغافورة مثلاً بتوسيع علاقاتها الاقتصادية مع الصين (Gallagher 94, 185) .

وبالتالـــي لـــيس واضحًا أي سياسة سوف تتبعها الدول الآسيوية، فهذا يعتمد على تطور الإطار الذي يجمعهم وعلى مصالح الدول الآسيوية بشكل فـــردي، وثانيًا على تصرفـــات الصـــين واليابان مع الدول الآسيوية.

ويمكن تلخيص العلاقات الإقليمية في منطقة شرق آسيا بالجدول التالي :

العلاقات اليابانية الآسيوية	العلاقات الصينية الآسيوية
العلاقات جيدة	
إذا قامت اليابان بمعالجة الإرث الإمبريالي الياباني، وقدمت الاعتذار للدول في شرق أسيا، وقدمت التعويضات للضحايا	إذا لم تقم الصين بمحاولة التوسع على الأرض ولم تعتد على الدول وتهددها
العلاقات سيئة	
إذا قامت اليابان بتوسيع قدرتها العسكرية دون أن تقدم الاعتذار وتحركت نحو الهيمنة على المنطقة .	إذا ازداد التوجه نحو التسلح وقامت الصين بالتوسع على حساب الدول ولم تستمر دول أسيا في سياسة التهدئة .

المحور الرابع : العلاقات الصينية اليابانية

إن العلاقات اليابانية الصينية علاقات شائكة تتسم بالتناقض فاليابان بالنسبة للصين يقدرونها يكرهونها، يخافونها، يناصرونها ويحاكمونها . كما ترى على أنها دولة غازية وحشية، نموذج اقتصادي، تهديد عسكري، مدخل رئيس للمساعدات والتكنولوجيا ومفضلة على الولايات المتحدة (Willson 1995, 91) . فالصين واليابان يشكان في بعضهما البعض فهما قويتان وغاضبتان. والسبب التاريخي لهذه النظرة انه عادة كان توسع دولة يكون على حساب دولة أخرى، إضافة إلى أن الدولتين تتنافسان على أن تكون الدولة المقربة من الولايات المتحدة (Kristof 1998, 43).

وهذا التناقض في الرؤية يدفع الباحثة إلى المرور السريع على أهم القضايا التي يمكن أن توضح العلاقة المستقبلية بين البلدين . إن أهم القضايا التي تجلب التوتر بين البلدين هي الخوف الصيني من أن اليابان قد تتجه إلى التسلح مع نهاية تحالفها مع الولايات المتحدة فعلى الرغم من أن تقرير ناي أكد على العلاقات اليابانية الأمريكية ولكن ذلك لم يخفف من القلق الصيني من أن تقوم الولايات المتحدة بدفع اليابان إلى التسلح لكي تتحمل اليابان النصيب من المجازفة في التكاليف (Christensen 1999, 60-61). ويبدو أن الاتفاق على إكمال العلاقات اليابانية الأمريكية لم يتوقف عند اتفاق ناي بل تطور مع تدرج

الاتفاقـــات ففي ٩٦ اصدر الرئيس كلينتون ورئيس الوزراء الياباني ما يسمى ب (Joint Communiqué)حيـــث تم الاتفاق فيه على الضمان الياباني للقوات الأمريكية بالوصول إلى القواعد. وفي ١٩٩٧ تم هناك مراجعة للقواعد الدفاعية بين اليابان والولايات المتحدة، حيـــث تـــم وضع دور جديد لليابان في التحالف يشمل التعاون العملي ودورها كمخابرات والإشراف والمراقبة. ولكن الخوف الصيني تصاعد مع الاتفاقية على أبحاث (Threatre Missile Defense) (Christensen 1999, 63-64). وهـــذا التطور يدفع الصين إلى سياســـة عدائية لان أي اتفاق هو موجه ضد الصين ولذا يرى كريستين أنه على الولايات المـــتحدة أن تبعد اليابان عن إنتاج هذا السلاح لأن ذلك يفتح المجال لمحادثات ثلاثية في المـــنطقة. ولأنها إذا دخلت مع اليابان في هذا البرنامج فهي بذلك تكون مجبرة على دعم اليابان في أثناء الحروب (Christensen 1999, 77). ولـــذا يرى كريستين أن أفـــضل نظـــــام في آسيا يقوم على الأطراف الثلاثة الولايات المتحدة والصين واليابان لأنه بذلك تستطيع كل دولة أن تلعب دور الموازن والرقيب . ففي حالة استمرار الولايات المتحدة والـــيابان فـــي هـــذا البرنامج فإن الصين قد تتجه إلى التسلح، وقد يكون رد فعلها تعجيل توحيدها مع تايوان والضغط على مشكلة الجزيرة مع اليابان (Christensen 1999, 79-80).

القضـــية الثانـــية هي تايوان فالصينيون يرون أن اليابان لديها معارضة عاطفية لانضمام تايوان إلى الصين لأن تايوان كانت مستعمرة يابانية قديمة من ١٨٩٥-١٩٤٥.إضافة إلى ذلـــك تايوان هي أقرب ممر بحري لليابان وتايوان ترى على أنها حليفة محتملة لليابان ضد الصين (Christensen 1999, 63).

والقضية الثالثة هي إدانة الصين لاستمرارها في التركيز على الماضي البعيد والأمر ظهر بشـــكل واضـــح في الذكرى الخمسين للحرب العالمية الثانية حيث استعملت الصين هذه المناسبة للتركيز على الجرائم اليابانية بحق الشعب الصيني (Green and Self 1996, 48).

أمـــا القضية الرابعة فهي الخلافات على جزيرة Senkaku أوDiaoyuchain. فيرى كريستوف أن الصين يمكن أن تستخدم القوة لضم الجزيرة لسببين لان إحصائية جغرافية اقترحت وجود بترول وغاز في المنطقة، كما أن ضم هذه الجزيرة يمكن أن يدعم موقف الرؤســـاء الصينيين ويعطيهم الشرعية (Kristof 98, 48) . ويرى كـــريستوف انه من

غـير المحـتمل أن تتدخل الولايات المتحدة في نزاع على جزيرة ليست معروفة بالنسبة للأمريكيين، ولكـن إذا حـدث هذا يعتبر ذلك نهاية للمصداقية الأمريكية في الباسيفيك (Kristof 98, 49).

أما القضية الخامسة فيراها نافع تعود إلى السياسات الاقتصادية لكل منهما، والأزمة ناتجة عـن إصـرار الـيابان بمطالبة الصين بتخفيض قيمة عملتها من أجل دفع الاقتصاديات المـتدهورة في دول النمور للانتعاش. ولكن الصين ترفض ذلك وتحمل اليابان مسؤولية هـذا الـتدهور لأن اليابان ساعدت الدول الآسيوية في التوسع غير المحسوب لكي يبقى اقتصادها مزدهرًا (نافع ١٩٩٩، ١٦٠). وهناك أيضا مصدر آخر للنزاع وهو المنافسة على جنوب شرق آسيا لأنها منطقة غنية المصادر وصناعية (Roy 1994, 163) .

العلاقات المستقبلية بين الدولتين :

الـنظرة المسـتقبلية غير واضحة ولذا نرى مثلاً أنه لدى جرين وسلف دلائل على تغير السياسة اليابانية اتجاه الصين من الليبرالية التجارية إلى الواقعية المعارضة، ففي ٩٤ أخذ رئـيس الـوزراء الياباني الجديد موقف أكثر تصلبًا بشأن التجارب النووية الصينية. كما قامـت اليابان بدعوة نائب الرئيس التايواني إلى اليابان وأبلغت سفير الصين في طوكيو أنها سوف تعلق المساعدات إلى بكين كاحتجاج على استمرار التجارب النووية (Green and Self 1996, 36) . والتغيير في نظـر جرين وسلف يرجع إلى مجيء جيل جديد إلـى الحكـم فـي اليابان، وهذا الجيل الثاني أزاح بعض الذين تربطهم روابط قوية مع اليابان، فالصين فقدت تحالفها مع المحافظين واليساريين. ويبدو أنه ليس هناك إجماع على موضـوع الصـين والأمـن الجماعي في الحزبين LDP وNFP ولكن يبدو أن الزخم والتحرك واضح في اتجاه التغيير مع الصين(Green and Self 1996, 45-47).

فالنظرة التشاؤمية نابعة أيضًا من عدم التوازن التجاري بين البلدين، فعدم التوازن ساهم فـي حساسـية اليابان فاستنادًا إلى الأرقام من وزارة المالية اليابانية، اليابان لديها عجز تجاري مع الصين ما يقارب ١٤ بليون دولار في ٩٥، فالاستيراد مـن الصين إلى اليابان نما بنسبـة ٣٠% فـي ٩٥ مقارنـة ١٧% نمو في الصادرات اليابانية للصين (Green and Self 1996, 49-50). كمـا أن المتشائمين يخشون أن الاعتمادية سوف تعرض اليابان إلى

غـير المحـتمل أن تتدخل الولايات المتحدة في نزاع على جزيرة ليست معروفة بالنسبة للأمريكيين، ولكـن إذا حـدث هذا يعتبر ذلك نهاية للمصداقية الأمريكية في الباسيفيك (Kristof 98, 49).

أما القضية الخامسة فيراها نافع تعود إلى السياسات الاقتصادية لكل منهما، والأزمة ناتجة عـن إصـرار الـيابان بمطالبة الصين بتخفيض قيمة عملتها من أجل دفع الاقتصاديات المـتدهورة في دول النمور للانتعاش. ولكن الصين ترفض ذلك وتحمل اليابان مسؤولية هـذا الـتدهور لأن اليابان ساعدت الدول الآسيوية في التوسع غير المحسوب لكي يبقى اقتصادها مزدهرًا (نافع ١٩٩٩، ١٦٠). وهناك أيضا مصدر آخر للنزاع وهو المنافسة على جنوب شرق آسيا لأنها منطقة غنية المصادر وصناعية (Roy 1994, 163) .

العلاقات المستقبلية بين الدولتين :

الـنظرة المسـتقبلية غير واضحة ولذا نرى مثلاً أنه لدى جرين وسلف دلائل على تغير السياسة اليابانية اتجاه الصين من الليبرالية التجارية إلى الواقعية المعارضة، ففي ٩٤ أخذ رئـيس الـوزراء الياباني الجديد موقف أكثر تصلبًا بشأن التجارب النووية الصينية. كما قامـت اليابان بدعوة نائب الرئيس التايواني إلى اليابان وأبلغت سفير الصين في طوكيو أنها سوف تعلق المساعدات إلى بكين كاحتجاج على استمرار التجارب النووية (Green and Self 1996, 36) . والتغيير في نظـر جرين وسلف يرجع إلى مجيء جيل جديد إلـى الحكـم فـي اليابان، وهذا الجيل الثاني أزاح بعض الذين تربطهم روابط قوية مع اليابان، فالصين فقدت تحالفها مع المحافظين واليساريين. ويبدو أنه ليس هناك إجماع على موضـوع الصـين والأمـن الجماعي في الحزبين LDP وNFP ولكن يبدو أن الزخم والتحرك واضح في اتجاه التغيير مع الصين(Green and Self 1996, 45-47).

فالنظرة التشاؤمية نابعة أيضًا من عدم التوازن التجاري بين البلدين، فعدم التوازن ساهم فـي حساسـية اليابان فاستنادًا إلى الأرقام من وزارة المالية اليابانية، اليابان لديها عجز تجاري مع الصين ما يقارب ١٤ بليون دولار في ٩٥، فالاستيراد مـن الصين إلى اليابان نما بنسبـة ٣٠% فـي ٩٥ مقارنـة ١٧% نمو في الصادرات اليابانية للصين (Green and Self 1996, 49-50). كمـا أن المتشائمين يخشون أن الاعتمادية سوف تعرض اليابان إلى

المشاكل الداخلية الصينية، فالصين يمكن أن تستعمل قوتها الاقتصادية لتصبح دولة عظمى عسكرية(Green and self 1996, 50).

ولكـــن النظرة التشاؤمية واحتمالية التصادم يقابلها نظرة تفاؤلية . فالمتفائلون يركزون علـــى الناحـــية الاقتصادية، فهم مازالوا يؤمنون أن المصالح المشتركة الاقتصادية سوف تنقل العلاقة إلى المستقبل وهذا الجدل اعتمد على الأرقام حيث ارتفعت التجارة بنسبة ٢٥ % في ١٩٩٥، وفي النصف الأول من عام ١٩٩٥ الاستثمار الياباني كان أعلى من نفس الفترة من العام السابق (Green and Self 1996, 49).

وهذا ما يؤكده ويلسن حيث يرى أن الدولتين تريدان توسيع مستوى التجارة والاستثمار، ويدعمـــان باتجـــاه تطوير أي نظام يمكن أن يدعم هذا التطور. وهما مهتمان بالتكلم عن الأمـــن والســـيطرة علـــى الأسلحة وتدعمان الأمم المتحدة. وفي نفس الوقت تخافان من الحماية في التجارة الدولية على الرغم من انهما يمارسانها(Willson 1995, 104).

إضافة إلى ذلك هناك عاملاً يجمعهم وهو أن اليابان لا تريد أن تكون الصين ضعيفة ولذا قامت بإمدادها بالمساعدات والقروض ففي عام ١٩٩٠ أعطت اليابان الصين قرضًا مقداره ٣٦، ٥بلـــيون دولار وهذا المبلغ عبارة عن جزء من قرض يبلغ ٨١٠ بلايين بين الفترة ٩٠-٩٥ . هذا إضافة إلى الاتفاقات التجارية بين الدولتين .(Willson 1995, 102) .

وهـــذا التضارب انعكس على التعامل الياباني اتجاه الصين والتي كانت خليط بين سياسة الاحـــتواء المـــرن وهـــذا الاحـــتواء يمكـــن رؤيته من توسيع الحوار الأمني مع منطقة ASEAN والـــتقرب مـــن روسيا (Green and Self 1996, 51). أما سياسة التقييد فيمكـــن رؤيتها في استخدام سياسة تعليق المساعدات للرد على التصرفات اليابانية. ففي ١٩٩٥ تم تعليق منحة للصين احتجاجًا على التجارب النووية الصينية (Green and Self 1996, 53) .

وكما تم الإشارة مسبقا إن العلاقات بين الدولتين ليستا رهينة العلاقة الثنائية بل هناك دول أخـــرى قد تعقد العلاقة بين الدولتين أو تحسنها . وهذه النظرة هي التي دفعت ويلسن إلى رؤيـــة العلاقة بين الصين واليابان في المستقبل أنها سوف تكون مستقرة في عالم متعدد الأقطاب تكون فيه روسيا ضعيفة، الولايات المتحدة والصين واليابان منشغلون في أمورهم الداخلـــية . وهذا السيناريو يراه ويلسن أكثر واقعية من الخيارين اللذين يطرحاهما ويقوم علـــى أســـاس العدائـــية بين الدولتين، أما الثاني فيوحد بين الدولتين على أساس محاولة

الولايات المتحدة أن تفرض نفسها على الدولتين (Willson 1995, 92). ولكن يبدو أن ويلسن استبعد الاحتمال القائم على الاتحاد الثلاثي بين الولايات المتحدة، الصين واليابان . وهذا ما دفع روي إلى القول أنه في ظل غياب العدو ترى كل من الدولتين نفسيهما على أنهما الأعداء (Roy 1994, 164) . وبالتالي هناك عامل مهم قد يلعب دورا في المنطقة فإذا وجد عدو مشترك للدولتين فإن هناك احتمالية لتحسن العلاقات والعدو المشترك الأقرب في ظل الظروف هي الولايات المتحدة .

ولابد من الإشارة إلى نقطة هامة تم ذكرها سابقًا وهي انه إذا قامت اليابان بإتباع سياسة Reluctant Realism فهناك احتمالية كبيرة للتقارب الصين الياباني لأن الصين غير متقدمة تكنولوجيا وبالتالي التهديد لليابان يأتي من الولايات المتحدة . فإذا ساءت العلاقات الأمريكية مع الدولتين فإنه من المرجح أن تقوى العلاقات . كما أن هناك عاملاً قد يساهم في تحسين العلاقات وهو أن الخوف الياباني من الصين يختلف عن النظرة الأمريكية للخطر الصيني وهذا يتضح أكثر من ما قاله رئيس مؤسسة نوميرا للأبحاث :

" للولايات المتحدة، فقط بعد عشرين سنة أو أكثر الصين سوف تشكل تهديدًا عسكريًا خطرًا للولايات المتحدة، فعلى الرغم من أنها قوة عسكرية في المنطقة الولايات المتحدة سوف تكون حساسة للتهديد العسكري من الصين أو من أي منطقة أخرى . بينما اليابان مع الآخذ بعين الاعتبار قدراتها الدفاعية المحدودة سوف تشعر أن الخطر اقرب بكثير " (Green and Self 1996,45). وهذا الاختلاف في قرب الخطر قد يبعد الولايات المتحدة واليابان ويجعلهما يتصرفان بطرق مختلفة وإن كانا متفقين على الخطر الصيني ولكن الآليات قد تختلف .

مقارنة بين اليابان والصين :

روي عقد مقارنة بين قوة اليابان والصين ومدى تأثير الدولتين على الأمن في المنطقة، وقد خلص إلى النتيجة أن الصين أخطر على أمن المنطقة على المدى البعيد أكثر من اليابان ويعتمد في تحليله على أن الصين تمتلك مقومات اقتصادية هائلة في الوقت الذي ورثت فيه اليابان الضعف الأمر الذي أدى إلى خلق شكوك حول قدرة اليابان على الحفاظ على مستواها الاقتصادي. فالتطور الاقتصادي الصيني سوف يجعل الصين أكثر تأكيدًا وأقل ميلاً إلى التعاون مع جيرانها. وهذه المقومات تجعلها أكثر ميلا إلى استخدام القوة

الولايات المتحدة أن تفرض نفسها على الدولتين (Willson 1995, 92). ولكن يبدو أن ويلسن استبعد الاحتمال القائم على الاتحاد الثلاثي بين الولايات المتحدة، الصين واليابان . وهذا ما دفع روي إلى القول أنه في ظل غياب العدو ترى كل من الدولتين نفسيهما على أنهما الأعداء (Roy 1994, 164) . وبالتالي هناك عامل مهم قد يلعب دورا في المنطقة فإذا وجد عدو مشترك للدولتين فإن هناك احتمالية لتحسن العلاقات والعدو المشترك الأقرب في ظل الظروف هي الولايات المتحدة .

ولابد من الإشارة إلى نقطة هامة تم ذكرها سابقًا وهي انه إذا قامت اليابان بإتباع سياسة Reluctant Realism فهناك احتمالية كبيرة للتقارب الصين الياباني لأن الصين غير متقدمة تكنولوجيا وبالتالي التهديد لليابان يأتي من الولايات المتحدة . فإذا ساءت العلاقات الأمريكية مع الدولتين فإنه من المرجح أن تقوى العلاقات . كما أن هناك عاملاً قد يساهم في تحسين العلاقات وهو أن الخوف الياباني من الصين يختلف عن النظرة الأمريكية للخطر الصيني وهذا يتضح أكثر من ما قاله رئيس مؤسسة نوميرا للأبحاث :

" للولايات المتحدة، فقط بعد عشرين سنة أو أكثر الصين سوف تشكل تهديدًا عسكريًا خطرًا للولايات المتحدة، فعلى الرغم من أنها قوة عسكرية في المنطقة الولايات المتحدة سوف تكون حساسة للتهديد العسكري من الصين أو من أي منطقة أخرى . بينما اليابان مع الآخذ بعين الاعتبار قدراتها الدفاعية المحدودة سوف تشعر أن الخطر اقرب بكثير " (Green and Self 1996,45). وهذا الاختلاف في قرب الخطر قد يبعد الولايات المتحدة واليابان ويجعلهما يتصرفان بطرق مختلفة وإن كانا متفقين على الخطر الصيني ولكن الآليات قد تختلف .

مقارنة بين اليابان والصين :

روي عقد مقارنة بين قوة اليابان والصين ومدى تأثير الدولتين على الأمن في المنطقة، وقد خلص إلى النتيجة أن الصين أخطر على أمن المنطقة على المدى البعيد أكثر من اليابان ويعتمد في تحليله على أن الصين تمتلك مقومات اقتصادية هائلة في الوقت الذي ورثت فيه اليابان الضعف الأمر الذي أدى إلى خلق شكوك حول قدرة اليابان على الحفاظ على مستواها الاقتصادي. فالتطور الاقتصادي الصيني سوف يجعل الصين أكثر تأكيدًا وأقل ميلاً إلى التعاون مع جيرانها. وهذه المقومات تجعلها أكثر ميلا إلى استخدام القوة

(Roy 1994, 150) مـــن ناحية أخرى إن الصين تمتلك الصفات التي اعتبرها ستيفان ديفـيد عوامـــل تقـــرب من احتمالية الحرب، فالصين من دول العالم الثالث غير مستقرة وســـلطوية. فالرؤساء في دول العالم الثالث أكثر احتمالية لاتخاذ قرارات عدائية لتحويل الـــرأي العام المحلي من المشاكل الداخلية، أضف إلى ذلك أنها غير راضية . فلو نظرنا إلى اليابان وإمكانية اتخاذ القرار باستخدام القوة لوجدنا أن مثل هذا الأمر غير ممكن في الوقت الذي يصرح فيه القياديين الصينيين باستخدام القوة حتى في الداخل . فالصين قادرة على التحريك الشعبي لاستخدام القوة(Roy 1994, 160-162) .

كمـــا أن الصـــين تجمع بين الارتفاع في نسبة النمو مع أراضي واسعة وقاعدة سكانية بعكس اليابان الصغيرة المساحة وحجم السكان المتوسط. والإمكانيات الصينية هذه تعطيها الأفضلية في تصريف البضائع محليًا. إضافة إلى أنها مكتفية ذاتيًا في صناعة الغذاء وتنتج معظـــم الطاقـــة التـــي تحتاجها بينما اليابان تعتمد على الاستيراد . كما أن هناك أفضلية للصـــين عـــن طـــريق الصينيين الذين يعيشون في المناطق ويعطون أفضلية للتعامل مع الصين فمثلا في إندونيسيا هناك ٥% صينيون يسيطرون على أكثر من ٧٥% من الثروة، ويفضلون أن يتعاملوا مع الصينيين (Roy 1994, 155).

العلاقات اليابانية الصينية المستقبلية يمكنها تلخيصها في الجدول التالي :

العلاقات اليابانية الصينية في تحسن	العلاقات اليابانية الصينية في حالة تصعيد
إذا تم حل مشكلة المناطق المتنازع عليها	إذا لجـــأت الصين لاستعمال القوة لحل المشـــاكل على الأرض مع اليابان، أو استعملت القوة للاستيلاء على الأراضي في بحر الصين الجنوبي أو لغزو تايوان
إذا استمرت اليابان في تقديم القروض للصين وعدم تقييد الصين	إذا تأزمت المشكلة الاقتصادية في دول شرق آسيا وأصرت اليابان على أن تقوم الصين بتخفيض عملتها

إذا تأزمت العلاقات اليابانية الأمريكية . واتبعت اليابان سياسة Reluctant Realism	إذا لم تعتذر اليابان عن جرائم التي ارتكبتها في الحرب العالمية الثانية. وتركيز الصين على الماضي
إذا انسحبت الولايات المتحدة من المنطقة أو انشغلت بأمورها الداخلية وانشغلت اليابان والصين بأمورهم الداخلية أيضا	التوجه الصيني أو الياباني نحو التسلح النووي
إذا ظهر خطر روسي	توسيع الفجوة في الميزان التجاري بين البلدين

احتمالات الاستقرار والتوتر في شرق آسيا					
الولايات المتحدة	روسيا	اليابان	الصين	دول شرق آسيا	النتيجة
القائدة	ضعيفة او ديمقراطية	حليفة للولايات المتحدة	راضية عن الوضع	مؤيدة للتواجد الامريكي	استقرار في شرق
القائدة	سلطوية ومتحالفة مع الصين	حليفة مع اولايات المتحدة	سلطوية أو غير راضية ومتحالفة مع روسيا	حيادية	توتر
القائدة	ضعيفة	حليفة مع الصين على اساس ان التهديد الاقتصادي يأتي من الولايات المتحدة	حليفة مع اليابان	حيادية أو متعاونة مع الصين واليابان أو الولايات المتحدة	توتر
القائدة	ضعيفة	حليفة مع الولايات المتحدة	متحدية أو دولة تحاول السيطرة على آسيا	حيادية أو تتوازن ضد الصين	توتر
تعاون امريكي صيني	ضعيفة	معارضة للتقارب الامريكي الصيني	متعاونة مع الولايات المتحدة	حيادية	توتر
انسحاب الولايات المتحدة من شرق آسيا	ضعيفة	تحاول السيطرة على شرق آسيا او نزاع بين البلدين على احدى القضايا	تحاول السيطرة على شرق آسيا او نزاع بين البلدين على احدى	حيادية أو الى جانب طرف من الأطراف	توتر
انسحاب الولايات المتحدة من شرق آسيا	ديمقراطية او متعاونة مع اليابان	متعاونة مع روسيا	تحاول السيطرة على شرق آسيا	متحالفة مع روسيا واليابان	توتر
انسحاب الولايات المتحدة أو استمرار تواجدها	ضعيفة	متحالفة مع الولايات المتحدة او مع دول شرق آسيا	نزاع بين الصين ودول شرق آسيا	نزاع مع الصين	توتر
الولايات المتحدة مشغولة بأمورها الداخلية	مشغولة بأمورها الداخلية	ديمقراطية ومتعاونة مع الصين	ديمقراطية ومتعاونة مع الصين	علاقة جيدة مع اليابان والصين	استقرار في شرق

الفصل الرابع

الاتحاد الأوروبي ودوره العالمي

مقدمة

إن انهـيار الاتحاد السوفيتي لعب دورا كبيرا في تغيير مجريات الأحداث في أوروبا فقط كانـت الخـريطة السياسية في أوروبا واضحة لما يقرب من خمسين عامًا، منقسمة إلى معسـكرين اشـتراكي ورأسمالي . ففي ظل الحرب الباردة هذه عاشت أوروبا استقرارًا حيـث أنهـا لـم تشهد حربا فعلية. ولكن هذا الانهيار خلط الأوراق في أوروبا ووضع مصطلح الغرب الذي نشأ مع نهاية الحرب الباردة أمام مفترق طرق. فأصبحت مسرحًا لا يـبدو فيه الأمر واضحًا ولذا سوف تحاول الباحثة في هذا القسم استعراض السيناريوهات لترتيب أوروبا بشقيها الغربي والشرقي .

فـي الحقـيقة إن ما يخيف أكثر في هذه الفترة هو مرحلة الانتقال من ثنائي القطبية إلى مـتعدد، بالإضـافة إلـى عدم التأكيدات وعدم الاستقرار، وهذه تشبه الحالة التي وصفها كينيث والتز : عدم التأكيد من يهدد من، من سوف يعارض من، ومن سوف يكسب ومن سـوف يخسر من أعمال الآخرين (Zielonka 1991, 132) . بالإضافة إلى ذلك إن انهـيار الاتحـاد السوفيتي يرفع عدد المشاكل، فهناك فراغ في وسط وشرق أوروبا يدفع الـدول إلى عدة احتمالات فيمكن أن تستثمر آمالهم في الأمن الجماعي OSCE، أو يمكن أن يخـتاروا طريق تجديد القومية لوضعيتهم الدفاعية أو أن يحلوا مشاكلهم تحت غطاء حلف الناتو(Zielonka 1991, 132) .

ومن منطلق أن من يسيطر على أوروبا وآسيا سوف يمارس تأثيرًا هامًا على ثلثين من الإنـتاج العالمي، بالإضافة إلى أن نظرة على خارطة العالم تقترح أن الذي يسيطر على أوروبـا وآسيا سوف يسيطر على إفريقيا والشرق الأوسط (Brzezinzki 1997, 51). ولما كنا قد تكلمنا عن شرق آسيا فالمتبقي هو أوروبا، والمحور في هذا القسم سوف يكون دائـرًا حول كل من فرنسا وألمانيا باعتبارهما المحور لإقامة الاتحاد الأوروبي. وهذا ما أكده بريزنكي حيث أشار إلى أنه في المجال الغربي اللاعب الأساسي سوف يستمر فرنسا

وألمانـــيا، والهـــدف الأمريكي الأساسي هو في استمرار توسع الدول الديمقراطية . وإن اكتمال التغييرات واستقرار الوضع لن يكون بدون قيام روسيا بإعادة تعريف نفسها كدولة ما بعد الإمبريالية(Brzezinzki 1997, 51) . والدولة الإضافية التي يمكن ان يكون لها تأثـــير إضـــافة إلى الدول السابقة هي بريطانيا . والأسئلة التي تطرح نفسها ماذا سيكون مصـــير أوروبا ؟ هل نتكلم عن عودة إلى الماضي وذكريات الحرب ستعود للظهور من جديـــد ؟ هـــل اجـــتازت أوروبا عصر الاضطرابات ومحاولات الهيمنة ؟ هل نتكلم عن أوروبـــا الموحدة أو عن حلف شمال الأطلسي وبالتالي عن علاقة أمريكية أوروبية لرسم مســـتقبل أوروبا ؟ كل هذه الأسئلة وأسئلة أخرى سوف تساهم في رسم المعالم المستقبلية وتوضيح الصورة حول مستقبل الاتحاد الأوروبي ودوره العالمي وبالتالي منافسة للولايات المتحدة .

مستقبل أوروبا :

لقـــد تـــناول المحللون الحديث عن مستقبل أوروبا من خلال طرح وجهات نظر مختلفة. فالمـــتفائلون يـــندرجون ضمن الليبراليين، فهؤلاء ينطلقون في تفاؤلهم من نهاية الحكم الشيوعي غير الشرعي وحلول الليبرالية مكانه، فهم يرون أنه مع انتهاء تقسيم أوروبا إلى قسمين هذا سوف يجعل أوروبا أكثر هدوءًا . كما أنه لو تم استبدال الأنظمة غير الشرعية الشـــيوعية فـــي شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي بنظام ليبرالي وديمقراطي فإنه من غير المحتمل أن يحصل قتال لأن الدول الديمقراطية لا تقاتل بعضها بعضًا والسجل التاريخي يثبـــت ذلـــك . وبالتالي مصادر النزاع في أوروبا سوف يتم تقليصها والسلام سوف يعم (Snyder 1994, 104-107). وهـــــذه النظرة التفـــاؤلية يؤكد عليها بعض الكتاب من نظـــرة مخـــتلفة تتعلق بالتغيرات الداخلية التي حدثت في المجتمعات الغربية فمثلا ايفرا يـــرى أن العوامـــل العسكرية والظروف المحلية والتي كانت تشجع على الحرب انتهت، إضـــافة إلى الثورة النووية والتي قللت الدوافع العسكرية. فالنظام الداخلي لدول أوروبا تم تغييره بشكل جعل التهديد أمرًا غير محتمل . فالتغيير الاجتماعي الداخلي تضمن الحد من العســـكرية والقومية وانتشار الديمقراطية(Evera 90-91, 9) . فالعسكرية الأوروبية قد قلـــت بعـــد الحـــرب العالمية الأولى بعد أن تم لوم العسكرية الأوروبية بالتسبب بالحرب العالمية الأولى ومع الحرب العالمية الثانية العسكرية تلاشت. كما يضيف ايفرا إلى أنه لو

نظـــرنا إلـــى الطـــبقة العسكرية الآن نجدهم طبقة مندمجة في المجتمع وليسوا طبقة عليا معـــزولة كما كانوا في فرنسا وألمانيا وبالتالي ليس هناك داع من استخدام الدعاية لتعزيز برســـتيجهم إضافة إلى وجود خبراء عسكريين من المدنيين وسيطرة مدنية على السياسة الدفاعية وبالتالي فإن أي دعاية عسكرية سوف تواجه الانتقـــادات (Evera 90-91, 21).

وبـــالتالـــي إن العودة إلى العسكرية التي كانت موجودة في الفترة ما بين ١٩٠٠-١٩١٤ هي غير محتملة، فهناك الذاكرة من نتائج الحرب والتغييرات التي دخلت على المجتمعات الأوروبـــية الديمقراطـــية والتـــي لم تعد تستطيع أن تبرر الحرب ضد الدول الديمقراطية الأخـــرى. فانتشـــار الديمقراطـــية قد قلل من الحرب حيث لم تعد النخبة تقوي مركزها الداخلـــي عن طريق الدفع إلى المواجهة الخارجية، كما أن الطريقة الديمقراطية بالمجيء إلى الحكم قد قللت من الحرب لأن القيادة التي تأتـــي إلى السلطة عن طريق الثورة تكون أكثر ميلا للحرب (Evera 90-91, 21-30) وجيفرس أيضا يرى أن هناك تغيرات في أوروبـــا وهـــي عمـــيقة وقوية ولا يمكن التراجع عنها وتتمثل في زيادة تكاليف الحرب والهـــبوط في المنافع من الحرب والتغيرات في النظام الداخلي والقيـــم (Jevris 1996, 47). فبشـــكل مختصـــر إن الحـــرب بين الدول المتطورة هي غير محتملة لان تكاليف الحرب زادت بشكل كبير، في المقابل المكاسب قلت وتغيرت قيم الدول. ومن ناحية ثانية هـــناك روابـــط مشتركة بين الدول، والفرد أصبح يعرف نفسه بشكل أقل عمقًا مع دولته وبشكل أوسع مع كينونات أوسع. ولذا يرى جيفرس أن المشاكل سوف تستمر ولكن دون استخدام القوة(Jevris 1990-1991, 53-55).

أمـــا الهوبزيون المتشائمون " الواقعيون " فهم يرون عودة إلى أشكال ما قبل عام ١٩٤٥ من التعددية وعدم الاستقرار والقوميات. فنهاية ثنائية القطبية سوف تؤدي إلى انقسام حلف الـــناتو، بالإضـــافة إلى توحيد ألمانيا وعالم متعدد غير مستقر . كما أن الدول الصغيرة المحررة من سيطرة الاتحاد السوفيتي يمكن أن تساعد في إشعال حرب بين الدول الكبرى كما فعلت سابقـــًا في الحـــرب الأولى(Snyder 1994, 104-114) . وبالتالي الهوبزيون يـــرون أن الاعتمادية الاقتصادية يمكن أن تكون سببًا في النزاع . والنتيجة أنهم يتوقعون الأســـوأ مـــن تأكل نظـــام ثنـــائي القطبية(Snyder 1994, 108-111). بالإضافة إلى الـــنظرة التشاؤمية القائمة على تأكل نظام ثنائي القطبية هناك مشاكل أخرى نابعة من أن ألمانيا يمكن أن تعود إلى الطريقة العدائية والتي سببت الحربين العالميتين . كما أن وجهة

النظر التفاؤلية عند ايفرا لا تشمل كل أوروبا فبدل أن يتم نشر الديمقراطية يتم الاستعاضة عـــن النظام الشيوعي بدول براتورنية، حيث تكون الحكومة مربوطة بجماعات المصالح وبالتالـــي يمكـــن لهذه الحكومات أن تتبع سياسة عدائية تفيد جماعات المصالح ولو على حساب المجتمع . كما أن المشاكل الإثنية والتي هي مشاكل حدودية خامدة يمكن أن تعاود الظهور مرة أخرى في ظل غياب ثنائية القطبية (Evera 90-91, 8-9). وهذه المشاكل يمكـــن أن تنتشر في الغرب وبالتالي هناك خطر حقيقي في الشرق وتحمل أسبابًا محتملة للحـــرب . والغـــرب لديهم قدرة اقل لحفظ السلام الديمقراطية(Evera 90-91, 9-10) . ونظـــرة جيفرس المتفائلة تتشابه مع نظرة ايفرا حيث لا تخلو من التشاؤم النابع من دول أوروبـــا الشـــرقية، فهو يرى أن الشروط التي تمنع الحرب تنطبق فقط على دول أوروبا الغربـــية ولا تنطـــبق علـــى أوروبا الشرقية، فالخلافات الاثنية في أوروبا ودول الاتحاد السوفيتي سابقا سوف تظهر ربما بنفس الشكل التي أخمدت فيه من قبل القوة السوفيتية قبل ٤٥-٧٠ سنة (Jevris 1990-1991, 55). فالعامل المقرر في هذه المناطق يعتمد على العوامـــل التقليدية مثل غياب أو وجود الأنظمة العدائية ونظام التوازن الدفاعي أو الهجوم ودرجـــة المهـــارات للقيادات (Jevris 1990-1991, 57) . ويؤكد كرول على ما قاله الكاتـــبان السابقان حيث رأى أن مستقبل أوروبا يعتمد على أنه إذا كانت كل دول أوروبا ويؤكـــد علـــى كل دول أوروبا سوف تكون قادرة على التسامح مع الحقيقة أنهم من جهة جـــزء من شعبهم يقطن في دولة أخرى ومن جهة أخرى أن اقليات مختلفة مستقرة ضمن حدود دولتهم (Krol 1990, 286-287).

أمـــا بريزنكي فلا يستثني الدول الأوروبية الديمقراطية فنظرته التشاؤمية ترجع إلى أن هـــناك مؤشـــرات على أن قوة الاندماج والتوسع هي في حالة هبوط أو انهيار والقومية ســـوف تعـــاود للظهور. فالمستويات عالية من البطالة تستمر في الوجود حتى في الدول الأوروبـــية الـــناجحة، كما أن انتشار ردات الفعل الشوفينية يمكن أن تؤدي بالسياسات الفرنسية والألمانية باتجاه التطرف(Brzezinzki 1997, 52) .

وهـــناك اتجـــاه آخـــر يتمـــثل فـــي الليبرالية المؤسسية والتي تتحدث عن التعاون بين المؤسســـات لعلاج النتائج الفوضوية الهوبزية . فعندما تكون هناك مؤسسات قوية فهناك نظام وبالتالي تأثير الفوضوية يقل(Snyder 1994, 114)

الولايات المتحدة وأوروبا :

قبل الحربين العالميتين بقيت الولايات المتحدة بعيدة عن أوروبا معتقدة أنها تستطيع أن تقف جانبًا ولكن هذا أثبت عدم إمكانيته في الحالتين (Evera 90-91, 17). ويرى ايفرا أن الدلائل تشير إلى أن انسحاب الولايات المتحدة من أوروبا سوف يثبت خطأه (Evera 90-91, 17) . وربما هذا ما دفع غور إلى القول أن الدروس المأخوذة من القرن العشرين : "عندما تحارب أوروبا نحن نعاني وعندما تكون أوروبا بأمان وحرة نحن نزدهر "(Vivekanandan 1998، 55).

هناك مجادلات عديدة حول الوجود الأمريكي في أوروبا، منها ما يدعم استمرار الالتزام الأمريكي ومن هذه المجادلات المجادلة المثالية والتي تقول أن هناك مهمة جديدة للولايات المتحدة بعد الحرب الباردة والتي تقوم على تعزيز الديمقراطية في العالم. وهذا يمكن فعله بالتعاون مع الديمقراطيات المؤسسية. أما المجادلة الثانية فهي الواقعية والتي ترى أن المشاركة الأمريكية ضرورية لإبقاء النظر على ألمانيا وللتأكيد أنها لن تخرج عن الخط. ويضاف إلى ذلك عدم التأكيد حول مستقبل روسيا والحاجة إلى الشعور بالالتزام الأمريكي لكي تمنع أي تصرفات غير لائقة من قبل موسكو(Harries 1993, 50) .

ولكن لو تم الرجوع إلى عام ١٩٩٣ لرأينا كيف صوت مجلس الممثلين لقتل مؤسسة The National Endowment وهي الوكالة التي تم إنشاؤها في أثناء سنوات ريغان لتعزيز الديمقراطية في الخارج . كما أن الأوروبيين يفتقرون إلى الثقة والتأكيد الضروري للحفاظ على التدخل الجاد في شؤون الدول الأخرى . أما بخصوص تصرفات ألمانيا وروسيا فالدولتان تفتقران إلى الخطر الواضح والحاضر (Harries 1993, 51).

ولذا نرى روه يحاول تبرير العلاقة والارتباط الأمريكي في أوروبا من وجهة نظر مختلفة فالسياسة الأوروبية الأمريكية هي مبينة على قيم ومصالح مشتركة. ولذا تعتبر هذه القيم والمصالح وليس وجود التهديد هو محور هذا التحالف (Ruhe 1993, 130) ولذا يرى روه أن الوجود العسكري في أوروبا هو أهم العناصر المرئية لاستمرار الإستراتيجية الانتقالية في العلاقات ويرى أن التواجد العسكري الأمريكي في أوروبا هو أكثر أهمية من العدد، مع استمرارهم في المساهمة الملحوظة في أمن الحلف . ولذا فإن الاقتطاع في التواجد الأمريكي في أوروبا يعكس التقليل في التهديد أكثر من التقليل في الالتزام

الأمريكـــي فـــي أوروبا(Ruhe 1993, 131). فبعد الحرب الباردة تم خفض القوات الأمريكية إلى ما يقرب من مائة آلف رجل، فقد كانت هذه القوات تصل إلى ما يقرب من ٣٠٠ آلف رجل في الحرب الباردة(Goldstein 1996, 86) . أمـــا السكرتير المســـاعد للولايـــات المتحـــدة للشؤون الـــكندية الأوروبية Richard Holbrooks فيبرر الوجود الأمريكـــي بقولـــه : " إن الولايات المتحدة لمصلحتها القومية ومن مصلحة الاستقرار في أوروبا عليها أن تبقى في أوروبا" (Vivekanandan 1998, 64).

أوروبا بعد الحرب الباردة :

تحـــتل أوروبـــا موقعًا حساسًا في الأمن العالمي وهذا راجع إلى أسباب تاريخية وعوامل جغرافـــية وسياسية. فتاريخيًا لعدة قرون بقيت أوروبا المركز الرئيس للأحداث فقد جرت فيها الحروب والسلام مرة بعد مرة وحتى مع انتقال القيادة إلى الولايات المتحدة والاتحاد الســـوفيتي بقيـــت أوروبـــا لأكثر من أربعة عقود أكثر منطقة حساسة في الحرب الباردة (Vivekanandan 1998, 55) . ومع الانهيـــار السريع للإمبراطورية السوفيتية أنتج ما أراده الغـــرب إنهاء لانقسامات أوروبا وخاصة انقسام ألمانيا والتقليل في النووي الروسي وتـــرك العقيدة السوفيتية مع حكم ديكتاتوري عسكري هجومي. ولكن مع هذه الإيجابية لا بـــد مـــن الذكـــر أن زيلونكـــا أشار إلى عامل مهم جدًا وهو أنه في نفس الوقت انهيار الإمـــبراطورية الســـوفيتية أنتجـــت أوروبـــا جديـــدة مع نظـــام أمني قديم (Zielonka 1991, 127) . فيمكـــن تلخيص الوضع في أوروبا بالكلمات التالية هي حرة من التهديد الروسي، وهذا يعني أن أهم خطر والذي تأسس من أجله حلف الناتو في ١٩٤٩ قد انتهى وأصـــبح غـــير فـــاعل، فانهيار الشيوعية والاتحاد السوفيتي اثبت أنه لم يعد هناك تهديد نظامـــي مـــن الاتحاد السوفيتي وأن الهدف من الحفاظ على تواجد الناتو كمؤسسة أمنية لأوروبـــا هو أمر محير للمراقبين (Vivekanandan 1998, 60). وبالتالي مع نهاية الحرب الباردة تواجه أوروبا عددًا من المشاكل والقضايا الجديدة . فالخطر الجديد للسلام والأمـــن يأتي ليس فقط من العوامل العسكرية ولكن من الخلافات الاثنية والحدودية ومن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والقومية المشددة ومشاكل التطور الاقتصادي وهجرة اللاجئين والتلوث البيئي (Jain 1994, 399) وبالتالي إن التحديات والمخاطر تدعو إلى ترتيـــبات أمنـــية مخـــتلفة من التي قامت في السابق والتي صممت لرد العدوان من قبل

حـــلف وارسو (Jain 1994, 399). ولذا يرى ديفيدسون أنه ليس من المحتوم أن نظامًا مستقرًا جديدًا سوف يحل مكانه (Davidson 1990, 282). فصحيح أن أوروبا خطت خطـــوات جيدة باتجاه الاندماج الاقتصادي والمتمثلة بالعملة الموحدة اليورو إلا أن الأمر مـــن الناحية السياسية والأمنية مختلف فلقد زودت حرب الخليج المجتمع الأوروبي درسًا حـــول محدوديـــته فعلى الرغم من أنه حسب ديلورس خطى خطوات عملاقة تمثلت في عملـــية الـــتداخل الاقتصادي وكان هناك تقدم في التعاون في السياسة الخارجية، ولكن التأثـــير المجتمعي والقدرة على التصرف لم يكمل بخطوات سريعة (Delors 1991, 101).

حلف الناتو :

إن العلاقة الأمنية بين الولايات وأوروبا تتمثل في حلف الناتو، هذا الحلف الذي تم إنشاؤه بعـــد الحـــرب الباردة للرد الجماعي على أي عدوان من قبل الدول الشيوعية. والآن مع انـــتهاء الخطر الشيوعي وتحلل حلف وارسو العدو المشترك كثرت الأقاويل حول جدوى هـــذا التحالف لما بعد الحرب الباردة فمثلا هاريس من الذين يؤمنون أن التغيير الحتمي للناتو يقوده إلى الهلاك. فسابقًا كان هناك هدف رئيس للتحالف هو الحماية المشتركة ضد تهديد عسكري مباشر من قبل عدو معرف ولكن مع فقد هذا العدو فقد معه قوة الجماعة (Harries 1993, 45). فالذين أيدوا انتهاء الناتو انطلقوا من النظرية الواقعية والتي ترى أن الـــتحالفات تخدم توازن القوى وعندما تنهار القوى المعارضة عندها على التحالف أن ينتهـــي(Hughes 2000, 119). أمـــا بونـــد فيرى انه مازال هناك حاجة إلى الولايات المـــتحدة وهـــذا مـــا أثبتته الحرب اليوغسلافية غير العقلانية، فالانقسامات في الاتحاد الســـوفيتي أدى إلى انتشار الاعتراف بالاستقرار المقدم من الناتو (Pond 1992, 116). فهـــو يـــرى أن استقرار وهدوء أوروبا هو أمر مهم بالنسبة للولايات المتحدة . فإن لدى الولايـــات المـــتحدة دور مهـــم لكي تلعبه في التسعينات وهو ضمان أوروبا ضد مخاطر النووي وتزويد نوع من التوازن الخارجي السياسي والتي اعتمد عليه الأوروبيون . ففي أوروبـــا الـــناتو والاتحاد الأوروبي هما المؤسستان المسيطرتان على الوضع ولكن هناك أيضًـــا الاتحـــاد الأوروبـــي الغربي والبنك الدولي والأمم المتحدة، ECHR, NACC, CSCE, G7, OECD, بالإضـــافة إلى الحكومات الفردية (Pond 1992, 117). ومن

حـــلف وارسو (Jain 1994, 399). ولذا يرى ديفيدسون أنه ليس من المحتوم أن نظامًا مستقرًا جديدًا سوف يحل مكانه (Davidson 1990, 282). فصحيح أن أوروبا خطت خطـــوات جيدة باتجاه الاندماج الاقتصادي والمتمثلة بالعملة الموحدة اليورو إلا أن الأمر مـــن الناحية السياسية والأمنية مختلف فلقد زودت حرب الخليج المجتمع الأوروبي درسًا حـــول محدوديـــته فعلى الرغم من أنه حسب ديلورس خطى خطوات عملاقة تمثلت في عملـــية الـــتداخل الاقتصادي وكان هناك تقدم في التعاون في السياسة الخارجية، ولكن التأثـــير المجتمعي والقدرة على التصرف لم يكمل بخطوات سريعة (Delors 1991, 101).

حلف الناتو :

إن العلاقة الأمنية بين الولايات وأوروبا تتمثل في حلف الناتو، هذا الحلف الذي تم إنشاؤه بعـــد الحـــرب الباردة للرد الجماعي على أي عدوان من قبل الدول الشيوعية. والآن مع انـــتهاء الخطر الشيوعي وتحلل حلف وارسو العدو المشترك كثرت الأقاويل حول جدوى هـــذا التحالف لما بعد الحرب الباردة فمثلا هاريس من الذين يؤمنون أن التغيير الحتمي للناتو يقوده إلى الهلاك. فسابقًا كان هناك هدف رئيس للتحالف هو الحماية المشتركة ضد تهديد عسكري مباشر من قبل عدو معرف ولكن مع فقد هذا العدو فقد معه قوة الجماعة (Harries 1993, 45). فالذين أيدوا انتهاء الناتو انطلقوا من النظرية الواقعية والتي ترى أن الـــتحالفات تخدم توازن القوى وعندما تنهار القوى المعارضة عندها على التحالف أن ينتهـــي(Hughes 2000, 119). أمـــا بونـــد فيرى انه مازال هناك حاجة إلى الولايات المـــتحدة وهـــذا مـــا أثبتته الحرب اليوغسلافية غير العقلانية، فالانقسامات في الاتحاد الســـوفيتي أدى إلى انتشار الاعتراف بالاستقرار المقدم من الناتو (Pond 1992, 116). فهـــو يـــرى أن استقرار وهدوء أوروبا هو أمر مهم بالنسبة للولايات المتحدة . فإن لدى الولايـــات المـــتحدة دور مهـــم لكي تلعبه في التسعينات وهو ضمان أوروبا ضد مخاطر النووي وتزويد نوع من التوازن الخارجي السياسي والتي اعتمد عليه الأوروبيون . ففي أوروبـــا الـــناتو والاتحاد الأوروبي هما المؤسستان المسيطرتان على الوضع ولكن هناك أيضًـــا الاتحـــاد الأوروبـــي الغربي والبنك الدولي والأمم المتحدة، ECHR, NACC, CSCE, G7, OECD, بالإضـــافة إلى الحكومات الفردية (Pond 1992, 117). ومن

ناحيـــته هـــذه أسباب تدفع الولايات المتحدة إلى الحافظ على التداخل في ألمانيا وأوروبا (Pond 1992, 116).

ولكـــن بالطبع هناك ضرورة لتغيير دور الناتو أو على الأقل تعديله، والاقتراحات بتعديل حلـــف الناتو قد سبقت انهيار الاتحاد السوفيتي فقد كان هناك اقتراح من جيمس بيكر في ١٩٨٩/١٢/١٢ بتغيـــير دور الـــناتو لمهـــام غير عسكرية . والأمثلة المقترحة من قبل الولايات المتحدة تتضمن بناءً اقتصاديًا وروابط سياسية مع الشرق وتعزيز احترام حقوق الإنســـان والمســـاعدة فـــي بناء مؤسسات ديمقراطية وتشكيل جو جديد ومفتوح للتجارة والاستثمار في شرق وغرب أوروبا (Davidson 1990, 282) .

وبعـــد انهيار الاتحاد السوفيتي اجتمع حلف الناتو في روما في ١٩٩١/١١ وأكد على أن هـــناك حاجة لوجود القوات الأمريكية فعلى الرغم من أنه ليس هناك تهديد من الشرق، لكـــن هـــناك تهديد متعدد الوجوه والاتجاهات مما يجعل هناك صعوبة في التنبؤ . فحلف الناتو يقلل الخوف الأوروبي من قوة ألمانيا يسهل من الخطط الأمنية غير القومية ويشكل مؤسســـة أمنـــية لتعزيز التدخل الأوروبي وتأسيس عمل متعدد مشترك. كما أن التحالف يعطـــي الألمـــان شـــعورًا بالاستقـــرار في وقت التغيير المربـــك (Jain 1994, 40).

ويـــــرى هيوغز أن الناتو قد بدأ محاولة تعريف دوره الجديد فقد أعطى لنفسه خيار دعم مهمات خارج مناطقه . ففي حرب الخليج في ٩١ الناتو نسق مهمات أعضائه في الحرب . كمـــا أنـــه في ٩٤ دعم قوات حفظ السلام في البوسنـــة ب ٢٠ آلف رجل إضافةً إلى الدعـــم الجوي(Hughes 2000, 119) . بالإضافة إلى دور يتعلق بامتداد مجتمع مدني متداخل من Vancouver إلى Vladivostoc (Hughes 2000, 119). وإعادة تعريف مهمة الناتو هي الخطوة الأولى لعملية انتقال الناتو كما يشير إليها كل من اسموز، كولغر ولارابـــي حيـــث يرون أن الخطوة الأولى تتمثل في الانتقال بحلف الناتو من تحالف قائم على الدفاع الجماعي ضد خطر محدد إلى تحالف ملتزم بعرض الديمقراطيات والاستقرار وادارة الأزمات (Asmus,Kulger and Larrabee 1993, 32-33).

فعلـــى الـــناتو أن يتعامل مع التحديات الأمنية الأولية التي تواجه أوروبا اليوم وإلا فإنه ســـوف يصـــبح ليس له علاقة بأوروبا . فيجب على الناتو أن يخرج من المنطقة أو انه ســـوف يخـــرج من العمل . ومع هذه التغييرات يرون أن الناتو الذي سوف يستجيب إلى الإســـتراتيجية الأوروبـــية الجديدة سوف يتشابه إلى حد قليل مع حلف الناتو في الحرب

الـــباردة. فسوف يقوم على سياسة تفاوضية جديدة بين الولايات المتحدة وأوروبا وعلاقة جديـــدة مـــع الشرق وتفاهمات سياسية وعسكرية مختلفة. وهذا سوف يؤدي إلى توسيع المـــدى التحالفـــي وإيجاد طرق جديدة لتحمل المسؤوليات والأعباء (Asmus, Kulger and Larrabe 1993, 31), فالتفاهم الجديد بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين يجـــب ان يوائـــم مصـــالح الطرفيـــن، فالتواجد الأمريكي في أوروبا يعتمد على الرغبة الأوروبية في المشاركة في الأعباء وانه على الأولى ان تقبل شخصية أوروبية أقوى بما تتضمنه من شؤون أمنية(Asmus, Kulger and Larrabee 1993, 32-33) وهذا ما يدعـــو إليه روه حيث يرى أن مرحلة الحسم بدأت في أوروبا لذا لا بد من نوع جديد من الشـــراكة قائمـــة علـــى التساوي، الولايات المتحدة كشريك يدعم تصميم أوروبا الجديدة وأوروبـــا تلعب دورا أعظم وتعزيز السلام العالمي(Ruhe 1993, 131). ويؤكد هاريس على ذلك حيث يرى ضرورة إيجاد علاقة ذات شكل جديد بين أوروبا والولايات المتحدة فمادامـــت الولايات المتحدة متداخلة بفاعلية فإنها سوف تبقى مفترضة القيادة، وما دامت تفعـــل ذلـــك فسوف يكون من الصعب على أوروبا ان تكون مسؤولة أو توسيع سلطاتهم الفعلـــية فـــي المـــنطقة، والذين لا يتحملون المسؤولية يميلون إلى التصرف بشكل غير مســـــؤول(Harries 1993, 45-46) والحـــل لانهيار الاتحاد السوفيتي لا يقتصر فقط علـــى ترتيب الناتو من الداخل أو علاقته مع الأوروبيين بل يشمل أيضا الأعداء السابقين ففي نظر ايفرا على الغرب أن يسعى إلى تسوية مع الاتحاد السوفيتي (Evera 90-91, 10) . ولذا يرى بريزنكي أنه في توسع حلف الناتو يجب أن يتم ذكر انه لا التحالف ولا الـــدول التـــي ستنضـــم في المستقبل يواجهون أي تهديد. فالحديث عن روسيا العسكرية وتهديدهـــا هو ليس مبرر بالظروف الحقيقية أو بأسوأ السيناريوهات في المستقبل القريب ولـــذا توســـع حلف الناتو يجب ألاّ يقوم على أساس ضرب روسيا. فتوسع حلف الناتو يجـــب أن يرى كجزء من عملية بنائية تاريخية لتصميم أوروبا أوروبية حقيقية ومستقرة وآمـــنة(Brzezinzki 1995, 34) . ومـــن الخطوات التي أخـــذت في هذا المجال قيام الناتو وروسيا بالاتفاق في ٩٧ على سمي ب

Founding Act on Mutual Relations Cooperation and Security between NATO and Russian Federation

(http:www.nato.int/docu/ext كما تم إنشـــاء مجلس مشترك دائم بين الناتو وروسيا sec/u-fndact.htm) - . ولـــكـــن دور المجـــلس الاستشـــاري لن يمـــتد إلى الشؤون

الداخلـية المـتعلقة بالـناتو أو الدول الأعضاء أو روسيا، وإنما الدور يتعلق بالاستشارة والتنسيق والتعاون وبناء الإجماع بين التحالف وروسيا لقرارات مشتركة وأعمال مشتركة مـع احـترام المواضـيع الأمنـية ذات الاهـتمام المشترك (http:www.nato. int/docu/ext-sec/u-fndact. htm). وبالتالـي إن أهم القضايا بقيت غير محلولة بين الطرفيـن وهـي توسع الناتو . فالحل حسب اسموز وكالوجر ولارابي يكون عن طريق دمقـرطة روسـيا والتـي يجـب أن تكـون ضمن أولويات الغرب، فإذا نجح التغيير الديمقراطـي في روسيا فبالتالي ليس هناك سبب لاستثنائها من المجتمع الغربي. فشراكة أمنـية قويـة مـع روسيا الديمقراطية سوف تكون أقوى ضمانة للاستقرار والسلام في أوروبـا (Asmus, Kulger, and Larrabee 1993, 36). وهـذا ما يؤكده يارلنسكي حيـث يرى أن الخيار الروسي يتأثر بالغرب، فالغرب لم يعزز دائما الطريق الصحيح. فايارلسنكي يرى أنه من الخطأ القول أن الناتو لم يعد حلفًا عسكريًا . فإن أهم رسالة من توسـع الـناتو لروسـيا، هو أن القياديين السياسيين للدول الغربية والولايات المتحدة لا يؤمـنون أن روسيا يمكن أن تصبح دولة غربية ديمقراطية في العقد القادم، ففي عيونهم روسـيا بسبب تاريخها هي دولة في المرتبة الثانية من الناحية الديمقراطية (Yarlinsky 1998, 77).

أما بالنسبة لدول أوروبا الشرقية فيرى ايفرا أن هناك دورًا لدول أوروبا الغربية فعليها أن تسـتعمل الأفضـلية العسكرية لتشجيع أوروبا الشرقية لتبني الديمقراطية وحماية حقوق الاقليات وقبـول الحـدود الحالية (Evera 90-91, 10) . وهذه الخطوة يؤكد عليها كل من اسموز وكولجر ولاربي حيث يرون أن التوسع يجب أن يشمل كل دول Visegrad "بولـندا، هـنغاريا، جمهوريـة التشيك، سلوفاكيا " في الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو . فتوسـع EC يضمن عدم تجديد العداء ضد الغرب وضمان استقرار عملية إعادة التشكل السياسـية والاقتصـادية (Asmus,Kulger, and Larrabee 1993, 35). فضم هذه الـدول لحلـف الـناتو هي مصلحة أمريكية فالقياديون السياسيون لهذه الدول هم ميالون للأمريكيين . فنظرتهم الأمنية هي قريبة للولايات المتحدة والدول الأطلسية الأخرى مثل بريطانـيا والـبرتغال وهولندا . فانضمامهم لحلف الناتو سوف يقوي التوجهات الأطلسية لحلـف الـناتو ويدعـم الموقف الأمريكي في القضايا الأمنية (Asmus,Kulger, and Larrabee 1993 35). ولكن هذه الخطوة يجب أن تسبقها خطوة أخرى حسب الكتاب

السابقين وهي متعلقة بألمانيا فعليها أن تحل النقاش حول دورها المستقبلي في أوروبا، فألمانيا هي فقط القادرة على تسهيل التداخل الأوروبي وعملية التحول لحلف الناتو . حيث يرون أن قيام ألمانيا بتوسيع الالتزام الأمني باتجاه بولندا عن طريق WEU وليس عن طريق الناتو يمكن أن يدمر التحالف الأطلسي (Asmus, Kulger, and Larrabee 1993, 35) . وخطوات التوسع قد بدأت فعلاً فقد أصبحت جمهورية التشيك وهنغاريا وبولندا أعضاء جدد في ١٩٩٩/٣/١٢ (http:www.nato.int/docu/ext-sec/h-open. htm). وخطوات التوسع بالتأكيد لا تقتصر على هذه الدول بل إن الدول الثلاث هي البداية. وعلى الرغم من التشجيع الذي تلقاه هذه الخطوة من قبل بعض الكتاب إلا أن هذه الخطوة لديها سلبيات ومن هذا المنطلق هناك من يعارض هذه الخطوة مثل هاريس والذي يرى أن التحرك نحو الشرق سوف يعاني من تعقيدات ومشاكل مما يجعله غير عملي. فالاقتراح لا يأخذ بعين الاعتبار أن ذلك سيترتب عليه تحمل مسؤولية استقرار المنطقة والتي كانت ضمن مجال التأثير الروسي لعدة قرون، فانهيار الاتحاد السوفيتي يجب ألاّ يؤخذ كإشارة على نهاية التدخل الروسي، وبالتالي إن تجاهل التاريخ ومحاولة التعاون مع الشرق وإدخالها ضمن تأثير الناتو في وقت تمر فيه روسيا أولا بحالة من الفوضوي وعدم النظام، وثانيا في وقت فيه برستيج الأمة والثقة مدمرة سوف يكون بكل تأكيد عملاً جنونيًا(Harries 1993, 42) . وهذا ما أكده وزير الخارجية الروسي السابق Yevegeny Primakov فعلق على توسع الناتو: انه الخطأ الأكبر في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية(Vivekanandan 1998, 67). كما أن وجهة النظر الفرنسية تعارض توسع الناتو فقد صرح وزير الدفاع الفرنسي ميلون في ١٩٩٥ :" أن هناك معنى قليلاً لحلف الناتو بأن يحاول أن يدخل أعضاء جددًا قبل أن ينهي التحالف جهوده لتأسيس آلية عسكرية قيادية للرد على الأزمات . ففرنسا تريد للناتو أن يتوسع ولكن تراه كمسألة ثانية بعد إعادة تشكيل الناتو "(Grant1996, 67) . بالإضافة إلى ذلك إن التدخل في شؤون البلقان وشرق أوروبا والتي فيها العديد من الدول التي لديها مصالح مكثفة وتداخلات من الماضي يمكن لهذا أن يثبت مشاكل بالنسبة للوحدة . وبالتالي إن إيجاد دور جديد للناتو يمكن أن يؤدي في النهاية إلى تسريع تحلل الحلف(Harries 1993, 45) أما لورنس مارتن فيذهب إلى حد أبعد حيث يعتبر أن الالتزام سوف يؤثر على القدرة

العسكرية للدول الأعضاء إلى حد انهيار قوتهم العسكرية بعيدًا عن مقابلة التصميم الأفضل لمقابلة الاحتياجات الأمنية المركزية(Harries 1993, 44).

وهناك عامل مهم قد يؤثر على مستقبل الناتو والأمر متعلق بتطوير سياسة أوكرانية بناءة، فأوكرانيا تمثل حاجز بين أوروبا وروسيا، وعلى ضوء عدم التأكيدات التي تحيط بالديمقراطية في روسيا، فهي تمثل ضمانة ضد إعادة بناء الإمبريالية (Asmus, Kulger and Larrabee 1993, 38). وكل هذه الأمور تتطلب من الناتو حسب كولجر واسموز ولارابي أن يطور قدراته على القيام بعمليات عسكرية خارج حدوده أو السماح له بتوسيع الضمانات الأمنية الكاملة، فمعظم المشاكل سوف تحدث في المناطق التي عدت سابقًا خارج المنطقة، ولذلك على حلف الناتو أن يشكل لجانًا جديدة للوقاية والدبلوماسية وإدارة النزاعات لتطوير سياسات twin arcs، وتشكيل مشروع قيادة قوة جديدة New Force Projection Command ، ومسؤول عن تطوير سياسات عسكرية وقوات التي يكون هناك حاجة إليها للقيام بالعمليات التي تتجاوز حدود حلف الناتو. كما عليه أن يركز على تحسين القوات الموجودة (Asmus, Kulger, and Larrabee 1993, 39) .

الاتحاد الأوروبي والناتو :

إن الفراغ في أوروبا كان له ثير على التفكير الأوروبي أو على الأخص في فرنسا وألمانيا فقد بدأت تظهر إشارات عدم الارتياح اتجاه السيطرة الأمريكية على أوروبا وخاصة القوات المتواجدة في ألمانيا، فمشروع الاتحاد الأوروبي الغربي للأمن الأوروبي من قبل فرنسا وألمانيا وتأسيس فيالق أوروبية، هو حسب فيفكانندن تعبير غير مباشر على هذه العداء(Vivekanandan 1998,63). فقد عكست اتفاقية ماستريخ الموقعة في ٩١ هذا الاتجاه، فقد عرفت الاتحاد الأوروبي الغربي كجزء داخلي من تطوير الاتحاد الأوروبي ونصت على أن مهمة الاتحاد الأوروبي الغربي أن ينفذ القرارات الدفاعية وتصرفات الاتحاد الأوروبي (http:www. nato. int/docu/ext-sec/x-europa. htm). ولكن هذا الأمر لا ينطبق على كل دول أوروبا فهناك دول ترفض هذا الاتجاه وتريد بقاء الولايات المتحدة وخاصة الدول الصغيرة والتي ترى في وجود الولايات المتحدة ضمانة لسلامة أمنها وكذلك بريطانيا التي تؤيد التواجد الأمريكي

(Vivekanandan 1998, 63). وهـــذا ما أكده وزير الدفاع الدنمركي حيث قال: "مع الاتحـــاد الأوروبي الناتو يشكل مرساة للقارة، فأمن الناتو يخدم كخلفية للأمن اللين والتي تقدمـــه المؤسسات وخاصة الاتحاد الأوروبـــي، وOSCE" ,Vivekanandan 1998) (63 . كمـــا أن هولـــندا أظهـــرت تحفظات حول المشروع الفرنسي الألماني فيما يتعلق بالارتـــباط بيـــن الاتحاد الأوروبي والاتحاد السياسي للمجتمع الأوروبي، فهي خافت أن يرسل ذلك إشارات خاطئة إلى الولايات المتحدة. فقد صرح أحد المسؤولين الهولنديين أنه لدينا شعور قوي أن أي شيء يتم في الاتحاد الأوروبي الغربي يجب أن يتم في الناتو فهم يؤمـــنون أنهـــا الطريقة للحفاظ على الارتباط القوي مع الولايات المتحدة ,Yost 1991) (338. ولذا يضع جين احتمالات أمام الأوروبيين فيمكن أن يكون WEU "اتحاد غرب أوروبا " كدعامة لحلف الناتو، أو كعدو له، أو كجسر بين التحالف والاتحاد الأوروبي، أو كدافع للهوية الأوروبية الدفاعية(Jain 1994, 404-405)

ولكـــن علـــى الرغم من أنه في معاهدة ماستريخ تم الإشارة إلى أن WEU هو جهاز محـــتمل لتأسيس سياسة أوروبية أمنية مشتركة، ولكن بريطانيا وإيطاليا وهولندا عارضوا هـــذا القـــرار(Vivekanandan 1998, 66)، أمـــا الولايات المتحدة فقد حذرت الدول الأوروبـــية مـــن ان تتـــبع سياسة دفاعية معارضة للإطار الأمني المصمم من قبل الناتو (Jain 1994,406). ولذا في ٩٦/٦ بعد الجهود البريطانية والأمريكية والحلفاء الأوربيين وافقـــت ألمانيا وفرنسا على أن الاتحاد الغربي الأوروبي يأخذ قيادة بعض العمليات الناتو والتـــي لا تضـــمن مشاركة أمريكية مباشرة وبالتالي بناء على الإتفاق الاتحاد الأوروبي الغربي سوف يستعمل قدرات الناتو مع موافقـــة الناتـــو(Vivekanandan 1998, 66). وبالتالـــي الـــدور الـــذي أنـــيط للاتحاد الأوروبي الغربي هو مقيد بالمساعدات الإنسانية ومســـاعدة اللاجئين، والمساعدة تقدم بشكل قوة مدنية ولا تتضمن مهمات حربية. وبذلك ضـــمنت الولايـــات المـــتحدة عدم خروجها من المنطقة ولكن هذا لم يعن بأي حال من الأحـــوال نهاية الأحلام الفرنسية والألمانية في تأسيس نظام أوروبي أمني بهوية أوروبية .(Vivekanandan 1998, 55)

ومـــن الضروري إلقاء نظرة فاحصة على الموقف الألماني والفرنسي. فيما يتعلق بألمانيا فقد تعددت آراء الكتاب اتجاه الموقف الألماني من هوية دفاعية أوروبية . فجين يرى أنها لـــيس عـــندها خيار قاطع للتفضيل بين CSCE,NATO,WEU فألمانيا تدعم فرنسا في

مناورتها لتقوية أوروبا الكبرى وتعاون ألماني فرنسي. وهذا ما أشار إليه بعض المراقبتين حيث رأوا أن الاقتراح الفرنسي الألماني هو بشكل أولي مبادرة فرنسية وأن الدعم الألماني هو في الحقيقة أكثر غموضًا ومقام على أساس الرغبة في الحفاظ على علاقات إيجابية مع فرنسا، ولكن في نفس الوقت إن ألمانيا لديها خوف مثل بريطانيا وهولندا فيما يتعلق بمخاطر إضعاف حلف الناتو(Yost 1991, 334). ولكن في نفس الوقت نجد أن هولمت كول يؤكد على أن الهدف من التعاون الفرنسي الألماني العسكري هو تقوية الروابط الألمانية مع حلف الناتو وليس لاصعادها . ومعظم المسؤولين الألمان يدركون أن علاقة بلدهم مع الولايات المتحدة على الرغم من التراجعات والقلق وعدم الثقة هي الأساس للأمن الألماني وأن الولايات المتحدة لا يمكن استبدالها بقوة أوروبية (Jain 1994,411-412). أما فيفكاناندن فيرى أن هولمت كول أعطى إشارات تفضيل أمن الاتحاد الأوروبي على الأطلسي تحت إطار OSCE ولكن ألمانيا تدعم حلف الناتو وهذا نابع من رغبتها في تهدئة خوف جيرانها (Vivekanandan 1998, 61-62).

أما بخصوص فرنسا فيرى جين أن التعاون الدفاعي الأوروبي مركز في فرنسا وألمانيا، فهي ترى أن التعاون الدفاعي الأوروبي ضروري لتمكين غرب أوروبا من أخذ السيطرة. وبالتالي التركيز الفرنسي هو على غرب أوروبا وليس على الروابط الأطلسية (Jain 1994,408) . وأن تعزيز دور الفيالق هذه قد جاء من قبل فرنسا كأداة للتأكيد على دورها في الدفاع عن أوروبا، وكتعبير عن الحاجة لتطوير بديل للناتو والتي يكون لها دور قيادي (Jain 1994, 409) . ففرنسا لا تتمنى أن تصبح متداخلة مع حلف الناتو، فهي عارضت كل المحاولات، وهذا ما أكده فرانسوا متيران في ٩٤ إن الاتحاد الأوروبي الغربي هو بشكل واضح جزء أساسي للدفاع عن الاتحاد الأوروبي (Jain 1994, 409) . والتحرك الفرنسي ليس جديدًا وليس رد فعل آني فيمكن رؤية الرفض الفرنسي للهيمنة الأمريكية منذ عهد ديغول حيث خرجت فرنسا من القيادة العسكرية للناتو (Vivekanandan 1998, 62). ففرنسا ترفض الرجوع إلى القيادة العسكرية للناتو دون إدخال تعديلات على الناتو.

ولكن هذه التحركات على الرغم من أنه تم إيقافها يبدو أن الاتحاد الأوروبي يتجه بخطوات وإن كانت بطيئة ولكنها قد تساهم في الاستقلالية الأوروبية ومن هذه الخطوات المهمة هو اتفاق وزراء دفاع دول الاتحاد الأوروبي في ختام اجتماعهم في بر وكسل

على إنشاء قوة للتدخل الأوروبي السريع قوامها مائة ألف رجل . ويظهر من تصريحات المسؤولين البريطانيين والأمريكيين إصرارهم على تحجيم مثل هذه القوة فقد دافع الأمين العـــام لحلف شمال الأطلسي جورج روبرتسون عن مشروع هذه القوة أنه " يشكل تكملة للحلف الأطلسي وليس تجاوزًا أو إضعافا له وبالتأكيد ليس بديلاً له "(جريدة الأيام ١١/٢١ /٢٠٠٠) . كما يتضح من كلام روبرتسون والذي هو أيضا وزير بريطاني سابق الرفض البريطانـــي للمشـــروع " ما نقصده هو مجموعة من القوات الأوروبية المتعددة الجنسيات تكون قادرة على التعبئة كليًا أو جزئيًا للقيام بمهمات لحفظ السلام أو مهمات إنسانية يقرر حلـــف الأطلسي عدم قيادتها. . . . إنه مشروع معقول يرمي إلى بناء قدرات عسكرية أوروبـــية مهمـــة تكون بكاملها تحت تصرف الحلف الأطلسي "(جريدة الأيام ١١/٢١/ ٢٠٠٠). ولكـــن لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن الذي دفع بريطانيا إلى المشاركة في هـــذه القـــوات هـــو مشـــاركة ألمانيا وفرنسا ويتضح الأمر أكثر عندما نرى أن القوات البريطانـــية التـــي ستشارك في هذه القوة هو نفس عدد القوات التي تقدمها كل من ألمانيا وفرنسا، فسوف تشارك بريطانيا بقوة قوامها عشرون ألف رجل. وبالتالي يبدو أن التحرك الفرنسي والألماني يدفع بريطانيا إلى تصرفات قد لا تكون مقتنعة فيها فهذا المشروع يلقى معارضة شديدة في بريطانيا من قبل المحافظين الذين يرفضون مثل هذا المشروع ويرون فـــيه شـــكلاً جديدًا لاندماج مقنع للبلاد في دولـــة كبيرة أوروبية (جريدة الأيام ١١/٢١/ ٢٠٠٠) .

ويمكـــن عن طريق هذه القوات إيجاد بنية تحتية للاتحاد الأوروبي الغربي وهذا ما تفتقر إليه أوروبا حيث أشار جين إلى : " أن WEU ليس عنده البنية التحتية الضرورية لتعزيز نشاطات حفظ الســـلام في أوروبـــا "(Jain1994, 425). بعكس حلف الناتو الذي لـــيس لديـــه الصلاحيات ولكنه يملك الوسائل أما مؤسسات ثانية تملك الصلاحيات ولكن عندها الوسائل، ويرى جين أن الولايات المتحدة تتمتع باحتكارية بالوسائل والخبرة المراد في انتشار واسع المدى والتأثير(Jain 1994, 425) . ولذا يصل الكاتب إلى الاستنتاج أن العلاقات الأمنية الأوروبية والتي يمكن أن تتطور في المستقبل يمكن أن توصف بأنها مرتبكة (Jain 1994, 426).

ولا بـــد أن نـــأخذ بعيـــن الاعتبار العوامل الأخرى التي يمكن أن تساعد أو تفشل عملية تطويـــر إطـــار أمنـــي أوروبي مشترك، فتأسيس اتحاد سياسي قائم على الاتحاد المالي

الأوروبي مع سلطة واضحة لتطوير سياسة خارجية ودفاعية يسوف يصعد تطوير سياسة عسكرية مستقلة قادرة على العمل خارج أوروبا . ولكن في نفس الوقت إن المحاولة لعمل سياسة عسكرية وخارجية لأوروبا سوف تكون عامل إضافي للخلافات بين الأعضاء ومع الخارج أيضًا. فدول أوروبا يختلفون في طموحهم القومي وتصرفاتهم حول هذه القوات والتأثير في السياسة الخارجية . فأوروبا الموحدة مع سياسة عسكرية وخارجية سوف يقلل من القوة العسكرية الأمريكية في أوروبا ويضعف دور الناتو ويجعل أوروبا أكثر قربا للهجوم (Feldstein 1997, 71).

وقبل أن ننهي العلاقة بين الناتو والاتحاد الأوروبي الغربي لا بد من إلقاء نظرة على مصطلح جديد تم استحداثه والذي على الرغم من أنه محاولة توفيقية في ضوء المتغيرات ولكنه يرجع العلاقة إلى النقاط الخلافية وخاصة بين الولايات المتحدة وفرنسا. والمحاولات التوفيقية نراها في قمة بروكسل في ٩٤ مع تأسيس مصطلح CTJF كأداة لتجديد النظام العسكري التحالفي من أجل التعامل بطريقة أكثر فاعلية مع المهمات الغير منصوص عليها في المادة الخامسة. عمليات CTJF يمكن أن تكون تحت قيادة الناتو إذا كانت الولايات المتحدة مشاركة رئيسة أو تحت قيادة الاتحاد الأوروبي الغربي لعمليات أوروبية . وهذا المصطلح يزود آلية لدول الشراكة من اجل السلام للمشاركة إما في عمليات التي تقاد من قبل الناتو أو الاتحاد الأوروبي الغربي(Grant 1996, 67). وقد نشأت خلافات بين الولايات المتحدة وفرنسا حول قيادة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي الغربي ل CTJF، فبينما أرادت الولايات المتحدة أن تستعمل CTJF لإعطاء الناتو IMS المرونة للرد على المهمات غير موجودة في المادة الخامسة، فقد جادلت فرنسا ان IMS هو غير مناسب لمثل هذه المهمات. فبالنسبة لفرنسا إن هذا الجسم مصمم بشكل كامل للحرب. كما أن فرنسا ترى أن دور القيادة للعمليات العسكرية يجب أن تكون مهمة الدول التي تشارك في العملية . فهي ترى أن العديد من مهمات حفظ السلام هي حساسة سياسيًا، وبالتالي تريد أن ترى ارتباطا مباشرًا بين قيادة العمليات العسكرية والسلطة السياسية وهذا يتطلب إرشادات سياسية محددة على إدارة العمليات (Grant 1996, 68). بينما واشنطن أكدت على أن الناتو سوف يحافظ على IMS كنظام قيادي واحد للمهمات في المادة الخامسة أو المهمات التي ليست في المادة الخامسة (Grant 1996, 68)

فـــي ٩٥ ســـهلت الولايات المتحدة من موقفها فيما يتعلق بالدور المركزي، فإن MNC ســـوف يلعب حلقة قيادية لCTJF. ولكن بقي هناك خلاف حول مقر CTJF فالولايات المتحدة تؤمن أن المقر يجب أن يكون ضمن قيادة الناتو، بينما فرنسا تريد أن تكون هناك دولة أو قيادة متعـــددة للمقر (Grant 1996,68) . ولكن سكرتير العام للاتحاد الغربي الأوروبـــي أشار أنه بدون الحصول على مدخرات الناتو، فإن عمليات الاتحاد الأوروبي الغربـــي سوف يتم تقليصها لفترة طويلة إلى نشاطات خجولة جدا(Grant 1996, 69). وهـــذا مـــا يدفع فرنسا إلى الاعتقاد على الرغم من التطورات التي حدثت أنه سيكون من الغريـــب أن عملـــيات الاتحـــاد الأوروبـــي الغربي سوف تكون عرضة لقرارات القيادة الأمريكـــية. ولكن في نفس الوقت فرنسا استمرت في دعم الأهداف التالية: تجديد القيادة العسكرية المتداخلة وتقوية السيطرة السياسية على النظام العسكري واستعمال الناتو كأداة لبـــناء ESDI . ففرنســـا تريد أن ترى NAC كالجسم الوحيد للناتو في أخذ القرارات (Grant 1996, 69-71) . فهـــنـــــاك شعور في الحكومة الفرنسية أنه إذا اصبح الناتو أوروبيا بشكل كاف، وانه إذا اصبح IMS اقل قسوة، فإن فرنسا يمكن أن ترجع للمشاركة الكاملة مع التحالف (Grant 1996، 73) .

مما سبق يظهر أن الأوضاع لا يمكن أن تستمر بهذا الشكل فقد صرح الرئيس السابق للاتحاد الأوروبي الغربي Jean Marie Guehenno أن الوضع الحالي للعلاقات الأمنية والتعاون الأوروبي الأمني لا يمكن أن يستمر، وأن الاحتمالين الأكثر هو إما إضعاف للروابط أو تقويتها، وأن النتيجة الثانية يمكن أن تكون افضل من الأولى . ولذا يرى غرانت أن الدولتين هما شريكان محتملان في العديد من العمليات العسكرية في غير المادة الخامسة، وهذا التكيف يمكن أن يعزز التعاون العسكري أكثر(Grant 1996, 74). أما زيلونكا فيصل إلى استنتاج أن النظام الأمني الجديد سوف يجمع أنماط أمنية ثلاثة فحلف الناتو سوف يتولى العلاقات الثنائية مع الاتحاد السوفيتي، ونظام أمني أوروبي جديد سوف يبنى حول CSCE والاتحاد الأوروبي سوف يتم دعمه(Zielonka 1991, 137) .

وأخيرًا يضع فيلدستن نصائح لكيفية تصرف الولايات المتحدة في حالة توحد أوروبا : فأولا على الولايات أن تكون لديها الفرصة للعب دور جديد ومفيد في أوروبا وهو المساعدة في توازن الضغط القومي ومنع المشاكل المحتملة من أن تتطور إلى مواجهات خطيرة، وعليها أيضا التأكيد على أنها تريد أن تكون علاقتها مع الدول بشكل منفرد وأن

تبقى قوية. وأن تكون واعية إذ أن أوروبا الموحدة تسعى إلى علاقة مختلفة مع الولايات المتحدة (Feldstein 1997, 73).

أوروبا والأزمات :

عادة يقال أن معدن الشخص يعرف في الأزمات، وهذا المثل يمكن أن يطبق على الاتحاد الأوروبي فالاختبارات بالنسبة للاتحاد الأوروبي لا تأتي من خلال اجتماعات القمة، ولذا كان لا بد من إلقاء نظرة سريعة على بعض الأزمات التي واجهها الاتحاد الأوروبي وكيف كانت طريقة الرد .

وأول هذه الاختبارات هو حرب الخليج فقد أظهرت هذه الحرب بعض المصاعب للوحدة الأوروبية الغربية . ففي البداية كان هناك رفض من بعض الدول الغربية أن تساعد الدول الأخرى في عمل جهود عسكرية، فبلجيكا رفضت أن تبيع أسلحة لبريطانيا. كما أن ألمانيا بدا من غير الواضح أنه حتى لو سمح الدستور بمشاركات القوات الألمانية خارج نطاق الناتو تحت وصاية الأمم المتحدة، أن تقوم بالمشاركة(Yost 1991, 341). وإن كان العذر بالنسبة للاختبار الأول أن حرب الخليج لا تدخل ضمن الاهتمام الأوروبي ولكن الاختبار الثاني يتعلق بالدول الأوروبية المجاورة لها، ولذا يمكن اعتبار أن الاختبار الحقيقي للسياسة الأمنية تمثل في مشكلة يوغسلافيا فقد اتضح من خلال الرد المؤسسي مشكلة في يوغسلافيا والتي كانت في أحسن الأحوال متأخرة وغير رسمية. والسبب في طريقة الرد هذه كما يراها جين لها علاقة بالتقسيمات الداخلية للمجتمع الأوروبي التي دفعت إلى سياسة غير متلاحمة باتجاه الخطر الجديد من الشرق . كما يرى أن المشكلة تكمن في أن الدول الأعضاء في المجتمع الأوروبي غير راغبين في التخلي أو التسليم بسيادتهم لمنظمات فوق قومية (Jain 1994, 417) . وهذا ما يؤكده اسموز، كولجر ولارابي حيث رأوا أن حرب الخليج وأزمة يوغسلافيا أظهرت عدم قدرة المجتمع الأوروبي لكي يأخذ مثل هذه المهمة، فتحقيق الإجماع بين الدول الأعضاء وخاصة عندما يكون هناك حاجة إلى عمل عسكري هو أمر تقريبا مستحيل (Asmus, Kulger, and Larrabee 1993, 31). كما أن امتداد مشكلة البلقان منذ ١٩٩١ والجواب الأوروبي المختلط أظهرت عدم استقرار صفات الجو الأمني، ومن جهة أخرى أظهرت حدود القوة الأوروبية للسيطرة عليه . فعدم قدرة الأوروبيين على حل مشكلة البوسنة أظهرت

حدودهم في التعامل حتى مع أصغر المشاكل في أوروبا نفسها . فاتفاقية السلام في دايتون تطلبت التدخل الأمريكي والتعاون الروسي بالطبع تحت رعاية الأمم المتحدة (Vivekanandan 1998, 65). فلقد أثبتت أوروبا حسب هاريس عدم قدرتها على التعامل مع مشكلة البوسنة فأوروبا يمكن أن تعمل لوحدها كقوة منفصلة،ولكننا سمعنا مرة أخرى بعبارة " الغرب "(Harries 1993, 49)

الاتحاد المالي الأوروبي :

ويفترض بانتهاء الفترة الانتقالية في ٢٠٠١/١٢/٣١، أن يحل اليورو محل العمل الوطنية في ١١ دولة من دول الاتحاد الأوروبي، وخلال شهرين أي مع تاريخ ٢٠٠٢/٢/٢٨ لن تكون هناك عملة وطنية (http://europa.eu.int/euro/quest) . ويرى التقرير الموضوع على الصفحة الإلكترونية للاتحاد الأوروبي أن العملة الموحدة سوف تشكل عامل استقرار، السلام والازدهار(http://europa.eu.int/euro/quest) . فاستبدال العملة الوطنية قد سبقها خطوات أخرى فالبنك المركزي الأوروبي بدأ عمله في ٩٩/١/١ وهو يتشكل من البنوك المركزية للدول الأعضاء ومن البنك المركزي الأوروبي، ومهمته هو التأكيد على استقرار الأسعار(http://europa.eu.int/euro/quest) وبذلك نقلت الصلاحيات من البنوك المركزية الوطنية إلى البنك المركزي الأوروبي .

إن إلقاء نظرة على الاتحاد المالي يساعد في استخلاص عدد من الأمور التي قد تساهم في رسم صورة عن مستقبل الاتحاد الأوروبي، وأوّل الأمور التي يمكن رؤيتها هي بالعودة تاريخيًا إلى طريقة بناء الاتحاد المالي الأوروبي . حيث نرى أن عملية تشكيل الاتحاد المالي الأوروبي أخذت فترة أطول من التي كانت متوقعة ففي ١٩٦٩ تم وضع هدف رسمي في القمة الأوروبية في Hague وهو تشكيل الاتحاد المالي الأوروبي، وتم إلحاق تقرير Werner في عام ١٩٧٠ والذي تضمن خطة لتحقيق اتحاد مالي في خلال عشر سنوات(http://europa. eu. int/euro/quest). ويتضح من ذلك أنه على الرغم من وجود التأخير في عملية الاندماج المالي إلا أنها حققت هدفها، فالتأخير في تحقيق الأهداف لم يقد الدول إلى إلغاء الفكرة. وذلك يظهر أن إيقاع الاتحاد والانتقال من خطوة إلى خطوة يأخذ شكل إيقاع بطيء ولكنها في النهاية يخرج على شكل لحن تعزفه معظم الدول مع بعض التحفظات . وهذا يقودنا إلى الملاحظة الثانية فلو نظرنا إلى

الـــدول التي لم تدخل ضمن دول اليورو فنجد أن هاتين الدولتين الوحيدتين اللتين لم توفقا على إدخال نفسيهما ضمن دائرة اليورو وهما بريطانيا والدانمارك فهما الدولتان الوحيدتان المخولتين بموجب الاتفاقية بعدم المشاركة إذا كانتا لا ترغبان في المشاركة، بينما الدول الأوروبـــية الأخـــرى للاتحـــاد الأوروبي التزموا بالانضمام لمنطقة اليورو عندما يسمح اقتصـــادهم بـــذلك(http://europa. eu. int/euro/quest). ويبدو أن بريطانيا ترفض الانضمام لأن ذلك سيكون قرارًا مصيريًا فالدخول في دائرة عملة اليورو ليس من السهل الخروج منها أو بالأصح من المستحيل. ويبدو أن بريطانيا ترفض تسليم جزء من سيادتها إلى الاتحاد الأوروبي وهذا واضح من خلال ما قالته مارغريت تاتشر لمجلس العموم في ١٩٩٠ :" إذا سلمتم جنيهكم فستسلمون سلطات هذا البرلمان " (كنيدي ١٩٩٣، ٣٣٣) . فالأمـــر إذًا متعلق بالرفض البريطاني لفكرة تعميق الاتحاد الأوروبي والتنازل عن ركن أساســـي من ركائز الهوية الوطنية، وهذا ما يؤكده التقرير حيث يرى أنه من الصعب أو بالأصـــح من غير الممكن العودة إلى العملة الوطنية للدولة بعد الدخول في اليورو لسبب بسيط ان الأعضاء في منطقة اليورو سوف يكونون يستعملون نفس العملة، وبالتالي العملة يـــتم تداولهـــا عـــبر الحدود ضمن منطقة اليورو والسيطرة على التداول تتم ضمن هذه الأراضـــي . كمـــا أن الاتجـــاه نحو الاتحاد معناه التخلي عن ركيزة أساسية من الهوية الوطنـــية(http://europa. eu. int/euro/quest) . وهذا ما يؤكده فلدستن حيث يرى أن هـــذا يتعدى تغيير العملة إلى تغيير المؤسسة المسؤولة عن السياسة المالية في الدولة إلى البـــنك المركـــزي الأوروبي . فالتأثير الأساسي البعيد هو في تشكيل اتحاد سياسي ودولة فيدرالية أوروبية مع مسؤولية خارجية أوروبية وسياسة أمنية (Feldstein1997, 60). فمعـــاهدة ماستريخ في ٩٢ والتي شكلت الاتحاد المالي الأوروبي دعت بشكل واضح إلى الـــتطوير في الاتحاد السياسي المستقبلي وحتى بدون هذه اللغة في المعاهدة، فإن التحول إلـــى عملـــة موحدة سوف يكون خطوة دراماتيكية وغير رجعية باتجاه الهدف . فالعملة الوطنـــية هي من ناحية رمز على الوطنية وإشارة إلى السيادة ومفتاح متابعة سياسة مالية مســـتقلة وبالتالـــي فـــإن قرار الخمس عشرة دولة أوروبية بالانضمام باستثناء بريطانيا والدانمـــارك في معاهدة ماستريخ لترك العملة الوطنية لليورو هو مؤشر سياسي أساسي (Feldstein 1997, 60-61) .

أمـــا مـــن حيـــث متطلبات الاتحاد المالي فقد تعددت الآراء حول هذه المتطلبات، ومن هـــؤلاء مويسي وميرتس واللذان يريان أن الاتحاد المالي بدون مساندة سياسية قوية هو بـــلا فـــائدة (Moisi and Mertes 1995, 130). في الوقت الذي يشعر فيه العديد أن زيادة الوحدة السياسيـــة يمكن أن تكون نتيجة للاتحاد المالي . ولكن الطريقة التي سوف يعمـــل بهـــا الاتحـــاد المالي الأوروبي هو أنه يمكنه أن يعمل بفعالية دون وجود الاتحاد السياســـي، وبالتالي إن اتباع سياسة مالية واحدة من قبل البنك المركزي تدعو إلى درجة أعظـــم مـــن التنســـيق بيـــن الـــدول الأعضـــاء في مجالات غيرالسياسات الاقتصادية (http://europa.eu. int/euro/quest). ولـــذا فـــإن فشل الاتحاد المالي لن يكون له تأثـــير سطحي ولذا فإن فشل الاتحاد المالي والاقتصادي سوف يؤدي إلى تدمير اقتصادي سياسي للاتحاد الأوروبي وللأعضاء(http://europa. eu. int/euro/quest). وهذا ما يؤكـــده فيلديســـتين حيث يرى أن ذلك يمكن يكونئ له نتائج عكسية فبدل من زيادة الوئام السياســـي الداخلي فإن التحول إلى الاتحاد المالي والسياسي والتداخل السياسي الذي يتبعه ســـوف يـــؤدي إلـــى زيادة المشاكل في داخل أوروبا وبين أوروبا والولايات المتـــحدة (Feldstein 1997,60-61). فمثـــلا إذا ارتفـــع التضخـــم تحت إدارة الاتحاد المالي الأوروبي في ألمانيا فإن العدائية الألمانية للاتحاد المالي الأوروبي سوف تزداد في ألمانيا اتجاه الدول التي صوتت لتأييد التضخم. بينما الدول التي تعنى بالبطالة سوف تكون أقل عدائـــية للبنك المركزي الأوروبي. ولحل هذه الإشكالية يرى فيلندستون أنه على الاتحاد المالـــي الأوروبي أن يتخذ سياسة مالية تأخذ بعين الاعتبار الظروف في كل دول أوروبا وليس فقط في دولة أو منطقة (Feldstein 1997, 65).

كما أن نظرة على المعاهدة نستطيع أن نرى الملاحظة الثالثة والتي تتعلق بتأثير كل من ألمانـــيا وفرنسا مركزي الثقل على اتخاذ القرارات في الاتحاد المالي، فقد وفرت المعاهدة الاستقلالية لهذا البنك من السيطرة السياسية من قبل الدول الأوروبية، وهذا النمط هو الذي أرادته ألمانيا ولكنه مغاير لما تريده فرنسا ودول أوروبية أخرى (Feldstein 1997, 63) . ولكن برز التأثير الفرنسي من خلال تأسيس مجلس وزرائي جديد، مجلس مستقر يوصف على أنه مكمل أو موازٍ للبنك المركزي الأوروبي، فعلى الرغم من ان هذا الجسم يفتقر إلى السيطرة السياسية على البنك المركزي الأوروبي ولكنه شكّل نجاحًا فرنسيًا في تأســـيس فكـــرة أن السياسة المالية يجب أن تكون عرضة للتوازن، وأن النمو واستقرار

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

الأســـعار يجب أن تكون هدفا للسياسة في الاتحاد الأوروبي المالي (Feldstein 1997, 63). وهذا النجاح مهم وخاصة أن فرنسا ترى في الاتحاد المالي ونتيجة الاتحاد السياسي كطريقة لكي تصبح مشاركة في الإدارة مع ألمانيا في أوروبا .

وبعد إلقاء نظرة سريعة على الترتيبات الأمنية الجديدة المحتملة بعد الحرب الباردة لا بد من التعرف على الدول الأوروبية وعلاقتها مع بعضها من ناحية ومع الولايات المتحدة من ناحية أخرى، وأولى الدول التي نبدأ بها هي روسيا .

روسيا :

علـــى الـــرغم مـــن أن أوروبا والصين زادتا من تأثيرهما الإقليمي، فإن روسيا مازالت مســـؤولة عـــن أكبر قطـــعة من الأرض (Brzezinzki 1997, 56). وكـــذلك مع أنها تركز على بناء اقتصادها، ولكنها تبقى قوية نوويًا. وهذا بالتالي يدفع إلى إلقاء نظرة على علاقاتها مع أوروبا . والسؤال الذي يطرح نفسه هل يمكن لروسيا أن تعاود السيطرة على أوكرانيا المستقلة ؟ وهل يمكن لأوروبا أن تشجع هذا التصرف ؟ وهل يمكن لذلك ان يقود إلى حرب بين روسيا وأوروبا ؟.

بدايـــةً لا بـــد مـــن الإشارة إلى الإعلان العسكري والذي تبنته روسيا الاتحادية في ٩٣ والـــذي أعلنـــت فيه أنها لا تعتبر أي دولة عدوتها، واتفاقية الناتو وروسيا في ٩٧ والتي أكـــدت علـــى هذا الاتجاه. ولكن رغم ذلك هناك شكوك حول ما بعد الشيوعية في روسيا والتي هي أمور غير منتهية وغير محلولة (Pipes1997,65). وخاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتـــبار أن علاقات روسيا مع الغرب كان مبالغ فيها فالعلاقات تمر بأزمة. فمع انهيار الاتحـــاد الســـوفيتي أعلنت موسكو عن رغبتها في التحالف مع الغرب . وهذه التوقعات تعكس إحساس الخوف المترافق مع تحلل الاتحاد السوفيتي وتوقعات الاستفادة والتي أثبتت عدم صحته (Busznski 1995, 104) .

وبعـــد الإفاقة من التوقعات العالية للعلاقة مع الغرب يطرح يارلينسكي أمام روسيا عدة خـــيارات تتمـــثل في الإجابة على القرار التحولي. والسؤال الحيوي بالنسبة لروسيا إذا كانـــت سوف تصبح دولة شبه ديمقراطية وأوليجاركية وفاسدة أو أنها سوف تأخذ الدور

الأصعب لكي تصبح دولة طبيعية ديمقراطية على النظام الغربي مع سوق اقتصادية . ويرى يارلنسيكي ان الشيوعية لم تعد خيار (Yarlinsky 1998, 67).

روسيا وتوسع الناتو والاتحاد الأوروبي :

علاقة الناتو مع روسيا باختصار تعتمد على تصرفات الناتو من جهة والتحولات في روسيا من جهة أخرى . ولذا على الناتو أن يبقى حساسًا للمصالح الأمنية الروسية، فمع توسع العلاقات مع شرق ووسط أوروبا يجب على الغرب ألاّ يعطوا الإحساس أن ستارًا من حديد قد تشكل على حدودها الغربية . ولذا في الوقت الذي يقوم فيه الناتو بتقوية الترابط مع وسط وشرق أوروبا يجب عليه أن يوسع ويعمق الحوار الأمني مع روسيا. وخاصة مع العسكريين الروس الذين مازالوا يرون الناتو كتحالف معادٍ لروسيا (Asmus,Kulger, and Larrabee 1993, 37). والغرب يحاول تعويض روسيا عن توسيع الناتو فانضمامها إلى دول المجموعة السبع هي من قبيل ذلك (Pipes 1997,74) . هذا على المدى القريب أما على المدى البعيد فالعلاقة تقوم على سؤال متعلق باحتمالية انضمام روسيا إلى حلف الناتو وخاصة عندما يصل الناتو إلى حدودها، وإذا أتمت روسيا المواصفات الأساسية للعضوية والتي هي ليست قريبة (Brzezinski 1995, 31). ولذا مسألة توسع الناتو من الأمور التي يمكن أن تؤجج العلاقات . ولذا يرى بريزنكي أن التوسع يجب ألا يشمل انتشار قوات الناتو وخاصة القوات الأمريكية والألمانية على أراضي الدول الجديدة وفي وسط أوروبا لأن ذلك قد يثير قلق روسيا، ومن ناحية ثانية لطمأنة روسيا يجب أن يتم إدماجها في النظام الأمني. والعرض الجديد لروسيا يجب أن يكون على شكل معاهدة رسمية لتعاون أمني عالمي بين حلف الناتو وروسيا الاتحادية . مع وجود آلية جديدة لاستشارة أمنية خاصة داخل مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي(Brzezinzki 1995,34-35). في الوقت نفسه يرى بريزنكي أنه على روسيا أن تفهم أن التهديد لن يكون مفيدًا أو فعالاً ويمكن أن يصعد عملية التوسع، فهي ليس لديها الحق في الاعتراض على توسع الناتو أو فرض سيادة مقيدة على دول وسط أوروبا(Brzezinzki 1995, 35) .

وكما أن روسيا لديها حساسية من توسع الناتو فهي حساسة أيضا من توسع الاتحاد الأوروبي فعلى الرغم من أن بوتين أعلن في قمة روسيا الاتحاد الأوروبي أنه يرحب

بتوسع الاتحاد الأوروبي . ولكن كريس باتن يشير إلى أنه سوف يتم حل المشاكل التي يمكن أن تحدث قبل التوسع عن طريق الاتفاقية(Patten, 2001).

روسيا والجمهوريات المنفصلة :

على الرغم من أن موسكو تعترف بوضعية السيادة للجمهوريات السابقة في الاتحاد السوفيتي ولكن هذا الاعتراف يأتي من الرأس وليس من القلب (Pipes 1997, 71) . وبيبس يرى أن المسألة لا تتعلق بالحكومة فقط بل هناك مؤسسات أخرى في روسيا تدعم الاتجاه نحو الدول المستقلة مثل الكنيسة الأرثوذكسية، والتي تدعي السيطرة على الكنيسة المسيحية الأرثوذكسية في جميع المناطق التي كانت تدعى الاتحاد السوفيتي (Pipes 1997, 71).

وتظهر الرغبة السوفيتية في الحفاظ على العلاقات القوية وإبقاء هذه الدول ضمن دائرتها أنه في ٩١/١٢ بعد تحلل الاتحاد السوفيتي شكلت موسكو الكومنولث من الدول المستقلة، من أجل أن تمكن الجمهوريات السوفيتية من أن تحل مشاكلها المشتركة عن طريق الإجماع المشترك. وفي ٩٢ أعضاء CIS، وقعوا على معاهدة أمنية مشتركة، وقد انضمت ١٠ دول من ١٥ دولة إلى CIS ولقد حاولت موسكو أن تتدخل في شؤون الجمهوريات الأخرى محاولة استعمال الوثيقة والمعاهدة الأمنية كذريعة (Pipes 1997, 71) . وقد نجحت روسيا نوعًا ما في التأثير العسكري على هذه الدول ففي ٩٢ سمحت طاجكستان لروسيا ببقاء ٣٤ ألف على طول حدودها مع أفغانستان (Hughes 2000, 120). بالإضافة إلى الضغط الروسي العسكري هناك ضغط اقتصادي وذلك يعود إلى أن روسيا تملك الحصة الكبيرة من الصناعات والمصادر الطبيعية ولكن هذا التأثير خف عندما بدأ الأجانب الاستثمار في الجمهوريات السابقة. كما عززت هذه الدول استقلالها الاقتصادي عن طريق التوقيع على الاتفاقيات التجارية مع بعضها البعض ومع الجيران والدول الصديقة مثل بولندا وتركيا (Pipes 1997، 71) وبالتالي مع استمرار الدعم المالي فإن هذه الدول يمكن أن تحقق استقلالاً اقتصاديًا .

ومن الدول التي رفضت الانضمام إلى الكومنولث هي أوكرانيا والتي يشير رفضها إلى علاقة غير جيدة أو على الأقل غير مميزة مع روسيا . فأوكرانيا تعرف نفسها على أنها دولة حيادية ورفضت الضغوط الروسية للانضمام إلى المعاهدة الأمنية المسيطر عليها من

قـبل موسـكو، فهي الدولة الوحيدة من دول روسيا السابقة التي شكلت جيشاً قوميًا كبيرًا (Brzezinzki 1995, 36). فعلـى الـرغم من أن روسيا قبلت باستقلالها ولكن هناك إجمـاع عـام بيـن النخبة السياسية في روسيا انه على أوكرانيا ان تعاود الدخول ضمن الكرملين . أي انـه إذا اتجهت العلاقات الأمريكية الروسية للتحسن فإن أوكرانيا لن تضـغط للدخول في حلف الناتو ولكن إذا كان الرد الروسي عدائيًا على توسع الناتو فإن أوكرانيا سوف تواجه خيارات متعددة فالبعض قد يضغط باتجاه العضوية في حلف الناتو بينما آخرون سوف يدافعون عن التأقلم مع روسيا(Brzezinski 1995, 37).

الولايات المتحدة وروسيا :

هـناك عـدد مـن الأمور التي قد تصعد النزاع بين الولايات المتحدة وروسيا والمتعلقة بالتصـرفات الروسية. ولكن يرى بعض الكتاب ومن ضمنهم مكفول أن الولايات المتحدة لهـا علاقـة في تأزم العلاقة. فالمسألة الأولى تتعلق بالتحول الديمقراطي في روسيا فلو رجعنا إلى المساعدات الأمريكية لرأينا كيف أنها ركزت على تعزيز إعادة تشكيل السوق. ولكـن بدون إعادة التشكيل السياسي فإن التحول الروسي لن ينجح. فمن ضمن مبلغ ٢٤ مليون تم إعطاؤه لروسيا من قبل الولايات المتحدة، كسور فقط تم توجيهها إلى الإصلاح السياسـي، إضـافة إلى ذلك التمويل يأتي عن طريق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي واللذين ليس من صلاحيتهما تعـزيز الإصلاح السيـاسي (Mcfoul 1995, 98). فأثناء اجـتماع يلتسين مع كلينتون في ٩٤/١٠ لم يتم نقاش كيفية تقوية المؤسسات الديمقراطية حيث أنها لم تكن ضمن الأجندة. ولذا يرى ماكفول أنه من السذاجة أن يتم تحويل بليونات الدولارات من أجل تعزيز الخصصة في الوقت إن الإطار القانوني والدعم السياسي من أجـل حمايـة الممتلكات الشخصية غير موجود. فالإصلاح الاقتصادي يتطلب التقدم في الإصلاح السياسي (Mcfoul 1995, 98-99).

ويضـيف يارلنكسـي مسألة أخرى وهي عدم الصراحة في العلاقة بين الولايات المتحدة والشعب الروسي والتي يمكن أن تساعد في الإساءة إلى النظرة إلى الولايات المتحدة .فإذا فسـرت الولايـات المتحدة توسع الناتو للشعب الروسي بالأسباب الكامنة داخل المجتمع الروسـي، فبالتالي يمكن أن يفهم الشعب الروسي لماذا يتوسع الحلف. ولكن عندما يقول الغرب أن الديمقراطية والأسواق الروسية جيدة، والعلاقات الروسية مع الغرب هي جيدة،

فـإن المـنطق لا يعمل ويترك الشعب الروسي في حالة غضب وارتباك . وهذا الغضب سوف يتعمق إذا استمر الغرب بسياسة الوجهين (Yarlinsky 1998, 77).

إضـافة إلـى ذلك أن الغرب يعمل على تعزيز الشخصية أكثر من تعزيز المؤسسات . فالخطـر يأتـي عـندما يدعم الغرب يلتسين، اناتولي . . . . . حتى عندما يقومون بتصرفات لا تعزز الديمقراطية (Yarlinsky 1998, 77).

روسيا والتحول الديمقراطي :

كما أن التحول الصيني إلى دولة ديمقراطية سوف يأخذ وقتًا طويلاً، وهو أمر غير مؤكد فكذلك الحال في روسيا. وأوّل العوامل التي تعيق هذا التحول هو الجيش . فيبدو أن الدولة التـي كانت قائمة على العسكرية لا يمكنها التخلص من تأثير هذا العامل بسهولة وتحويل المجـتمع إلى مجتمع مدني. ولذا يشير بيبس أن الجيش مازال يلعب دورًا كبيرًا في هذه الدولة فالذي يقضي ساعات مع الجنرلات يستطيع أن يلمس الكره للغرب (Pipes 1997, 72) . كمـا أن ادعـاءات روسـيا كقوة عالمية كانت تاريخيًا قائمة على قوة عسكرية . فالجـنرلات يعـتقدون أن إعادة هيكلة الجيش يمكن أن يعيد تأسيس روسيا كقوة عظمى (Pipes 1997, 75).

والأمـر الثانـي متعلق بالروس أنفسهم وانهيار إمبراطوريتهم وهي أنهم بعكس الدول الغربـية والتـي حققت الإمبراطوريات بعد تشكيل الدولة، فإن بناء الدولة الروسية وبناء الإمـبراطورية تشـكلت فـي نفـس الوقت . فضخامة السيطرة خدم الروس كتعويض سـيكولوجي لـتخلفهم وفقـرهم، وبالتالي إن فقدان الإمبراطورية كان لها تأثير أكبر من فقدانها بالنسبة لفرنسا وبريطانيا وهولندا . وبالتالي ليس بإمكانهم أن يتعودوا ويتماشوا مع هـذه الخسارة (Pipes 1997 ,68). وبما أن روسيا من الناحية الاقتصادية لا يمكن أن تلحق بالدول الكبرى فالحل يبقى في نظرها من الناحية العسكرية إذا أرادت أن تتجه نحو تعويض الخسارة(Pipes 1997، 74).

إضـافة إلـى ذلك إن الطموح والمشاعر للنخبة الروسية تدفع باتجاه معاكس بعيدًا عن الـنظام الاقتصـادي العالمي المسيطر عليه من قبل الدول الصناعية الديمقراطية وباتجاه الاعـتماد على القوة العسكرية والتقارب مع دول لسبب واحد هم على عداء مع الغرب .

فاللحـــاق بالغـــرب مـــن الناحية العسكرية يكون أسهل من اللحاق بها اقتصاديًا (Pipes 1997, 77).

ولكـــن في نفس الوقت لا بد من ذكر أن الإستراتيجية الروسية استوعبت درس أن حرب الخليج أظهرت تفوق الأسلحة الحديثة على القوات التقليدية (Pipes 1997, 75).

وفـــي ضوء ما سبق يرى بيبس أنه ليس هناك أفضلية يمكن ضمانتها، ولذا على القياديين الغربيين أن يوسعوا الطرق لتجنب أي أعمال تهين روسيا مع الأخذ بعين الاعتبار كم هم اصبحوا ضعفاء تحت الديمقراطية . في الوقت الذي يجب ألا يسمح لروسيا بزيادة قوتها في الدول (Pipes 1997, 78).

والحديث عن القوة العسكرية والمشاكل الاقتصادية الروسية يقودنا إلى إلقاء نظرة سريعة على التحول الاقتصادي في روسيا، فالعامل الاقتصادي يمكن أن يساهم في التحول الديمقراطي . بداية إن روسيا لديها كمية كبيرة من المصادر الطبيعية العالمية، مع مصادر بشرية متوازنة مع الدول الاقتصادية المتقدمة . وإذا القيود على النمو قد تم إزالتها، فإنه من المتوقع أن روسيا يمكن أن تلحق بالدول المتقدمة في العالم على المدى البعيد . وعلى حساب ستونمان وأوبنهامير واسيفا ومع افتراض النمو في الدول المتقدمة النمو السنوي يصـــل إلى ٣%، ومعدل ٧% أو ١٤% نمو حقيقي، وبالتالي عمليـــة اللحاق الاقتصادي يمكن أن تأخذ جيلاً أو جيلين(Stoneman, Oppenheimer, and Isaeva 2000, 6) . والنظرة التفاؤلية هذه تتعلق بتحقيق نمو روسي ثابت وهذا لا يمكن أن يتحقق على المدى القريب . أما يارلنسكي فيضعنا في صورة الوضع الحالي فمن ناحية إن الاقتصاد الروسي اليوم يظهر من ناحية إشارات التغيير باتجاه الرأسمالية الفردية ومن ناحية أخرى النمط الرأسمالي الإجرامي (Yarlinsky 1998, 68) . فقد استطاعت روسيا أن تخفض التضخم، وان تعمل على استقرار عملتها . فالشباب جاهزون لبناء نظام سوق جديدة وابتعدوا عن الجرائم مع تطوير الدولة قوانين جديدة .وبالتالي هذه المؤشرات تدل على أنها تتجه نحو اقتصاد السوق. ولكن رغم ذلك هناك مؤشرات تشير إلى إن الاقتصاد يتجه نحو اقتصاد corporatist والتي فيها الفساد منتشر وغير مسيطر عليه . فأهم التطورات الاقتصادية هي صعود الأوليجاكية، فروسيا دعت إلى دعم الأوليجاركية المجرمة والتي كانت متواجدة في النظام السوفيتي السابق، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي غيرت من مظهرها. فالأوليجاركية متداخلة بشكل عميق في الحكومة، وتستطيع أن تغير السياسات

لمصلحتها. ففي الوقت الذي يتقاتل فيه الأولاد الكبار على من سيأخذ الحصة الأكبر من الاقتصاد الروسي، لم تكن الحكومة قادرة على تشكيل شروط اقتصادية والتي تستطيع الأغلبية داخلها أن تزدهر(Yarlinsky 1998, 69-70). فالمشكلة كما يراها يارلينسكي لا تقتصر فقط على أن الأغلبية من الروس بقوا أسوأ مما سبق عملية التحول ولكنهم لا يستطيعوا أن يصبحوا أفضل . فالاقتصاد ركد عند نصف معدله في عام ٨٩ .فالدخل الحقيقي انخفض إلى ثلث ومقياس المعيشة في معظم المناطق تآكل إلى مستوى لم ير منذ عقود والرواتب الحكومية تم تقليصها بنسبة ٤٠% أو اقل من قيمتها الأصلية كما أن الحكومة لم تعد تستطيع أن تجمع الضرائب الكافية لتغطية هذه النفقات (Yarlinsky 1998, 70-71) . فروسيا تعاني من تصاعد في الانهيار الاقتصادي، والأغلبية العظمى من السكان معرضون للفقر، والناس انخفضت مأكولاتهم إلى درجة تبقيهم أحياء فقط. فلا أحد يعتقد أن ذلك يمكن أن يستمر بدون كارثة اجتماعية أو نتائج سياسية (Wanniski 1992, 22). وبذلك أن روسيا يمكن أن تبقى على المدى الطويل في فترة انخماد . فالمؤسسات الروسية ضعيفة، فالدولة بالكاد طورت السطح من السوق الاقتصادية،والإصلاح يبدو انه غير فعال أو فاسد، فالتطورات التي حدثت في التسعينات تشير إلى أن النظرة التشاؤمية هي الأقرب . وبالتالي التنافس بين مجموعات المصالح تبقى غير محلولة(Stoneman, Oppenheimer and Isaeva 2000, 6) .

والذي يعزز النظرة التشاؤمية أن الديون الروسية قد وصلت إلى ما يقرب من ٢٠٠ مليون في نهاية ١٩٩٩ (http://europa. eu. int). فعملية الإصلاح ليست سهلة بسبب تغلغل الفساد الروسي فالبنك الأوروبي للاعمار والتطوير صنف روسيا كأكبر دولة في مجال الفساد في العالم، كما أن استطلاع للرأي من قبل مؤسسة للرأي العام أظهرت أن الروس يؤمنون أن افضل طريقة للمضي هي عن طريق الاتصالات والفساد، وعندما سئلوا عن افضل وسيلة تحتاجها لكي تصبح غنيا في روسيا ٨٨% اختاروا الاتصالات و ٧٦ % اختاروا عدم الرد، و٣٩% قالوا عن طريق العمل القاسي .

وأخيرا إن توقعات ستونمان، أوبنهيمر وايسيافا تشير إلى أن النمو الاقتصادي سوف يهبط بمعدل ما بين ٣. ٥% و-٤. ٥% في ٢٠٠١، وبعد ذلك سوف ينخفض إلا إذا استطاعت معايير الإصلاح أن تحول الأفضليات على المدى القصير إلى استقرار على المدى البعيد (Stoneman, Oppenheimer, and Isaeva 2000, 3). وبالتالي ومن

الواضح أن السوق الروسية مازالت متجهة نحو الإجرام والأوليجاركية (Yarlinsky 1998, 71). وإذا أخذنا نظرة وسط بين المتفائلة والمتشائمة، نجد ان المعلقين يوافقون ان الشروط على استمرار النمو الثابت ليس في مكانه بعد ولكن الجو الحالي لوضع هذه الشروط في مكانها هي افضل وقت منذ بدء عملية التحول (Stoneman, Oppenheimer, and Isaeva 2000, 7)

وأخيرًا لابد من التطرق إلى عملية التحول الديمقراطي في روسيا لإعطاء صورة كاملة عن الوضع الروسي . صحيح إن روسيا هي حرة أكثر من أي وقت مضى في تاريخها، فالمواطنون الروس نمو بسرعة كبيرة متعودين على هذه الحريات . فالتطور التكنولوجي مثل الانترنت والبلفون سوف يجعل من الصعب لأي مصدر ان يحتكر المعلومات. فعن طريق الاتصال المستمر مع العالم ومع كل يوم يمر تصبح روسيا مجتمعًا طبيعيًا . والدليل على نجاح التجربة الديمقراطية هي الانتخابات، فقبل ٩٥ الجدل كان قائما في روسيا ما إذا كانت الحكومة سوف تسمح للانتخابات أن تحصل، وبالتالي ماعدا خروقات ثانوية، التصويت وعد الأصوات كانت سليمة ونسبيا حرة ونسبة التصويت كانت أعلى من التي هي في الولايات المتحدة (Yarlinsky 1998, 72). ويضيف بيبس عوامل إيجابية أخرى حيث يرى أن كل سنة تستمر فيها روسيا كشريك مع الغرب يقوي قوتها والتي تفضل التطور على التوسع . إضافة إلى التركيبة المجتمعية الداخلية والتي تتغير فمن ناحية ان الجيل الجديد هو اقرب إلى الغرب ويحل محل الجيل الأكبر العالق بذكريات السوفيت الماضية . ومن ناحية أخرى هناك طبقة من رجال الأعمال تمتد والتي لها استعمال قليل للعسكرية، مع نوع جديد من السياسيين (Pipes 1997, 77).

ولكن هذه التطورات لا يمكن أن تخفي النقاط السلبية . فعلى الرغم من أن المراقبتين يجدون أن الانتخابات الروسية عادلة وحرة، فإن الحملة الروسية وخاصة انتخابات الرئاسة في ٩٦ لم تكن عادلة. فالحملة الانتخابات للرئاسة للرئيس يلتسين كلفت ٥٠٠ مليون والبعض وضع الرقم على انه ١ بليون (مقارنة مع حملة الرئيس الأمريكي والانتخابات العامة في تلك السنة والتي كلفت ١١٣ مليون) رسميًا حملة الرئيس الروسي يمكن أن تنفق فقط ٢٠٩ مليون، ولكن يلتسين تعدى الرقم المطلوب. كما أن المؤسسة الأوروبية للإعلام أشارت إلى أن يلتسين حصل على ما يقارب ٥٣% من التغطية الإعلامية، بينما المنافس القريب منه Gennady Zyuganor من الحزب الشيوعي

حصـــل فقـــط علـــى ١٨ %، كمـــا أن يلتسين ظهر على التلفاز أكثر مما ظهر منافسوه مجتمعين (Yarlinsky 1998, 72-73)

ومن ناحية ثانية إن دور القانون ليس محترما، والسلطة القضائية متأثرة من قبل السلطة التنفـــيذية. فالرئـــيس الروسي مازال يحتفظ بخيار أن يتجاوز الدوما إذا لم يتجاوب مع مـــبادرة السلطة التنفيذية (Yarlinsky 1998, 73). ويضيف بيبس أسبابًا أخرى للتشاؤم فعلـــى الرغم من أنه ذكر أن هناك بوادر تشكيل طبقي جديد ولكن هذا التغيير لم ينعكس لـــيفرز نخبة جديدة، فالمؤسسات السياسية والثقافية والاقتصادية والعسكرية هي مدارة من قبل شيوعيين سابقين والذين لا يستطيعوا ترك العادات القديمة، فالدوما أيضا مسيطر عليه من قبل شيوعيين وقوميين والذين هم متساوون بشكوكهم بالغرب ومتساوون في التصميم فـــي إعـــادة روســـيا للوضع العالمي. فروسيا إذًا ممزقة وموجهة باتجاه العزلة والآخر الإمبريالـــية، أمـــا الشـــعب فهم مشغولون بالعيش، ويظهروا اهتمامات قليلة في السياسة الخارجـــــية(Pipes 1997,67-68) . فـــهـــناك روسيتان واحـــدة تقاد من قبل الشباب والمتعلميـــن والذين يفضلون اتباع الطريق الغربي والآخر من كبار في السن وهم غالبا غير ماهرين، شكاكين بالغرب وبالطريقة الغربية . (Pipes 1997, 70)

أما من ناحية الإعلام الروسي فهو متواجد فروسيا تتمتع بمصادر جديدة والتي تستطيع أن تخـــتار مـــنها . فالصـــحف المعارضة متواجدة والصحفيين أحرار لكي يعملوا تحقيقات صـــحفية ويكتبوا رأيهم . ولكن منذ سنتين (أي منذ ٩٦) الإعلام مسيطر عليه من قبل الأوليجاركـــية والذيـــن هم جزء من الحكومة فبرامجهم تستعمل لتعزيز اجندتهم الأنانية .(Yarlinsky 1998, 75)

لهذه الأسباب مجتمعة يرى يارليسنكي أن الطريق إلى الديمقراطية في روسيا مازال طويلاً. فعلى الرغم من أن روسيا افضل وفي ظل وجود المؤسسات أكثر مما بدونه، ولكنهم لا يمثلون حاجات الناس ورغباتهم (Yarlinsky 1998,75). وكذلك يرى بيبس أنه بالنسبة للروسيين الطريق إلى المجتمع المدني طويل وصعب لأنه يجب أن يتغلبوا على الشيوعية وشركائها الكنيسة الأرثوذكسية والتي تكره الغرب . (Pipes 1997, 70)

روسيا والمصالح المشتركة مع الغرب :

رغـــم كل الخلافات بين روسيا والغرب لكن يبقى هناك عدد من المصالح المشتركة التي تجمع الغرب وروسيا منها الخوف على الأسلحة النووية، الكيميائية، فروسيا لديها الآلاف مـــن المواد النووية والكيميائية والبيولوجية. وتحت قانون الفساد الأوليجاركي اليورانيوم يمكن أن يصبح في السوق السوداء، فالسيطرة على أسلحة الدمار الشامل هي قضية للأمن العالمـــي ولا يستطيع أحد أن يتجاهلها من قبل روسيا أو الغـــرب (Yarlinsky 1998, 75) . وهذا ما أشار إليه كريس باتن حيث ذكر أن هناك العديد من قضايا الأمن النووي بحاجة إلى المعالجة. وركز على أهمية هذه النقطة عندما ذكر أن الرئاسة السويدية للاتحاد الأوروبـــي ســـوف تركز على هذه المسألة وتعمل بشكل جاد من جل أن ترى تقدمًا في الجهـــود الدولية لمعالجة هـــذه المســـألة(Patten 2000) . بالإضافة إلى قضية النووي هناك مصلحة تتعلق في أن الغرب وروسيا لديهما الرغبة المشتركة في الاستقرار من اجل تعزيـــز الـــتطور الاقتصـــادي فسور روسي فيه حفرات يمكن أن يكون خطرا لأوروبا، (Yarlinsky 1998, 76) وخاصة عمليات غسل الأموال، المخدرات والبضائع المسروقة وعلـــى الأخـــص الســـيارات . وقد ذكر باتن أن هناك تصميمًا روسيًا للتعامـــل مع هذه المشاكل . وللتعاون الأوروبي مع روسيا في هذا المجال تم إعطاء الانتربول الأوروبي صـــلاحيات للتفاوض حول اتفاقية تعاون مع روسيـــا (Patten 2000). كـــما أن روسيا هـــي سوق اقتصاديّة في العالم، فالاستقرار في روسيا يجعل من الممكن تطوير الاقتصاد الروســـي ويقـــدم فرصـــة عظيمة للشركات والاقتصاد الغربي(Yarlinsky1998,76). وربمـــا إلقاء نظرة على العلاقة التجارية الروسية الأوروبية توضح تقاطع المصالح بين الدولتيـــن، فالاتحـــاد الأوروبي هو اكبر شريك تجاري لروسيا (٤٠% من التجـــارة مع روســـيـــا) (Patten 2000). إضـــــافة إلـــى ذلك بما أن روسيا القارة الأوروبية فإن هناك تقاطعًا في شؤون القارة التي قد تجمع الاتحاد الأوروبي وروسيا، ومن هذه الأمور بالإضافة إلى العلاقات التجارية بينهما، وهي كما يراها باتن الرغبة الأوروبية في مساعدة روســـيا في التغلب على مشاكلها، ولذا قام الاتحاد الأوروبي بمنح روسيا ما يقرب من ٢ بلـــيون عـــن طريق برنامج تاكيس منذ ١٩٩١ (Patten 2000). كما أن هناك مصلحة روســـيّة وأوروبـــية فـــي استقرار النظام الديمقراطي، فاستقرار النظام وتشجيع الحكومة للاســـتثمارات الأجنبية ومعاملتهم معاملة السكان يمكن أن يفيد روسيا لأنها الطريقة التي

يمكـــن لروســـيا مـــن خلالها أن تستورد التكنولوجيا والمهارات الإدارية التي تحتاجها . وخاصـــة إذا مـــا عرفـــنا أن الغاز والزيت يمثلان ٤٥% من الصادرات الروسية لدول الاتحـــاد الأوروبـــي في ٩٩ . فكيف على الاتحاد الأوروبي أن يعتمد على الطاقة من روسيا بدون التكنولوجيا ورأس المال لزيادة الإنتاج بطريقة آمنة(Patten 2000) . وهـــناك عـــاملاً إضـــافيًا يمكن أن يساهم في العلاقة الجيدة بين الغرب وروسيا. وهذا العامل يتحدث عنه يارلنسكي الذي ينتمي إلى مجموعة الكتاب الذين يؤمنون ان العصر القـــادم قـــائم على صراع الحضارات فهو يرى أن القرن الحادي والعشرين سوف يحدث تـــنافس بين الحضارات، فعلى الرغم من أن روسيا والغرب لديهم تاريخ مختلف، ولكنهم ينـــتمون إلى الحضارة نفسها . فالعداء القديم لن يستمر إذا اختارت روسيا بطريقة حكيمة (Yarlinsky 1998, 79).

ولكـــن كـــل ذلك يتوقف على النظام الذي سوف يتشكل في روسيا فنظام ديمقراطي في روســـيا يمكن أن يكون شريكا مع الغرب في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين . أمـــا روسيا corporatist ويمكن أن تكون أكثر تحديًا واقل استقرارًا . فيمكن للواقعيين أن يجـــادلوا أن حكومة corporatist تقيم الاستقرار وبالتالي تتعاون مع الغرب لضمان الوضـــع الحالـــي . ولكن مثل هذا النظام على الرغم من انه مستقر على السطح ولكنه مبنـــي علـــى أساس خاطئ وبالتالي أي تغيير في القيادة يمكن أن يضعف النظام. كما أن هـــناك احـــتمالاً آخر وهو أن هذه الحكومة سوف تصبح شكاكة بأعمال وأهداف الغرب، فالتعاون في القضايا العالمية الهامة يمكن أن يصبح اقل والقوانين والقواعد يمكن أن تتغير لتناسب الشخصيات(Yarlinsky 1998, 76). أما بريزنكي فيرى أن هناك حلاً يمكن أن يضمن عدم توسع روسيا وبالتالي يمكن أن تضع فاصلاً مع ماضيها الإمبريالي إذا الدول المستقلة الجديدة هي مستقرة وحيوية. فالدعم السياسي والاقتصادي للدول الجديدة يجب أن يكـــون ضـــمن اســـتراتيجية أوســـع لدمـــج روســـيا في نظام متعاون عابر للقارت (Brzezinzki 1997, 56-57).

وفـــي ظل هذه الاحتمالات هناك خطوات على روسيا أن تتبعها إذا أرادت أن تلعب دورًا في السياسة الدولية وهذه الخطوات تتمثل في وضع قوانين جديدة وفصل التجارة عن القوة السياســـية مـــن اجـــل محاربـــة الفساد. كما يجب عليها أن أولا أن تنظم التجارة الفردية بتشريعات وليس عن طريق المسؤولين الحكوميين والذي من الصعب أن يتم تمييزهم عن

العصابات، وثانيا تعزيز المنافسة الحرة عن طريق تشجيع الأعمال الصغيرة والمتوسطة وعـــن طـــريق إزالـــة العوائـــق والتشريعات التي تقف في طريقهم، ثالثا تشجيع الإدارة المسؤولة القائمة على مفهوم الملكية الفردية وحماية حقوق الملكية . رابعا تدمير الاحتكار الروسي وأخذ الأرض من الأوليجاركية والذين ورثوها من الدولة الروسية والسيطرة على علـــى مدخولات الأوليجاركية من استعمال الموارد الطبيعية خامسا ضمان امتداد الطبقة الوسطى، سادسا تطوير كامل للأحزاب السياسية، سابعا نسبة تضخم قليلة وعملة مستقرة. وأخـــيرا توزيع أموال الدولة على المناطق المختلفة من روسيا ف ٨٥ % من نقود الدولة مركزة في موسكو وبالتالي فإن روسيا سوف تبقى غير متطورة ومعرضة لعدم الاستقرار (Yarlinsky 1998, 78-79).

ألمانيا :

مـــع انهيار الاتحاد السوفيتي وتوحد ألمانيا كان السؤال الذي يطرح نفسه دائما هو كيف ستتصرّف ألمانيا في ضوء توحيدها، هل ستعود إلى النمط العدائي القديم، ام ان التحولات الديمقراطـــية سوف تمنعها من ذلك ؟ ما هو مصير العرض الأمريكي لها بالمشاركة في القيادة كما جاء في عرض جورج بوش أثناء زيارته للجمهورية الفيدرالية في شهر ٨٩/٥ (Kaiser 1990-1991,188)، وتـــم إعـــادة التأكـــيد عليه في أثناء زيارة الرئيس الأمريكي السابق كلينتون إلى برلين في ٩٤ من خلال دعوته إلى دور ألماني أكبر في المجـــتمع الدولـــي ؟ (Bulmer and Paterson 96, 17) . وهل إعـــادة ألمانيا التأكيد حـــول عـــدم امـــتلاك أو تصـــنيع أو السيطرة على أسلحة كيميائية وبيولوجية ونووية واستمرارها في احترام اتفاقية منع الأسلحة النووية(Kaiser 1990-1991, 196) كافيًا لطمأنـــة الاتحـــاد الأوروبـــي وخاصة فرنسا وبريطانيا، وحلف شمال الأطلسي؟ كل هذه الأســـئلة وأسئلة أخرى طرحت نفسها مع التغيرات الدولية وسوف تحاول الباحثة الإجابة عليها من خلال التطرق إلى العلاقة الأوروبية الألمانية والأطلسية الألمانية .

ألمانيا :

بدايةً كما أن الخوف من اليابان له علاقة بماضيها التاريخي فالأمر سيان بالنسبة لألمانيا، فيبدو أن الماضي العدائي لألمانيا مازال يشغل بال الأوروبيين والولايات المتحدة. فبالرجوع تاريخيًا نجد أن أسوأ احتمال هو اجتماع دولة ألمانية قوية تحت نظام غير ديمقراطي، هذا الشكل من النظام الذي كان مسؤولا عن كوارث رئيسة في هذا القرن (Kaiser 1990-1991, 203) . ولكن الذي يطمئن حول التصرفات الألمانية في الوقت الحالي أن النخبة الألمانية بقيت الأقرب إلى الغرب وأوروبا. فإن أهم نجاح للسياسة الخارجية الألمانية هو البقاء ملتزمة بالتحالف الأطلسي والتداخل الأوروبي (Asmus 1991, 546) . وهذا ما يؤكده ايفرا فيرى أن ألمانيا لن تعود إلى العدائية، فقد دخلت ألمانيا في عملية تغيير مجتمعي والتي أدت إلى إزالة جذور العدائية، وألمانيا الموحدة من المتوقع أن تبقى مسؤولة في الاتحاد الأوروبي(Evera 1990-1991, 9).

أما إلقاء نظرة سريعة على قوة ألمانيا، فنرى أنها تملك إمكانات فهي أكثر عددا من ناحية السكان من أية دولة أخرى في أوروبا عدا روسيا. وإذا ما تم إضافة عامل توحيد الألمانيتين نجد أن هناك عاملاً إضافيا للقوة وهذا ما ذكره اش حول قوة ألمانيا حيث يعتبر ألمانيا الحالية اكبر وأقوى وأكثر سيادة وتحتل مركزًا ودورًا جغرافيًا مركزيًا أكثر من الدولة الفيدرالية السابقة (Ash 1994, 66). ولكن رغم هذه القوة اش لا يعتبرها من الدول العظمى فحسب رأيه ألمانيا الحالية هي أقوى دولة في أوروبا، ولكنها ليست دولة عظمى، فلديها مصادر عظمى في ثلاث نواحي أساسية للقوة وهي : الجيش والاقتصاد والمجتمع . ولكنها في نفس الوقت لديها مسؤوليات قانونية خاصة في كل قسم (Ash 1994, 68). فألمانيا لديها اكبر وأقوى واحسن قوات عسكرية في أوروبا، ولكنها ليست دولة عظمى في هذا المجال، ففي معاهدة ٢+٤ الدولة الفيدرالية الجديدة جددت التأكيد والالتزام في أنها لن تملك أسلحة نووية وكيميائية وبيولوجية . ولذا يرى أش أن أي تجديد أو تحديث نوعي لقوتها العسكرية بما تتضمن السيطرة على الأسلحة النووية، سوف يأتي على الأغلب في إطار متعدد ومن المحتمل أن يكون أوروبي (Ash 1994,68). فتقليص القوات الألمانية إلى ٤٠% والالتزام الألماني باستمرار وضعية عدم النووي يعني تأكيد بالنسبة للآخرين انه حتى لو تغيرت الظروف السياسية فإن ألمانيا لن تكون قادرة على إعادة تشكيل نفسها كقوة عسكرية(Kaiser 1990-1991, 198)

أمـــا مـــن الناحية الاقتصادية فهي دولة عظمى ولكنها تعاني من بعض المشاكل فالألمان مـــتأثرون بشكل سيئ بمشاكل اقتصادية مزدوجة أولها التكاليف الضخمة للاندماج وإعادة بـــناء ألمانيا الشرقية، ومشكلة ألمانيا الغربية القديمة السوق الاجتماعية الاقتصادية والتي بـــــدأت تفقـــد الأفضـــلية الروحية قبل التوحيد(Ash 1994, 68). وهذا ما يراه بلمر وباترســـوفل حيـــث يريا انه على الرغم من انه في العقود الأخيرة كان النمو الاقتصادي الألمانـــي أعلـــى مـــن الاتحاد الأوروبي والمجتمع الأوروبي، فأرقام EC لعام ١٩٩٤، أظهـــرت أن معدلات البطالة في ألمانيا هي اقل من معدلاتEC/EU (Bulmer and Paterson 1996, 14). لـــكـــن هناك عوائق اقتصادية في ألمانيا، فعلـــى الـــرغم من ان الاقتصاد يظهر مؤشرات تعافي اقتصادي جيد ولكن هذا الأداء بحاجة إلى ثبات لبعض الوقـــت وان يـــتم الدعـــم عـــن طريق الصناعات من اجل أن يتم توفير بنية اقتصادية. الـــتحذير الثانـــي يـــتعلق بالمنافســـة الألمانية، فأجور العمال العالية والعوائق المؤسسية مصـــاحبة بـــنظام تجاري من العلاقات الصناعية يضع قيودًا على النشاطات الرأسمالي (Bulmer and Paterson 1996, 15). كمـــا أن هنـــاك العديد من الشركات مرتبطين باســـتثمار خارج البلاد لتأمين تكاليف إنتاج اقل . أما بالنسبة لقطاع الخدمات المالية فإن ألمانيا كان يعتقد أنها لديها الأفضلية بسبب موقع EMI، ولكن لندن اعتبرت مركز افضل للنشـــاطات البنكية التجارية العالمية لعدد من البنوك الألمانية. بالإضافة إلى التشريعات التي تخص النظام الاقتصادي في ألمانيا، فإن عدم التشريع والخصصة هم بطيئان لكسب قوة في الاقتصاد (Bulmer and Paterson 1996, 15) .

ولكـــن عـــند الحديث عن القوة الاقتصادية لا بد من ذكر أن القوة الاقتصادية تم توظيفها بفعالـــية، فـــالأدوات الاقتصـــادية والدوافع تم استعمالها ببراعة وبحرية من قبل الحكومة الألمانية لتحقيق أهدافها السياسية الخارجية . فمثلا بنك بندست اتبع سياسة مالية محلية كـــان لهـــا تأثـــير مباشر على اقتصاد جيران ألمانيا وشركائها التجاريين وعلى العلاقات الخارجية (Ash 1994, 68)

بالإضـــافة إلـــى القـــوة الاقتصادية فهناك قوة أخرى يتحدث عنها اش والتي لها علاقة بالجاذبية بشكل عام للمجتمع الألماني والثقافة وطريقة العيش. والطريقة لقياس ذلك هي عـــدد الأشـــخاص والذين هم في داخل البلد والذين يرغبون بترك البلاد مقارنة مع عدد الأشخاص من الخـــارج والذين يرغبون بالدخـــول إليها (Ash 1994, 69) .

العلاقات الأمريكية الألمانية :

وإذا كـــان بالإمكـــان ربط الحالة الروسية بالحالة الصينية من حيث الإصلاح الاقتصادي والـــتحول نحـــو الديمقراطية، فإنه من الممكن أيضا ربط الوضع الياباني بالألماني، فكلتا الدولتين خسرتا الحرب العالمية الثانية وتحولتا من عدو للولايات المتحدة إلى حليف لها . فلأكـــثر من نصف قرن كما يشير جارتن اليابان وألمانيا كانتا في قلب الاهتمام الأمريكي العالمـــي . فبعد حرب طويلة ومدمرة ضد الدولتين، الولايات المتحدة عملت على مساعدة أعدائها لكي تتعافى وتبنى الديمقراطية المجتمعية تحت المظلة الدفاعية الأمريكية. ولكن مـــنذ نهايـــة الســـتينات إلى منتصف الثمانينات النصر تلاشى وتحول إلى علاقة متوازنة وخاصـــة في التجارة والمال . فاليوم اليابان وبون أصبحتا أعداء واشنطن تجاريًا وكذلك ومستثمريها الأوائل (Garten 89-90, 84).

ولـــذا العداء القديم من المرجح أن يعود بشكل آخر،وهذا ما يؤكده جارتن فالعلاقات بين الولايات المتحدة من جهة وألمانيا واليابان من جهة أخرى تعتمد على الضغط الاقتصادي والذي سوف يكون العامل الأساسي في إعادة تشكيل الروابط بين الدول الثلاث (Garten 89-90, 84). ولكـــن الأمر لا يقتصـــر على هذا العـــامل بل أن هنـــاك عوامل أخرى، فواشـــنطن تريد أن تتحمل بون وطوكيو أعباء مالية أكثر للقوات والأسلحة والمساعدات الخارجـــية في العالم . كما أن الولايات المتحدة تريد أن تبقي الدولتين اقتصادهما مفتوح أمـــام البـــنوك الأمريكـــية وشركات التأمين . وتريد مساعدة قوية من حلفائها لكي تبقي الـــدولار ثابـــتًا، في الوقت الذي تريد فيه واشنطن أن تبقى مسيطرة على أمنها وعلاقاتها الاقتصادية (Garten 89-90, 85).

أمـــا لو حاولنا النظر بطريقة أدق على النقاط الاقتصادية التي تثير الخلافات بين الدولتين لوجدنـــا أن الهدف الألماني الاقتصادي الأساسي هو الحفاظ على تضخم منخفض حتى لو كـــان علـــى حســـاب البطـــالة لمدة طـــويلة(Garten 89-90, 87). أما في الولايات المـــتحدة فهـــناك توازن في التجارة بين الوظيفة والأسعار . إضافة إلى ذلك المؤسسات الحكومـــية فـــي ألمانيا تشدد على الروح القومية مثل بنك بندس، أما في الولايات المتحدة فلـــيس هـــناك مؤسسات مالية أو تجارية لديهـــا نفس الوضعية (Garten 89-90, 87).

ولـــذا مـــن المـــحتمل أن الاتـــحاد الأوروبي سوف يكون مسيطرًا عليه من قبل الدولة الأقـــوى ماديـــا وهي ألمانيا، فألمانيا المسيطرة يعني أن النظام سوف يكون منحازًا إلى انخفاض التضخم على حساب التوســـع في إيجاد الوظـــائف(Garten 89-90, 93- 95). وبالتـــالي هـــذا قد يقود إلى خلاف بين الدولتين أو حتى بين الاتحاد والولايات المتحدة . إضـــافة إلـــى ذلك ليس هناك تمييز في ألمانيا بين السياسة الخارجية والاقتصاد وهو أمر لـــيس واضحًا في الولايات المتحدة . والسبب يعود أولا لأنها دولة صغيرة وأكثر اعتمادا علـــى الاقتصاد العالمي، وثانيا بسبب القيود على قدرتهم واستعدادهم للحصول على قدرة عســـكرية مســـتقلة، فقـــد تعلمت بون كيف تجعل الاقتصاد امتدادًا للسياسة ولكن بطريقة أخرى(Garten 89-90, 87).

فألمانـــيا لديهـــا تأثير مالي كبير على النظام العالمي المالي، فلديها عملة قوية مع تضخم قلـــيل، والدوتـــش مـــارك اصبح مرساة للنظام العالمي الحالي بعكس عدم الاستقرار في الـــدولار(Garten 89-90, 88). كـــما ان البنـــوك لديها حصص واضحة في الشركات الصناعية، وبالتالي تقود إلى وجود شركات حضورها المالي والصناعي قوي والتي من الصـــعب ان يتم اختراقها من قبل الخارج. فالدولة تلعب دورًا ثقيلاً في القسم الخاص عن طـــريق التشـــريعات،هذه تساعد على السيطرة الإستراتيجية ضد السيطرة الأجنبية على ممـــتلكات الدولة (Garten 89-90, 89-90). في الوقـــت الذي تعتمـــد فيه الـــولايات المـــتحدة على الأموال الخارجية لتمويل جزء كبير من العجز في ميزانيتها، وبالتالي فإن بون أخذت خطوات لعدم تشجيع الاقتراض الخارجي (Garten 89-90, 93). والنتيجة إن اخـــتلاف الأولويـــات والتركيبات الداخلية قد يكون له اثر سلبي على العلاقات بين الدولتين .

بالإضافة إلى ذلك الولايات المتحدة نفسها في وضع منافسة بعد أن كانت حرة نوعًا ما في الملعـــب الاقتصـــادي العـــالمـــي(Garten 89-90, 94) أي أن الدول التي ساعدتها الولايات المتحدة ووفرت لها الركوب الأمني الحر قد أصبحت تنافسها في مناطقها .

ولكن رغم نقاط الاختلاف بين الدولتين في المجال الاقتصادي إلا أن هناك عاملاً اقتصاديًا يجمعهم، وهذه النقطة يشير إليها اسموز حيث يرى أن هناك مصلحة مشتركة بين الدولتين فمن مصلحة ألمانيا أن تحافظ على جو اقتصادي تنافسي عالمي وذلك راجع إلى أن ٤٠%

من GNP يعتمد على التجارة مقارنة مع ٢٠% لليابان و١٠% للولايات المتحدة (Asmus 1991, 550).

ولـذا يرى اسموز أن هناك مهمة لألمانيا فعليها أن تعمل كثيرًا للتأكيد على أن المجتمع الأوروبـي سـوف يبقى الشريك القوي للولايات المتحدة في جهوده لتقوية نظام تجاري عالمـي مفـتـوح، كمـا انـه على القياديين الألمان أن يتدخلوا لفتح أسواق أوروبا. (Asmus 1991, 550) .

أمـا نقطة الاختلاف الثانية فلها علاقة بالاتحاد الأوروبي فحسب اسموز أن الكثيرين في الولايـات المـتحدة ما زالوا يشكون في أن فيدرالية متداخلة أوروبية يمكن أن تكون في مصلحة الولايات المتحدة، فهم يؤمنون أن فيدرالية أوروبية يمكن أن تنجح في تغير القوة بعيدا عن مستوى الحكومات، والذي هو المركز الرئيس في التأثير الأمريكي على أوروبا، لتنـتقل القـوة إلى Commission والتي تراها الولايات المتحدة على أنها أكثر مركزية أوروبـية واقـل رغـبة فـي التعاون الأطلسي فالبرلمان أقوى وأكثر حساسية للشؤون الأوروبـية الداخلـية ويمكـن أن تكون أكثر صعوبة في التعامل مع للولايات المتحدة (Asmus 1991, 551) . وبالتالـي إذا مضى الاتحاد الأوروبي في خططه الاندماجية وفـي المقـابل تحركـت الولايات المتحدة بعكس هذا الاتجاه فهذا قد يكون عاملا لتوتر العلاقات بين الدولتين .

أمـا المسـرح الآخـر والذي قد يكون فيه نقاط اختلاف و اتفاق بين الدولتين هو شرق أوروبا وروسيا . فألمانيا ليست فقط القوة المحورية المركزية في أوروبا، بل هي الرابط الأهـم مـع شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي فهي تقود كل تجارة الدول الغربية مع بولندا وهنغاريا ودول أوروبا الشرقية . كما ان بون هي اكبر شريك لموسكو بالإضافة إلى ذلـك ألمانيا مولت أكثر المشاريع المشتركة من أي دولة أخـرى في OECD (Garten 89-90, 96). وأهمية أوروبا الشرقية بالنسبة لألمانيا تظهر من خلال المساهمات الألمانية لأوروبا الشرقية فهي تساهم ب ٥٥ بليون كمساعدة للدول الشرقية والاتحاد السوفيتي أو ب٣٢% مـن المساعدات الغربية لدول جنوب وشرق ووسط أوروبا، و٥٦% للمساعدات الغربـية لـدول الاتحاد السوفيتي . ويبدو التداخل الألماني في أوروبا الشرقية والاتحاد السـوفيتي السابق تقريبا في جميع نواحي الحياة . فألمانيا تستثمر وتتاجر مع دول شرق أوروبـا، وتسـتخدم عمـالاً علـى الحدود من بولندا والشيك. وهي بذلك تكون متداخلة

اقتصـــاديًا بشكل كبير في شرق أوروبا أكثر من أي دولة غربية أخرى . كما أن القضاة الألمـــان يســـاعدون الأســـتون في كتابة الدستور، ويساعدون الهنغاريين في تبني الكود الألمانـــي المدني . ويرعون اجتماعات لوزراء العدل في أوروبا الشرقية والدول الخليفة للاتحـــاد السوفيتي . إضافة إلى ذلك الكنيسة الكاثوليكية الألمانية لديها بعض التأثير على الدول الأوروبية الشرقية (Pond 1992, 126) . وبهذا التداخل تسعى ألمانيا إلى تعزيز الاستقرار في وسط وشرق أوروبا مستخدمة المساعدات المالية والدفاع ودعم دخول هذه الـــدول إلـــى مؤسسات الغرب كوسيلة . فهي تقدم المساعدات المالية الثنائية أكثر من أي دولة أخرى (Mayer 1997, 731) .

على الرغم من أن الولايات المتحدة تشارك ألمانيا الرغبة في توسيع المجتمع لضم الدول الديمقراطـــية الجديدة في شرق أوروبا وتريدان الاستقرار في أوروبا الشرقية، وان تبقى كذلك قدر المستطاع (Asmus 1991, 552) . ولكن هناك خوف من تزايد الانقسامات بين واشنطن وبون على مقدار المساعدات والإصلاحات السياسية والموافقة على صادرات التكنولوجـــيا للشـــرق (Garten 89-90, 96). فقد وجهت ألمانيا انتقادات إلى الولايات المـــتحدة لكـــي تأخذ دورها وتتحمل أعباء اكبر . فألمانيا والولايات المتحدة ركزتا على أولويات مختلفة، فألمانيا تركز على المساعدات الثنائية وتزويد ضمانات مالية للاستثمار، أمـــا الولايات المتحدة فهي تركز أولوياتها على تأسيس برامج لدعم الديمقراطية في شرق أوروبـــا . فالعديد من الألمان ينتقدون مستوى المساعدات الحكومية الأمريكية ويصلون إلى استنتاج أن الولايات المتحدة قد دخلت في دور خطير في شرق أوروبا. أما الأمريكان فيقولون ان المساعدات الألمانية هي لتأمين أسواق للصناعات الألمانية أو لأسباب سياسية. (Asmus 1991, 559-561).

ولكن لا بد من المرور السريع على عامل يقرب العلاقات بين الولايات المتحدة وأوروبا الشـــرقية على الرغم من العلاقات الجيدة بين ألمانيا وأوروبا الشرقية . وكما انه مازال هناك خوف من الماضي الياباني في شرق آسيا فكذلك هو الحال في أوروبا، فدول أوروبا الشـــرقية مازالت تخاف من ألمانيا سواءً بقوتها أو ضعفها . وعلى ضوء هذا الخوف ان دول أوروبـــا الشـــرقية علـــى الرغم من انهم يريدون العودة إلى أوروبا ولكنهم يريدون تطوير علاقات قوية مع الولايات المتحدة . فالولايات المتحدة تتمتع بمصداقية فيما يتعلق باستعمال القوة (Asmus 1991,552). فقد زادت الحاجة إلى التدخل الأمريكي مع انهيار

الاتحـــاد السوفيتي وازدياد الشكوك بألمانيا. فالشكوك بألمانيا يعني الشكوك بEC. ولكن علـــى الرغم من أن هذه الشكوك قلت مقارنةً بالماضي ولكن هناك عدم تأكيد ووضوح حول المستقبل، فأكثر ما تواجهه دول أوروبا الشرقية حول ألمانيا ليس قوتها ولكن ضعفها والافتقار إلى التزام بالمستقبل (Asmus 1991, 552).

ويرى بوند أن الحل هو أنه على الولايات المتحدة أن ترحب بالتداخل الألماني وانه ليس هـــناك داع للخطر وان تحول أن توافق على النشاطات الألمانية (Pond 1992, 126). فألمانـــيا مناســـبة لمســـاعدة ألمانيا في نشر الديمقراطية في أوروبا الشرقية بسبب تشابه مجـــتمعهم، وبسبب الخبرة في التحول من مجتمع سلطوي إلى عقلية ديمقراطية (Pond 1992, 127) . أمـــا اســـموز فهو ينطلق من نفس النظرة حيث يشير إلى أن الحل يقوم علـــى ضـــرورة الـــتعاون الأمريكي الألماني في هذه المنطقة . لذا فهو يرى أن السياسة الأمريكـــية لكي تكون فعالة لا بد من التنسيق المقرب مع ألمانيا، فقدر ألمانيا أن تصبح لاعـــبًا سياسيًا واقتصاديًا في المنطقة . فأعظم خطر على العلاقة الأمريكية الألمانية هو تجنـــب تقسيم العمل مثلا ألمانيا في شرق أوروبا والولايات المتحدة تركز على الخليج . فالخوف من ألمانيا يجب ألاّ يكون قائما من أنها قوية بل من ان لا تكون ألمانيا قوية كفاية لتقوم بالاجندة السياسية الخارجية وبرامجها الداخلية المعقدة(Asmus 1991, 564).

أمـــا فيما يختص بالعلاقات مع روسيا، فالدولتان لديهما مصالح في إعادة تشكيل روسيا . فروســـيا ســـوف تبقى اهتمام رئيس لصانع القرار في كل من ألمانيا والولايات المتحدة، خاصـــة فـــي موضوعات الأسلحة النووية والسيطرة على الأسلحة والتعامل مع الأمور الأمنـــية للدول الخليفة للاتحاد السوفيتي الأمر الذي يستدعي التنسيق الغربي. ولكن هناك اختلافات في التوجهات فألمانيا انتقدت الولايات المتحدة لأنها تأخرت في تقديم المساعدات لروسيا (Asmus 1991, 553). أمـــا من ناحية مستقبلية فالعـــلاقات يمـــكن أن تتوتر عـــندما تعاود ألمانيا استكشاف العلاقات الرومانسية الروسية الألمانية وتظهر افتقارًا إلى المصـــالح الأمريكية والأولويات والدوافع (Asmus 1991, 553). وهذا يقودنا إلى إلقاء نظـــرة ســـريعة على العلاقات الألمانية الروسية. بدايةً ان ألمانيا تحاول أن تقيم علاقات ثنائية قوية مع روسيا قائمة على أساس إعلان روسيا – ألمانيا في ١٩٩١ من اجل توسيع الاتصـــالات المباشـــرة على جميع المستويات . وواضح أن الاتجاه الألماني نحو روسيا يختلف عن دول أوروبا الشرقية، فألمانيا لم تسع إلى إدخال روسيا في المؤسسات الغربية

وصـــرحت انه من الطبيعي أن روسيا لا يمكن أن تصبح عضوًا في الاتحاد الأوروبي أو الـــناتو، فألمانـــيا تدعم مثلا الجهود الروسية للمشاركة في المشاورات الغربية مثل قمة المجموعـــة السبعة(Mayer 1997, 732). وبالتالي ان مسألة عضوية روسيا المستقبلية قد تثير جدل بين ألمانيا وروسيا، أو بين ألمانيا والدول التي تؤيد دخول روسيا في الناتو أو الاتحاد الأوروبي.

أما فيما يتعلق بالعلاقات الأمريكية الألمانية الأمنية فلا بد من الأخذ بعين الاعتبار التغير الأمنـــي الذي حدث في العلاقة فكما يشير اسموز إن اتحاد ألمانيا وتحلل الاتحاد السوفيتي جعل الأمن الألماني اقل اعتمادا على التصرفات الأمريكية . وبالتالي النتيجة ان واشنطن لديهـــا أفضـــلية اقل على ألمانيا من الماضي(Asmus 1991, 546). ولكن ذلك لا يلغي وجـــود نقـــاط مشـــتركة أمنية بين الدولتين فقبل نهاية الحرب الباردة كانت لدى الدولتين مصـــالح مشـــتركة أمنـــية وهي احتواء القوة السوفيتية وتشكيل نظام أمن أوروبي يدخل ألمانـــيا، ويعطـــي التأكيد إلى جيرانها. وهذان العاملان مازالا مهمين في فترة ما بعد الحـــرب الباردة فروسيا والدول الخليفة مازالت تملك أعدادًا كبيـــرة من الأسلحة النووية (Asmus 1991, 547) . وبالتالي إن ألمانيا قد تستمر في الرغبة والمصلحة في الإبقاء علـــى اســـتراتيجية التوازن من قبل الولايات المتحدة، بالإضافة إلى مصلحتها في الحفاظ على تحالف متداخل للدفاع الأمني، فهذا الهدف لم يتلاش . فالقياديون الألمان أكدوا على أن الحفاظ على الوجود العسكري الأمريكي والسياسي في أوروبا سوف يمنع أوروبا من أن تصبح أكثر قومـــية واقل استقـــرارًا (Asmus 1991, 547). ففي ١٩٩١/٣ صرح وزيـــر الخارجـــية الألماني هانس ديرتريش الحقيقة انه عن طريق تأسيس هذا التحالف رســـمنا دروسًا من الأخطاء التي صنعت بعد الحرب العالمية الأولى . ولهذه الأسباب إن انهيار حلف وارسو لا يؤثر على التحالف الغربي(Asmus 1991, 548).

بالإضافة إلى ما ذكر سابقا فهناك نقاط التقاء أخرى بين الدولتين، فالولايات المتحدة ترى أن العلاقـــة مع ألمانيا هي مفتاح لإعادة تشكيل التحالف الأطلسي والحفاظ على العلاقات الانتقالـــية، وابقاء الولايات المتحدة مندمجة بشكل فعال في أوروبا . كما تشارك الولايات المـــتحدة الرغـــبة الألمانية في ضم فرنسا إلى هذه العملية. فالولايات المتحدة لا تريد أن تضع بون في وضعية أن تختار بين فرنسا والولايات المتحدة، فهي تشعر أن عملية بناء هويـــة دفاعـــية أوروبية جديدة يجب أن تقوي وان لا تهمل التداخل الأمريكي في أوروبا (Asmus 1991, 549)

ولكـــن العلاقة المستقبلية بين الدولتين قد تتغير بناءً على تعريف ألمانيا لسياستها الأمنية الجديـــدة، فلا بد من الأخذ بعين الاعتبار حسب ما يشير ميرس في فترة الحرب الباردة كانت ألمانيا مستفيدة من الوضع المستقر العالمي أكثر مما هي مشاركة فيه، فموقعها على خـــط المواجهة جعل وضعية الدفاع الألماني موجه بشكل كبير باتجاه التحالف والاندماج واحتواء الاتحاد السوفياتي، وبالتالي بسبب وجود الناتو ومبادئه الأساسية والتي هي نفس الهدف الألماني والتي هي الحماية من التهديد السوفيتي فإن السياسة الأمنية الألمانية كانت قريبة من خط السياسة التحالفية . وبذلك فإن ألمانيا افتقرت إلى نظرة عالمية أمنية سياسية ولـــم تطـــور أي مصلحة أمنية سياسية تتجاوز الدفاع عن أراضيها . وبالتالي ان انتهاء الحـــرب الـــباردة وتوحيد ألمانيا اجبرها على إعادة التفكير حول الافتراضات الأساسية والتـــي أدت إلى سياسة خارجية فيدرالية لأكثر من أربعة عقود(Meiers 1995, 83) . ولـــذا يعتبرها ميرس أنها لم تعد مستهلكة ولكنها منتجة للأمن في أوروبا، وذلك راجع إلى قوة اقتصادها ووضعيتها الجغرافية . فبينما خفت الاعتمادية الألمانية على الغير فإن المطالب الخارجية قد زادت (Meiers 1995, 83) .

العلاقات الألمانية الأوروبية :

قـــبل الحديـــث عن العلاقات الألمانية الأوروبية لا بد من الرجوع بشكل سريع إلى فترة توحـــيد ألمانـــيا، فنجد في هذه الفترة معارضة فرنسا بريطانيا وروسيا للوحدة، فالخوف الفرنسي كان من الخطر الذي شكله القياديون الألمان بالتحرك السريع وطبيعة هذا الكيان (Tiersky 1992, 132-133). فلـــقد أظهـــرت بـــريطانيا الخوف أيضا فقد حذرت ماغريـــت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا السابقة الاتحاد الأوروبي في انه يرجع إليه أمر مراقـــبة ألمانيا . أما نيكولس ريلي السكريتر الرسمي للتجارة البريطانية السابق اعتبر ان الاتحـــاد المالـــي الأوروبـــي المقـــترح هـــو لكـــي تســـيطر ألمانيـــا على كل أوروبا (Vivekanandan 1998, 55) . ويـــبدو أن الخوف من الماضي الألماني هو الذي دفع الـــدول إلى هذا التصرف . وبذلك فهم الألمان أن الشرعية للوحدة الألمانية تتطلب تعميق وحـــدة الاتحـــاد الأوروبي، وان الوحدة الألمانية والوحدة الأوروبية وجهان لعملة واحدة (Tiersky 1992, 132-133) . وهـــذا ما دفع كول إلى القول أن الوحدة والتداخل مع الغـــرب، ألمانـــيا والسياسات الأوروبية هما وجهان لعملة واحدة(Mayer 1997, 722)

ولـذا فـي الخطة التي تم وضعها من قبل كول في ٨٩ صرح بشكل واضح أن مستقبل ألمانـيا هو ضمن أوروبا بشكل عام . وقد أيده في هذه الأفكار المعارضة أيضا. وقد تبع ذلـك تأكـيدات مـن كول في ١٩٩٠ لميتران أن الوحدة الألمانية سوف تكون مرتبطة بالمجـتمع الأوروبي، وان التعاون الألماني الفرنسي سوف يبقى المحرك لعملية التعميق الضرورية وإعادة تشكيل المؤسسات(Mayer 1997, 722- 723) . ويبدو من تصرفات كـول انـه استخلص العبر من التاريخ الألماني وهذا ما أكده مستشاره للسياسة الخارجية حيث قال إن أفكار كول :" حول الحيادية وعدم التسلح والتحالف، وصفها أنها أفكار قديمة فقد أسس كول موقفه بناءً على التجربة التاريخية بأن السلام، الاستقرار، الأمن في أوروبا كان دائما مضموناً عندما كانت ألمانيا، الدولة في وسط أوروبا، تعيش مع جيرانها بروابط قويـة وتبادل المصالح المشتركة كما ردد الألمان شعارات انهم يريدون أوروبا ألمانيـة وليس ألمانيـا أوروبيـة(Tiersky 1992, 134) . فقد أشار Genscher لشركاء ألمانيا فـي EC انـه إذا كانوا قلقين حول نمو قوة ألمانيا، فإن السياسة الأفضل هو ليس عزل ألمانـيا، ولكن ربط ألمانيا بمجتمع أوروبي فيدرالي عميق والذي سوف يقبله الألمان لأنه كان اقتراحهم طوال الوقت (Tiersky 1992, 134).

ولفهـم العلاقـة الأوروبـية الألمانـية لا بد من إلقاء نظرة على نظرة الدول الأوروبية المركزية لشكل الاتحاد الأوروبي . فالنظرة الألمانية للوحدة الأوروبية هي دولة فيدرالية " دول متحدة في أوروبا" والتي لا تتفق مع الرغبة الفرنسية والتي تتمثل في ترتيبات فوق حكومـية (Mayer 1997, 723). كـمـا أن فرنسا وألمانيا تختلفان في النظـرة حول توسع الاتحاد الأوروبي . وهذا ما أشار إليه ماريس حيث رأى أن الالتزام الألماني القوي بتوسـيع أوروبا والأطلسي إلى شرق أوروبا، يرى من قبل فرنسا كتجديد الدفع الألماني باتجـاه الشرق، مصممة لتأسيس سيطرة المانية على القارة على طريقة الهيمنة التقليدية، ففرنسـا تخاف من التهميش الجغرافي، بالإضافة إلى الخوف من الضعف عند المقارنة، فهـناك خـوف من أن هذا لن يصنـع ألمانيا أوروبيـة بل أوروبا المـانية (Meiers 1995, 95-96). ولكـنـها رغم معارضتها للتوسع فإنها تتقاسم بعض المصالح بتوسيع الاتحـاد من اجل ربط ألمانيا بالاتحاد واتمام دور الاتحاد المبدئي في القارة (Yanning 96, 39) . أما بريطانيا فهي تعتبر أن ما أنجز هو كفاية ولذا فهي تفضل توسيع الاتحاد الأوروبـي لتشـمل الـدول التـي تـريد، فهـي تفضل ذلك على الرغم من أن الوحدة

الاقتصـــادية سوف يتم ابطأها (Goldstein 1996, 404). فبريطانيا تفضل التوسع نحو الشـــرق كوســـيلة لاضعاف التعميق وخاصة من اجل زيادة التنوع في الاتحاد، فيبدو ان بريطانـــيا جاهزة لكي تصرف النقود حول شرق ووسط أوروبا أكثر من مواجهة الاتحاد المالـــي، اتحاد مجتمعي محتمل، وتوسيع للفوق قومية. أما دول البنكلس فيودون أن يروا التعميق قبل التوسع(Yanning 96, 39) .

ويـــبدو ان الرغـــبة الألمانـــية في الوحدة الأوروبية ليس لها علاقة فقط بمحاولة تهدئة مخـــاوف الأوروبييـــن بل لها علاقة لما توصل إليه السياسيون الألمان . فعلى الرغم من الاختلافات بين النظريات حول مستقبل النظام العالمي فإن السياسيين الألمان كانوا قادرين علـــى أن يســـتخرجوا من النظريات المختلفة توصيات سياسية منطقية والتي تتمحـــور حـــول عبـــارة "Europa als Schickalsgemeinschaft "، وهذه هي العبارة التي صـــرح بها كول "أوروبا كمجتمع مشترك في المصير " . فمهما كان النظام العالمي فإن أوروبـــا ســـوف تضمن وضعها عن طريق كيان واحد . فالواقعيون الجدد يشددون على احتمالية الحرب داخل أوروبا ويدعون إلى وحدة أوروبية سياسية وتوسيع الخبرة الإيجابية للاتحـــاد الغربي إلى المناطق الخطرة في الشرق، أما في عالم متعدد الأقطاب والمسيطر عليه من قبل عوامل اقتصادية فإن أوروبا تستطيع الاحتفاظ بتأثيرها كسوق مشتركة فقط مـــع ذراع سياســـي وسياســـة خارجية وأمنية مشتركة وتجارية متوائمة. والصورة عن مـــناطق إقليمـــية مغلقة متنافسة يعطي ضغطًا كبيرًا لاتحاد مالي واقتصادي، وان أوروبا تستطيع أن تتنافس مع الولايات المتحدة عن طريق امتلاك نظام متوافق (Mayer 1997, 727) . كما أن الاحتفاظ بمتطلبات ثقافية مشتركة تتطلب وحدة سياسية . وبالتالي جميع المبررات لوحدة أكثر ومتقدمة في ألمانيا كانت قائمة على واحدة أو أكثر من الافتراضات التي تمثل النظرة العالمية المختلفـــة (Mayer 1997, 727) . والتـــركيز الألماني يدور حـــول الأمـــل مـــن أن الاندماج الأوروبي يمكن أن يشكل حماية ضد النتائج السلبية من العولمة وحماية المقاييس المجتمعية والثقافية (Mayer 1997, 729) .

ولكـــن رغـــم وجهة النظر هذه التي تشجع الاندماج الأوروبي فيبدو أن كول والقياديين الألمان الكبار في السن يشعرون بحاجة ماسة وضرورية لضم دولتهم إلى أوروبا قبل ان يقدمـــوا وظـــائفهم للجيل الجديد فهناك خوف من أن هذا الجيل سوف يكون اقل اهتماما بالتاريخ الألماني وبالتالي اقل أوربيا (Pond 1992, 115).

السيناريوهات امام ألمانيا:

وأخـــيرًا لابد من استعراض الاحتمالات أمام ألمانيا، وهذا ما فعله اش حيث وضع أمام احتمالات متعددة أمام ألمانيا الأول يقوم على علاقة مميزة مع الولايات المتحدة، أما الثاني فعلاقـــة مميزة مع فرنسا، والثالث يدور حول المحور الفرنسي الألماني ولكن يقوم على تعمـــيق الاتحاد الأوروبي والرابع هو توسيع التحالف مع دول شرق ووسط أوروبا ومع روسيا . والمؤكد أنه ليس جميع هذه الأمور هي متنافسة ولكن لا يمكن عملها في وقت واحد(Ash 1994, 73) . وبالتـــالي لا بـــد من عمـــلية الاختيار،والاختيـــار يأتي عـــن طريق تعريف المصلحة القومية لألمانيا ولكن المشكلة هي صعوبة التعريف عندما تكون الأمة نفسها في طور التشكل(Ash 1994, 73) . وهذا ما أكـــده اسموز حيث رأى أن حـــرب الخلـــيج أثبتـــت أن المصالح الألمانية الخارجية ليست واضحة ومبررة بناء على المصـــلحة الوطنية وهذا واضح من خلال الجدل الذي كان دائرا في ألمانيا في أيام حرب الخلـــيج والذي كان يدور حول إذا كانت ألمانيا مدينة للولايات المتحدة لأنها دعمت عملية توحـــيدها، أو هل الالتزامات الألمانية اتجاه إسرائيل تتطلب أن تتصرف بطريقة معينة، فالسياســـة الألمانية في الخليج كانت سلبية، فقد كانت هناك أصوات نادرة أشارت إلى أن ألمانـــيا لديهـــا مصالح في الخليج وانه على الدولة أن تجد طريقة للدفاع عنها (Asmus 1991, 555) . فالأداء الألماني أثناء حرب الخليج وظهور تصرفات المانية تختلف عن حلفائهـــا المقربين حول القضايا الأساسية في الحرب والسلام رفع العديد من الأسئلة حول جاهزية ألمانيا للعب دور القيادة في أوروبا(Asmus 1991, 556) . والسؤال الذي طرح نفســـه هـــو انـــه إذا كانت ألمانيا مثقلة في حرب الخليج نتيجة الحمل الثقيل على النظام السياســـي الألمانـــي بســـبب عملية التوحيد أو إذا كانت هذه هي التصرفات الألمانية في المستقبل (Asmus 1991, 556).

أما من حيث المدارس، فالمدرسة الأولى يطلق عليها : Carolingian Completion . فالأولية بالنسبة لهذه المدرسة هي تعميق الاتحاد الأوروبي حول المحور الفرنسي الألماني فالاتحاد المالي سوف يتحقق في هذا المحور مع نهاية القرن . وخلال عشر سنوات إذا لم يكن هناك أوروبا مثل الولايات المتحدة فإنه من المحتمل أن تكون محققة فيدرالية من دول أوروبـــا الغربـــية المثالـــية(Ash 1994, 74) . والمدافعون عن هذا المحور يرون ان المحـــور الألماني الفرنسي لديه ٣٠ سنة من سجل الطريق الدافع المؤسسي والشخصي .

أمـــا الذين هم ضد هذا المحور فيرون أن العلاقات الألمانية الفرنسية كانت صعبة وغير مســـتقرة مـــنذ توحـــيد ألمانيا . كما أن خلفاء هولمت كول لديهم نظرة متحفظة للاتحاد الأوروبـــي، فألمانيا مثل الدول الأوروبية الأخرى في بداية التسعينات كان عندها رد فعل شـــعبي ضـــد طريقة عمل ماستريخ . فقد رفع التماس إلى محكمة الدستور ضد معاهدة ماســـتريخ فقد كانت ألمانيا آخر الدول التي صدقت على معاهدة ماستريخ . كما أنه مع زيـــادة الضـــغط على الميزانية الألمانية تنمو قيود على المساهمة الألمانية الخارجية في ميزانية الاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى مسألة السيادة، فألمانيا قد أعادت كسب القومية فهل قامت بذلك لكي تقوم بتسليمها (Ash 1994, 75).

أما الاحتمال الثاني الذي يطرحه الكاتب فهو يتمثل في توسيع أوروبا، فهناك جدل يومي ودائـــم بيـــن التركيز على التوسيع أو التعميق، أي توسيع الناتو والاتحاد الأوروبي لضم جيران ألمانيا الشرقيين، فألمانيا سوف تفعل أي شيء في قوتها لضمان أنه في خلال عشر سنوات تشيكوسلوفاكيا وبولندا وهنغاريا وسلوفاكيا وسلوفانيا سوف يتبعون النمسا والسويد النرويج وفلندا . كما أنه سوف يحاولون مساعدة دول البلطيق ورومانيا وبلغاريا والبانيا إذا اصـــبحوا حقيقة دول ديمقراطية سلمية . وكرواتيا وصربيا والبوسنة أيضا لتحضير أنفسهم ليتبعوهم في العقد الـــلاحق (Ash 1994, 75). وقد لـــعبت ألمانيا في التسعينات دور قيادي وبناء في شرق ووسط أوروبا، فلديها مصلحة حيوية في الحصول على السلام والاستقرار الديمقراطي في حدودها الشرقية . فبولندا هي أقل من ساعة قيادة من برلين أو علـــى بعد دقائق بالطائرة . وبالتالي ليست مصادفة أن وزير الدفاع الألماني Ruhe هو وزيـــر الخارجـــية الغربي الوحيد الذي أيد توسع الناتو لضم الجيران الشرقيين . كما ان الخـــوف مـــن الهجـــرة، والصناعة الألمانية الموجودة على الحدود والتي تأخذ بأفضلية العمال رخيصي الأجور والموجودين على الحدود عن طريق إعادة وضع صناعاتهم هناك و العـــرفان ولـــو قليلاً لما فعلته هنغاريا وتشيك وبولندا في عملية توحيد ألمانيا، هي من الأسباب التي تدعم هذا التوجه (Ash 1994, 76) .

أما الذين هم ضد هذا القرار يرجع ذلك إلى أن التوسع سوف يكون له تكاليف عالية على المـــدى القريـــب، فالأعضـــاء الجدد لن يساهموا في ميزانية الاتحاد الأوروبي. كما أن الاستيراد الأرخص يمكن أن يضعف الإنتاج الألماني الأغلى، فعلى المدى البعيد إن إحياء المنافســـة ســـوف تكـــون جيدة للاقتصاد الألماني، ولكن من الصعب قول ذلك للاتحاد

الألماني وللمصوتين والذين هم أصلا بمزاج سيئ انهم لن يصبحوا أغنى (Ash 1994, 76). كـمـا أن الانفـتاح نحو الشرق يعني مقاومته من قبل الشركاء الأوروبيين الأقل تطورًا إضافة إلى أن فرنسا شريكة ألمانيا تفضل الحفاظ على أوروبا الصغيرة مع فرنسا في وسطها وأخيرًا ليس هناك لوبي رئيس في ألمانيا يؤيد هذا التوجه، ولا تقليد عظيم في ألمانـيا لـتعطى الأولويـة لجيرانها الضعفاء والفقراء . فتاريخيا عندما تنظر ألمانيا إلى الشرق تنظر إلى روسيا (Ash 1994, 76-77).

والخيار الثاني يقودنا إلى الثالث والذي يتمحور حول روسيا، ويعتبر هذا الخيار انه الخيار الكلاسيكي للسياسة الخارجية الألمانية. ويمكن أن يكون الدافع وراء تأييد هذا الاتجاه نابعًا من العرفان لموسكو لموافقتها على توحيد ألمانيا . كما أن البعض مازال يرى توافق بين المواد الأولية الروسية وتكنولوجية معرفة كيف الألمانية . إضافة إلى أن قسمًا في التقاليد السياسية الخارجية لألمانيا والتي تضع النظام قبل الحرية(Ash 1994, 77) . أما الذين هم ضد القرار فيرون انه كان هناك في الحقيقة في ٨٩-٩٠ انبساط في العلاقات، فألمانيا الغربية وجيرانها الشرقيون نظروا بشغف لتطوير العلاقات الأوروبية القديمة كاتفاق كول وغوربتشوف في منتصف شهر ٧، وفي هذا الاتفاق أعطت ألمانيا روسيا حصة الأسد في المساعدات الألمانية، كما أن هولمت كول حاول أن يؤسس مع رئيس روسيا بوليس يلتسين علاقات على مستوى شخصي كما كانت العلاقات مع غوربتشوف (Ash 1994, 77). ولكن ألمانيا فضلت العلاقات مع أوروبا الشرقية والوسطى على العلاقات مع موسكو . وإذا كان هناك من اتبع سياسة موسكو أولا فهو الرئيس كلينتون . ويرى اش انه إذا أصبحت روسيا ديمقراطية فإنه سيكون هناك أفضلية للعلاقة مع روسيا، ولكنه على المدى القريب هذا ليس مرئيا . فروسيا القوية المتعاونة سوف تكون شريكًا قويًا لألمانيا . أما روسيا الضعيفة ولكنها متعاونة فسوف تكون شريكًا ضعيف (Ash 1994, 78)

العديد من التطورات أكدت على توقعات أن حكومة بون مستعدة لتقوم بدور أوسع في الشؤون الدولية الأمنية كرد فعل على التغيرات التي حدثت منها الخطة الدفاعية (Weibbruch)، وتعريف الدور الجديد لBundeswehr في الأزمات وادارة النزاعات والذي ذهب إلى ابعد من إرسالهم إلى منطقة الناتو الحالية(Meiers 1995, 83). كما أن حكم المحكمة الفيدرالية الدستورية في Karlsuhe في ٩٤/٧ أزالت أي اعتراض مؤسسي على مشاركة ألمانيا في عمليات حفظ السلام وصنع السلام والتي تكون تحت إشراف

الأمم المتحدة(Meiers 1995, 83). كما أن العديد من القياديين الألمان أعلنوا الرغبة الألمانية لكي تلعب دورًا عالميًا كاملاً . فقد صرح كول في ٩٤/٩ بعد رحيل قوات الحلفاء من برلين :" إننا لن ننسى ما فعل لنا أصدقاؤنا الأمريكيون والبريطانيين والفرنسيين، انتم تستطيعون الاعتماد علينا، نحن الألمان واعون بمسؤولياتنا ونحن سوف نقوم بها جنب ا إلى جنب مع شركائنا "(Meiers 1995, 84).

كما أن نظرة على اتفاقية التحالف للفترة ١٣ للدورة التشريعية German Bundestag تلقي الضوء على تركيزهم أو على الأقل إدراج دور العالمية بندا من بنود اتفاقيتهم وهذه المجموعة تتشكل من المجموعة الديمقراطية المسيحية والاتحاد المسيحي الاجتماعي والحزب الديمقراطي الحر نص انه في المستقبل ألمانيا من المحتمل ان تأخذ دورا في المجتمع الدولي والتي تهدف إلى حفظ السلام العالمي والأمن العالمي داخل نظام الأمن الجماعي (Meiers 1995, 84).

ومن الخطوات العملية التي قامت بها ألمانيا وأكدت على وجود تغيير في سياستها، أنها قامت بتاريخ ٩٤/١٢ بالاعتراف بكرواتيا وسلوفانيا، حيث اعتبرت هذه الخطوة أنها محاولة المانية لتوسيع مجال تأثيرها إلى الادرياتيك. أما الصحفي الفرنسي دانييل فيرنت والذي لم يعرف بعدائه لألمانيا، رأى أن المرء يستطيع ان يستنتج من الشؤون اليوغسلافية، أن ألمانيا لم تعد تستطيع قبول الوحدة الأوروبية كوسيلة لربط وتقييد قوتها المحتملة. إن السؤال الألماني، أكثر من أي وقت سابق، أصبح أولوية للسياسة الأوروبية وبالنسبة لفرنسا أيضا(Meiers 1995, 95) . باختصار إن الاعتراف بسلو فانيا وكرواتيا رفعت شكوكًا حول الالتزام الألماني بالتعددية.(Mayer 1997, 724) بالإضافة إلى ذلك تحركت ألمانيا بطرق أثارت الشكوك حول تصرفاتها، وذلك يتعلق بما قام به بنك بودست عندما رفع نسبة الفوائد إلى أعلى مستوى من ٣٠ سنة، البنك المركزي الألماني بالقانون هو مستقل عن تأثير الحكومة، يتصرف لأسباب اقتصادية داخلية . ولكن هذا اثر بشكل كبير على جميع الشركاء في EMC فقد تأثروا بشكل فعال وحاد . فقد اضطرت الدول في منطقة الدوتش مارك، من ان تتبع النسبة الفوائد الألمانية . كما ان البنك الفرنسي رفع من نسبة الفوائد للمرة الثانية في خلال عدة اشهر . بينما كانت السياسة الفرنسية لمدة عام هو محاولة ان تكون مثل بنك بودست عن طريق التضخم القليل لتقوية الفرنك Tiersky)

(1992, 136-137) . وقد انتقدت فرنسا والعديد من الحكومات القرار الأحادي الجانب من بنك بوديست (Tiersky 1992, 137)

وهـذه التصـرفات تقودنـا إلـى الخيار الأخير والمتعلق بسؤال هو هل ألمانيا تسعى لوظـائف القوة العالمية. وهذا يتطلب أن تتحمل التكاليف وتعزيز قوتها العسكرية للتطابق مـع القـوة الاقتصـادية . وكما يتطلب أن تكون ألمانيا القائدة لأوروبا العظمى التجارية المقفلـة وان تتعامل كمتعادلة مع الولايات المتحدة والتي هي القائدة لأمريكا الشمالية مع الـيابان والصـين القياديين لآسيا. الذين هم مع هذا الاتجاه يرون أن توسيع الارتباطات الألمانية كان هدفًا أساسيًا للسياسة الخارجة الألمانية لأكثر من ٤٠ سنة والعادة القديمة لا تموت . وإن فكرة ألمانيا كدولة طبيعية، تأخذ دورها على رأس الطاولة للدولة السياسية . كمـا أن الولايـات المتحدة لديها شكوك قليلة من ناحية القيادة الألمانية في أوروبا، فهي مارسـت دورها عليها . وهذا التأييد الأمريكي مصحوب بتهديد من استمرار التقليل في الالتزام الأمريكي نحو أوروبا(Ash 1994, 78) .

أمـا الذيـن هم ضد هذا الاتجاه فيرون أن ألمانيا ليست مثل الدول الأخرى، لديها أعباء خاصـة مـن التاريخ والشك . فالعديد من الدول حول ألمانيا والعديد من الألمان سوف يكونـون غـير راغبين في أن يروها على الأقل تلعب مثل هذا الدور. كما انه ليس لدى ألمانيا شعبية في أوروبا والتي كانت لدى الولايات المتحدة في العالم(Ash 1994,79) . فهناك خوف من قبل الشركاء الأوروبيين من نتائج السيطرة الألمانية المالية والاقتصادية، وبالتالـي يصـبح اقتصادهم والسياسة المالية تحت رحمة بنك بندست الألماني. فألمانيا بعـيدة عـن ان تكـون لاعـبة دولية طبيعية، فالرأي العام الألماني والأحزاب السياسية والحكومـة هـي ليست مرتاحة مـع دور أمنـي عالمـي (Meiers 1995, 95-96). ويـرى انـه من الناحيـة السياسية والسيكولوجية إن ألمانيا ليست ملائمة لأخذ دورها ومسـؤولياتها، فهـي سـوف تأخذ وقتًا طويلاً قبل أن تستعمل القوة المسلحة في ما بعد الحرب الباردة(Meiers 1995, 92). وانه بالرغم من وجود بعض النشاطات التي تؤيد الاتجـاه نحو العالمية إلا أنها تتضارب مع المعارضة الشعبية الألمانية المنتشرة لتطوير دور عسـكري فـتجربة أن تكون مجتمعًا مدنيًا أو غير مكتمل اثر على التفكير الألماني وأدى إلى ميل للمساواة والتعددية والحل المدني للمشاكل الدولية . فالدور القيادي الألماني يعـرف علـى أسـاس النموذج السويسري، وهو النموذج المفضـل للعديد من الألمـان

(Meiers 1995, 84). كمـــا أن هناك عائقًا آخر وهو الشك المتزايد أن ألمانيا الموحدة سوف تأخذ بالأفضلية لوضعها الجديد في قلب أوروبا،ونبذ الدعم القوي للوحدة والرجوع إلـــى السياســـة القومية لتعزيز مصالحها القومية وتوسيع تأثيرها . فما زال هناك اهتمام عمـــيق داخل النخبة الفرنسية حول كيف ستوائم ألمانيا في البنية الأوروبية، وهذا السؤال مازال مفتوحا(Meiers 1995, 94-95) .

وفـــي ضـــوء تعـــدد السيناريوهات يصل اش إلى استنتاج أن ألمانيا سوف تختار أن لا تختار، فسوف تحاول أن تختار القليل من كل شيء . وهذا لا يعني ألا تصنع أي قرار، بـــل يعني ان القرار سوف يأخذ كردة فعل كجواب على التطورات العالمية غير المتوقعة وضـــغط داخلي من الآراء العامـــة المنشورة والسياسيـــة(Ash 1994, 79) . مـــع انه يفضـــل لـــو أن تختار ألمانيا توسيع أوروبا أي توسيع الناتو والاتحاد الأوروبي باتجاه الشرق خطوة خطوة. ويرى أنها إذا اختارت ذلك لن تستطيع أن تقوم بذلك وحدها بل لا بد من مساعدة الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا ودول أوروبا . ويرى اش أن التأيـــيد الأمريكي هو الأسهل. فألمانيا أمامها فرصة لكي تنهي مهمتها، فهي أنهت نصف المهمـــة بقســـمها الغربي الأمن والسلمي والآن لديها الفرصة التاريخية لكي تنهي المهمة وبالتالي تحقق الاستقرار النهائي . إن الإستراتيجية الألمانية للسياسة الخارجية الألمانية فـــي العشـــرين سنة بعد ١٩٧٠ يمكن أن تتلخص في جملة واحدة " العمل من اجل دولة أوروبية مستقرة والتي يقوم فيها شعب ألمانيا باستعادة وحدته " أما الإستراتيجية الألمانية فـــي العشرين سنة القادمة يجب أن تعمل باتجاه حرية الدولة في أوروبا والتي تكون فيها ألمانيا لديها حلفاء غربيون وشركاء في الشرق(Ash 1994, 81) .

بالإضـــافة إلـــى السيناريوهات المطروحة يمكن إضافة عامل آخر قد يساهم في توضيح الصـــورة المـــستقبلية لألمانيا بشكل افضل . والأمر متعلق بردة الفعل الألمانية على تجـــربة البوســـنة . ففـــي ١٩٩٤/١١/٣٠ طلبـــت القـــيادة العلـــيا التحالفية الأوروبية (SACEUR) حيـــث طلب جورج جولوان أن تقوم ألمانيا بتزويد ستة طائرات تورنادو المقاتلة لمساعدة الناتو في أثناء عملية انسحاب قوات حفظ السلام من يوغسلافيا السابقة. طلـــب الناتو هذا تم اعتباره على انه غير رسمي، وليس مدعومًا من قبل الجسم السياسي ولـــذا رأت انـــه ليس هناك حاجة لمثل هذا القرار . وفي نفس الوقت هذا الطلب لم يلق ترحيبًا من قبل رئيس المجموعة البرلمانية الألمانية سولمز حيث قال أن إرسال قوات إلى

يوغسلافيا السابقة هي نقطة مسموح بها قانونيا ولكن مثل هذا الأمر يجب أن تعاد مناقشته ضمن المنهجية السياسية . بكلمات أخرى ما يمكن أن يكون ممكناً قانونيًا يمكن ان لا يكون سياسيًا منصوحًا به أو ممكناً سياسيًا. فلقد كان هناك عدم ارتياح داخل الحكومة وخاصة داخل التحالف البرلماني، فكان هناك خوف من أن المعارضة الشعبية على إرسال مثل هذه الطائرات قد تؤدي إلى تأثير سيئ على مستقبل التحالف الحزبي في انتخابات الدولة في ربيع ٩٥ . وفي ٩٤/١٢/٨ تلقت ألمانيا ثاني طلب من جولوان وهذا الطلب جاء من أعلى قرار في NAC والذي هو أعلى جسم من ناحية اتخاذ القرار، طلب من ألمانيا تحديد مساهمتها، ولأن هذا الطلب رسمي اضطرت ألمانيا أن ترد ففي ١٢/٢٠ قررت ألمانيا أنها تستطيع أن تقدم مساعدة منطقية غطاء جوي ولكن ليس قوات أرضية في البوسنة في وقت مغادرة هذه القوات من المنطقة . وأوضح وزير الخارجية أن مشاركة ألمانيا رهن لموافقة البرلمان والوزارة(Meiers 1995, 86-87) . فعندما حاول Scarping رئيس الحزب تأييد قيام ألمانيا بإرسال طائرات، لقي هذا الرأي معارضة داخلية حتى أن قياديين بالحزب هددوا بالثورة داخل الحزب إذا دخلت ألمانيا الحرب . وأشاروا انه من الناحية القانونية طلب الأمم المتحدة ليس إجباري وانه يرجع إلى الدول الأعضاء في التحالف إذا كانوا سوف يشاركون في عملية إخلاء القوات ذوي الطواقي الزرق(Meiers 1995, 90). وبالتالي أمام الرفض والمعارضة الداخلية اضطر Scarping ان يتراجع وفي ٩٥/١/٩ أضاف شروطًا أخرى للمشاركة الألمانية في حماية UNPROFOR وكان شكاكًا حول فعالية طائرات التورنادو في البوسنة والتي قد تسبب تصعيد للوضع وبالتالي هو فضل المساعدة الطبية، ودعا إلى الاستمرار والحفاظ على تواجدUNPROFOR في البوسنة . وحتى عندما تم اختطاف ٤٠٠ من قوات حفظ السلام دعا إلى عدم تصعيد الوضع(Meiers 1995, 90-91) . وبالتالي في ٥/١٢ وافق أعضاء البورد التنفيذيين SPD على دعم الخدمات الطبية فقط عن طريق مهمات الأمم المتحدة لحفظ السلام ورفضوا أي عمليات انتشار لقوات أرضية أو طائرات حربية(Meiers 1995, 92) .

والأمر يبدو انه ليس مقتصرًا على الخوف من منطقة البلقان التي كانت السبب في إشعال حربين عالميتين، والدليل على ذلك أن حكومة كول تلقت العديد من الطلبات للمشاركة في عمليات حفظ السلام في هايتي وانغولا ومكدونيا . وكانت الحكومة كما في يوغسلافيا

السابقة غير معنية بالالتزام بمهمات خارجية والتي مصالحها الأمنية فيها غير مهددة (Meiers 1995, 92). ولذا عندما طلب بطرس غالي في منتصف شهر ٩٥/١ من ألمانيا في أثناء زيارته لبون تزويده ب٣٥٠٠ شخص مدربًا ومجهز من جنود Bundeswehr للأمم المتحدة. أخبر روه وزير الدفاع الألماني أن الطبيعة الألمانية لا ترغب في التداخل الألماني في العالم، وانه ليس هناك داع لتقديم قوات المانية لمهمات حفظ السلام العالمية لان ذلك يعني مسؤوليات أكثر وسعادة اقل(Meiers 1995, 94) وبالتالي العوائق أمام ألمانيا لكي تلعب دور عالمي هو الكره لاستعمال القوة السياسية والعسكرية في البلد، بالإضافة إلى إقناع الشركاء بالترحيب بألمانيا كشريك حقيقي في القيادة. ولكن في الوقت نفسه إن ألمانيا سوف تجد صعوبة لتجاهل حاجة للعب دور اكبر وتقاسم دوره في المسؤوليات الدولية(Meiers 1995, 96-97) .

العلاقات الفرنسية الأمريكية :

على الرغم من أن فرنسا هي الحليف الأقدم للولايات المتحدة، ولكن في الوقت الحديث هذا تغير فقد شهدت فرنسا صعود الولايات المتحدة إلى السيطرة العالمية مع بعض القلق وهذه العملية قضت على قدرتها وقطعت عليها الطريق لدور عالمي .إضافة إلى أنها دولة بمرتبة ثانية من القوة تفتقر إلى روابط اللغة والاتصالات التي مكنت بريطانيا بسهولة لكي تصبح الشريك الأوروبي المميز مع الولايات المتحدة وبالتالي اتجهت فرنسا وسعت إلى تأسيس دور مستقل (Marcus 1998, 17).

ومع انتهاء الحرب الباردة تعزز العداء الفرنسي للولايات المتحدة، فهم يكرهون الوصول الأمريكي إلى العالمية والافتراض الأمريكي للتكلم باسم المجتمع الدولي . فهم بعكس البراغماتية البريطانية، يشعرون بأنهم مثل الولايات المتحدة لديهم رسالة عالمية (Moisi 1998, 97). ففرنسا لا تقبل القيادة الأمريكية، أي أن هناك دولة واحدة على الجميع أن يتبعها، وقد عبر القياديون الفرنسيون عن إحباطهم كونهم يتبعون القيادة الأمريكية. كما أن الفرنسيين لا يتفقون مع التحليل الأمريكي حول الوضع الدولي . فهم يأخذون المسألة الثقافية بشكل جاد، وتاريخيا يؤمنون ان دولة واحدة لا تستطيع أن تؤمن الاستقرار لوقت طويل . وان العولمة في المجال الاقتصادي يجب أن يصاحبها تعددية في المجال السياسي، فهم يجادلون أن هذه ليست ضد الولايات المتحدة ولكنها ببساطة هي

واقعـية سياسـية(Marcus 1998, 30). والرفض الفرنسـي للهيمنة الثقافية الأمريكية تـرجع إلـى أن قـوة فرنسـا الخاصة هي في ثقافتها وتاريخها، وهي الآن تنهار ويتم الاستعاضـة عـنها بالثقافة العالمية . ففرنسا دولة قديمة ولا تستطيع أن تنسى تاريخها . فهـي دولة مغلقة بينما الولايات المتحدة هي دولة مفتوحة . فالفرنسيون مهوسون بالدفاع عـن الفرانكونـية ويحلمـون بعالم موحد بلغتهم . ولا يفهمون أن ذلك يعزلهم بدل من المحافظة على ثقافتهم فمعظم الفرنسيين يظنون انهم سوف يخسرون مع العولمة ويكسبون القليل (Moisi 1998, 96-97).

وكمـا أثرت نهاية الحرب الباردة على المفهوم الأمني في ألمانيا كذلك كان لها تأثير على فرنسـا وهذا ما يؤكده ماركوس حيث يرى أن فرنسا في فترة الحرب الباردة كانت تتمتع بحـرية في المناورة، فقد كان بإمكان فرنسا أن تكون داخل حلف الناتو مع البقاء خارج القـيادة العسـكرية . ولكن هذا التناقض اليوم قل (Marcus 1998, 18). كما انه مع انـتهاء الحـرب الباردة القلق الأمريكي من تأسيس قيادة قومية ودور الناتو في أوروبا الجديـدة ادى إلـى تصـرفات قاسية لواشنطن اتجاه الهدف الفرنسي من تأسيس تعاون أوروبي دفاعي، فقد سعت الولايات المتحدة إلى التقليل من المبادرة الفرنسية بهذا الاتجاه (Grant 1996, 60). وهـذا التنافس يمـكن رؤيته في انفصال مهمـة الناتو والاتـحاد الأوروبي الغربي في بحر الادرياتيك لفرض الحصار ضد صربيا . ولكن يبدو أن فرنسا لم ترد ان تسوء الأمور بينها وبين الولايات المتحدة إلى حد القطيعة ولذا شاركت القوات الفرنسـية فـي حـرب الخليج تحت القيادة الأمريكية، كما شاركت فرنسا في المراجعة الإسـتراتيجية في ٩٠-٩١ على الرغم من بعض التحفظات على بعض الأمور (Grant 1996, 60). فـي ٩٥/١٢ أعلـن وزير الخارجية الفرنسي Herve de Charette أن فرنسـا مـن الآن سوف تشارك بشكل كامل في لجنة الناتو العسكرية وأن وزير الدفاع الفرنسـي سـوف يكـون قـادرا على أن يأخذ دورًا في عمل التحالف مع زملائه، وفي الانتشـار الـذي حدث في البوسنة IFOR كانت القوات الأرضية الفرنسية تحت قيادة الـناتو للمـرة الأولـى من عام ١٩٦٦(Grant 1996, 58). كما أن التوتر على الفيالق الأوروبـية انتهى في١٩٩٢ بالتوقيع في ٩٣/١/٢١ على اتفاق بين فرنسا وألمانيا وحلف الـناتو . فقـد زودت الاتفاقية للقوات الفرنسية داخل الفيالق الأوروبية أن تكون تحت القيادة العمليات لحلف الناتو في أوقات الأزمات (Grant 1996, 61). كما أن التنافس بين

حلف الناتو WEU انتهى في ٩٣/٦ عندما قامت قوات الناتو وWEU بمهمة مشتركة في الادرياتيك، فالمهمة المشتركة تمت تحت سيطرة الناتو، فبدأت فرنسا تصرح بأنه في الخطوة الأولى يجب استشارة الولايات المتحدة، وإذا لم ترغب الولايات المتحدة في المشاركة بالعمليات عندها تصبح العملية أوروبية (Grant 1996, 61). كما قامت فرنسا باستضافة قمة الناتو روسيا في ٩٨(Marcus 1998, 20) .

فلو رجعنا تاريخيا لوجدنا فرنسا انسحبت من القيادة العسكرية للناتو منذ عهد ديغول عام ١٩٦٦. والسؤال الذي يطرح نفسه ما الذي دفع فرنسا إلى هذا التغيير ؟ فهل حصل تغيير في الفكر الديغولي أم هل هو تغير برغماتي ومؤقت .

من الواضح أن التغيير في الفكر الفرنسي تم تعزيزه بعوامل سياسية وعسكرية فمن الناحية السياسية إن الرجوع نحو التداخل مع الناتو يمكن أن يرى كأكثر من هزيمة، ففرنسا قد عملت لفترة طويلة لتأسيس هوية أوروبية مستقلة، منفصلة عن القيادة الأمريكية ولكنها لم تنجح . ولذا فرنسا أذعنت إلى الأمر المحتوم، فأدركت ان تأسيس هوية دفاعية أوروبية يجب أن يتم داخل حلف الناتو(Marcus 1998, 21).

وقد أشار معلق فرنسي إلى الوضعية التي وجدت فرنسا نفسها فيها فيما يتعلق بالدفاع انه " لكي تكون أكثر أوروبيًا في المستقبل من الضروري أن تكون أكثر أطلسيًا اليوم " (Grant 1996, 63). وهذا ما أكده الرئيس شيراك أن إعادة التوازن الضرورية مع حلف الناتو اعتمادًا على المؤسسات الأوروبية WEU يمكن أن تأخذ مكانها من الداخل وليس ضد الولايات المتحدة، ولكن بالاتفاق معها (Grant 1996, 63).

كما أن الفشل الفرنسي لعمل أكثر من احتواء المشاكل في يوغسلافيا السابقة والمصاعب في الحصول على التصديق على معاهدة ماستريخ في فرنسا ودول أوروبية أخرى والانخفاض الحاد في الإنفاق العسكري والقوة العددية في جميع دول حلف الناتو وإحباط الآمال الفرنسية من انه سوف يكون هناك تقدم كبير في ESDI، كل ذلك أدى إلى استنتاج فرنسي أن الولايات المتحدة والناتو ليسا فقط للحفاظ على القدرات العسكرية المشتركة الأوروبية ولكن لمقابلة التحديات للأزمات لما بعد الحرب الباردة، والتي اعتقدت فرنسا ان الأوروبيين يستطيعون أن يعالجوها وحدهم(Grant 1996, 63). كما أن المشكلة في البوسنة أقلقت فرنسا حول السياسة الأمريكية ولكن هذا القلق لم يكن نابعًا من الهيمنة الأمريكية ولكن القلق كان ناجمًا عن عدم التدخل الأمريكي، فقد رفضت الولايات المتحدة

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

ان تصبح متداخلة بشكل كامل لحل مشكلة البوسنة، وبالتالي الرفض الأمريكي في المشاركة في قوات أمريكية لحفظ السلام خيب الآمال الفرنسية(Grant 1996, 63-64). إضافة إلى ذلك أن القوات الفرنسية وخاصة في الجيش قد دفعت ثمن مشاركتها المحدودة مع الناتو ففي عملية البوسنة الدور الرئيس لفرنسا أوضح المنفعة من التعاون مع دول حلف الناتو(Marcus 1998, 21).

ولكن العوامل السابقة لا تعني أن الموقف الفرنسي لن يتغير بدون شروط . وقد أوضح شيراك أن فرنسا لن تعود إلى الناتو كما كان، ولكن إذا أعيد تشكيل الناتو وأعطي وزناً لأعضاء التحالف الأوروبيين فقط عندها فرنسا سوف تعود(Marcus 1998, 21) .

وباختصار في الأمور العسكرية ففرنسا والولايات المتحدة شركاء ومتنافسين في نفس الوقت. فالطموح الفرنسي لتشكيل سياسة أوروبية خارجية مرحب بها من قبل واشنطن، ولكن الصدام مع الولايات المتحدة سوف يتصاعد مع دور القيادة(Moisi 1998, 98) .

ويظهر أن على المدى القريب الغيرة من الأمريكيين سوف تبقى مكتومة بسبب القيود السياسية المفروضة من قبل أوروبا الموحدة، فالدول الأخرى لا تشارك فرنسا مشاعرها، فالفرنسيون يعرفون بشكل واضح أن حلمهم الخفي لبناء أوروبا تتحدى الولايات المتحدة هو كابوس لشركائهم في القارة (Moisi 1998, 97) .

فرنسا والمشاكل الداخلية :

ويبدو ان المشكلة الفرنسية ليست متعلقة بالولايات المتحدة ففرنسا تواجه مصاعب أخرى، وهذه المصاعب يوضحها مويسي حيث يرى أن تصرفات فرنسا هذه يمكن تفسيرها على احسن وجه بالحقيقة أن البلد بكل بساطة هي في مزاج سيئ وغير واثقة بمكانها ووضعيتها في العالم الجديد. وكلما قلت الثقة الفرنسية صعب أمر التعامل معها . ففي القرن الحادي والعشرين تواجه فرنسا أربعة تحديات، الأول هو العولمة، والثاني نظام الأحادي القطبية، والتي تقود فيه الولايات المتحدة فرنسا الفخورة بنفسها والمجبورة على القيادة، الثالث هو توسيع أوروبا والذي يهدد بتخفيض الصوت الفرنسي والتحدي الأصعب وهو فرنسا نفسها(Moisi 1998, 94-95) . فالفرنسيون ينتقدون عدم كفاءة البلاد ولكنهم في نفس الوقت يقدرون ويدعمون وجودها ويحمونها . فعلى الرغم من أن الاقتصاد الفرنسي هو احسن من الأرقام المقترحة عن البطالة ويزيد من منافسته والميزان

الـــتجاري هو إيجابي والتضخم قليل والفرنك قوي ولكن رغم ذلك الفرنسيون هم تعساء لان بلادهـــم بطيئة وتتغير بألم من دولة غنية إلى دولة جديدة، تتعلم كيف تعيش ضمن قدراتها(Moisi 1998, 101-102).

كما أن فرنسا أمامها خيارات الأول هو الانفتاح المرونة والشعور بالأمن بهوية الشخص، أمـــا الثانـــي رفض العولمة. ويرى مويسي أن الخيار الثاني ليس خيار، فالحماية سوف تؤدي إلى الانعزال والنهاية(Moisi 1998, 103) .

ولكن مويسي من الذين يؤمنون بقوة فرنسا ولذا وصل إلى استنتاج أن فرنسا تغلبت على أزمات أسوأ من هذه الأزمة فتاريخها الطويل سوف يضمن مسؤولية استقرارها، إن فرنسا تدرك أن العولمة لن تجلب لفرنسا الموت ولكن سوف تجبرها على تقوية قدراتها وتحديث رسالتها . أوروبا الموحدة لن تسهل الأمر ولكن في الحقيقة تعطيها دور جديد، يسمح لها بـــتقرير مصيرها في العالم افضل مما تستطيع عمله وحدها . ففرنسا في النهاية سوف تبقى(Moisi 1998, 104) .

فرنسا وأوروبا :

إن الوحـــدة الأوروبية كانت في صميم المشروع الوطني الفرنسي طريقة لاتباع الأمجاد الفرنســـية الماضـــية عـــن طريق زيادة قوتها . فبالنسبة لفرنسا كي تبقى فرنسا يجب ان تصـــبح أوروبـــية(Moisi 1998, 100). ففـــرنسا ترى انـــه ليس هناك تعارض بين سياســـة أوروبـــية خارجـــية قوية ودور فرنسي دبلوماسي قوي، فهي تسعى إلى صوت أوروبي مع لهجة فرنسية مميزة(Marcus 1998, 18). وهذا راجع إلى الإدراك الفرنسي أن صـــوت أوروبي مركز وقوي يمكن أن يكون بديلاً حقيقيًا دبلوماسيًا في عالم فيه قوة دولـــية واحـــدة. فقـــد صرح الرئيس شيراك للتلفزيون الفرنسي في ٩٦/١٢ أن العملة الموحدة الأوروبية هي الوسيلة الوحيدة لموازنة الهيمنة الأمريكية(Marcus 1998, 19). فعلـــى الـــرغم من ان أوروبا ليست موجودة دبلوماسيا وأمنيا، فإنها في الجانب التجاري والاقتصـــادي لاعـــبًا قوتها وتأثيرها سوف يقوى عن طريق اليورو . ويبدو انه هذا هو الأمـــل بالنســـبة للأوروبيين لكي يوازنوا الولايات المتحدة فقط عن طريق المجال المالي وبالتالـــي ثنائـــية القطبـــية يبدو أنها يمكن الوصول إليها . وهذا هو الكرت الوحيد الذي

تستطيع فيه فرنسا أن تتحدى الهيمنة الأمريكية ولكي تلعب هذا الكرت لابد من ان تترك الكثير من سيادتها (Moisi 1998, 99).

وقـد وجدت فرنسا أن الحل للقيادة الأمريكية هو عن طريق الاتحاد الأوروبي، ولكن هذا لا يخفي المخاوف الفرنسية من بعض القضايا وأهمها توسع الاتحاد الأوروبي . ففي ٩٢ الـنقاش حـول ماستريخ كان نقاشاً حول ألمانيا . هل المعاهدة قدمت افضل ضمانة ضد التهديد المحتمل من ألمانيا الموحدة، أو هل ألمانيا سوف تقود أوروبا ؟ فبريطانيا استعادة قوتها المالية القديمة، ومليئة بالنشاط والقوة . وبرلين الممزقة سوف تصبح عن قريب ليس فقـط العاصمة لألمانيا الجديدة، ولكن عاصمة أوروبا الجديدة . في الوقت الذي يخاف فيه الفرنسيين من أن تصبح فرنسا إيطاليا الجديدة والجميلة ولكنها متحف لماضيها . وبالتالي بالنسـبة لفرنسـا الآن إن افضل خيار هو استمرار دعم أوروبا موحدة وتعزيز اليورو، وتأخذ الأفضلية من افتقار أوروبا للدبلوماسية والعسكرية . لاتباع سياسة خارجية فرنسية مستقلة(Moisi 1998, 100) . فالفرنسيـون قلقون من تأثير أوروبا الموسعة وألمانيا في الوسط، ففرنسا تخاف من التفوق البريطاني فالنمط البريطاني Laissez faire الذي بني من قبل مارغريت تاتشر وحفظ عليه من قبل طوني بلير، والشكل الألماني بعدم المركزية للحكومـة هـي أنماط احدث من النمط الفرنسي القديم، فالشباب الفرنسيين يتوجهون إلى بريطانـيا لإيجـاد الوظائف . فالدولة الآن هي العائق أمام التغيير والتكييف (Moisi 1998, 101) .

احتمالات التوتر والاستقرار في أوروبا

الولايات المتحدة	المانيا	بريطانيا	فرنسا	روسيا	الدول الصغيرة	النتيجة
استمرار التدخل الامريكي في اوروبا	موافقة	موافقة	رفض فرنسي للتدخل	ـــــ	موافقة	توتر
استمرارالتداخل الامريكي في اوروبا	أمن اوروبي مستقل عن الولايات المتحدة	مع الولايات المتحدة	امن اوروبي مستقل عن الولايات المتحدة	ـــــ	مع الولايات المتحدة	توتر
علاقات سيئة مع المانيا بسبب العلاقات التجارية	ازمة مع الولايات المتحدة	مع الولايات المتحدة	مع المانيا او حيادية	ـــــ	ـــــ	توتر
انسحاب الولايات المتحدة	الاتحاد الاوروبي	الاتحاد الاوروبي	الاتحاد الاوروبي	ـــــ	الاتحاد الاوروبي	استقرار
انسحاب الولايات المتحدة	هيمنة المانيا على الاتحاد الاوروبي	معارضة بريطانية للهيمنة الالمانية	معارضة فرنسية للهيمنة الالمانية	مع المانيا او حيادية	ضد المانيا	توتر
انسحاب الولايات المتحدة	سيطرة المانية فرنسية على الاتحاد الاوروبي	معارضة بريطانية للسيطرةعلى الاتحاد الاوروبي	سيطرةالمانية فرنسية على الاتحاد الاوروبي	ـــــ	مع بريطانيا	توتر
توسع الناتو	موافقة على توسع الناتو	موافقة على توسع الناتو	معارضة للتوسع	معارضة للتوسع	موافقةعلى لتوسع	توتر

مستقبل الاتحاد الأوروبي :

إن مستقبل الاتحاد الأوروبي يعتمد على عدد من العوامل منها ما تم ذكره سابقا مثل التنافس بين الدول وشكل الاتحاد الأوروبي الذي يريدونه، والعوائق الداخلية في كل بلد والخوف من ألمانيا . وهناك عوامل إضافية منها إذا اختارت التوسع فإن عضوية الاتحاد الأوروبي للجمهوريات البلطيقية سوف ينقل التوتر مع روسيا حول الاقليات الروسية في هذه الدول إلى الاتحاد الأوروبي . كما أن عضوية هنغاريا والدول الأوروبية الجنوبية الشرقية مثل رومانيا وبلغاريا تجعل صربيا والتي يقع مستقبلها في الظلام دولة أخرى مجاورة للاتحاد الأوروبي وتواجه مشاكل الاقليات، ومن ضمنها أيضا الجماعات الاثنية الهنغاريا في رومانيا، صربيا وسلوفاكيا(Moisi and Mertes 1995, 127). كما أن هناك مشكلة أخرى سوف تواجهها عملية التوسع هو محاولة القياديين الغربيين إقناع المواطنين والمصوتين أن عدم الفوائد على المدى القريب بسبب المنافسة مع أوروبا الشرقية سوف تكون لها فوائد على المدى المتوسط والبعيد . كما أن التوسع يعني خسارة الكفاءة والوحدة والتي سوف تصاحب توسع نحو ٢٠-٢٥ دولة عضو (Moisi and Mertes 1995, 128). فالدول الست التي اتحدت اقتصاديا كانت متشابهة اقتصاديا وبالتالي إن إضافة دول جديدة سوف يساهم في التغيير . وهذا سوف يعقد عملية التداخل والتنوع في الاقتصاد(Pearson and Boyer 2000, 176).

بالإضافة إلى مشاكل التوسع الذي يمكن أن تحدد مستقبل الاتحاد هناك عامل آخر مهم وهو القومية، وهي تظهر خاصة بين الدول الاتحاد الأوروبي الجديدة . والتي تظهر استطلاعات الرأي أنها اقل في الدول الستة الأصلية التي وقعت على معاهدة روما (Rourke and Boyer 2000, 176).

وهناك عاملا مهما يشير إليه يانيغ انه فقدان إجماع استراتيجي بين باريس وبون يمكن ان يصبح مشكلة . ويرى الكاتب أن الدولتين بحاجة إلى تعريف رؤيتهم الأوروبية المشتركة، وبدون هذا القرار ان توحيد أوروبا ضمن الاتحاد الأوروبي لن ينجح (Yanning 96, 41). وخاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن بريطانيا التي تفضل الإبقاء على تواجد الأمريكي في الشؤون الأمنية الأوروبية، فمن وجهة النظر البريطانية

ان استمرار التواجد الأمريكي هو ضمانة وعامل لاستقرار في القارة (Vivekanandan 1998, 65).

ولكن من جهة أخرى إذا نظرنا إلى الإنجازات التي تم تحقيقها حتى الآن نرى أن الحواجز الاقتصادية بين الدول قد أزيلت والتداخل السياسي بينما ما يزال في بداياته إلى انه تقدم أكثر مما تصور العديد من الأشخاص ليس من مدة طويلة (Rourke and Boyer 2000, 177)

وأخيرا نستعرض الرؤى حول شكل الاتحاد الأوروبي المستقبلي هناك عدة رؤى حول مستقبل أوروبا الأول مصمم من قبل جاك ديلور رئيس EC وهو اتحاد للناس والدول والتي تتبع سياسة مشتركة موحدة وتطوير شخصية متزايدة و هوية كاملة وطبيعية . (Asmus 1991, 551). أي أن أوروبا بذلك تكون متجهة إلى ما بعد القومية، فلن يعود هناك فرنسا، ألمانيا، بريطانيا . . . . . الخ (Shmeter 2001). أما الرؤية البديلة فقد تم تصميمها من قبل مارغريت تاتشر وفيها أوروبا مصممة حول خطوط غير مربوطة أو حرة كونفدرالية ومفتوحة بقدر الإمكان للإضافات من قبل دول أوروبا الشمالية والدول الديمقراطية الجديدة في شرق أوروبا (Asmus 1991, 551). وهذه الرؤية تشبه إلى حد ما التغيير الذي تحدث عنه شميتر حيث رأى ان النتيجة لن تكون دولة فيدرالية موحدة مثل الولايات المتحدة، أو ان تكون تجمع فقط لدول سيادية حيث تحدث شميتر عن احتماليين الأول اتحاد أوروبي محدد العدد . ولكن هذا الاتحاد سيتكون من دول لها حقوق وواجبات مختلفة . مثل ما هو حاصل الآن، فالاتحاد الأوروبي يتشكل من ١٥ دولة، الاتحاد المالي يتكون من ١١ دولة . أما الاحتمال الثاني والذي يرجحه وهو نفس الشكل الأول ولكن غير محدد بعدد فيمكننا أن نرى أوروبا تجارية، أوروبا عسكرية، أوروبا مالية . ولكن دون تحديد Shmeter)(2001 .

وفي النهاية يبدو انه من الصعب التكهن بمستقبل الاتحاد الأوروبي فليس هناك مخطط واضح تسير عليه أوروبا بل إن التصميم يعتمد على المفاوضات وقوة الدول (Shmeter 2001).

الفصل الخامس

تحليلات واستنتاجات

لقد كان الهدف من هذه الرسالة الإجابة عن السؤال الافتراضي: ما هو مصير نظام أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة . وقد حاولت الباحثة عدم التدخل الذاتي في الفصول السابقة بل عرضت معظم ما تم طرحه من قبل المحللين والكتاب والمؤرخين بغض النظر عن اتفاقها معهم أو اختلافها . أما في هذا الفصل فسوف تقوم الباحثة بجمع المؤشرات التاريخية وتحليلات الكتاب والمؤرخين بالإضافة إلى بعض النظريات في العلاقات الدولية (مثل الواقعية، الواقعية الجديدة، الدائرة الطويلة، انتقال القوة و الليبرالية) . وبعد ذلك تحليل وضعية الصين واليابان والاتحاد الأوروبي، من اجل جمع معلومات تجريبية وترتيبها وذلك لرسم صورة استنتاجيه فيما يتعلق بمستقبل النظام الدولي ووضعية الولايات المتحدة فيه.

إن المسرح الدولي مفتوح يشبه لعبة شطرنج، ولأن اللعبة لم تبدأ بعد فمن الصعب معرفة كيف سوف يتم تحريك الحجارة . ولكن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن اللعبة انتهت وهذا ما دفع الباحثة إلى عدم الاتفاق مع الليبرالية المتفائلة مثل فوكوياما بأنه علينا أن نحتفل فقد وصلنا نهاية التاريخ وأن الوضع سوف يكون مملاً. فالباحثة لا ترى أن اللعبة الدولية انتهت، فصحيح أن اللعبة لم تبدأ بعد ولكن وجود طاولة اللعبة والحجارة دليل على أنها يمكن أن تبدأ في أي لحظة .

بداية من خلال المراجعة التاريخية للأحداث التي مر بها النظام الدولي_ كما رأينا في الفصل الأول _ نرى أن العلاقات بين الدول الكبرى كانت مبنية على التوازن سواءً كان المتعدد أو الثنائي طوال فترة القرنيين والنصف أي من ١٦٤٨- حتى ١٩٨٩ . والتوازن طيلة هذه القرون كان يعود بشكل تلقائي بعد نهاية كل محاولة للهيمنة . وبالتالي أنه إذا نظرنا إلى نظام أحادي القطبية على أنه محاولة من محاولات القضاء على التوازن وهو بالفعل كذلك لأنه ألغى هذا النظام فالفترة التاريخية المذكورة سابقا تثبت أن هذه المحاولات سوف تفشل .

أمـــا لـــو حاولـــنا الـــرجوع إلى النظام الدولي قبل وستفاليا فنرى أنه لم يكن قائما على الـــتوازن، ولكـــن من الصعب الاعتماد على الفترة التاريخية السابقة لوستفاليا لأن العودة تاريخيا يعني إلغاء مفهوم أساسي للنظام الدولي الحديث وهو الدولة الحديثة.

وبعـــد الـــرجوع تاريخيا ننتقل لإلقاء نظرة على النظريات فترى الباحثة أنه يمكن أن يتم تقســـيم النظريات من حيث تفاؤلها باستقرار النظام الدولي وبالتالي استمرار نظام أحادي القطبية أو النظرة المتشائمة تجاه النظام القائم على سيطرة دولة واحدة . وربما النظريتان المتناقضـــتان اللـــتان توضـــحان ذلك هما النظرية الواقعية والواقعية الجديدة من جهة، والنظرية الليبرالية من جهة أخرى .

فالـــنظرية الواقعـــية ومن روادها مورجنتاو يرى أن الدورة الطبيعية للنظام الدولي قائمة علـــى الـــتوازن والتـــي هي نقطة الانطلاق الدائمة . فالقاعدة عنده هو التوازن وفترات الانقطـــاع التي يمر بها النظام الدولي بعدم كونه متزناهي فترات استثنائية تنتهي بتشكل نظام متوازن بطريقة تلقائية . والشكل المقترح عنده للعودة إلى التوازن هو بالرجوع إلى نظام التوازن السابق وتطبيقا لذلك أي العودة إلى نظام ثنائي القطبية بين الولايات المتحدة وروســـيا . وبمـــا أن إمكانية ذلك كما رأينا ليست متاحة في الوقت الحالي فبالتالي الحل المتبقي حسب مورجنتاو هو أن يتم تشكيل توازن جديد . أما من حيث الطريقة التي سوف تتبع للعودة إلى التوازن فالباحثة ترى أن الطريقة المتبقية في ضوء التغيرات التي حدثت فـــي النظام الدولي هي التسلح والأحلاف وإن كان مفهوم التسلح عند الباحثة لا يقوم فقط علـــى القـــوة العكســـرية بل يشمل القوة الاقتصادية أيضا . أما بالنسبة للأحلاف فالباحثة تفضل التكلم عن هذه النقطة في نهاية الفصل .

أما الواقعية الجديدة ومن روادها والتز، فيرى أن التوازن سوف يعود أيضا من منطلق أن الطـــرف القـــوي لا يتحد مع الطرف القوي الآخر من اجل زيادة قوتهما وإنما يبحث كل منهما عن حليف يساندهما . فوالتز من المحللين الذين يؤمنون أن نظامًا أحادي القطبية هو اقـــل الأنظمـــة استقرارا، فتطبيقا لكلامه على الولايات المتحدة فإنها لن تتصرف بطريقة معتدلة لأن من يملك القوة لا يتصرف بهذه الطريقة . ووالتز من ناحيته لا يرجع التوازن الذي سوف يعود للتشكل فقط بناءً على تصرفات الولايات المتحدة الدولة القائدة بل يرجع ذلـــك أيضـــا إلى القلق الذي سوف يساور الدول الأخرى في ظل عدم وجود رقيب على الدولـــة القـــائدة. أي انه حتى لو تصرفت الولايات المتحدة بطريقة عادلة وإن كان والتز

يستبعد ذلك فالعدل والمفاهيم الأخرى سوف تكون معرفة حسب مصالح الولايات المتحدة. وأبسط مثال على ذلك أن الولايات المتحدة تدعم إسرائيل وتدعي أنها تدعم السلام لأن السلام عندها معرف حسب المصالح الأمريكية العليا والتي تقوم على الحفاظ على أمن إسرائيل .

والطريقة التي سوف تتبع من قبل الدول الأخرى للحاق بالولايات المتحدة حسب والتز هو تقليد الولايات المتحدة وذلك بدافع التنافس . أما من حيث النظام التجاري الليبرالي فسوف يتم استبداله بتجارة الحرب والتنافس التجاري المغلق والنتيجة العامة ان النظام في الغرب سوف يعود إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية والتي تتمثل صفاته في النزاع الاستراتيجي واقتصاد الحرب والأحلاف المتعادية وارتفاع في القومية وخطر الحرب .

هذه النظرة من أكثر النظريات تطرفاً وأكثرها إيمانا أن التغير في النظام الدولي سوف يحدث على المدى القريب حتى أن بعض الكتاب مثل لاين كريستوفر رأى ان التغير سوف يحدث في السنوات القريبة . أما القسم الثاني من الواقعية الجديدة فهي أقل تطرفا فوالت مثلا يرى ان التغيير في النظام الدولي ليس بالشكل السهل والتلقائي فحدوث التوازن في نظام أحادي القطبية يعتمد فقط على الدولة القائدة أي أن العودة إلى التوازن لا تتم إلا كرد فعل على التهديد لأن الدول العدائية تعمل على استثارة الآخرين لتتوازن ضدها . وهذا يعني أن الولايات المتحدة سوف تبقى الدولة القائدة ما دامت لا تهدد الدول الأخرى . ولذا يطلق على هذا القسم من النظرية الدفاعية .

أما النظرية على النقيض من هذه فهي النظرية الليبرالية. فطبيعة رواد هذه النظرية أنهم متفائلون والتفاؤل يصل إلى ذروته عند فوكوياما، أما كانت، سينجر ووايلدافيسكي فهم يقسمون العالم إلى قسمين ويرون أن المشكلة في الدول غير الديمقراطية . فتفاؤلهم نابع من ان الدول الديمقراطية لا تقاتل بعضها، وبالتالي إن الدول الديمقراطية سوف تتحد مع بعضها ضد الدولة المتحدية . والدولة غير الديمقراطية التي تحدثوا عنها هي الصين أو اليابان بشكل اقل لأنها دولة شبه ديمقراطية . وبالتالي هم لا يخافون إذا كانت عملية انتقال القوة تتم من دولة ليبرالية ديمقراطية إلى دولة ديمقراطية أخرى لأنه انتقال سلمي ولكن المشكلة إذا كانت الدولة التي يتم انتقال القوة إليها غير ديمقراطية، فالانتقال عندها لا يكون سلميا . إذا طبقا لهذه النظرية ليس هناك خوف على نظام أحادي القطبية لأن الولايات المتحدة دولة ديمقراطية ليبرالية ولكن الخوف يأتي من الصين . ولكن رغم ذلك

هناك تفاؤل من أن رقعة الدول الديمقراطية تتسع تدريجيا وسوف تشمل الدول جميعها كما رآها كانت .

وبين هاتين النظريتين يوجد هناك تدرج أو على الأصح عدد من النظريات التي تفسر عمليات الانتقال دون ان تكون متفائلة أو متشائمة. وأولى هذه النظريات هي نظرية انتقال القوة والتي ترى أنه لا بد من توافر شرطين أساسيين لكي تحدث عملية الانتقال والأول متعلق بالدول المتحدية للنظام الدولي حيث يفترض أن تكون هذه الدول غير راضية عن توزيع القوة، ولكن عدم الرضا لا بد من أن يقترن بعامل آخر وهو امتلاك الإمكانيات التي تمكن الدولة القيام بعملية التغيير . وترى هذه النظرية أن عملية التغيير في المصالح للأعضاء تحدث نتيجة التطور الاقتصادي التكنولوجي . أما من ناحية طريقة التغيير فتكون عادة بالحرب . وبالتالي ان الولايات المتحدة ونظام أحادي القطبية في خطر إذا كان هناك دولة متحدية غير راضية وتملك الإمكانيات. أما جيلبين والذي ينتمي إلى نفس النظرية فينطلق في تحليله لعملية انتقال القوة من انحطاط الدولة المهيمنة حيث يشير إلى أنه في عملية الانحطاط هذه تحصل ما يطلق عليه حرب الهيمنة وذلك عندما تصل الدولة المتحدية وغير الراضية إلى درجة قريبة من الدولة المسيطرة . وبالتالي إذا كانت الولايات المتحدة قد وصلت إلى هذه المرحلة فأمامها حسب جيلبن عدة خيارات لتدارك هذا الوضع فعليها ان تتخلى عن بعض الالتزامات التي ليست ضرورية أو أن تتحالف مع الدول التي تشكل تهديدًا لها أو أن تتبع سياسة التهدئة .

وبما أنهم ينظرون إلى التغيير الذي ينتج من الاقتصاد فيرى بعض الكتاب مثل ليمكي أن GDPالصيني ينمو بشكل سريع ومن المتوقع أن تصل الصين إلى مستوى قريب من الولايات المتحدة في المستقبل القريب وبالتالي الخطر يأتي من هذه الدولة.

أما النظرية الأخرى فهي الدائرة الطويلة حيث تضع هذه النظرية أربع مراحل لكل مرحلة قيادية . وهذه المراحل تبتدأ بالحرب العالمية، ويتبعها مرحلة امتداد وتوسع القوى العالمية ثم عدم التركيز في القوة وأخيرًا Delegitimation of power . والدولة القائدة الجديدة هي عادة الحليفة للقائدة أي الحليفة للولايات المتحدة . وبالتالي حسب هذه النظرية فإن مصير الولايات المتحدة يعتمد في أي مرحلة هي الآن. ويرى مولدوسكي وهو أحد رواد هذه المدرسة أن النظام القادم للقيادة سوف يكون مختلفًا أي أنها سوف يمارس من قبل أكثر من دولة في نواحٍ مختلفة فيمكن أن يكون هناك تحالف قيادي .

وإذا حاولـنا جمع أكثر من نظرية في قالب واحد، أي انه حسب نظرية الدائرة الطويلة الدولة التي سوف تحل محل الولايات المتحدة هي الدولة الحليفة للولايات المتحدة، فحسب الـنظرية الليبرالـية يمكن إيجاد الدولة المتحدية وهي الصين أما الحليفة فهي واحدة من الـدول الديمقراطـية أي ألمانـيا أو فرنسـا أوبريطانيا. وبالتالي يمكن أن يكون الاتحاد الأوروبـي، أما بشكل فردي فألمانيا اقرب إلى ذلك من الدول الأخرى . أما اليابان فهي شبه ديمقراطية وبالتالي يبعد احتمال هذه الدولة . أما إذا أخذنا نظرية توازن القوى فالأمر يعـتمد فـي تصنيفه للدول المتحدية على الدولة التي تقع في المرتبة الثانية، والدول في المراتـب الأخـرى يمكن أن تتحالف مع الدولة المتحدية والبعض قد يختار التحالف مع الدولة القائدة .

أما نظرية انتقال القوى فإن الدولة المتحدية يجب أن تكون تملك الإمكانيات وغير راضية عن توزيع القوى، وهنا إذا حاولنا إدخال النظرية الليبرالية عادة الدولة غير الراضية هي الدولة غير الديمقراطية .

أي أن النظريات تقودنا إلى اعتبار أن الدولة المحتملة لتحدي الولايات المتحدة هي الصين فهـي غير ديمقراطية، وهي الأقرب من الناحية الاقتصادية وخصوصا بعد أزمة اليابان الاقتصـادية، والتحول التدريجي ذي الإيقاع البطيء للاتحاد الأوروبي وعدم استعداده في الوقت الحالي .

أما ابن خلدون فهو يرى ضرورة انطباق عوامل على الولايات المتحدة حتى نقول إنها في مـرحلة الانهيار . فالباحثة تتفق مع ابن خلدون في طرحه أن الدولة المسيطرة تحاول ان تجمع العصبيات ضمن إطار موحد وتحاول أن تستأثر بالمجد . وهذا ما تراه ينطبق على محاولة الولايات المتحدة أن تنشر ثقافتها ونسيت أنها حققت النصر ضمن الإطار الغربي ولم تكن وحدها في حربها ضد الشيوعية . فالولايات المتحدة تتعامل وكأنها هي المنتصرة الوحيدة . وبذلك اعتمادا على ابن خلدون الولايات المتحدة هي في المرحلة الثانية وتكون قد دخلتها قبل عشر سنوات أي بعد ثلاثين عاما سوف تبدأ الولايات المتحدة في الانهيار. أما من ناحية الترف الذي تحدث عنه ابن خلدون فقد يبدو واضحا بتحول الولايات المتحدة مـن أكـبر دائـن إلـى أكبر مدين . أي أن الولايات المتحدة أصبحت تصرف أكثر من إيراداتها.

ويبدو أن ابن خلدون وتوينبي وهانتغتون يتفقون في محاولة الدولة أو الحضارة المسيطرة أن تطرح صفة الديمومة على نفسها . وإن طرحت هذا الأمر حسب ابن خلدون تكون في مرحلة النهاية ولا يتعدى الأمر الملك الثاني أو الثالث حسب ممانعة العصبيات الأخرى.
وهـذه الصـفة يطلق عليها ابن خلدون خلق التأله الذي في طباع البشر . وبالتالي ان ما يدعو إليه فوكوياما والمحاولات الأمريكية السيطرة على العالم والانفراد بالحكم هي دعوة إلى الإلهية والثبات .
أمـا الصـفة الثالثة وهي الدعة والسكون، وإن كانت لا تظهر بشكل واضح، ولكن هناك بوادر لها في الرفض الأمريكي التدخل الحربي في يوغسلافيا على الرغم من طلب عدة دول مـن الولايات المتحدة ذلك . ولكن هذا الأمر لا يبدو كذلك في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة فيبدو أنها تتجه إلى لعب دور عالمي أو بالأحرى دور الشرطي .
حسب توينبي إذا أردنا أن نعرف إذا كانت الدولة تتجه إلى الهبوط يكون ذلك بالعودة إلى المـراحل الـثلاث التي تمر بها الدولة قبل انهيارها والتي تتمثل في عصر الاضطرابات وظاهـرة الدولـة العالمـية وأخيرا الفراغ. وبالتالي استنادا إلى توينبي إذا كنا نرى أن الولايات المتحدة تسعى إلى دور عالمي فإنها تكون في المرحلة الوسطى للانهيار . وهذه الـنظرة يشـاركه فـيها هانتغتون حيث يرى أن مزاعم الغرب في العالمية تضعه بشكل متزايد في صراع مع الحضارات الأخرى وأخطرها مع الإسلام والصين . وانه في حالة استمرار الولايات المتحدة في محاولة السيطرة عن طريق العالمية فإن النتيجة هي الدخول فـي حـرب وحسب هانتغتون الدول التي تدخل الحرب سوف تخسر والنتيجة هي تفوق الحضـارات التـي لم تدخل الحرب . ويبدو أن الإدارة الأمريكية الجديدة ماضية في هذا الطريق فهي تحاول أن تتصرف حقيقة كراعي البقر، فالرئيس الأمريكي تعمد أن يظهر للـناس في أول خطاب مرتديًا حذاءه الكاوبوي، ويبدو أن الأمر تعدى المزاح،" فهي تكاد تكون معبرة عن ملامح سياسته التي تتمثل بالقوة والمواجهة ملامح درع الصواريخ التي سـتلف العـالم وتمسـك به وملامح التخويف العالم كله بالمواقف وبالسلاح وبكل شيء" (ذيبان، ٢٠٠١/٤/٥).
أمـا لـو ابـتعدنا عـن الحرب فهانتغتون يرى أن التماثل في توزيع النتاج الاقتصادي الصـناعي بين الحضارات الرئيسة سوف يحدث في القرن ٢١ وبذلك ينتهي معه التفوق الغربي، أما من الناحية العسكرية فلن يحصل التقارب على المدى القريب ولكن في نفس

الوقـــت الولايات المتحدة ليس لديها الإمكانيات العسكرية للوفاء بهذه الأهداف . ولذا يرى هانتنغتون أن النظام يميل إلى التوازن وان الانهيار ابتدأ من الحرب العالمية الثانية، وليس مـــن ســـبب يشـــير إلى أن الحضارة الغربية سوف تخرج من سياق الانهيار فليس هناك حضارة دائمة .

ففـــي حيـــن أن هانتغتون يرى إمكانية للتغيير أو انتقال القوة بين الحضارات المختلفة أو على الأقل التوازن نرى إن توينبي يرى أن الحضارة الغربية هي الحضارة الباقية الوحيدة أي انـــه ضـــمنيا انتقال القوة سوف يكون ضمن الدول ذات الحضارة الغربية أي الاتحاد الأوروبي أو روسيا إذا اعتبرت من الحضارة الغربية هو الدولة الناهضة المحتملة.

وكنيدي بدوره يحدد أربعة عوامل تكررت من خلال ذكره للعوامل التي قادت إلى انهيار الدول الكبرى. وهذه العوامل تتمثل في التوسع الكبير، أسباب داخلية، الجيش والاقتصاد فكنيدي يرى أن بعضا من العوامل السابقة تنطبق على الولايات المتحدة، فهي تعاني مثل أســـبانيا وبريطانـــيا مـــن التوسع والامتداد . ولذا يشير كنيدي أنه على صناع القرار في واشـــنطن أن يقللوا من التزاماتهم الكثيرة وهذا يشبه النصح الذي يقدمه جيلبين إلى الدولة الهابطـــة أي أن الولايـــات المتحدة لم تعد كالسابق وهذا معناه أنها وصلت الحد الأقصى وهي في مرحلة التراجع. أما من ناحية اقتصادية فهو رأى أن هناك تراجعًا اقتصاديًا تمثل في التحول البلد من أكبر دائن إلى أكبر مدين . بالإضافة إلى هذه العوامل يشير إلى عامل داخلـــي وهـــو سوء الإدارات الأمريكية ، حيث انه يشبه سوء الإدارات الأمريكية بحال فرنســـا في الثمانينات من القرن التاسع عشر حين ساهمت أزمتها المالية في خلق أزمتها السياســـية . فـــي ظل ذلك يتوقع كنيدي تحول النظام إلى متعدد ولكنه يرى أن الولايات المـــتحدة سوف تبقى لفترة طويلة . والباحثة تتفق مع كنيدي إذا كانت الفترة الطويلة التي يتحدث عنها لا تتعدى النصف قرن .

أمـــا بخصوص الدول الناهضة . فالباحثة تتفق مع كريستوف من حيث أن السلام في آسيا هو هش . فآسيا مازالت تعيش في ظل علاقات من الخوف من الماضي ويتمثل هذا الخـــوف من اليابان الدولة الإمبريالية القديمة، بالإضافة إلى الخوف من المستقبل والذي يتمثل في الصين ومن محاولتها للهيمنة.

واضح من تحليلات الكتاب التركيز على الصين فهي بالنسبة لهم الدراكون الذي صحا أو بالأصح إن انهيار الاتحاد السوفيتي قد غير النظرة إلى الصين . فأصبح ينظر إليها على

أنهـا قـوة تحـاول إثبات نفسها وخاصة في ظل النمو الاقتصادي الصيني المتواصل . والباحـثة تـتفق مـع الكتاب الذين يشيرون إلى الصين كقوة اقتصادية عظمى محتملة، وبالأصـح الدولة رقم واحد المرشحة لذلك . فهي تتفق مع كريستوف أن الصين سوف تحـل مكـان الولايات المتحدة في النصف الأول من القرن الحالي وهذا ما يؤكده البنك الدولـي حيـث يتوقع أن تصبح قوة اقتصادية في ٢٠١٠ (Segal 94، 48). وأكاديمية العلـوم الصينية تتوقع أيضا أن تصبح الرقم واحد من حيث الناتج القومي الإجمالي خلال فـترة ٢٠٢٠-٢٠٣٠(نـافع ١٩٩٩، ٤٣-٤٤) . وكحل وسط مع الآراء المتشائمة عن الصـين بسـبب المشـاكل التي تواجهها يمكن إضافة سنوات إضافية على اقل النظرات التفاؤلـية السـابقة فبدل ٢٠٣٠ يمكن أن يحدث ذلك في ٢٠٤٠أو ٢٠٥٠ . فصحيح أن الصين تفتقر إلى التكنولوجيا ولكنها يمكن ان تحصل عليها عن طريق علاقاتها التجارية مـع الـيابان وخصوصـا أن الحساسية التجارية بين الدولتين هي اقل من الحساسية بين الـيابان والولايـات المـتحدة . ومن غير المتوقع أن يحصل هناك حظر اقتصادي على الصـين لان المحاولات السابقة لفرض الحصار قد تم خرقها حتى من قبل اليابان فعادت الـيابان للاسـتثمارات . وبالتالـي يمكـن أن يكـون هناك تقليل في النقل التكنولوجي والاستثمارات ولكن لن يتوقف كليا وهذا بأسوأ الأحوال سوف يبطئ النمو . أما من حيث الـدول الآسـيوية المجاورة التي يمكن أيضا أن تعيق التطور الصيني فنرى أنهم اتبعوا سياسـة التهدئة مع الصين والمعروف من التاريخ ان سياسة التهدئة التي اتبعتها الولايات المتحدة وبريطانيا مع ألمانيا أبان الحرب العالمية الثانية ساعدت في تقويتها. ورغم أن الـتهدئة ليسـت السياسـة الوحيدة المتبعة من قبل الدول المجاورة فالسياستان الأخريان المتبعتان لن تؤثرا على الصين فالأولى تساعد الصين في تقدمها التكنولوجي فهي تحاول أن تـربط الصـين تكنولوجـيا . أما السياسة الأخرى فتتمثل في تقديم المساعدة للتواجد الأمريكي . ولكن هذه المساعدة لن يكون لها تأثير مباشر لأن هذا التواجد يكون له تأثير كبـير فقط في حالة اندلاع مواجهة عسكرية بين الدولتين وبالتالي إن كنا نستبعد الحرب بيـن الدولتين في الوقت الحالي هذا العامل يكون لها تأثير متأخر نسبي وخاصة إذا تمت إضـافة عامل آخر يقلل أو يوازن هذا الخطر في المستقبل هو أن الصين قد قامت برفع ميزانية الدفاع بنسبة ١٧. ٧% لسنة ٢٠٠١.
(http://www cnn.com/2001/WORLD/asiapcf/east/03/05/china. congres. . . /index.htm) . وبذلـك الصين تحاول اللحاق بالركب التكنولوجي الحربي وخاصة بعد

صـــدمة التفوق التكنولوجي من حرب الخليج وبالتالي ان الكتاب الذين اعتمدوا أن الصين من الناحية العسكرية لن تستطيع أن تلحق بالولايات المتحدة سوف يراجعون حساباتهم في ظل هذا التطور وهؤلاء الكتاب مثل كلينثورت وموري وجالبغهر . والباحثة إذا تتفق مع برنســت ومونــرو انه إذا استمرت الصين في التحديث فإن الصين سوف تصبح الدولة الوحيدة القادرة على تحدي الولايات المتحدة .

والمحللــون السياسيون حذروا الولايات المتحدة من أن تتبع سياسة الاحتواء فقط لأن هذه السياسة في ظل التحول الديمقراطي سوف يزيد من الشعور القومي ولكن يبدو أن الإدارة الأمريكــية الجديدة بقيادة الرئيس الجديد بوش الابن اتبعت النصائح ولكن بطريقة عكسية تمامــا. فحــتى خلال حملته الانتخابية قام بوش بوصف الصين بأنها منافس استراتيجي ولــيس شريكا استراتيجيا كما دعا إليه الرئيس الأمريكي السابق كلينتون(بومفريت ٦/٤/ ٢٠٠١). فالظاهــر أن الرئيس بوش مصمم على نسف المساعي التي ابتدأها الرئيس نيكســون فــي الســبعينات والتي كان الهدف منها تطويق الاتحاد السوفيتي، وقد طورت الإدارات الأمريكية العلاقة مع الصين إلى أن اعتبر كلينتون صراحة في ولايته الأولى ان بلده سوف تتجه إلى الخيار الصيني أو الآسيوي عبر المحيط الهادئ على حساب العلاقة القديمة مع أوروبا (عطا الله ٦/٤/٢٠٠١) . ويبدو أن بوش يحاول أن يعزف على جميع الأوتــار الحساســة مــع الصين في وقت واحد فالبيت الأبيض يدرس قرارا لبيع أسلحة مــتطورة إلــى تايوان (بومفريت ٦/٤/٢٠٠١) . والأمر قد لا يقتصر على بيع الأسلحة التقلــيدية بــل ربما قد تشمل صفقة الأسلحة أنظمة الصواريخ المضادة . والوتر الآخر التي عادت الولايات المتحدة للعزف عليه هو مسألة حقوق الإنسان فقد أصدرت الخارجية الأمريكية في شباط الماضي تقريرا بالغ السلبية عن حقوق الإنسان في الصين (سيل ٣١/ ٣/٢٠٠١) . وهذه التصرفات سوف تزيد من الشعور القومي و أهمية القوة العسكرية في الصــين . واحد أسباب هذه السياسة التعنتية أن جزاءًا مهما من الذين صوتوا لبوش في الانــتخابات لا يثقون بالصينيين إضافة إلى ميل عدد من المسؤولين في الإدارة الأمريكية الجديــدة إلــى علاقــات الخصومة مع الصين (بومفريت ٦/٤/٢٠٠١) . وحتى قبل هذه الخطوات التصعيدية آخر ورقة بيضاء أصدرتها الحكومة الصينية عن الدفاع القومي في أواخــر العــام الماضي صنفت الصين الولايات المتحدة على أنها عقبة في طريقها نحو التمتع بالنفوذ في آسيا . فكيف الآن بعد حادثة طائرة التجسس الأمريكية والتي أرادت بها

الولايـــات المـــتحدة أن تذعـــن الصين . ويظهر من الرد الصيني على الولايات المتحدة ومطالبـــتها بالتأســـف علـــى أن الصين تعتبر نفسها دولة كبرى وترفض أي ضغوطات أمريكـــية علـــيها أو إساءة لكرامتها . ورغم من أن هذه الحادثة بدأت ملامح حلها بطرق سلمية إلا أن تكرار مثل هذه الحوادث قد يكون له تأثير كبير وهذا ما أكده بيتس جيل وهو خبـــير في قضايا الأمن الصينية في مؤسسة بروكنجز حيث أشار إلى أن حادثة التصادم ينبغي أن تكون صيحة تحذير لجميع من يعنيهم الأمر . فوقوع نزاع مع الصين ليس أمرا حتمـــيا ولكـــن في غياب الجهود نشطة لمعالجة الخلافات المثيرة للنزاعات فإن الحوادث الصغيرة سرعان ما تتحول إلى أزمات أوسع نطاقا (بومفريت ٢٠٠١/٤/٦). وبالتالي إن الباحثة لا تتفق مع بافف الذي يرى أن المصلحة القومية الأمريكية هي غير مهددة من قبل جهـــود الصين لاعادة إدعاء وضعيتها المهيمنة القديمة في منطقة شرق آسيا . فالرئيس الأمريكي الجديد حسب سيل مصمم على التأكيد على هيمنتها عالميا وأنها لن تتسامح مع أي تحـــد للـــنفوذ الأمريكـــي(سيل ٢٠٠١/٣/٣١) وبالتالي إن أي محاولة صينية لإثبات وجودها معناها التحدي للولايات المتحدة .

والتعنـــت الأمريكـــي ليس مقتصرا على الصين بل يرى سيل أن بوش يريد الهيمنة على الصـــعيد العســـكري فـــي حلف الأطلسي أيضا . فهو يتخذ موقفا يتسم بالقوة من الحلفاء بمطالبـــتها بوضع قوة الرد السريع التي ينوي الاتحاد الأوروبي تشكيلها تحت قيادة حلف الأطلســـي أي مـــن الناحية الفعلية تحت القيادة الأمريكية(سيل ٢٠٠١/٣/٣١) . ولكن إذا كانـــت الصـــين قـــادرة على الرد على محاولات الهيمنة في السيناريوهات المتفائلة في السنوات القادمة فإن أوروبا لا تملك هذه الإمكانيات على المدى القريب أيضا. وإن كانت العلاقـــات بين الولايات المتحدة ودول أوروبا لن تصل إلى حد التوتر مع الصين وخاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار إننا نتحدث عن الدول الديمقراطية التي لا يمكن ان تحدث بينها الحرب .

بدايـــة لا بد من التأكيد على الالتزام الأمريكي بأوروبا الذي يتعدى الالتزام الأخلاقي بل انـــه قائم على المصالح الأمريكية . ولكن رغم استمرار الالتزام الأمريكي يبدو ان هناك عـــدم وضـــوح للمســـتقبل مـــن ناحية تعدد المنظمات الأمنية في أوروبا فهناك الاتحاد الأوروبي الغربي، إضافة إلى الدول في المرتبة الثانية في هذا الاتحاد . ثم هناك الناتو، والشراكة من اجل السلام، EAPC و OSCE . (Hughes 2000, 222-224) ووجود

هذه المؤسسات المتعددة يوضح وجود اختلافات في الرؤية بين بعض الدول أو على الأقل عـــدم وضوحها وتأجيل الخلافات للمستقبل . فمثلا إن مجلس التحالف الأوروبي الأطلسي يجمـــع دول أوروبا الشرقية وروسيا بينما لم تدخل إلا ثلاثة دول من أوروبا الشرقية إلى الـــناتو فقـــط وبالتالي من المسائل المؤجلة هي كيفية التعامل مع ما يمكن أن يطلق عليه مسألة أوروبا الشرقية .

وإذا كـــنا نـــتحدث عن توازن أوروبي للولايات المتحدة فيجدر بنا التحدث عن احتمالات الاتحـــاد الأوروبي وليس عن دول منفردة مثل ألمانيا وفرنسا . بداية إن الباحثة تتفق مع بريزنكـــي أن الاتحـــاد الأوربي لن يقوم بدون مصالحة فرنسية ألمانية . فمستقبل الاتحاد الأوروبـــي يعتمد عليهما لأن الدولة الثالثة التي لها شأن في أوروبا وهي بريطانيا تفضل الاتحاد الأوروبي بالشكل الذي عبرت عنه مارجريت تاتشر ذات الشكل الهلامي والمصمم حول خطوط غير مربوطة أو حرة كونفيدرالية ومفتوحة قدر الإمكان لإضافة دول أوروبا الشمالية والدول الديمقراطية الجديدة في شرق أوروبا . كما أنه يجب أن لا ننسى العلاقات البريطانـــية الأمريكية التي تفضلها بريطانيا على الاتحاد الأوروبي الذي تخافه في ضوء احتمالات الهيمنة من ألمانيا وفرنسا . أما من ناحية الدول الصغيرة في الاتحاد الأوروبي فإنهـــا تخاف أيضا من الهيمنة الألمانية ولذا تفضل على الأقل في الوقت الحالي أن يبقى الوجود الأمريكي في أوروبا . وبالنسبة لألمانيا فيبدو أنها على الأقل لسنوات عديدة سوف تلـــتزم بالخط الأوروبي والناتو وذلك من أجل تهدئة الأوروبيين من مخاوفهم بعد توحيد ألمانيا وخاصة الخوف من العدائية الألمانية القديمة . والباحثة تتفق مع أش أن ألمانيا هي أقوى دولة في أوروبا ولكنها ليست دولة عظمى . فالصين تسبقها في الترتيب وخاصة مع التقيـــيد العسكري لألمانيا في معاهدة ٢+٤ حيث أكدت على الالتزام بعدم امتلاك الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجيا، إضافة إلى التزامها بتقليص القوات الألمانية إلى ٤٠% . كمـــا أن ألمانـــيا لديها بعض المصاعب الاقتصادية على الرغم من إمكانياتها الاقتصادية الكبـــيرة حيـــث يعتبرها أش قوة اقتصادية عظمى من الناحية الاقتصادية . وبالتالي عند مقارنـــة الصـــين مـــع ألمانـــيا نجد أن ألمانيا دولة ديمقراطية على الرغم من المخاوف الأوروبية فما زالت هناك قيود قوية بسبب التغيرات الديمقراطية التي حدثت في المجتمع الألمانـــي، إضـــافة إلـــى أن الرفض الألماني للمساهمة في مهام عسكرية حتى لو كانت ضمن مهمات حفظ السلام يعني أن ألمانيا ليست مستعدة لذلك في الوقت الحالي وإن كانت

إزالة العوائق الدستورية والقانونية يشير إلى احتمال التغيير في المستقبل ولكن الصين في ضـــوء التحديث الذي تجريه وعدم المعارضة السياسية لاستخدام القوة وكونها قوة نووية يعطـــيها الأفضلية . يمكن إن نضيف أيضا تأثر ألمانيا اقتصاديا من تكاليف ضم ألمانيا الشرقية بسبب تخلفها اقتصاديا بينما لو نظرنا إلى الصين فإن ضم هونكونغ على العكس دفع الاقتصاد الصيني إلى الأمام، كما انه في المستقبل في حالة ضم تايوان فإن الاقتصاد الصيني سوف يزدهر بشكل أكبر.

أمـــا لو نظرنا إلى الخلافات الأمريكية الألمانية فهي في السنوات القريبة سوف تأخذ على الأغلب شكلا اقتصاديًا على الرغم من وجود خلافات أخرى ولكن الباحثة سوف تناقش ما يخـــص الاتحـــاد الأوروبي، بسبب الاختلاف في أولويات السياسة الألمانية والتي بسبب قوتهـــا ســـوف تؤثر على السياسات المالية التي سوف يتخذها الاتحاد المالي الأوروبي . ويبدو أن مسألة التنافس مع ألمانيا من الصعب فهمها من قبل الولايات المتحدة وهذا يعود كمـــا يشير جارتن إلى أن الولايات المتحدة وجدت نفسها في وضع منافسة بعد أن كانت حرة نوعا ما في الملعب الاقتصادي . وخاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الدول التي ســـاعدتها الولايات المتحدة أي ألمانيا واليابان قد أصبحت تنافسها في المنطقة. ولكن في نفـــس الوقـــت يجب أن لا نغفل المصلحة الألمانية الأمريكية واليابانية في إبقاء الأسواق مفـــتوحة وحـــرة وخاصة أن ٤٠ % من GNPالألماني هو من التجارة، و٢٠% بالنسبة لليابان و١٠% بالنسبة للولايات المتحدة .

وبالتالـــي الأمـــر مـــتوقف على مستقبل الاتحاد الأوربي وما هو الدور الذي سيلعبه هذا الاتحـــاد، وخاصـــة إذا ما نظرنا إلى الناحية الأمنية، وإلى حاجة ألمانيا لتعريف وضعها الأمني وخاصة في ضوء المتغيرات الأمنية.

بدايـــةً لا بد من ذكر أن العلاقات الأمريكية الأوروبية بحاجة إلى إعادة صياغة فالباحثة تـــتفق مع أسموز، كولجر وهاراب أن التفاهم الجديد بين الولايات المتحدة يجب أن يوائم مصـــالح الطرفيـــن . ويبدو أن ألمانيا وفرنسا قد بدأتا في خطوات أمنية مستقلة للاتحاد الأوربـــي وأولهـــا إنشـــاء فيالق ألمانيا فرنسية، وثانيها الدعم للاتحاد الأوروبي الغربي وآخرها قوة التدخل السريع . وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة حاولت أن تجعل هذه المحـــاولات تحت مظلة الناتو، ولكن إن نجحت في ذلك في الوقت الحالي إلا أن ذلك لا يمكن أن يستمر في المستقبل وذلك لأسباب أن الذراع العسكري الأوروبي لا بد أن يتطور

مـــع الوقـــت، ولا يمكن الاستمرار بالاعتماد على العتاد الأطلسي في حالة أرادت أوروبا القيام بعملية في أوروبا وخاصة إذا رفضت الولايات المتحدة المشاركة . كما أن التطور في الاتحاد المالي سوف يقود إذا استمر على نفس الخطى إلى التنسيق في السياسات التي تـــتعدى الأمور المالية . كما ان نظرة على الاتحاد المالي وكيفية إنشائه وتطوره ليصل إلى حد تداول عملة واحدة قد يعطي تفاؤلا بالنسبة لتطوير أوروبا سياسة خارجية وأمنية موحدة . فلو نظرنا إلى الاتحاد المالي نجد أن تحقيق هذا الهدف قد استغرق ما يقرب من ٣٠ ســـنة لكـــي يتم تحقيقه وبالتالي لو أضفنا ما بين عقد أو عقدين للمباشرة بالاتحاد في مجـــال العلاقـــات الخارجية والأمنية نجد أن هذا الجسم يمكن أن يتم تشكيله في النصف الأول مـــن القرن الحالي وخاصة أن نواته قد أنشأت وهي قوات التدخل السريع . إضافة إلى أنه في معاهدة ماستريخ في ١٩٩٢ كانت هناك دعوة إلى تطوير في الاتحاد السياسي. كما أنه من مصلحة فرنسا وخاصة أنها تكره الهيمنة الأمريكية وتطمح للعب دور عالمي ولا تســـتطيع أن تلعب دورا عالميا وحدها إلا في إطار مغلف بالاتحاد الأوروبي سوف تلعب دورا في الدفع في هذا الاتجاه . فعلى الرغم من أن فرنسا قد تنطوي في السنوات اللاحقـــة تحت إطار الناتو بسبب عدم وجود مظلة أمنية تحمي أوروبا في الوقت الحالي، وخاصـــة في ظل التراجعات في ميزانية الدفاع للدول الأوروبية . ولكن فرنسا مقتنعة أن الـــناتو اليوم يعني أوروبا مستقبلا . فهي مضطرة على المدى القريب كما أشار مويسيه في الوقت الحالي إلى كبت الغيرة من الأمريكيين بسبب القيود المفروضة من قبل أوروبا الموحدة فالدول الأخرى لا تشارك فرنسا مشاعرها . فالفرنسيون يعرفون بشكل أوضح أن حلمهـــم الخفي لبناء أوروبا تتحدى الولايات المتحدة هو كابوس لشركائهم في القارة . أمـــا بخصوص بريطانيا والتي قد تعيق محاولات التقدم في هذا الاتجاه فيبدو أن بريطانيا قد تجد نفسها في موقع مضطرة فيه إلى مجاراة الدول الأوروبية الأخرى وإلا خرجت من اللعـــبة في أوروبا وخاصة مع التصميم الألماني والفرنسي في المضي قدما . ويبدو ذلك مـــن خلال موافقتها على المشاركة بقوة قوامها عشرون ألف رجل، وهو نفس العدد الذي سوف تشارك فيه ألمانيا وفرنسا، ورغم إشارتها أن هذه القوات سوف تكون مكملة للدور الأطلســـي، فإنها شاركت رغما عنها في تأسيس نواة لقوة أوروبية . وإضافة إلى ذلك أن الدول التي وافقت على العملة الموحدة قد تنازلت عن رمز من الرموز الوطنية لصالح الاتحـــاد الأوروبـــي ومن المعروف ان الخطوة الأولى هي الأصعب وبالفعل نجحت ١١

دولـــة في هذا الامتحان . والكاتبة تتفق مع التقرير الصادر عن الاتحاد الأوروبي في انه مـــن الصعب أو من غير الممكن العودة إلى العملة الوطنية للدولة بعد الدخول في اليورو لسبب بسيط أن الأعضاء في منطقة اليورو سوف يكونون يستعملون نفس العملة وبالتالي الســيطرة علـــى التداول يكون ضمن أراضي هذه الدول . بالإضافة إلى نقل صلاحيات وضع السياسات المالية إلى البنك المركزي الأوروبي يظهر عمق الاتحاد المالي وصعوبة العودة إلى الوراء. وبالتالي الباحثة تتفق مع فلدستن أن التحول إلى عملة موحدة هو خطوة دراماتيكـــية وغير رجعية باتجاه الهدف . وهذا يعني أن الخروج من الاتحاد المالي بناءً على ما سبق لن يكون إلا بالحرب أو تحلل الاتحاد الأوروبي وهذا يعني عودة القومية من ناحية وبالتالي عدم الاستقرار في أوروبا ومحاولة الهيمنة من قبل الدول الكبرى . ولكن الـــنظرية الليبرالية التي ترى أن الحرب بين الدول الديمقراطية هي من الأمور المستحيلة فهـــذا يؤكد أن الاتحاد المالي سوف يستمر والاستمرار معناه تعميق الاتحاد الأوروبي . ومـــن هـــذا المنطلق تعارض الباحثة ما طرحه شميتر أن الاتحاد الأوروبي سوف يكون عـــبارة عن اتحاد يتكون من اتحادات مصغرة تجارية، مالية . . . . . فالخطوات الأوروبية التوحيدية هي خطوات تجمع دول أوروبا الجاهزة للدخول للاتحاد الأوروبي مع بعض الاستثناءات مثل بريطانيا والدنمارك في الاتحاد المالي فلا يمكن أن تتحول سياسة الاستثناءات إلى قاعدة عامة تشكل الاتحاد الأوربي في المستقبل .

والباحـــثة وإن بدت متفائلة من ناحية الاتحاد الأوروبي المستقبلي فهذا لا يعني أنها سوف تتجاهل ذكر بعض العوامل التي يمكن أن تقود إلى نظرة تشاؤمية للاتحاد الأوروبي وهذه نـــراها مـــثلا في إصرار كول والقياديين الألمان الكبار في السن من إكمال عملية توحيد أوروبا قبل أن يسلموا دفة الحكم إلى الجيل الجديد فهناك خوف من أن الجيل الجديد سوف يكـــون أقـــل اهـــتماما بالتاريخ الألماني وبالتالي بأوروبا . كما أن هناك خوف من توتر العلاقـــات الألمانـــية الفرنســـية وخاصة في ضوء اختيار الأولى لسياسة التوسع والثانية التعميق، وان كانوا قد نجحوا حتى الآن في التعاون . كما أن توسع الاتحاد الأوربي قد يدفع إلى مشاكل كبيرة .

أمـــا بالنســـبة لليابان فالباحثة تتفق مع ماي وآخرين والذين يرون أن اليابان ليست دولة محـــتملة للقـــيادة أو على الأقل تأتي في المرتبة الثالثة بعد الصين والاتحاد الأوروبي . والذي يعزز هذا التوجه الأزمة الاقتصادية الصعبة التي تمر بها اليابان الآن وخاصة إذا

أخذنـــا بعيـــن الاعتبار أن القوة اليابانية هي في اقتصادها . فصحيح انه بدأت تظهر في الـــيابان كما أشار ستوكس مدارس تدعم جميعها تغيير العلاقة مع الولايات المتحدة ولكن هذه التحولات هي في بدايتها . كما أن اليابان عند مقارنتها بألمانيا نجدها أنها متخلفة عنها بأشـــواط مـــن ناحـــية معالجة الإرث الإمبريالي . وهذه النقطة تضعف مستقبل اليابان، بالإضـــافة طبعا إلى العوائق الداخلية والرفض لاستعمال القوة العسكرية، فاليابان مازالت دولـــة غير طبيعية . ولكن لا يمكن إغفال قوة اليابان التكنولوجية والتوتر الذي يمكن أن يحدث بين الولايات المتحدة واليابان في الناحية الاقتصادية . والأمر يرجع لليابان وكيفية تصـــرفها فهل سوف توازن بين مصالحها العسكرية مع الولايات المتحدة من ناحية وبين والـــتوتر معها من الناحية التجارية، أم أنها سوف تضحي بعلاقاتها الأمنية من أجل قوتها اقتصـــادية . ويـــبدو أن اليابان لديها تشديد على الناحية الاقتصادية فقد رفضت الضغوط الأمريكـــية لفـــتح أســـواقها وهـــددت فـــي أثناء الحرب الباردة بالانضمام إلى المعسكر الاشـــتراكي إذا استمرت الضغوط الاقتصادية عليها . ولكن على المدى القريب بسبب الأزمة الاقتصادية والرفض الشعبي للقوة العسكرية سوف تضطر اليابان إلى لتوازن بين مصـــالحها العســـكرية والأمنية وقد رأينا كيف ان اليابان دعت إلى التهدئة بين الولايات المـــتحدة والصين في الأزمة الأخيرة(أزمة طائرة التجسس) مما يعكس التخوف الياباني فهـــي دولة معتمدة على الولايات المتحدة من الناحية الأمنية وتخشى من التفوق الصيني العسكري ولكن على المدى المتوسط أو البعيد قد تنضم اليابان مع الصين في حلف واحد ضد الهيمنة الأمريكية . وهذا ليس مستغربا فقد سبق لهولندا وبريطانيا ان اتحدتا في حلف ضـــد محاولـــة لويـــس الرابع عشر للهيمنة، وهذا الأمر رأيناه مرة أخرى عندما تحالفت بروســـيا والنمسا على الرغم من عدائهم التقليدي، و النمسا أو إنكلترا على الرغم من أن علاقتهما كانت في حالة توتر ضد المحاولة النابليونية بالسيطرة على أوروبا .

أمـــا السبب الذي دفع الباحثة إلى اعتبار روسيا عاملا مساعدا وليس من الدول المتحدية أن الوضـــع الروسي صعب جدا، فالديون الروسية وصلت إلى ما يقرب من ٢٠٠ بليون فـــي نهاية ٩٩ . وفي ظل التصنيفات روسيا هي أكبر الدول من ناحية الفساد في العالم. وعلى الرغم من وجود بوادر التحول نحو الديمقراطية ولكن الطريق صعب وطويل كما هـــو الأمر بالنسبة للصين ولكن الصين كما أشرنا سابقا هي دولة قوية ولا يمكن ان يتم الضـــغط علـــيها لأنهـــا تملك الإمكانيات أما روسيا فهي في حاجة ماسة إلى المساعدات

الدولـــية لكي تجتاز الأزمة الاقتصادية . ويبقى الخطر من الجيش الذي مازال له تأثير علـــى السياســـة فـــي روســـيا. ولكن هذا الاحتمال يمكن وضعه في خانة الاحتمالات المفاجئة.

ولكن لا بد من ذكر للاحتمالات التي قد تقود إلى تغيرات سريعة في النظام الدولي :

مشكلة تايوان التي قد تفجر أزمة بين الولايات المتحدة والصين .

تفجر أزمة في أوروبا الشرقية، قد تقود إلى حروب في أوروبا .

الأزمات متعلقة بروسيا وانضمامها إلى الناتو، أو توسع الناتو الذي يثير تحفظات روسيا .

فشل الاتحاد المالي وتوتر العلاقات بين الدول .

مـــن خلال الرجوع تاريخيًا لا حظنا أن التوازن الذي تحدثنا عنه خصوصًا منذ وستفاليا إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى كان توازنا أوروبيا بحتا لم تشارك فيه الدول الأخرى . وان المشـــاركة الأولى لقوة خارجة في التوازن كان عن طريق الولايات المتحدة . وربما هـــذا الـــنمط فـــي التوازن يدفع الباحثة إلى التفكير أن التوازن التي تتحدث عنه النظرية الواقعية والذي يقوم على اتحاد الدول خلف الدولة الثانية في الترتيب إمكانية تحقيقه غير متوافرة في الوقت القريب لأن الدولة الثانية في الترتيب هي الصين وتجد الباحثة أنه من الصـــعب علـــى الـــدول الأوروبية أن تنضم مع الصين في حلف واحد في ظل الخلافات الأيدلوجـــية (علـــى الـــرغم من انه تاريخيا هذا حصل عندما انضمت فرنسا الكاثوليكية لـــتحارب إلـــى جانب الدول البروتستينية في عام ١٦٣٥) . وهناك عامل آخر وهو البعد القاري . وبالتالي إن الاحتمال أمام الصين هي روسيا أو اليابان . وفي الوقت القريب إن الـــتحول والمشـــاركة في توازن ليس له بوادر . وبالتالي من خلال ما سبق تجد الباحثة نفســـها تـــتفق مع نظرية انتقال القوى، حيث أن وجود الصين غير الراضية وفرنسا غير الراضية لا يمكنهما من تغيير النظام فالإمكانية الوحيدة أمام الدول غير الراضية أن تنتظر هذه الدول حتى تصبح إمكانياتها جاهزة وخصوصا أن تكاليف الحرب ليست قليلة، و إذا مـــا أخذنا بعين الاعتبار امتلاك الدولتين للأسلحة النووية وبالتالي على الصين أن تمضي فـــي تقويـــة اقتصادها وجيشها وهذا بناءً على الأرقام التي وردت سابقا كحل وسط بين الـــنظرة المتفائلة والمتشائمة باتجاه الصين سوف تأخذ ٤-٥ عقود على الأسوأ . وكذلك الأمـــر بالنســـبة الاتحـــاد الأوروبي الذي يحتاج أيضا إلى سنوات أكثر في رأيي لتحدي الولايـــات المتحدة مما يضعه في المرتبة الثانية بعد الصين . ويمكن لأحد ان يقول انه

خلال هذه الفترة الصين والاتحاد الأوروبي يمكن أن يحلوا مشاكلهم مع الولايات المتحدة ولكـــن المشكلة كما يشير والتز متعلقة بتصرفات الدولة الأحادية القطبية والتي لن تتغير فهـــي ســـوف تســـعى إلى الهيمنة والسيطرة على العالم والأمر مثبت تاريخيًا. فالدولة المهيمـــنة ســـوف تستمر في محاولات الهيمنة إلا أن يتم القضاء عليها نهائيا. ويبدو أن الولايات المتحدة لن تخرج عن هذا السياق فهي سائرة باتجاه الهيمنة فبوش كما يشير سيل يـــريد "الهيمـــنة علـــى الصعيد العسكري، في حلف الأطلسي بالطبع، وأيضا في حوض المحـــيط الهـــادئ لاحتواء قوة الصين المتنامية والهيمنة على الصعيد المالي : في البنك الدولـــي وصـــندوق النقد الدولي وغيرهما من المؤسسات المالية العالمية . والهيمنة على مجلس الأمن والهيمنة على إمدادات النفط في الخليج" (سيل ٢٠٠١/٣/٣١).

لقد بقيت الإجابة عن السؤال الافتراضي: ما هو مستقبل الولايات المتحدة نوعا ما مفتوحا لكـــل الاحـــتمالات على الرغم من أن الباحثة ترى أن التغيير سوف يحدث على المدى المتوسط(خلال خمسين عامًا) . وبالتالي إن هذا البحث كان بالنسبة للباحثة كلعبة شطرنج سعت من خلاله إلى تجميع الحجارة والتعريف بها وسمحت لنفسها بأن تضع سيناريوهات لكيفـــية تحرك الحجارة . وبالتالي المحاولات الاستشرافية هذه قد تفيد الباحثين والمحللين الذين يرغبون في التعمق في دراسة النظام الدولي لأن الباحثة بالتأكيد لم تستطع إلا تغطية ركـــن صـــغير من المسرح الدولي المفتوح آملة أن يساعد هذا البحث في فهم التغيرات الدولية المحتملة للنظام الدولي وإن كان هذا البحث مجرد نقطة في بحر التغيرات الدولية. فهل تستطيع جمع ماء البحر في وعاء صغير بالتأكيد لا ولكن عذر الباحثة إنها حاولت.

قائمة المراجع

كتب:

١. ابن خلدون . ١٩٧١. *تاريخ ابن خلدون* . بيروت :مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

٢. توينبي، ارنولد . ١٩٦٠ . الجزء الأول من *مختصر دراسة للتاريخ*. ترجمة فؤاد محمد شبل . القاهرة : مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر .

٣. توينبي، ارنولد . ١٩٦٤ . الجزء الثالث من *مختصر دراسة للتاريخ*. ترجمة فؤاد محمد شبل . القاهرة :مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر .

٤. دريفوس، جورج، رولان ماركس،وريمون بوادوفان . ١٩٩٥ . *أوروبا من عام ١٧٨٩ حتى أيامنا* . الجزء الثالث من موسوعة *تاريخ أوروبا العام* . ترجمة حسين حيدر . بيروت: منشورات عويدات.

٥. رونوفن، بيير . ١٩٨٠ . *تاريخ القرن العشرين* . تعريب نور الدين حاطوم . الطبعة الثانية . لا يوجد مكان للنشر : دار الفكر .

٦. فيشر، هربرت . ١٩٧٠ . *أصول التاريخ الأوروبي الحديث من النهضة الأوروبية إلى الثورة الفرنسية* . ترجمة زينيب راشد، وأحمد مصطفى . الطبعة الثالثة . القاهرة : دار المعارف .

٧. كنيدي، بول . ١٩٩٣ . *الاستعداد للقرن الحادي والعشرين* . ترجمة محمد عبد القادر، وغازي مسعود . عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع .

٨. كنيدي، بول . ١٩٩٤. *نشوء وسقوط الدول العظمى* . ترجمة مالك البديري . عمان : الأهلية للنشر والتوزيع .

٩. كيسنجر،هنري . ١٩٩٥. *الدبلوماسية من القرن السابع عشر حتى بداية الحرب الباردة* ترجمة مالك البديري . عمان : الأهلية للنشر والتوزيع .

١٠. نافع، ابراهيم . ١٩٩٩ . *الصين معجزة القرن العشرين* . القاهرة : مؤسسة الأهرام .

١٠. هانتغتون، صموئيل . ١٩٩٨. *صدام الحضارات : اعادة صنع النظام العالمي* . ترجمة طلعت الشايث . لا يوجد مكان : ولا دار للنشر .

11. Austin , Greg. 1995. "Russian Influences and Mutual Insecurity. " In *China as a Great Power: Myths, Realities and Challenges in the Asia-Pacific Region,* ed. Stuart Harris , and Gray Klintworth. New York: Longman St. Martin's Press.

12. Deudney , Daniel , and G. John Ikenberry. 1999. "Realism، structural Liberalism، and the Western Order". In *Unipolar Politics: Realism and State Strategies After the Cold War,* ed. Ethan B. Kapstein , and Michael Matanduno. New York: Columbia University Press.

13. Doyle , Michael. 1993. " Liberalism and World Politics". In *International Relations Theory: Realism, Pluralism, and Globalism,* ed. Paul Viotti , and Mark Kauppi. 2d ed. New York: Macmillan.

14. _____, _____. 1995. " Liberalism and World Politics". In *International Relation Theory and The end of the Cold War،* ed. Richard , Lebow , and Thomas Rissekappen. New York: Columbia University Press.

15. Giplin , Robert. 1993. " War and change in World Politics". In *International Relations Theory: Realism, Pluralism, and Globalism,* ed. Paul Viotti , and Mark Kauppi. 2d ed. New York: Macmillan.

16. Goldstein , Joshua. 1996. *International Relations.* 2d ed . New York: HarperCollins.

17. Hartmann , Fredrick. . 1957. *The Relations of Nations.* New York: Macmillan.

18. Heginbotham , Eric , and Richard J. Samuels. 1999. " Mercantile Realism and Japanese Foreign Policy". In *Unipolar Politics: Realism and State Strategies After the Cold War،* ed Ethan B. Kapstein , and Michael Matanduno. New York: Columbia University Press.

19. Hughes , Barry. 2000. *Continuity and Change in World Politics: Competing Perspectives.* 4th ed. New Jersey: Prentice Hall.

20. Johnston , Alastair . 1999. " Realism(s) and Chinese Security Policy in the Post-Cold War Period". In *Unipolar Politics: Realism and State Strategies After the Cold War,* ed Ethan B.

Kapstein , and Michael Matanduno. New York: Columbia University Press.

21. Klintworth , Gray , and Murray McLean . 1995. " China and the United States: Neither Friends nor Enemy. " In *China as a Great Power: Myths, Realities and Challenges in the Asia-Pacific Region,* ed. Stuart Harris , and Gray Klintworth. New York: Longman St. Martin's Press.

22. Lebow , Richard. 1995. "The long Peace, the End of the Cold War, and the Failure of Realism". In *International Relation Theory and The end of the Cold War*، Richard Lebow، and Thomas Rissekappen. New York: Columbia University Press.

23. Macdonald , Fiona , and Richard Staton. [1996] 1997. *The Cold War 1945 to 1989.* 2d ed. Ed. Lormier Poultney. London: Collins Educational.

24. Mastanduno , Michael , and Ethan B. Kapstein. 1999. "Realism and State Strategies after the Cold War". In *Unipolar Politics: Realism and State Strategies after the Cold War,* ed. Ethan B. Kapstein , and Michael Matanduno. New York: Columbia University Press.

25. Mastanduno , Michael. 1999. " Persevering the Unipolar Moment". In *Unipolar Politics: Realism and State Strategies After the Cold War,* ed Ethan B. Kapstein , and Michael Matanduno. New York: Columbia University Press.

26. Mckay , Derek , and H. M. Scott. 1983. *The Rise of the Great Power 1648-1815.* London: Longmen.

27. Morgenthau , Hans. 1967. *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace.* Ed. Hans Morgenthau , and Kenneth Thompson. 4th ed. New York: Alfred . A. Knopf.

28. Padelford , Norman , and George A. Lincoln. 1967. *The Dynamics of International Politics.* 2d ed. New York: Macmillan.

29. Painter، David . 1999 . *The Cold War: An International History.* London: Rutledge.

30. Palmer , R. R , and Joel Colton. 1965. *A History of the Modern History* . 3 rd ed. New York: Alfred . A. Knopf.

31. Pearson , Frederic , and Martin Rochester. 1992. *International Relations: The Global Conditon in the Late Twentieth Century.* 3 rd ed. New York: McGraw-Hill.

32. Rourke , John , and Mark Boyer. 2000. World Politics: *International Politics on the World Stage, Brief.* 3-rd ed. Dushkin: McGraw-Hill.
33. Schwellerl , Randall. 1999. " Realism and the Present Great Power System". In *Unipolar Politics: Realism and State Strategies After the Cold War,* ed. Ethan B. Kapstein، and Michael Matanduno. New York: Columbia University Press.
34. Snyder , Jack. 1994. "Averting Anarchy in the New Europe" . In *The Cold War and After: Prospects for Peace*، ed. Sean Lynn-Jones، and Steven Miller. London: The Mit Press.
35. Toynbee , Arnold. 1956. *A Study of History: Abridgment of Volumes I-VI.* D. C Somervell. London: Oxford University Press.
36. Viotti , Paul, and Mark Kauppi. 1993. "Realism: The State، Power، and the Balance of Power". In *International Relations Theory: Realism, Pluralism, and Globalism,* ed. Paul Viotti، and Mark Kauppi. 2d ed. New York: Macmillan.
37. Waltz , Kennth. 1979. *Theory of International Politics.* New York :Random House.
38. Willson , Ian . 1995. " Sino –Japanese Relations in the Post – Cold War World. " In *China as a Great Power: Myths Realities and Challenges in the Asia-Pacific Region,* ed. Stuart Harris,and Gray Klintworth. New York: Longman St. Martin's Press.

Periodicals:

1. Ash , Timothy. 1994. "Germany's Choice. " *Foreign Affairs* 73 (4): 65-81.
2. Asmus , Ronald، Richard Kulger، and Stephen Larrabee. 1993. "Building a New NATO. " *Foreign Affairs* 72 (4): 28-40.
3. Asmus , Ronald. 1991. "Germany and America: Partners in Leadership. " *Survival* 33 (6): 546-565.
4. Berger , Thomas. 1993. "From Sword to Chrysanthemum. " *International Security* 17(4): 119-150

5. Bernstein , Richard‹ andRoss Munro. 1997. "The Coming Conflict with America. " *Foreign Affairs* 76 (2): 18-32.
6. Betts , Richard. 1993-1994. "Wealth‹ Power‹ and Instability. " *International Security* 18(3): 34-77.
7. Bhalla , Madhu. 1998. "China's Security Perspectives. " *International Studies* 35(2): 193-208.
8. Brzezinski , Zbigniew 1997. "A Geostrategy for Eurasia. " *Foreign Affairs* 76 (5): 50-64.
9. Bulmer , Simon‹ and William E. Paterson . 1996. "Germany in the European Union: Ggentle Giant or Emergent Leader. " *International Affairs* 72 (1): 9-32.
10. Buszynki , Leszek. 1995. "Russia and the West: Towards Renewed Geopolitical Rivalry. " *Survival* 37 (3): 104-125.
11. Christensen , Thomas. 1996. "Chinese Realpolitik. " *Foreign Affairs* 75 (5): 37-52.
12. Christensen , Thomas. 1998. " China‹ the US. -Japan Alliance , and the Security Dilemma in East Asia. " *International Security* 23(4): 49-80.
13. Conable , Barber‹ and David Lampton . 92-93. "China: The Coming Power. " *Foreign Affairs* 71 (5): 133-14 9.
14. Davidson , Ian. 1990. "The Search for a New Order. " *International Affairs* 66 (2): 275-283.
15. Delors , Jacques . 1991. "European Integration and Security. " *Survival* 33 (2): 99-109.
16. Evera , Stehpen. 1990-1991. " Primed for Peace: Europe after the Cold War. " *International Security* 15 (3): 7-57
17. Feldstein , Martin. 1997. "EMU and International Conflict. " *Foreign Affairs* 76 (6): 60-73.
18. Funabashi , Toichi. 1998. " Tokyo's Depression Diplomacy. " *Foreign Affairs* 77 (6): 26-35.
19. Gallagher , Michael. 1994. "China's Illusory Threat to the South China Sea. " *International Security* 19(1): 169-194.
20. Garten , Jeffery. 1989-1990. "Japan and Germany: American Concerns. " *Foreign Affairs* 68 (5): 84-101.
21. George , Aurelia. 1991. "Japan's American Problem: The Japanese Response to U. S. Pressure. " *Washington Quarterly* 14(3): 5-22.
22. Grant , Robert . 1996. " France's New Relationship with NATO". *Survival* 38 (1): 58-80.

23.Green , Michael , and Benjamin L. Self. 1996. "Japan's Changing China Policy: From Commercial Liberalism to Reluctant Realism. " *Survival* 38 (2): 35-58.
24.Harries , Owen. 1993. "The Collapse of ' The West'. " *Foreign Affairs* 72 (4): 41-53.
25.Holbrooke , Richard. 1991-1992. "Japan and the United States: Ending the Unequal Partnership. " *Foreign Affairs* 70 (5): 41-57.
26.Huan , Guocang. 1991. " The Dynamics of Sino –Soviet Relations. " *Washington Quarterly* 14(2): 143-161
27.Huntington , Samuel. 1988-1989. "The U. S. - Decline or Renewal. " *Foreign Affairs* 67 (2): 76-96.
28.Jain , Rajendra. 1994. "European Security after the Cold War. " *International Studies* 31 (4): 399-426.
29.Yanning , Josef. "A German Europe – a European Germany? On the Debate over Germany's Foreign Policy. " *International Affairs* 72 (1): 33-41.
30.Jevris , Robert. 1991-1992. "The Future of World Politics: Will it Resemble the Past?" *International Security* 16 (3): 39-73.
31.Johnson , Chalmers, and E. B. Keehn . 1995. "East Asian Security: The Pentagon's Ossified Strategy. " *Foreign Affairs* 74 (4): 103-114.
32.Kaiser , Karl. 1990-1991. "Germany's Unification. " *Foreign Affairs* 70 (1): 179-205.
33.Katzenstein , Peter , and Nobuo Okawara . 1993. "Japan's National Security. " *International Security* 17(4): 84-118.
34.Kristof, Nicholas . 1993. "The Rise of China. " *Foreign Affairs* 72 (5): 59-74.
35._____, _____. 1998. "The Problem of Memory. " *Foreign Affairs* 77 (6): 37-49.
36.Krol , Marcin. 1990. "A Europe of Nations or a Universalistic Europe. " *International Affairs* 66 (2): 285-290.
37.Kupchan , Charles. 1998. "After Pax Americana: Being Power, Regional Integration, and the Sources Of a Stable Multipolarity. " *International Security* 23 (2): 40-79.
38.Lemeke , Douglas. 1997. "The Continuation of History: Power Transition Theory and the End of the Cold War. " *Journal of Peace Research* 34(1): 23-36.

39.Liberman , Peter. 1996. "Trading with the Enemy: Security and relative Economic Gains. "*International Security* 21(1): 147-175.
40.Lieberthal , Kenneth . 1995. "A New China Strategy. " *Foreign Affairs* 74 (6): 35-49.
41.Lincoln , Edward . 1998. "Japan's Financial Mess. " *Foreign Affairs* 77 (3): 57-66.
42.Marcus , Jonathan. 1998. "Adjustment‹ Recrimination: Franco-U. S. Relations and the New World Disorder. " *The Washington Quarterly* 21(2): 17-32.
43.Mastundo , Michael . 1991. "Do Relative Gains Matter? America's Response to Japanese Industrial Policy. " *International Security* 16 (1): 73-113.
44.May , Michael . 1993-1994. "Correspondence: Japan as a Superpower? " *International Security* 18 (1): 182-187.
45.Mayer , Hartmut. "Early at the beach and claiming territory? The Evolution of German Ideas on a New European Order. " *International Affairs* 73 (4): 721-737.
46.McFaul , Michael . 1995. "Why Russia's Politics Matter? " *Foreign Affairs* 74 (1): 87-99.
47.Menon , Rajan. 1996. "Japan-Russia Relations and North-East Asian Security. " *Survival* 38 (2): 59-78.
48.Meries , Franz-Josef . 1995. "Germany: The Reluctant Power. " *Survival* 37 (3): 82-103.
49.Mochizuki , Mike , and Michael O'hanlon. 1998. "A liberal Vision for the US-Japanese Alliance. " *Survival* 40 (2): 127-134.
50.Moisi , Dominique , and Michael Mertes . 1995. "Europe's Map‹ Compass‹ and Horizon. " *Foreign Affairs* 74 (1): 123-134.
51.Moisi , Dominique. 1998. "The Trouble with France. " *Foreign Affairs* 77 (3): 94-104.
52.Nye‹ Joseph . 1995. "East Asian Security: The Case for Deep Engagement. " . " *Foreign Affairs* 74 (4): 90-102.
53.Nye , Joseph. 1997-1998. "China's Re-emergence and the Future of the Asia-Pacific. " *Survival* 39 (4): 65-79.
54.Okesenberg , Michel. 1991. "The China Problem. " *Foreign Affairs* 70 (3): 1-16.

55.Pei , Minxin. 1998. "Is China Democratizing?" *Foreign Affairs* 77 (1): 68-82.
56.Pipes , Richard. 1997. "Is Russia Still an Enemy?" *Foreign Affairs* 76 (5): 65-78.
57.Pond , Elizabeth. 1992. "Germany in the New Europe. " *Foreign Affairs* 71 (2): 114-130.
58.Rosecrance، Richard. 1987. "Long Cycle Theory and International Relations. " *International Organization* 41(2): 283-303.
59.Ross , Robert . 1997. " Beijing as a Conservative Power. " *Foreign Affairs* 76 (2): 33-44.
60.Roy , Denny. 1994. "Hegemon on the Horizon? China's Threat to East Asian Security. " *International Security* 19 (1): 149-168.
61.Ruhe، Volker. 1993. " Shaping Euro-Atlantic Policies: A Grand Strategy for a New Era. " *Survival* 35 (2): 129-137.
62.Schweller , Randall. 1994. "Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back In. " *International Security* 19 (1): 72-107.
63.Segal , Gerald. 1996. " East Asia and the "Constrainment" of China. " *International Security* 20 (4): 107-135.
64.____, _____. 1994. "The Muddle Kingdom? China's Changing Shape. " *Foreign Affairs* 73 (3): 43-58.
65.Shambaugh , David . 1996. " Containment or Engagement of China? Calculating Beijing's Responses. " *International Security* 21(2): 180-209.
66.Stokes , Bruce. 1996. "Divergent Paths: US-Japan Relations Towards the Twenty-First Century". *International Affairs* 72 (2): 281-291.
67.Stoneman , Richard , Peter Oppenheimer , and Patricia Isaeva. 2000. "Russia-A Growing Economy in the New Millennium?" *Russian Economic Trends*، October.
68.Tiersky , Ronald . 1992. "France in the New Europe. " *Foreign Affairs* 71 (2): 131-146.
69.Vivekanandan. B. 1998. "European Dimension of Global Security. " *International Studies* 35 (1): 55-72.
70.Waltz , Kennth. 1997. "Evaluating Theories. " *American Political Science Review* 91(4): 913-917.

71. Wanniski، Jude . 1992. "The Future of Russian Capitalism. " *Foreign Affairs* 71 (2): 17-25.
72. Ward , Michael، David Davis، and Corey Lofdahl. 1995. "A Century of Tradeoffs: Defense and Growth in Japan and the United States. " *International Studies* 39: 27-50.
73. Wohlforth ,William. 1999. "The Stability of a Unipolar World. " *International Security* 24 (1): 5-41.
74. Yarlinsky , Grigory . 1998. "Russia's Phony Capitalism. " *Foreign Affairs* 77 (3): 67-79.
75. Yost , S. David . 1991. "France and the West European Defense Identity. " *Survival* 33 (4): 327-351.
76. Zielonka , Jan. 1991. "Europe's Security: A Great Confusion. " *International Affairs* 67(1): 127-137.

Speeches and Conferences:

1. Patten , Chris. 18/1/ 2001. "The EU and Russia –The Way Ahead. " Diplomatic Academy in Moscow.
2. Shemeter , Philip . 24/2/2001. " New Europe and New Palestine" . Birzeit University in Palestine.

جرائد :

١. "وزراء دفاع دول الاتحاد الأوروبي في ختام اجتماعهم ببروكسل :١٠٠ آلف رجل لقوة التدخل الأوروبي السريع . " الأيام،٢١ تشرين الأول ٢٠٠٠.
٢. بومفريت،جون. ٢٠٠١ . "ازدياد حدوث خطر مواجهة أمريكية – صينية . " *القدس*،٦ نيسان ٢٠٠١ .
٣. ذبيان، سامي . ٢٠٠١. " السياسة الخارجية في عهد بوش . . . تخويف العرب أو تخويف العالم ؟ " *القدس*، ٥ نيسان ٢٠٠١.
٤. سيل، باتريك . ٢٠٠١ . " جورج بوش يسعى لتأكيد الهيمنة العالمية للولايات المتحدة . " *القدس*، ٣١ آذار ٢٠٠١ .

٥. عطا الله، سمير . ٢٠٠١. " العدو الأمريكي الجديد : الصين، الهند، العالم الإسلامي . " *القدس*، ٦ نيسان ٢٠٠١.

انترنت

1. China Raises defense budget http://www. cnn. com/2001/WORLD/asiapcf/east/03/05/china. congres. . . /index. htm
2. Questions and Answers on the Euro and European Economic and Monetary Union. http://europa. eu. int/euro/quest.
3. Strengthening the European Role within the Alliance. http://www. nato. int/docu/ext-sec/x.europa. htm
4. The EU's Relations with Russia –an overview. http://europa. eu. int/.
5. The NATO-Russia Founding Act. http://www. nato. int/docu/ext-sec/u-fndact. htm
6. The process of Opening the Alliance to New Members http://www. nato. int/docu/ext-sec/h-open. htm

جامعة بيرزيت

كلية الدراسات العليا

برنامج الدراسات الدولية

ما بعد نظام أحادي القطبية : تقارب أو تباعد التحليلات

اعداد

لورد بطرس حبش

إشراف

د.روجر هيكوك

حزيران ٢٠٠١